

المعارضون

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

العدد ١١٧ / أكتوبر ١٩٩٩ / رجب ١٤٢٠ هـ / الثامن ٥٠ ج ١٠٠٠



المسلمون والأقباط

ركائز الوحدة والتجانس

قانون العمل..

هل تؤخذ الحقوق

غالباً.. أم

صدقة وإحساناً

الفلسطينيون ومفاوضات

الوضع النهائي

حقوق المرأة

بين الفقهي والمدني

حكومة «عاطف عبيد» وسقوط وهم التغيير

بيان يتهم رموزاً وطنية بالعمالة للصهيونية والموساد !!



أنا الوحيد اللي قال آى.. نعم



إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمود فاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العيثن

د. خليل حسن خليل

اليسار : مقبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر. تصدر فصليا مؤقفا.

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ,
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و ٣٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى : ٣٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها.

العالم : ٦٠ دولار أمريكى أو

ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدلة

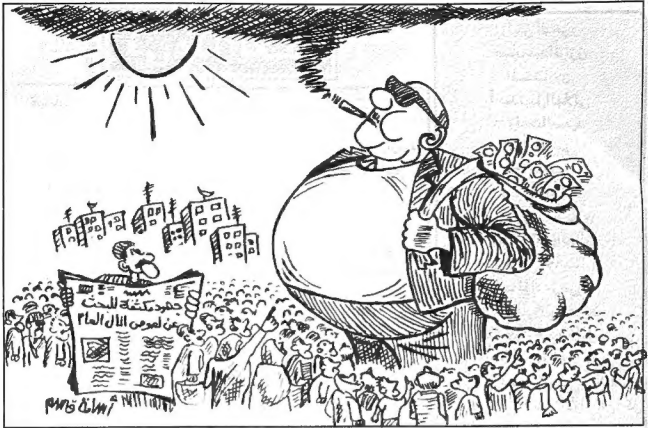
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

- ٤ الجيسار.
- * مرقفا
- سقوط الوهم. حسين عبد الرازق ٥
- * كاريكاتير. أحمد عز العرب ١١
- * الجو السياسى
- بيان ينهم رموزا وطنية بالعمالة !! ١٣
- * مصر
- قيام وسقوط الاصلاح الزراعى. عريان نصيف ٢٠
- ٩ - مشروع قانون العمل (عماليات) محمد جمال إمام ٢٥
- ٥ - منظمات حقوق الانسان وحرية تكوين الجمعيات ٣٠
- لماذا كاريكاتير اليسار د. أحمد محمد صالح ٣٨
- * العرب
- الملك عبد الله يرسم دعائم عهده. صلاح يوسف ٤٦
- مقاضات الوضع النهائى (رسالة القدس) حنا عميره ٥٠
- المرحلة الأخطر فى حياة الشعب الفلسطينى. اسحاق الخطيب ٥٧
- باراك يشى بين النقاط (رسالة حيفا) نظير مجلى ٦١
- * العالم
- ٨ - اليسار الأمريكى وحرب كوسوفو (رسالة واشنطن) سمير كرم ٦٣
- ٩ - عن اليسار فى كيبك (رسالة مونتريال) وليد الخشاب ٦٨
- * المرأة
- حق المرأة بين الفقهى والمدنى فريدة النقاش ٧١
- * فكر
- المسلمون والأقباط ركائز الوحدة والتجانس د. محمود جاد ٨٣
- ٨ - حول العولمة د. على الدين حمزة ٩١
- ٩ - اتجاهات التحديث فى العالم العربى مصطفى التواتى ٩٦
- الروايد المصرية للفكر الاشتراكى فى العراق د. عامر حسن فياض ١٠٤
- * وحقق السنين
- ٩ - العلم عند المسلمين د. سمير حنا صادق ١٠٧
- * كتب
- ٩ - تعليم المقهورين فيليب فؤاد ١٠٩
- * محاورات
- ٩ - برنامج حزب الشريعة. د. رفعت السعيد ١١٥
- * سينما
- ٩ - عاطف الطيب .. مرثية إلى السينما المصرية. د. أحمد يوسف ١١٧
- * مسرح
- فى كنيسة الأنبا أنطونيوس مایسة زكى ١٢٠
- * مشاغبات
- ٩ - المعارضون بين الناس الى تحت والناس الى فوق صلاح عيسى ١٢٢



اليسارد اعتذار عن التأخير

الصحيفة المتاحة .. حرص على أن يواصل الكتابة لليسار ، ولم تتوقف رسالته أبداً . وواجه نظير في الأسابيع الأخيرة أزمة أدت إلى تركه رئاسة تحرير "الاتحاد" . وقررنا في اليسار أن ننظر رسالته وألا نطيع العدد حتى تصلنا .. وبالطبع جاءت رسالة حيفا متأخرة عدة أسابيع .

وكان هناك سبب ثالث لتأخر هذا العدد . فيبدو أن اضطرابنا إلى التحول من الإصدار الشهري إلى الصدور الفصلي (كل ثلاثة أشهر) أصاب كتابنا بالاضطراب فأصبحوا عاجزين - حتى الآن - عن ضبط المواعيد .

وهكذا تأخر عدد كبير منهم في تسليم المادة - من فيهم المبرورين بالانضباط الشديد . خاصة أن الفترة الماضية كانت فترة أجازات الصيف

على كل فقد انتهت محنة تأخير هذا العدد . ونأمل أن يصدر العدد القادم يوم أول يناير عام ٢٠٠٠ في موعده .

وأرجو أن يعتبر كتابنا ومراسلنا هذه الكلمات رسالة خاصة لكل منهم .

اليسار

كان مفروضا أن يصدر هذا العدد من اليسار في اليوم الأول من شهر أكتوبر ، ولكن تجمعت عدة عوامل أدت إلى تأخره حوالي ثلاثة أسابيع . كان علينا أن ننظر انتهاء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في مصر ، وتشكيل الحكومة الجديدة والتي قبل إنها بداية التغيير في مصر . ولم يكتمل هذا التشكيل إلا يوم ١١ أكتوبر .

وقررنا أيضا ألا نصد إلا بعد أن تصلنا رسالة حيفا من الزميل والصديق " نظير مجلي " الذي مر بطروء قاسية في عمله أدت إلى تأخر وصول رسالته . لقد عرفت نظير مجلي وعرفه القراء - في مصر مع صدور اليسار . كان الشاعر الفلسطيني الكبير - والسياسي وأحد أبرز القيادات الشيوعية بين عرب ١٩٤٨ - وابن الناصرة " توفيق زياد " في القاهرة . وكنا نستعد لإصدار اليسار . وظلنت منه ترشيح مراسل اليسار

(متطوع) من حيفا . ووعده بأن يتصل بي من الناصرة بمجرد عودته . بعد أيام قليلة تلقيت مكالمة من حيفا . كان المتحدث - الذي عرفني بنفسه - نظير مجلي نائب رئيس تحرير " الاتحاد " الصحيفة العربية التي يصدرها الحزب الشيوعي الإسرائيلي . ومنذ ذلك اليوم لم تنقطع رسائل نظير مجلي لليسار ، والتي غدت مرجعاً لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني وما يجري في إسرائيل . وعندما تولي نظير رئاسة تحرير " الاتحاد " وأصبحت تصدر يومية ، وأجرى عليها تطورا كبيرا حولها من مجرد نشرة حزبية إلى صحيفة بمعنى الكلمة مستخدما كافة الفنون

سقوط الوهم

حسين عبد الرزاق

مبارك السلطة بعد اغتيال السادات، إلى حدود ١٤١٠ دولار عام ١٩٩٩. وأقول ادعاءً، وبيع للوهم لأن معنى هذه الأرقام أن متوسط دخل الفرد في مصر زاد خلال ١٨ عاماً -هي حكم الرئيس مبارك- بنسبة ٣٣٠,٢١ ٪، ويعادل زيادة سنوية في المتوسط حوالي ٧ ٪. وهو ما يتناقض تماماً مع الواقع الذي يعيشه ٩٠ ٪ من شعب مصر ومع أرقام رسمية أعلنتها الحكومة من قبل كذلك المؤسسات المالية الدولية. فمثلاً البنك الدولي يقول إن معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد في مصر كان (-١,٤ ٪) عام ٩٢/٩١، (-١,٧ ٪) عام ٩٣/٩٢، (-١,٤ ٪) عام ٩٤/٩٣، أي كان بالسالب طوال هذه السنوات الثلاث. ويضيف البنك الدولي أن متوسط دخل الفرد في مصر كان عام ١٩٩٥ لا يتجاوز ٧٩٠ دولاراً. ويعيدنا عن الأرقام والتلاعب الواضح

تكون هذه البيعة وتصويت المواطنين ليس لشخصه وإنما استفتاء على برنامج إصلاحى ونهضوى شامل». وهكذا تناولت الخطب والاحاديث الصحفية التي تشرح وتوضح وتصل هذا البرنامج. وقدم الرئيس للبرنامج مشيراً إلى «التطورات الجذرية التي مر بها النظام العالمى فى سنوات معدودة»، والشورة الهائلة التي حدثت فى ميادين العلوم والمعرفة والتكنولوجيا والاتصالات «ما يستلزم تعزيز قدرة مصر على التعامل مع تلك التحديات بكفاءة واقتدار...».

ولفت النظر فى هذا البرنامج ثلاثة موضوعات رئيسية:

الأول هو اعلان الرئيس بوضوح لا ليس فيه التمسك بالسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة خلال سنوات حكمه الطويلة، «لما حققته من إنجازات... شعر بها كل فرد فى مصر وشهد بها العالم أجمع!!» أى مواصلة سياسة بيع الوهم للمواطنين، مثل الادعاء بارتفاع متوسط دخل الفرد في مصر من ٤٢٧ دولاراً سنوياً عام ١٩٨١ (عندما تولى الرئيس

اختار الحكم القائم فى مصر منذ ١٨ عاماً وهو استمرار لحكم الرئيس السابق أنور السادات الذى بدأ بانقلاب ١٣ مايو ١٩٧١، أى منذ ٢٨ عاماً- اختصار أن ينهى القرن العشرين ويذلل فى القرن الواحد والعشرين بمسرحية مزيفة من فصلين، تؤكد أن مصر تتراجع عما كانت عليه من تقدم فكري وقبى وسياسى فى بداية هذا القرن.

الفصل الأول فى هذه المسرحية هو الاستفتاء، على رئاسة الجمهورية. وطبقاً للدستور القائم فقد كان هناك مرشح وحيد هو الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية منذ أكتوبر ١٩٨١، والذى حكم مصر -حتى الآن- ١٨ عاماً متصلة.

ورغم عدم وجود أى منافس للرئيس المرشح وتسخير كل أجهزة الدولة والإعلام والصحافة للدعاية له، وشباب أى دور سياسى أو جماهيرى لأحزاب المعارضة فى الاستفتاء، سواء التى أعلنت أنها ستصوت بنعم أو التى أعلنت الامتناع عن التصويت أو التى قالت «لا» أو التى التزمت الصمت... فقد شن الحكم حملة دعائية ومهاجمة، استفزت رأى العام المصرى بكافة فئاته وأجياله (بما فى ذلك بعض المؤيدين العقلان) وأثارت سخرة أجهزة الإعلام والصحافة العالمية. وتذنت الجلسة -خاصة بعد جريمة الاعتداء على الرئيس فى بور سعيد- إلى مستوى غير مسبق. يكفى أن مفتى الديار المصرية الشيخ (الدكتور) نصر فريد واصل وصف الذى يعارض انتخاب رئيس الجمهورية لفترة رابعة بأنه خائن لنفسه ولأهله ولدينه ولوطنه ولشعبه ولقومه، ومن المنافقين والمفسدين فى الأرض، مؤكداً -سامحه الله- إن هذه البيعة (الرئيس مبارك) مأمور بها دينياً ودنياً، وأنها بيعة لله ولرسوله لأن معها تتحقق الوحدة الوطنية التى دعا إليها الإسلام وكل الأديان الانسانية والشرائع السماوية. ولا يحتاج هذا الكلام لأى تعليق.

وحرص الرئيس مبارك -كما قال- أن

مبارك... والسادات





المسيرات ممنوعة في مصر .. إلا مسيرات التأييد!

بشروط أن تكون مثل أمريكا وبريطانيا وأوروبا فكل بلد له طبيعته ومبادئه وأخلاقه وطرده وطبيعته شعب . كل بلد يأخذ من الديمقراطية ما يتناسب معه . والديمقراطية التي ننشدها هي ديمقراطية البناء والانتاج التي تصنع الحياة وتعزز الاستقرار ولا تهز الكيان الوطني.

ويبدو أن الديمقراطية طبقا للخصوصية المصرية- كما هي قائمة الآن- تقوم على احتكار حزب الرئيس للسلطة ولأجهزة الإعلام عن طريق تزوير الانتخابات العماسمة والاستفتاءات وإنهاء حقوق الإنسان وشيوع التعذيب ومصادرة الحريات العامة وفرص حصار على الأحزاب والقوى السياسية تصل إلى مصادرة الحق في الوجود أو السماح بوجود قسيد يحرم الأحزاب من الاتصال بالثقافة والقضاء على استقلال النقابات المهنية والعلمانية والانحياز للطلابية ومنع الحق في التجمع والتظاهر والاضراب ، واخضاع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لحكم الإدارة .. إلى آخر مظاهر انتهاك الديمقراطية التي تعيشها في مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة ، وحالة الطوارئ المفروضة منذ ١٨ عاما وحتى الآن.

ورغم وضوح هذه القضايا وغيرها في برنامج الرئيس ، فقد أعلن الرئيس في ٢٥ أغسطس عزمه على « التغيير » وأن هذا التغيير سيكون كبيرا وستكون له قيمة كبيرة في العمل الوطني . وشتت كل أجهزة الدولة بما في ذلك الحكومة وأجهزة الإعلام والصحافة حملة دعائية واسعة حول « التغيير » القادم . ونجح الحكم في إقناع

معهد التخطيط القومي إلى ٣٥ مليون عاطل يشكلون نسبة ١٧,٥٪ من قوة العمل في مصر .

وزادت الفجوة بين الطبقات في مصر بحيث أصبح ١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٧٪ من الناتج القومي ، بينما لا يحصل الـ ١٠٪ الاقرب في المجتمع الا على ٤٪ فقط . وبحلول الفساد إلى ظاهرة خطيرة أصابت المجتمع كله من القمة إلى القاع . وبدلا من التصدي الحقيقي لهذه الكارثة التي أصابت المجتمع بخلل خلقي واجتماعي وسياسي واقتصادي ، قال الرئيس خلال طرحه لبرنامجنا عشية الاستفتاء : أن الذين يتعدون عن الفساد في مصر « يستهدفون اضعاف الجبهة الداخلية لأنهم لا يريدون أن يبرأ غير بعض الظواهر السلبية المحدودة قياسا على ما يجري في دول أخرى قريبة أو بعيدة وقياسا على حجم الانحياز الضخم الذي تم في البلاد .. ان ما يضبط من وقائع الفساد لا يعبر عن خلل اجتماعي !! »

وأُسرفت الدعوة إلى عقد مؤتمر اجتماعي قومي لتحقيق نهضة اجتماعية» لمشروع في عقد مؤتمر حكومي يحضره ٣٠٠٠ خبير ، سيؤدي في النهاية إلى نفس السياسات.

الموضوع الثالث هو قضية الديمقراطية ، وقد كان الرئيس حازما في رفضه لمطالب الأحزاب والقوى السياسية وراكز ومنظمات حقوق الإنسان والشخصيات الديمقراطية في المجتمع ، والحاحه على أنه ليس هناك دولة في العالم تتحدث بما يسمى بالديمقراطية الكاملة، فليس هناك ديمقراطية كاملة في العالم بأسره . والديمقراطية في بلادنا لا

فيها فأسانة الاقتصاد يفسرون هذه الفترة في متوسط الدخل السنوي للفرد بلعية حكومية مكشوفة ، وهي حساب المتوسط على أساس الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق ، وليس تكلفة عسائل الانتاج ، وهي الطريقة الصحيحة للتعرف عليها عالميا.

*** الثاني هو الحديث عن البعد الاجتماعي** ويرنامج اجتماعي جديد والدعوة إلى عقد مؤتمر اجتماعي قومي لتحقيق نهضة اجتماعية تتوازي مع الانجازات الاقتصادية. وقد إصطدمت هذه الدعوة بمجموعة من الحقائق الصلبة التي تؤكد أنها مجرد شعارات بلا مضمون بل وتتصادم مع الواقع وسياسات الحكم في المستقبل.

فالرئيس يقول إن الفترة الماضية شهدت تركيز الجهد « على الطبقات محدودة الدخل » وعكست اهتمامنا بقضية المسؤولية الاجتماعية للدولة التي أوليتها كل الرعاية منذ البداية ، وخرسنا كل الخرس على أن نضع نصب أعيننا ضرورة تحقيق التوازن بين الطبقات والفئات ، والوقوف دائما إلى جانب من يحتاجون إلى الدعم اقتصاديا والحماية اجتماعيا ، ثم مضى قائلا .. « وضعنا في صلب سياساتنا الاجتماعية تعزيز شبكة الامان الاجتماعي لحماية الفرد ورعاية الأسرة وضمان حقوق الطبقات محدودة الدخل في ظل عالم يتغير سريعا ويتطور بإيقاع لم يكن مألوفنا من قبل . وسوف تحدد هذه الفلسفة التحرك الأساسي لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة القادمة . »

باختصار يقول الرئيس أن المرحلة المقبلة هي استمرار لنفس الفلسفة والسياسات في المرحلة الماضية ، وأن البعد الاجتماعي قمت مراعاته بدقة في المرحلة المقبلة . وهذا يعني استمرار سياسة الانحياز للطبقات المالكة والغنية ضد مصالح الفقراء ، والفئات الوسطى في المجتمع . فالفترة الماضية شهدت ازدياد الفقر في مصر . فقد ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠٪ من الاسر عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ (عاش تولى الرئيس مبارك السلطة) إلى ٤٠٪ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ ثم إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦) وهذا ما أدى إلى طرأ خطر تهديتها اليوم مثل انتشار التسول وعاملة الأطفال وزناة أطفال الشوارع والتسرب من التعليم والنفارة وظهور الاحياء العشوائية حول القاهرة والمدن الكبرى . كما شهدت فترة مبارك ارتفاعا في عهده العاطلين ونسب البطالة ، ووصل عددهم طبقا لاحصاءات المؤسسات الدولية ودراسات



الحكومة الجديدة .. خدمة للمواهب

لقد اجتمع رجال الحكم ودعاته والناطقون باسمه والمقربون من الرئيس ، على أن تشكيل الحكومة هو نقطة البدء في عملية «التغيير» وانتظر الناس بفارغ الصبر يوم ٥ أكتوبر حيث كان مقررا أن يحلف الرئيس السيسى القانونية ويبدأ فترة رئاسته الرابعة ، وقبل استقالة الحكومة وإعلان إسم رئيس الحكومة الجديدة والبدء في تشكيلها . وهو ما حدث بالفعل ، وكشف بصورة فاضحة المذبذبة التي وقع بها الرأي العام ، ومقدار الاحتقار الذي يكتفه حكامنا للشعب .. سواء في الأسلوب الذي جرى به تشكيل الحكومة الجديدة ، أو اسم رئيس الحكومة ، أو طبيعة التشكيل الجديد وأسماء الخارجين من الحكومة والداخلين إليها . ونستطيع تسجيل عدد من الملاحظات الأساسية حول هذا «التغيير» المتمثل في التشكيل الوزاري الجديد.

• لقد غابت كافة المؤسسات الدستورية والسياسية عن عملية التشكيل الوزاري ، وانفرد باتخاذ القرار رئيس الجمهورية وعدد محدود من معاونيه . فالخزب الحاكم - صاحب الأغلبية البرلمانية بصرف النظر عن كيفية حصوله على هذه الأغلبية - لم يكن له أي دور في تحديد اسم رئيس الوزارة أو في المشاورات التي تم على أساسها اختيار الوزراء .. فلم يستشر الرئيس - وهو رئيس الحزب - ولا المكتب السياسي ولا الأمانة العامة ولا هيئة مكتب الأمانة ولا الأمين العام ، الذي ظل جالسا في منزله طوال ٥ أيام لا يعرف شيئا وما إذا كان سيعد إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للزراعة أم لا . ولم يستشر الرئيس الهيئة البرلمانية للحزب التي رشحته في استفتاء الرئاسة لفترة رابعة أو حتى زعيم الأغلبية في مجلس الشعب أو رئيس المجلس ، أو رئيس مجلس الشورى.

تأييد الرئيس مبارك . الغرب أن الأرقام التي نشرت تقول العكس تماما . فتنسبة الذين أدلوا بأصواتهم في استفتاء ١٩٨١ هي ٨١٪ والذين وافقوا على مبارك ٩٨٪ . وفي استفتاء ١٩٨٧ كانت النسبة الماخضرين ٨٨٫٤٪ قال ٩٧٪ منهم نعم . وفي استفتاء ١٩٩٣ كانت نسبة الحضور ٨٤٪ قال ٩٦٪ منهم نعم . أي أن الاستفتاء الأخير هو أقل الاستفتاءات من حيث نسبة الحضور ، وأن الرئيس حصل نفسه على أقل نسبة من الأصوات ، طبقا للبيانات الرسمية - (هي بيانات لا علاقة لها بالتصويت الحقيقي) . وانتهت به عملية الاستفتاء وأعلن نتائج الانتخابات ، بدأ الفصل الثاني في المسرحية الهزلية (الفساد) - وهو تشكيل الحكومة الجديدة - حيث تم بظربة واحدة اجهاض أحلام أو أهوام التغيير.

كمال الجنزوري



الرأي العام بأن هناك تغييراً حقيقياً قادماً مع بدء الولاية الرابعة للرئيس مبارك في السياسات والأشخاص . بل وبلغت قطاعات من القوى السياسية المعارضة هذا الطعم ، إلى حد توقع حكومة ائتلافية تشارك فيها شخصيات من أحزاب المعارضة.

وجاء يوم ٢٦ سبتمبر ليفاجأ الرأي العام والمراقبون المحليون والأجانب بالحكومة التي فسمعت كل شيء من أجل حد الناس على الادلاء بصورتهم إلى حد السباح بالسفر مجاناً على خطوط السكك الحديدية يوم الاستفتاء (والرسم السابق بالنسبة لمواطن الصعيد) بالتذكرة الانتخابية .. وقد أزعجت شركات القطاع العام ودوريات الحكومة بحشر العاملين فيها داخل أوتوبيسات ونقلهم إلى مراكز التصويت لإجبارهم على الادلاء بأصواتهم ولكي يقوم الصحفيون المصريون والأجانب بتصوير «النزاح» على التصويت ، وكان منظر اللجان التي لم يتم مثل هذا الحشد لها بالغ الدلالة حيث ظلت شبه خاوية طوال اليوم وهو ما لفت نظر عدد من مراسلي الإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية مثل إذاعة وتلفزيون البى بى سى والشرق الأوسط M. B. C ووكالة الأنباء الفرنسية.

وكالعادة أعلن وزير الداخلية تنساج الاستفتاء المقررة سلفا والتي سجلت ادلاء ١٨٩٥٧٨٩٣ مواطنًا بأصواتهم من بين ٢٣٩٣٤٩٠٧ لهم حقوق التصويت بنسبة ٧٩٫٢٠٪ ، وصرافة ١٧٥٥٤٨٥٦ مواطنًا على منح الرئيس فترة رابعة بنسبة ٩٣٫٧٩٪ (وعدم موافقة ١١٦٢٥٢٥ مواطن قالوا لا بنسبة ٦٫٢١٪ . وهي أرقام لا تمت للحقيقة بأي صلة . وبدأت حملة اعلامية تؤكد أن هذا الاستفتاء سجل أعلى نسبة حضور منذ عام ١٩٨١ وأعلى نسبة موافقة وإجماع على



د. عاطف عبيد .. الأجانب ورجال الأعمال يرجعون به

«* وتأكد بما لا يدع مجالاً للشك طبيعة الدولة البوليسية القائمة في مصر. فقد نشرت الصحف «القومية» في اليوم السابق لحلف اليمين أن الرئيس يدرس بنفسه «معلومات التفتيش الأمنية والرقابية» الخاصة بالشخصيات المرشحة لدخول الوزارة. وهو ما حدث بالفعل فقد اعتمد رئيس مجلس الوزراء، المكلف على تقارير الرقابة الإدارية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة (وقال أحد الطرفاء إن كثيراً من الأسماء استبعدت لأن التقارير أشارت إلى عدم وجود سابقة انحراف وأحدة في التقارير الخاصة بهم) . وقد حدثت نفس التجربة عند تشكيل د. كمال الجنزوري وزارته في يناير ١٩٩٦ . بل إن السرية التي صاحبت تشكيل الحكومة، وعمليات التسمية والخذاع التي اتبعت في عملية التشكيل والتي جعلت التفسير الوزاري أشبه بعملية انتقالية من حيث الشكل دليل آخر على العقلية البوليسية للحكم القائم.

«* ولا شك أن قبول استقالة د. كمال الجنزوري وعدم تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة كان مفاجأة للبعض . وحتى وقت قريب كانت الصحف وأجهزة الإعلام تشيد به بصورة واضحة . وكان هناك شبه إجماع على أنه رجل المرحلة القادمة . ونقل القريون من الرئيس مبارك أعجابه وتقديره الشديد له. ولكن بعض المعلومات التي تسربت قبل الاستفتاء، بأسابيع قليلة بدأت تشير إلى وجود إنقلاب كامل في موقف الرئيس من د. كمال الجنزوري، وتعبيره علناً أمام بعض القريين منه عن عدم رضاه عنه، وتحميله المسؤولية عن بعض الأزمات الاقتصادية الأخيرة.

وفي اليوم السابق لاستقالة الحكومة تأكد لدى الرأي العام السياسي أن صفحة الجنزوري قد طويت . فقد نشر سمير رجب رئيس تحرير جريدة الجمهورية ورئيس تحرير صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم، والصحفي الأثير لدى رئيس الجمهورية مقالاً تحت عنوان «التفسير الكبير لماذا؟» نشر في جريدة الجمهورية ومما في نفس الوقت، رشن فيه هجوماً عنيفاً وشخصياً على د. كمال الجنزوري جاء فيه..

«لأبد أن نكون صريحاً مع أنفسنا ونعترف بأن الجماهير كانت قد علفت يوم ٤ يناير ١٩٩٦ .. أمالاً عريضة على حكومة الدكتور الجنزوري التي تم تشكيلها .. لكن الصدمة .. أو الصدمات .. بدت هائلة .. ثم سرعان ما تحملت تلك الأمل .. على صخرة الضلالت الإدارية، والفسور الزائد، والافصالية، والجزم المتعزلة، والشتالية،

وحب الفئات .. وتلك كليات «عوامل نقص» ضربت أظانها في جفون الحكومة .. فتوالى السليبيات .. وتعمدت صواطن الضعف .. وأخذت المشاكل تتفاقم .. مما استلزم ضرورة «التدخل» .. والحمد لله ... أن يجيء هذا التدخل الحاسم في موقعه المناسب تماماً .. وسيحان فغير الأحوال! ولم تقض ساعات حتى إتضح مدى ضيق الرئيس من الدكتور كمال الجنزوري . فقد قبل الرئيس استقالته دون أي يلتقي به ، وأرسل كبير الأئمة لاستلام خطاب الاستقالة وتوالت بعد ذلك الكتابات الناقدة للدكتور الجنزوري وحكومته. خاصة من الذين تفتنوا من قبل في مدح الدكتور الجنزوري وسياسته وحكومته! وقد تمت أسباب عديدة لتفسير موقف الرئيس من حكومة د. الجنزوري واتخاذ قرار قبول الاستقالة منها..

١- تركيز كفاية السلطات في يده

(المركنة الشديدة) ومنع أي وزير - عدا وزراء الوزارات السيادية التي تتسع رئيس الجمهورية عملياً - من اتخاذ أي قرار دون الرجوع إليه.

٢- منع الوزراء من الاتصال بالرئيس واحتكار د. كمال الجنزوري الحديث أمام الرئيس في كافة الموضوعات.

٣- سيطرة وزير شئون مجلس الوزراء (طلعت حماد) المطلقة على شئون مجلس الوزراء وعدم استطاعة أي وزير الاتصال برئيس الوزراء إلا من خلاله.

٤- اتخاذ د. كمال الجنزوري قرارات تخص وزراء بعينهم دون علمهم ودون الرجوع إليهم. مثل تغيير مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أشرفت على اعداده د. ميرفت التلاوي ومفاقتها خلال اجتماع صرور الوزراء «مشروع آخر أعيد من خلف ظهرها واضطارها للدفاع عنه وتحمل

مستويلته أمام البرلمان والرأي العام الداخلي والخارجي، ومثل القرارات الخاصة بأزمة الدولار التي اتخذها رئيس الوزراء، دون مشاور مع وزير الاقتصاد وإبلاغ طلعت حماد محافظ البنك المركزي بهذه القرارات المتخذة مع التشديد عليه بعدم إبلاغ وزير الاقتصاد.

٥- ما تردد عن تورط صهر للدكتور كمال الجوزري في قضية شاكثة ثم اكتشافها أخيراً.

ولكن أقوى الأسباب التي تردت بقوة فهي ثلاثة أسباب الأول إنشغال الدكتور كمال الجوزري بـ«تلميع» نفسه ونسبة الاتجاهات والمضروعات الكبرى (مثل تركيبي وتمتية سينا وشرق التفريعة ..) لشخصه . وشار هنا إلى رئيسة «مصر والقرن الواحد والعشرون» التي أصدرها مجلس الوزراء برئاسة د. كمال الجوزري في ١٥ مارس ١٩٩٧ والتي ترسم استراتيجية التنمية خلال عشرين عاماً من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧ عبر أربع خطط خمسية . وظنيت باهتمام إعلامي وسياسي واسع ، ثم صدرت تعليمات مفاجأة بالتنصيص عليها . وفُسر ذلك الموقف بأن د. الجوزري تجاوز الحدود والخطوط الحمراء بأصدار وثيقة استراتيجية منسوبة إلى شخصه وتجاهل دور رئيس الجمهورية . وقيل في الأيام الأخيرة أن مكتب د. كمال الجوزري سرب إشاعة عن الاتحاد لاختيار الجوزري نائباً لرئيس الجمهورية.

الثاني توالى عدد من الأزمات الاقتصادية خلال العام الأخير خاصة «أهها أزمة ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصري، وتأخر الحكومة في علاج الموقف في اللحظة المناسبة إلى أن انخفض سعر الجنيه بصور كبيرة» ثم ج.د. فقد الجوزري لاتخاذ قرارات تقدر علاجاً وقتياً وتضرر بالاقتصادى اتفد الأجنبي في البنك المركزي . وقد اعتبر الرئيس أن هذه الأزمة والتي حسمت أحد الاتجاهات الهامة من وجهة نظره وتم تثبيت سعر الصرف لمدة ١٠ سنوات متصلة . وكذلك إقام رئيس الوزراء على تجاوز سلطاته ودون مشاور مع الرئيس وأصداره قراراً بالسحب من احتياطي النقد الأجنبي الذي نقص بالفعل - وقبل أزمة الدولار الأخيرة - بمقدار ٢ مليار ٤٨٤ مليون دولار خلال الفترة من يوليو ١٩٩٨ إلى يونيو ١٩٩٩ .. خطأ لا يمكن التهاون معه ، أو كما قيل القشة التي قصمت ظهر البعير . بعد أن جمعت مؤشرات عديدة على فشل السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة منها .. ظهور عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى ١٣٥ مليون دولار في

السنة المالية ٩٧ / ١٩٩٨ وأرتفع إلى ٢١١٧ مليون دولار عام ٩٨ / ١٩٩٩ ، بعد أن كان يحقق فائضاً منذ عامين أي عام ٩٦ / ١٩٩٧ بلغ ١٩١٢ مليون دولار . وارتفع العجز في الميزان التجاري في العام الأخير إلى ٢ مليار ٥٢٤ مليون دولار ، والعجز في الميزان الجسري إلى ١٧٠٠٩ مليون دولار وترجع الاستثمارات المباشرة من ١١٠٤ مليون دولار عام / ١٩٩٨ إلى ٧١١ مليون خلال عام ٩٨ / ١٩٩٩ .

كما حمل د. كمال الجوزري وحكومته مسؤولية الإبطاء في المخصصة (١١) بحجة الآثار الاجتماعية السلبية لعملية بيع وتصفية القطاع العام وثبت - من وجهة نظر منتقد - عدم صحة هذه الحجة ومبالغته الشديدة فيها . حيث لم تشهد البلاد أي ردود فعل من العمال أو المواطنين تعطل عملية الخصخصة ، بل وأقبل العمال على طلب المعاش المبكر مما يعكس ترحيبهم بسياسة الخصخصة.

الثالث وقوع صدامات متشابهة بين د. الجوزري وأعضاء الحزب الوطني خاصة نوابه ، وبعض رجال الأعمال ، ومع عدد من وزرائه . حصل الأزمات بين بعض المحافظين ونواب مجلس الشعب وأمناء الحزب الوطني وانتصار د. كمال الجوزري للمحافظين ضد نواب وأمناء الحزب .. ولبعض نواب الحزب لمعارضة بعض القوانين التي أعدها الحكومة كتعبير عن ضيقهم من الحكومة .. وشكروا بعض رجال الأعمال من تركيز كل السلطات في يده ما يعطل مشروعاتهم ، ومعارضته لبعض عمليات الخصخصة إلى حد الصدام مع وزير الأعمال ووزير الاقتصاد . كما حدث في بيع فندق «سونيستا» . ووصول أنباء الصراعات داخل مجلس الوزراء إلى الرأي العام عبر صحف المعارضة التي سربت إليها تفاصيل هذه الصراعات من داخل مجلس الوزراء .

*** وإذا كان خروج د. كمال الجوزري كان

جيب العادلي



مفاجئا للبعض ، وكان هناك أيضا من يتعاطف معه نتيجة للترويج الإعلامي لإدائه حكومته خلال السنوات الثلاث الماضية ، فلا شك أن الرأي العام، وبأغراب المعارضة كانت تسترحب بخروجه بمجرد إذا كان البديل يحمل مؤشرات تغيير في السياسات في الاتجاه الصحيح . فقد عانت مصر من السياسات المطبقة خلال السنوات الثلاث الماضية ومن احتسراف الحكومة والكذب وترويج الوهم . ولكن اختيار د. عاطف عبيد والطقم الوزاري الذي يشاركه آثار ردود افعلال عنيفة لدى الرأي العام والقوى الإسلامية والأحزاب ، حتى تلك التي كانت على يقين أن الحكم لا يريد تغسيرا حقيقيا ولا يقدر عليه.

ومن الواضح أن اختياره عاطف عبيد حكمته مبسوطة من العوامل منها ما يقال عن الاستقرار والاستمرار ، أي ضمان أن يحمل التغيير استمرارا لما هو قائم وأن يحقق الاستقرار . وبالتالي أخشبر أحد الوزراء القدامى (منذ عام ١٩٨٤) . كما يحمل الصغير إشارة واضحة لاختيار الرئيس للنهج الذي تبناه عاطف عبيد داخل الحكومة ، سواء خلال فترة عاطف صديق أو كمال الجوزري . وكان سببا للفشل بينهما ، وهو المنهج الذي وصفه أحد الكتاب بأنه يتجه إلى «استكمال السيرة وتصميها والإصرار بها خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية» . والأهم من ذلك أن هذا التعديل قصد به توجيه رسالة للمؤسسات المالية الدولية ورجال الأعمال ، على أمل دفعهم لتوجيه استثماراتهم لمصر . بعد أن بات كل المهجر السابقة بالفشل ، بما يعني - إذا استمر الحال على ما هو عليه - فشل السيرة الاقتصادية ودخول الاقتصاد المصري في أزمة كارثية . فالحكم يراهن على حل وحيد وهو الاستثمار الأجنبية أساسا .

ويصرف النظر عن مدى تجاوز رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب مع هذا الرهان ، فقد حظي اختيار د. عبيد وطاقته الاقتصادية بترحيب واضح . فقد وصف بعض رجال الأعمال في لندن اختيار د. عبيد بأنه «الأنج للغايب» . وقال أحد المحللين في شركته إتش . أم. بي سي . للأوراق المالية . إن عبيد يتمتع بمؤهلات أكاديمية وعلمية رفيعة المستوى . بالإضافة لخبرته العملية الطويلة وإصراره على برنامج الخصخصة المصري طوال الفترة الماضية ، فضلا عن أنه اعتمد الصياحت مع المستثمرين الأجانب ، وساعده ذلك في التعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم . وقال محلل آخر في شركة «إن



عاطف عبيد .. يتلقى تعليمات صاحب القرار

بمن بقي ومن دخل ، أمرا غربيا في ظل هذه الحقائق . فبالناس تتوقع الأسوأ في ظل الحكومة الجديدة . البعض يرى أن التغيير الذي روج له انتهى إلى أكذوبة كبرى ، وآخرون يرون أنه قد تحقق ولكن في الاتجاه الخاطئ .

ولكن الدرس الأساسي الذي يجب أن تستخلصه كل القوى السياسية والأحزاب . أن هذا التحالف الطبقي الحاكم ، لا يرغب - ولا يقدر - على تغيير جوهر سياساته الاقتصادية والاجتماعية . فلا يتصور أن ينقلب الحكم على نفسه وعلى مصالحه . وقد أضاف التغيير الوزاري أزمة جديد للحكم تضاف إلى أزماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية . واستمرار البعض في الرهان على الرئيس أو هذا الشخص أو ذاك أو هذه المؤسسة أو تلك ، إنما هو رهان فاسد لا أفتق له .

فالتغيير الذي يطبع اليه الشعب المصري والمتعلق أساسا بقسمة العيش والصحة والسكن والتعليم ، والتغيير الذي تعكسه برامج الأحزاب والقوى السياسية ، سواء الليبرالية الحقة ، أو اليسارية ، لا يمكن تحقيقه إلا بتطال حقيقي شجاع يكسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ سنوات ، ويفرض بقوة الجماهير والرأي العام إصلاحا سياسيا ومستوريا وديقراطيا ، يفتح الباب لتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة ، وبالتالي وصول قسوي أخرى للحكم تتسبب في برامج وسياسات أخرى اقتصادية واجتماعية ، ويحكم الشعب لها أو عليها ويغيرها كلما وجد في ذلك مصلحة له . فالديمقراطية هي المدخل الوحيد للتغيير .

التكنولوجيا (د. مصطفى عثمان رفايع) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (د. أحمد نظيف).

وهذا «الوزراء» هم في الواقع موظفون كبار تمت ترقيتهم إلى درجة وزير . وهم أيضا شلة د. عاطف عبيد ويوسف بطرس غالي . ويصحبهم تقريبا عملا مستشارين وخبراء في المؤسسات الدولية أو شركات القطاع الخاص ، وأغلبهم من خريجي الجامعات الأمريكية .

وقد خرج من الوزارة عدد من الوزراء الذين عرف عنهم نظافة اليد - وهم أمر نادر في المسئولين - ولم تشويههم شيئا ، وبعضهم كان يسعى في نطاق السياسة العامة للدولة إلى حماية من نوع ما الطبقات الفقيرة والوسطى . من أمثال : أحمد جويلي ومحمود الشريف وطارق البشري «وميرفت السلاوي التي قبل إن خروجهما من الوزارة كان بسبب إدانتها لشرع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وقبولها مشاركة على الجمعيات ومراكز حقوق الإنسان في صياغة مشروع وقضته الدولة مما سبب حرجا شديدا للحكم .

بالقابل بقى في الحكم عدد كبير من الوزارة السابقة (١٩ وزيرا) بعضهم سبى السعة وعثران على الفساد ، وآخرين مكروهين لدى الرأي العام ، وعدد منهم كان خروجهم هو الإشارة التي يتوقعها الرأي العام عن اتجاه الحكم للتغيير . وفي مقدمتهم «كمال الشاذلي وصفر الشريف ويوسف والي وفاروق حسني وحسين كامل بهاء الدين» .

وقد لفت النظر في الوزارة الجديد (١٣ وزيرا) أنهم جميعا - باستثناء - وزير واحد هو د. علي الدين هلال - ليسوا سياسيين وأسماءهم لا تعني شيئا للرأي العام فهم مجهولون تماما بالنسبة لهم باستثناء ثلاثة وزراء فقط (د. أمينة الجندى - لواء مصطفى عبد القادر - د. علي الدين هلال) .

ولم يكن رد الفعل الجماهيري والسياسي الرافض للوزارة الجديدة ، بذنا برأسها ومروورا

بى : إن ، إصره للأوراق المالية في لندن .. إن د. عاطف عبيد أظهر التزاما كبيرا إزاء برنامج المخصصة ، ومرونة في تحديد أسعار واقعية للوحدات التي تم تخصيصها . ويستمتع بخط برامجاتي في الإصلاحات الاقتصادية . ونفس المعنى أكدته تقرير صادر عن مؤسسة «هيرمس» المالية العالمية ، جاء فيه أنه : عبيد اقتصادي من الطراز الأول ، وقاد عملية المخصصة منذ بدايتها عام ١٩٩١ ، وأن تكليفه يعني أن مصر ستستمر قديما في عملية الإصلاح الاقتصادي .

نفس موقف الترحيب والحماس للدكتور عاطف عبيد وحكومته اتخذه رجال الأعمال المصريين . من د. أحمد شوقي عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية ، ومحمد ماهر رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لمجموعة برايم للأوراق المالية الذي أكد أنه «الدكتور عاطف عبيد مسئول المخصصة الأول الذي اجتاز نجاح مخصصة شركات قطاع الأعمال العام ، قادر في المرحلة المقبلة على مخصصة مشروعات ذات استثمارات كبيرة في مجال البنية الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات والتقل الداخلي والفرق ، والتي تحتاج لدخول المستثمر العالمي» . إلى شام توفيق العضو المنتدب لمجموعة هيرمس المالية الذي أشار إلى أهمية التغيير المرتقب في ظل الحكومة المصرية الجديدة ، وتوقع اتخاذ الحكومة خطوات تنفيذية جادة في العديد من القطاعات مثل الإعلان عن موعد مخصصة أحد بنوك القطاع العام الأربعة ، وسعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ، وطارق الشريف سكرتير الجمعية ، الذي قطع بأن حكومة عاطف عبيد ستعطي «بروزة العمل التي أعدها منظمات الأعمال بشأن التصدير والتي تتضمن منع رجال الأعمال المصريين المزيد من الاعفاء والحوافز الضريبية ، بل ودعم مباشر لأشغالهم» .

وقد جاء تشكيل الحكومة متوافقا مع هذا الاتجاه .

فتم تغيير وزرا المجموعة الاقتصادية باستثناء : د. يوسف بطرس غالي الذي كان منيوفا خلال حكومة د.كمال الجوزوري وقبل إنه كان مفروضا على د. الجوزوري الذي لجأ إلى تميزه طرزا السنوات الثلاثة الماضية مع د. عاطف عبيد . وبعد الآن أحد أقوى وزراء الحكومة وكان له دور واضح - مع رئيس الحكومة - حتى اختيار وزير المجموعة الاقتصادية - وهم د. محمد مدحت حسني (وزير المالية) ود. مختار خطاب (وزير قطاع الأعمال) وأحمد العرش (وزير التخطيط) ، وكذلك وزراء الكهرباء والطاقة (د. علي فهمي الصعيدي والبشرى وسامع فهمي) والشعبي (د. حسن علي خضرة) والتقل (د. إبراهيم النسيير) والصناعة والتنمية



- الحمد لله كنت خايف يزورها -



بيان يتهم رموزاً وطنية بالعمالة للصهيونية والموساد!!

الحزب الشيوعي يدين البيان ويفصل مصدره

واحتمى بالبيان - بالإضافة للأهرام العربي - جريدة الأسبوع وأحد كتاب الأعمدة في صحيفة "العربي"، وصحيفة الشرق - القطرية (القدس (لندن) ونشرة الحزب الشيوعي السوري (جناح خالد بكداش) والتي تحمل اسم "نضال الشعب". ولكن رد الفعل في الأوساط السياسية - على تنوع اتجاهاتها - كان مختلفاً تماماً. فقد استنسخ الجميع هذه الاتهامات المرسلة في حق عدد من رموز الحركة الوطنية المصرية واليسار المصري، ولتلت النظر التركيز في البيان على عدد من أبرز قيادات حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي منذ تأسيسه وحتى الآن ومن أنشط العناصر في الحركة الوطنية المصرية. ضد التطبيع والصهيونية، ويتمتعون باحترام بالغ في مصر وخارج مصر. وبعضهم من ألغى الكتاب المصريين ومراقبتهم معروضة على الرأي العام يومياً من خلال كتاباتهم.

وتسائل كثيرون عن حقيقة صدور هذا البيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري؟

والأهداف الحقيقية لمن أصدره ووزعوه؟ ومغزى وتأثير وردود أساءة عدد من قيادات حزب التجمع في هذا البيان؟ وجاءت أول إجابة في يوم الثلاثاء ٦ يوليو عندما أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بياناً قصيراً جاء فيه:

" فوجئ المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بتوزيع بيان مجهول الهوية منسوب زوراً إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بعنوان "حزبنا يظهر نفسه

ف. د. ن" مضافاً إليها تفاصيل تزعم أسماهم الحقيقية.

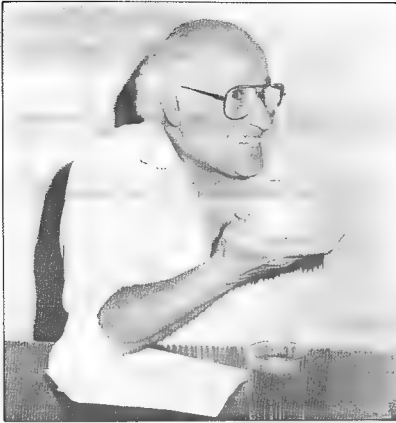
ولم يكتف أصحاب هذا البيان بتوزيعه في المؤتمرات، بل سارعوا بإرساله إلى الأحزاب السياسية والصحف المصرية والعربية عن طريق الفاكس أو تسليمه باليد. وواكب توزيع البيان نشر أربع مقالات في صحيفة العربي تحت عنوان "الاتحراف الصهيوني في حركة الشيوعيين المصريين" كتبها أحمد شرف، كمر فيها نفس الاتهامات لكل من د. رفعت السعيد ومحمد الجندى وبهيج نصار وفريدة النقاش وحسين عبد الرازق ومحمد سيد أحمد وصلاح عدلي عبد الحفيظ (حرص) على نشر اسم الأخير ثلاثياً كما يرد في تقارير مباحث أمن الدولة!)

وفي أغسطس أدلى "إبراهيم بدرأوى" بحدث إلى مجلة "الأهرام العربي" نشر تحت عنوانين تقول: "إبراهيم بدرأوى المتشدت باسم الحزب الشيوعي المصري يكشف: تفاصيل الاختراق الصهيوني للشيوعيين في مصر". د. رفعت السعيد على اتصال بإسرائيل قبل أن يفكر السادات في زيارة القدس. حسين عبد الرازق وفريدة النقاش صديقاً للصهاينة الجندى. خالد محيي الدين أنشأ المركز الذي تحول إلى وكر للاتصال بالصهاينة "بهيج نصار فتح خطاً ساخناً مع كل أبهى من مكتب محمود أمين العالم". وفي هذا الحديث أقر بدرأوى أنه أحد المستقلين عن هذا البيان المنسوب إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. ونشر الأهرام العربي ملخصاً لهذا البيان الذي صدر في ٦ صفحات (على صفحة كاملة في نهاية الحديث).

في بداية شهر يوليو الماضي، وفي يوم ٥ يوليو ١٩٩٩ تمهيداً، وأثناء اشتغال الساحة الوطنية المصرية بمقاومة مؤتمر التطبيع الذي نظمت "جماعة كوينهاجن" أو "جمعية القلادة للسلام" في فندق ماربوت.. اختار ثلاثة من المعروفين باتصانهم للحزب الشيوعي المصري مفاجأة المشاركين في مؤتمر مقاومة التطبيع في فندق "شبرد" بتوزيع بيان غرب على المؤتمرين يحمل عنوان "حزبنا يظهر نفسه من الخوف" منسوباً للجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري.

وتكرر المشهد مساء نفس اليوم أثناء انعقاد مؤتمر الحزب العربي الديمقراطي الناصري ضد التطبيع أيضاً.

ولم تكن المفاجأة تكمن في هذا المشهد غير المعتاد، أي قيام ثلاثة من أعضاء حزب سري بتوزيع بيان سري يفترض صدوره عن هذا الحزب علناً وأمام - بل في حماية - ضباط مباحث أمن الدولة وضباط المخابرات العامة الذين تراجدوا بكثافة ملقطة للنظر في مؤتمر "شبرد" وعدم تعرض مباحث أمن الدولة لهم أثناء توزيع البيان أو بعد ذلك.. يقدر ماكانت المفاجأة فيما حواه البيان من اتهامات للحركة الشيوعية المصرية - منذ تأسيسها - ولن زعم البيان أنهم قيادات الحزب الشيوعي المصري.. اتهامات من نوع العمالة للصهيونية والمخابرات الإسرائيلية (الموساد) والحياة الوطنية واختلاس أموال الحزب.. وتحديد البيان أساءة بعض هؤلاء القادة صراحة "محمد الجندى - بهيج نصار - رفعت السعيد"، والإشارة إلى آخرين بالخورف الأولى من أسماهم "ص.ح.ع. ح.ع



محمود أمين العالم : أرض العرط
في الرد على مثل هذه التخرصات الفكرية
والأخلاقية " حتى لا تمنحها جدوى أو مشروعية "

لدهم مصالح مالية معلقة برفضون إعادتها لأصحابها ، وذلك يحاولون إثارة قضايا خلاقية ويعطونها الطابع السياسي " وردا على الحديث - الممثل للبيان - الذي نشر في الأهرام العربي قال محمود أمين العالم لحر الأهرام العربي في ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ .. " إنني عاتب على بعض الصحف التي سارعت بإفصاح صفحاتها وتعاملت من خلال " المانشيتات " مع هذا الكذب وكأنه حقيقة منتهية دون اختيار أو مسألة أو ترقف أمام المغالطات التي ساقها بدرانوي . كما أنني أرفض العرط في الرد على مثل هذه " التخرصات " الفكرية والأخلاقية حتى لا تمنحها جدوى أو مشروعية ، وحتى لا أجني مضطراً للاستشهاد بتاريخ معاناتي لدره الاتهامات الباطلة مع ذلك فهناك نقطة أريد أن أوضحها للتبشير العام ، وهي أن استشرأب سلاح التخوين والاتهام بالعالمية ينفر باعطر الشديد ويهدر قيمة الحمار والاختلاف في قضية خلاقية تتعدد فيها الاجتهادات وهي قضية علاقتنا بإسرائيل ، التي لا تزال عدواً ولأحد ينكر ذلك . ويؤسفي الزوج بأسماء خالد محيي الدين ورفعت السميد وحسين عبد الرزاق ويهيج نصار وفريدة النقاش - الذين مهما اختلفت

عدم مسئولية من أصدرها البيان .. إن ذكر الأسماء بشكل واضح يعطى البيان صفة البوليسية . وأنا لأنهم من أصدره بأنهم عملاء للأمن . لكن تصرفهم يشي بذلك .. أنا لأريد تشويه أحد ، لكنني أؤكد أن هؤلاء

حسين عبد الرزاق



من الحقنة تم توزيعه يوم ٥ يوليو ٩٩ في مؤتمر مقاومة التطبيع في فندق شرد . كما أرسلت بالفاكسات إلى مقرات الأحزاب والصحف .. ويؤكد المكتب السياسي على عدة أمور :

١- أن هذا البيان يأتي في إطار مؤامرة واسعة لتشويه تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ومرافق الحزب الثابتة في جميع وثائقه ضد الصهيونية وإسرائيل ودفاعاً عن مصالح الطبقة لعمالقة الكادحة .

٢- أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري لم تتعقد بعتاً منذ يناير ١٩٩٩ ولم يصدر عنها أي بيان . ويؤكد المكتب السياسي أن هذا البيان هو عمل بوليسي موضوعياً تنفق خلفه عناصر مشيوية تهدف إلى تشهير الحزب وتشويه مواقفه والتشهير برموزه ، فلم يحدث في تاريخ حزبا أبداً أن حدث مثل هذا الفعل المخزي والشين . ولأنك أن اللذين قاما بهذه الجريمة ووزعا هذا البيان قد حكما على أنفسهما بالجزى والعار . وسوف تناقش اللجنة المركزية للحزب في دورتها القادمة هذا السلوك التأسري وتتخذ في مواجهته الإجراءات التنظيمية والسياسية الضرورية وسوف تضع الحقائق كاملة أمام الرأي العام مع الحفاظ على أمان الحزب وجميع أعضائه .

٣- يناشد المكتب السياسي الأحزاب والفرق السياسية المصرية والعربية أن تتخذ الموقف الصحيح في مواجهة مثل هذه المؤامرات البوليسية وتساهم معنا في عزل هذه القلة القليلة التي وضعت نفسها بنفسها في موضع الشبهات .

ويؤكد الحزب أنه سيواصل سياسته المبدئية من أجل الاشتراكية والتحرير الوطني وفضيحة الامبريالية والصهيونية بالمواقف الصلبة الصحيحة المبدية عن الفوغانية والتطرف والانحراف بالنضال بعيداً عن العدو الحقيقي إلى دروب لن تؤدي لا إلى تفنيت وضرب القوى الوطنية .

ورعل محمود أمين العالم المفكر والكاتب الماركسي المعروف على البيان المشوه المنعوت " حزبا يظهر نفسه من الحقنة " قاتلاً في روز اليوسف (١٧ أغسطس ١٩٩٩) .. البيان من الألف إلى الياء مكذوب . فاللجنة المركزية لم تتعقد حتى يصدر عنها أي بيانات أو تفصل أي عضو . وهذا البيان كذبة ثلاثة أشخاص لديهم مشاكل حزبية يغلط عليها الطابع المالي .. ثم إن الحركة الشيوعية عرفت انقسامات عديدة كانت تدور كلها على مستويات سياسية أو فكرية ، أو تتعلق بالرؤية التطبيقية ، لكن لم يحدث أن يادر أحد " ينشر الخلافات بهذه الطريقة الفجة التي جعلت البيان كما لو كان بلاغاً لأجهزة الأمن ضد مجموعة من الشرفاء ، كما يكسفن عن



٥. رفعت السيد
اتهامات بالجملة

صفوفه بمقولة عضويتهم في حزنا!
وقررت اللجنة المركزية باجماع أعضائها
واستنادا إلى المادة ٢٤، والمادة ٢٥ لاتحة
النظام الداخلي للحزب فصل كل من " قاسم
و" أشرف" و" جاد" من عضوية اللجنة
المركزية ومن عضوية الحزب الشيوعي المصري
... كما قررت اللجنة توجيه رسالة اعتذار
لرئيس حزب التجمع الوطني التقدمي
الوحدوي وقياداته التي زج المتآمرون بأسماهم
في بيانهم المشبوه عما سببه هؤلاء الثلاثة من
أذى لهم وللحزب الشقيق، والتأكيد على أن
الحزب الشيوعي المصري يعتز بالدور الكبير
لحزب التجمع ويمكن له كل تقدير واحترام
لألياته ويرفض أي مساس أو تدخل أو عبث
بشئونه الداخلية.

قبل ذلك كان صلاح عيسى قد كتب
مقالا في صحيفة العربي - ردا على مقال
كاتب العمود الذي احتفى بهذا البيان المشبوه
- تحت عنوان " بلاغ إلى أسبائنا الذين في
المباحث... وإلى أسبائنا الذين في المعارضة"
قال فيه " تلك أول مرة في تاريخ الحركة
الشيوعية المصرية - التي كانت وما تزال حركة
سريّة محظورة يعاقب القانون من ينضم إليها
أو يقودها بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة
تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وقد تصل
إلى الأشغال الشاقة المؤبدية - يوزع فيها
مشهور سري يتعلق بأمر تنظيمي يفترض
أنها بالغة السرية، بهذا الشكل العلني،
الذي تجاوز المؤتمرات إلى المقاهي والصحف
والبارادات، ويستخدم أسماء صريحة
لشخصيات عامة، أو الحروف الأولى من هذه
الأسماء، ويضمن وقائع وإشارات وأسماء
كتب للتحجج إلى أي قدر من الذكاء، ولك
شرفتها على أحد، خاصة أسبائنا الذين في
المباحث!

وبهذا المعنى فإن النشر - بما ورد فيه -
وبالطريقة التي كتب بها وبالعناية التي تم
بها ترتيبه، يدل على مدى التصور الذي
وصلت إليه تقاليد الصراع السياسي.
ولست أريد أن أستخدم تعبيراً أقسى من ذلك
مع أن الموضوع يستحق، لأني لا أريد أن
أقحم نفسي في صراع لست طرفا فيه، وإن
كنت أرى من واجبي أن أدافع عن تقاليد كنت
ومازلت أرى أن عدم التسكك بها هو الذي
قادنا جميعا إلى ما نحن فيه!

وإذا كان هناك من يستحق الشكر في
هذه الكوميديا السوداء، فهو أسبائنا الذين
في المباحث لأنهم - حتى هذه اللحظة - لم
يسوقوا الذين أصدروا المنشور والذين وردت
أسمائهم فيه إلى السجن، ولعل لهم في ذلك
حكمة!

أما نقطة النظام الثانية، فهي تتعلق بما
نقلته " العربي" من المنشور، إذ هو في
تقديرى يخرج عن إطار تقاليد النشر المستقرة

مشروعية زائفة عمل اشتقاق في اللجنة
المركزية في نهاية العام الماضي تم إحباطه
وكان مصيره الفشل، فلجأوا إلى تنفيذ هذه
المؤامرة وإصدار هذا البيان بوليس الطابع
وسببه زورا إلى اللجنة المركزية، واقتعال
صراع سياسي وهوى حول الموقف من
الصهيونية والتنطبيع مع العدو الإسرائيلي
الأساس له على الاطلاق لتفطية جريحة
الاختلاس وتخليلهم عن أي مبادئ شيوعية
وأخلاقية.

وفي محاولة للفت انتباه القوى السياسية
والاعلام واصطناع قيمة لهم، قاموا بزوج
أسماء عدة من الكتاب والصحفيين والساسة
اللامعين وقيادات بارزة في حزب شقيق هو
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
كهدف في هذا الصراع المصطنع، وبهدف
الاسامة إلى هذا الحزب الكبير والعصب في

معهم - أراهم كنزوا وطنية يحق لمصر أن
تفخر بهم".

وفي نهاية أغسطس أصدرت اللجنة
المركزية البيان الختامي عن أعمالها وجاء في
ختامه " وناقشت اللجنة المركزية تقرير
السكرتارية المركزية حول البيان المشبوه الذي
أصدره ثلاثة من أعضائها - تم فصلهم -
تحت عنوان " حزينا يظهر نفسه من الخونة"
وأدعوا فيه كذبا صدره عن لجنتنا المركزية.
وانتهت اللجنة إلى أن مقام به هؤلاء الثلاثة
لا يعود كونه جريحة لأخلاقية ومؤامرة ضد
الحزب والحركة الشيوعية، بل وضد القوى
اليسارية والوطنية عامة. وأن الثلاثة الذين
أقدموا على هذه المؤامرة قد تخللوا بالفعل عن
آية التزامات أخلاقية أو سياسية أو تنظيمية
وهو أمر ليس بغريب بعد أن قاموا باختلاس
أموال الحزب، وحاولوا لإكساب جريمتهم

ويبدو أن هؤلاء - ومن يقف وراءهم - ضائقوا بعدم وجود انقسامات أو صراعات داخلية غير صحيحة في حزب التجمع ، والذي يمثل حالة فريدة في الأحزاب المصرية الشرعية والمحجوبة عن الشرعية في التماسك ومعالجة الخلافات داخل صفوفه بمنهج ديمقراطي يقوم على قبول كل أصحاب الاجتهادات لبعضهم البعض.

وما يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها محاولة تدجير داخلي في التجمع بقوله وجود أعضاء قياديين فيه أعضاء في الحزب الشيوعي المصري . ففي أعقاب انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ والقاء القبض على عدد كبير من قيادات حزب التجمع قدمت مباحث أمن الدولة مذكرة إلى النيابة العامة شملت أسماء ٤٦ ممن أسهمتم قيادات في الحزب الشيوعي المصري يحتلون مواقع قيادية في حزب التجمع . ورغم أن الحزب لم يكن قد مضى على تأسيسه إلا عشرة أشهر ، فقد أدرك الجميع المؤامرة ولم يعلقوا إلى هذا الادعاء من مباحث أمن الدولة .

وفي عام ١٩٨٧ عقب انتخابات مجلس الشعب وروود الأعمال التي أثارها نتائج الانتخاب وراقصاء حزب التجمع عن مجلس الشعب (تكرر ما جرى عام ١٩٧٩ و ١٩٨٤) جرى نقاش داخلي حاد حول عدد من القضايا أثير خلالها مأسى بالعضوية المزدوجة . ونجح الحزب بعد حوار استمر ما يقرب من عام في تجاوز هذه الأزمة ، خاصة أن تجربة عشر سنوات من العمل المشترك داخل حزب التجمع أرست تقاليد في الحوار واتخاذ القرار والفتحة بين جميع قياداته .

ويعتقد المراقبون أن هذه المحاولة الجديدة والتي استهدفت ثلاثة من أبرز قيادات حزب التجمع سيكون مصيرها الفشل تماما .

ورغم أن القنبلة التي فجرها البيان في يوليو الماضي ، تبدو الآن وكأنها قبلة دخان سرعان ما تنتفخ ، فلاشك أن هذه السابقة في الحياة السياسية المصرية والتي كشفت عن مدى التدهور الأخلاقي والسياسي غير المسبوق الذي أصاب بعض العاملين في الحقل السياسي في ظل الإحساس بالهزيمة والاحباط نتيجة للتغيرات الدرامية في الساحة الدولية وما يقابل من قتل وانتهاء الأيديولوجيات ، والانهايار الحادث في الساحة القومية والأزمة المستمرة في الساحة الداخلية وشيوع الفساد وإهل الفردى .. قد أصابت كثيرين بجرح نازع ، وطرحت تساؤلا حول صمت بعض القوى والشخصيات اليسارية أو محاولتها الاستفادة من هذه المؤامرة بطريقة انتهائية فجعة ، دون وعى لأمر ذلك على جعل التصال الوطني واليساري في القلبيته.



في هذه النقاش .. أصدقاء الصهرينة الجديد

على غير قصد منهم في الاضرار بأنهم .. ويرى بعض المراقبين المتابعين للحياة السياسية في مصر والمطلعين على الأوضاع الداخلية في الأحزاب ، أن التركيز في البيان (المؤامرة) على أسماء قيادات تجميعية بارزة كان له هدفان واضحا .

الأول : لفت انتباه الصحافة والرأي العام للبيان . فبهذه ذكر أسماء معروفة في الساحة المصرية والعربية لم يكن ليلقى هذا البيان أي اهتمام ، وربما لم يكن يشار إليه على الإطلاق

الثاني : محاولة إثارة أزمة داخل حزب التجمع بادعاء وجود عدد من قادته أعضاء في حزب آخر والحزب الشيوعي .

والمحترمة .. فإذا كان من حق من يشاء أن يصدر منشورا سريا ، أو يكتب بلاغا كيديا غفلا من التوقيع ، يشتم فيه من يشاء وينسب إليه ما يشاء من وقائع تسمى إلى سمعته أو تشوه تاريخه ، من دون أن يلتزم بتقليد أو يكون مستقلا - أدبيا وقانونيا - عما كتبه ، وهرب من تحمل المسؤولية .. فليس من حق الصحف والمطبوعات والكتابات الذين يوقعون بأسمائهم ، أن ينتقلوا من هذه البشورات وقائع أو أسماء ويعيدوا نشرها ، ليس فقط لأن ذلك يجعلهم طرفا في صراع يفترض ألا يقيموا أنفسهم فيه ، بل لأنهم - بذلك - يروجون لوقائع لم يثبتوا بأنفسهم من صحتها ، فيظلمون آخرين ، ويشاركون

★ وثيقة ★

بيان سياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

الحزب يحدد موقفه من القضايا الداخلية والعربية والإقليمية والدولية .. وإعطاء مشاكل البطالة والفقر أولوية فى نضاله

باستخدام آلية الاستفتاء والمباينة وهى آلية غير ديمقراطية ، وممارسة الضغوط على الأحزاب وأعضاء مجلس الشعب لتحقيق إجماع حول الرئيس ورفض مطالب الأحزاب والقرى السياسية بإجراء تعديل دستورى وقانونى بحيث يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب من بين أكثر من مرشح وفى ظل انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة .. وتراجع الأحزاب عن إجماعها عام ١٩٩٣ على رفض ترشيح رئيس الجمهورية الحالى لفترة ثالثة ودعوته المواطنين للتصويت بلا ، فأعلن الوفد تأييده لانتخابات حسنى مبارك لفترة رابعة واعتنق حزب التجمع عن التصويت ، واعتصم حزب العمل بفضيلة الصمت حتى اليوم ، وموقف الحزب العربى الناصرى كان التصويت بلا . فى حين كان حزبنا هو أول الأحزاب الذى أعلن موقفنا واضحا منذ يناير ١٩٩٩ بدعوة المواطنين للتصويت بلا نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنظام الحكم طوا ١٨ عاما .

وفى ظل التراجع عن الهامش الديمقراطى ، واستمرار السياسات الاقتصادية القائمة على إطلاق حرية الرأسمالية فى الاستغلال وبحلول الفساد ليصبح جزءا أصيلا من البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وآلية أساسية لتحقيق الثراء وإعادة توزيع الدخل لصالح الرأسمالية الطفيلية والكبرى ، وفورط فيه صفار العاملين فى جهاز الدولة وكيار

وتراجع التنمية وازدياد الفقر وانخفاض مستوى معيشة غالبية الشعب المصرى ونغشى البطالة وانتهاء دور الدولة فى التنمية الاقتصادية وبيع وتصفية القطاع العام وإطلاق حرية رأس المال المحلى والأجنبى فى الاستغلال - أن تشهد أزمات جديدة خلال الأشهر الأخيرة ، مثل أزمة السيولة فى الجهاز المصرى وانخفاض سعر الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار ، واستفحال أزمة العجز فى الميزان التجارى نتيجة التراجع المستمر فى التصدير ، وفشل الزعان على الاستثمارات الأجنبية فى تنفيذ مايسمى بالمشروعات القومية وفى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وفى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية وأصل الحكم تراجمه عن الهامش الديمقراطى المحدود الذى كان قائما فى الثمانينيات وبداية التسعينيات والنزق قتل - فى الأشهر القليلة الماضية - فى صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى استهدف فى التحليل الأخير فرض مزيد من التحكم والسيطرة الإدارية على النشاط الأهلى والمجتمع المدني وتصفية منظمات ومراكز حقوق الإنسان .. وفى الحكم بالهش عامين وغرامة عشرين ألف جنيه على رئيس تحرير جريدة الشعب واثنين من محرريها بتهمة قذف وسب نائب رئيس مجلس الوزراء .. وفى إصرار الحكم على التجديد لرئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك فترة رابعة

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى دورة اجتماعاتها العادية خلال شهر أغسطس ١٩٩٩ ، والتى خصصتها لمناقشة التطورات السياسية عبر الأشهر السبعة المنقضية من هذا العام ، والمهام المطروحة على الحزب ، وعلى الأحزاب والقرى السياسية اليسارية والديمقراطية ، وأوضاع الحزب فى ضوء التقرير المقدم من اللجنة الخاصة التى شكلتها اللجنة المركزية فى دورتها السابقة وموارد به من توصيات ، وتقرير السكرتارية المركزية حول المؤامرة الأخيرة ضد الحزب والحركة الشيوعية والقرى اليسارية والوطنية عامة .

أولا : الأوضاع الداخلية :

توقفت اللجنة المركزية طويلا أمام استمرار التدهور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كتسبب طبعية لإصرار الحكم على اتباع سياساته المعادية لصالح الوطن ومصالح الطبقات الشعبية والفئات الوسطى من البرجوازية المصرية ، واختناق الاقتصاد المصرى لصالح رأس المال الدولى والشركات متعددة الجنسية وتعليمات وأوامر المؤسسات المالية الدولية المخاضة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية السبع الكبرى .

وليس مصادفة أن تشهد البلاد - بالإضافة إلى ما تعانيه من أزمات طوال الثمانينيات والتسعينيات أبرزها الكساد

ز- الوقوف بقوة ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم ، وطرح سياسات الغرب البديلة - وإعطاء مشككتي الباطلة والفردا لارتفاع المتوالي في الأسعار وأولوية بقى تضالنا.

ح - مواصلة الدفاع عن حريات الفكر والتعبير والتي جرى ويجري الاعتداء على الهامش المحدود لها ، من الحكم وبعاجات الإسلام السياسي وشرائع متخلفة من الفرى اليسارية (ماركسية وقومية) .. والعمل على تأسيس ثقافة تقوم على عارسة النقد وحق الاختلاف والاجتهاد والتفكير العلى العقلاني وحرية الإبداع ومحاربة الخرافة .. والاستعداد إلى الإيجابي في تراثنا ورفض منهج التفكير وخوض المارك الثقافية والفكرية بشعاع عقولنا.

ثانياً: الأوضاع العربية والإقليمية

ناقشت اللجنة المركزية الأوضاع العربية والإقليمية واستمرار العدوان الأمريكي البريطاني على العراق وتطورات قضية لوكربي وتجهيد الحصار القرض لى ليبيا والحرب الأهلية في السودان والتغيرات السياسية في الأردن والمغرب واليمن وتونس . والتطورات الداخلية في إيران وتركيا . والحرب بين أثيوبيا وأريتريا .. ووقفت طويلاً أمام الصعوبة السياسية الجاهية في المنطقة منذ مدريد وأوسلو - عملية تعريب كامب ديفيد - ورواه الحكومات العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية على « باراك » لبعث الحياة بها من جديد ، والمحاولات المتجددة لفرض التطبيع مع العدو الإسرائيلي على الشعب المصري والشعوب العربية . وانطلاقاً من موقف الحرب السابق الذي يرى إن التصورة السياسية لعدوان ١٩٦٧ لا بد أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة والعودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ والاتسحاب من الجولان والجنوبي اللبناني ، وقيام الدولة الفلسطينية لقرى الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها من الاحتلال والضم ، دولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها ومساكنها ومياهها وماعتسها القدس ، وعودة اللاجئين والنازحين ، وإزالة كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة والجولان . كما يرى الحزب أن تحقيق « السلام الشامل والعدالة بين العرب وإسرائيل لا يمكن أن يتحقق قبل إزالة الطابع الاستيطاني القائم على التوسع والضم وإزالة

أ- حشد الجهود السياسية والجهادية لتعديل الدستور بحيث لا يجرز استمرار رئيس الجمهورية في منصبه أكثر من فترتين متتاليتين ، وأن يتم انتخابه من بين كل من يتقدم لترشيح نفسه ، ومراجعة السلطات المطلقة المشوكة للرئيس في الدستور والتأكيد على موقف حزنا بدعوة المواطنين بالتصويت لا في الاستفتاء القادم لانتخاب رئيس الجمهورية.

ب - الاستعداد من الآن لانتخابات مجلس الشعب القادم في نوفمبر ٢٠٠٠ بحدس الجهود لإصدار قانون جديد لمشارة الحقوق السياسية يحقق الضمانات الأساسية لانتخابات حرة نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية إصدار الصحف ، وإنهاء احتكار حزب الرئيس للإذاعة والتلفزيون وإلغاء القوانين التي تقيد حرية الإصاغات والمسيرات السلمية والإضراب والتحرركات الاحتجاجية عامة .. والعمل في نفس الوقت على إقامة تحالف يساري نواته حزب التجمع والحزب الناصري وحزنا ، يقوم على أساس الاحترام الشدال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل حزب والاعتراف بحق كل حزب في الاختلاف .. والعمل في نفس الوقت على وجود تنسيق مع الأحزاب والقوى الديمقراطية الأخرى لقيام برلمان يعكس قدر الإمكان الخريطة السياسية الحقيقية في المجتمع .

ج- مواصلة معركة تحرير العمل الأهلي من القيد ومساندة منظمات ومراكز حقوق الإنسان المستقلة في الدور المهم الذي تطلع به.

د - دعم المجهود لإلغاء القانون ١٠٠ الذي وجه ضربة قاصمة للثقافات المهنية ، والعمل على إجراء انتخابات النقابات التي أخضعت للحراسة ، والاستعداد بتشكيل تحالف نقابي مستقل حابة لاستقلالها عن الحكومة والأحزاب والقوى السياسية كافة ، لنقوم بدوره في الدفاع عن مصالح أعضائها وفي الشؤون العامة التي نهم أعضائها والمواطنين كافة .

هـ- مساندة التضال العمالي ضد الخصخصة والاتساض على الحقوق العمالية ، وبعث الحياة في حركة نقابية مستقلة.

و - دعم الحركة الفلاحية ضد قانون الملائة بين الملك والمستأجر ، ومن أجل قيام حركة تعاونية مستقلة وحقائقية.

المستقلين في الأجهزة والسلطات المختلفة وفؤيدهم على السواء . واضطراب الدولة للإعلان عن عد من قضايا الفساد وتبديدها للسلطات القضائية - التي تعاني بدوره من الفساد - لا يمكن تصديا ومراجعة حقيقية للفساد . فالعدد القليل من قضايا الفساد التي وجدت طريقها إلى المحاكم لا يميل إلا نسبة ضئيلة للغاية منها والى أباطرة الفساد وكبار لفستوليين في الدولة وأبنائهم ولا يعدو كونه محاولة لحداغ الرأي العام والتفتيط على جرائم الفساد الكبرى . وبعض هذه القضايا تصد بها تصفية حسابات بين أجنحة السلطة المختلفة وتوجيه بعض أصحاب النفوذ ضربة موجعة لمنافسيهم داخل الحكم.

ولذلك أن استمرار هذه الأوضاع والسياسات التي بدأت في ظل الرئيس السابق أنور السادات وتواصلت وتعمقت في ذلك حكم الرئيس الحالي محمد حسني مبارك ، يعود في جانب منه إلى ضعف وتراجع الحركة السياسية والجهادية في السنوات الأخيرة التي تواجه جميعاً أزمة واضحة . فقد نجح الحكم عن طريق القوانين والاتحادات المعادية للديمقراطية والضربات المتتالية التي وجهها للحياة السياسية وأحزاب المعارضة والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية والحركة النقابية العمالية والنهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية ، في فرض حصار على الحركة الجماهيرية والسياسية وشل مبادرتها وإدخالها في سلسلة من الأزمات الداخلية ، ساعد عليها عديد من الأخطاء التي وقعت فيها الأحزاب والقوى السياسية والانتصامات والانشقاقات التي تعاني منها كافة الأحزاب والقوى السياسية بدرجات متفاوتة ، والعجز عن إقامة تنسيق بينها في هذه الأدنى دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة.

وتؤكد اللجنة المركزية أن استمرار هذه الأوضاع والسياسات التي قادت البلاد وتقودها إلى كارثة نهائية ، ليست قدراً لاكناك منه وإن حزنا وقوى اليسار تتحمل مع قوى المعارضة الديمقراطية مسئولية أساسية في تغيير هذا الوضع وصولاً إلى تولى تحالف ديمقراطي السلطة في البلاد . وتدعو اللجنة المركزية كل مناطق الحزب ولجانها وأعضائه لتكثيف العمل - متفردين ومع الأحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية - في الفترة القادمة وخوض معارك الوطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وصفة خاصة :

أسلحة إسرائيل النووية.

وترى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري أن التسوية الحالية التي بدأت بميريد أوصلو وصولا إلى « واي يفر » قد وصلت إلى طريق مسدود كنتيجة طبيعية لاستسلام العربى ومنهج التنازلات الجانبة . وإن محاولة إحياء عملية التسوية السياسية الحالية والرهان على الحكومة الإسرائيلية برئاسة « إيهود باراك » وعلى الدور الأمريكى بقاء من الحقوق الفلسطينية والعربية ، وتحقيق الحلم الإسرائيلى الأمريكى فى فرض إسرائيل « دولة كبرى » إقليمية فى المنطقة العربية .

وتلقت اللجنة المركزية النظر على الدور الذى يقوم به الحكم فى مصر لدفع السلطة الفلسطينية للقبول بشروط باراك والإدارة الأمريكية ، وإلى الانجاء التصاعد لدى الحكام فى مصر وفى البلاد العربية لاستئناف المباحثات متعددة الأطراف وما يسمى بمؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي توقفت منذ قمة « الدوحة » فى نوفمبر ١٩٩٧ .

وتدور النقطة المركزية المكتب السياسى لوضع برنامج عمل حزبى - وبالمشاركة مع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات السياسية - يقوم على :

١- الضغط على الحكومة المصرية والحكومات العربية لوقف مسلسل التنازلات الجانبة واعتماد استراتيجية عربية جديدة تستند إلى مبادئ التسوية السياسية الشاملة والعادلة كما يطرحها الحزب والقوى الوطنية والقومية .

٢- تصعيد الحملة السياسية والجماهيرية ضد التطبيع والتطبيعين ، ولإزلام الحكومات العربية بالقاء ولجميد كافة الاتفاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع إسرائيل .

٣- العمل على منع أى مؤتمرات جديدة شرق أوسطية فى القاهرة أو فى أى مكان آخر .

٤- استخدام كافة أوراق القوى العربية لتصعيد المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى للأراضي الفلسطينية والعربية .

٥- مساندة كافة الجهود لتوحيد القوى الوطنية الفلسطينية على أساس ثوابت النضال الفلسطينى ومقاومة الاحتلال وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثا : الساحة الدولية

واختتمت اللجنة المركزية مناقشتها للتطورات السياسية باستعراض أهم الأحداث فى الساحة الدولية ، خاصة الحرب فى يوغوسلافيا وكوسوفو ودور الولايات المتحدة وحلف الأطلسى فى هذه الحرب والاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسى فى ذكرى ٥٠٠ عاما على تأسيس الحلف فى ظل الحرب الباردة والتي يجرى تطبيقها بالفعل ، وأزمة الرأسالية العالمية والطريق الثالث وطبيعة التناقض بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية فى مناطق كثيرة من العالم ، بما فى ذلك القارة الإفريقية والمنطقة العربية ، وتعرضت لأزمة الروسية وانتقال السلطة السلمى فى جنوب أفريقيا .

واختتمت اللجنة المركزية بشكل خاص باتمكاس الاستراتيجية الأطلسية الجديدة على المنطقة العربية ، والعمل على دفع مصر وعدد من الدول العربية للانضمام إلى حلف أمضى سياسيا مع إسرائيل وتركيا وعدد من دول الأطلسى ، كجزء من توسع حلف الأطلسى جنوبا وشرقا .

وذكرت من خطورة هذا التحرك وأكدت على ضرورة التصدى السياسى والجماهيرى له ومنع الحكومة المصرية من الاستمرار فى المشاورة الخاصة به والتي تتم سرا وبعيدا عن رقابة الشعب المصرى .

رابعا : المؤامرات ضد الحزب

وناقشت اللجنة المركزية تقرير السكرتارية المركزية حول البيان المشهور الذى أصدره ثلاثة من أعضائها - تم فصلهم - تحت عنوان " حزبا يظهر نفسه من الخونة " وأدعوا فيه كذبا صدره عن لجنتنا المركزية . وانتهت اللجنة إلى أن مقام به هؤلاء الثلاثة لا يعدو كونه جريمة لأخلاقية ومؤامرة ضد الحزب والحركة الشيوعية . بل وضد القوى اليسارية والوطنية عامة . وإن الثلاثة الذين أقدموا على هذه المؤامرة قد تخلوا بالفعل عن أية التزامات أخلاقية أو سياسية أو تنظيمية . وهو أمر ليس بغريب بعد أن قاموا باختلاس أموال الحزب ، وحاولوا لإسكاب جرمهم مشرعية زائفة عمل إنشاق فى اللجنة المركزية فى نهاية العام الماضى ولكن تم إحباطه وكان مصيره الفشل ، فلجأوا إلى تنفيذ هذه المؤامرة وإصدار هذا البيان البوليسى الطامع ونسبته زورا إلى اللجنة المركزية ، واقفعا صراع سياسى وهمى حول الموقف من الصهيونية والتطبيع مع العدو الإسرائيلى لأساس له على الإطلاق ، لتفطية جريمة الاختلاس

وتخليهم عن أى مبادئ شيوعية أو أخلاقية . وفى محاولة لفت انتباه القوى السياسية والإعلام واصطناع قيمة لهم ، قاموا بزع أساء عدد من الكتاب والصحفيين والساسة اللامعين وقيادات بارزة فى حزب شقيق هو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى كطرف فى هذا الصراع المصطنع ، ويهدف الإساءة إلى هذا الحزب الكبير والعبث فى صفونه بمقولة عضويتهم فى حزبا ١

وقررت اللجنة المركزية بأصابعها واستنادا إلى المادة ٢٤ والمادة ٢٥ من لائحة النظام الداخلى للحزب فصل كل من « قاسم ود أشرف ود جاد » من عضوية اللجنة المركزية ومن عضوية الحزب الشيوعى المصرى ، وتم تصعيد ثلاثة وفاء من الأعضاء الاحتياطيين فى اللجنة المركزية إلى العضوية الكاملة للجنة ، كما قررت اللجنة المركزية توجيه رسالة اعتذار إلى رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقياداته التى زج القامرون بأسماهم فى ميانهم المشهورة عما سببه هؤلاء الثلاثة من أذى لهم ولحزب الشقيق ، والتأكيد على أن الحزب الشيوعى المصرى يعتز بالدور الكبير لحزب التجمع ويكن كل تقدير واحترام لآلياته ويرفض أى مساس أو تدخل أو عبث بشخصه الداخلية .

كما قررت إبلاغ الأحزاب والقوى السياسية المصرية التى يشترك انخراط معها فى أعمال ذات طبيعة جبهية بحملة المسئولية واعتذارهم عن تقديم بعض هؤلاء كمثلين للشبيوعيين فى الفترة السابقة .

خامسا : قضايا تنظيمية

وناقشت اللجنة المركزية تقريرا عن حالة الحزب واتخذت عددا من القرارات والتوصيات التى تأمل فى دفع العمل الحزبى إلى الأمام فى الفترة القادمة .

وقررت اللجنة المركزية تكليف المكتب السياسى البدء فى الإعداد الفكرى والسياسى والتنظيمى تمهيدا للعقد المؤتمر العام الرابع للحزب .

وقد شارك فى أعمال اللجنة المركزية جميع أعضائها عدا ريفيقين اعتذرا لظروف القاهرة . وصدرت كافة قراراتها بالإجماع .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

القاهرة - أغسطس ١٩٩٩



قيام وسقوط الإصلاح الزراعى فى مصر

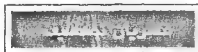
٨٠.٠٪ من الملاك (٥٠ - ٢٠ فداناً)
 يملكون ١٠.٩٪ من الأراضى الزراعية.
 ٤٥.٠٪ من الملاك (٢٠ - ٥ فدان
 يملكون ١٩.٥٪ من الأراضى الزراعية.
 ٣٠.٩٤٪ من الملاك (٥ أفدنة)
 يملكون ٤٦.٣٪ من الأراضى الزراعية.
 ومن بين تلك الأغلبية الساحقة الأخيرة
 من مالكي أقل من ٥ فدهان (وكانوا
 حوالى ٢٠١١.٠٠٠ فلاح) . كان منهم
 فدان واحد. .. بالإضافة إلى أكثر من
 مليونين - من عمال الزراعة والمعلمين -
 لا يملك أى منهم شبرا واحدا.
 بكل مايعنيه ذلك من تفاوت طبقي حاد
 من ناحية، ومن السيطرة الكاملة من جانب
 كبار الملاك ليس فقط على الفلاحين ولكن
 أيضا على المقدرات الاقتصادية والسياسية
 على المجتمع المصرى بأسره من ناحية أخرى.

يوليو وصدر قانون الإصلاح الزراعى - قد
 وصلت إلى قمة احتدامها على مختلف
 المحاور.

١- اختلال هيكل الملكية الزراعية
 كان سوء توزيع الملكية الزراعية قد
 وصل إلى حد لا يمكن أن يتصور المجتمع من
 خلاله ، وبالتالي لا يمكن أن يستمر ، كما
 يتضح من الاحصائية التالية:

٨٠.٠٪ من الملاك (أكثر من ٢٠٠
 إلى آلاف الأفدنة) يملكون ١٩.٧٪ من
 الأراضى الزراعية.

١٢.٠٪ من الملاك (٢٠٠ - ١٠٠٠
 فدان) يملكون ٧.٢٪ من الأراضى الزراعية
 ٢٠.٠٪ من الملاك (١٠٠ - ٥٠٠
 فداناً) يملكون ٢.٧٪ من الأراضى الزراعية



كان الأب " هنرى عيوط " شديد الدقة
 فى تحديد رؤيته للمشكلة الفلاحية فى مصر ،
 شديد الجراءة فى طرحها من خلال كتابه "
 الفلاحون " الصادر عام ١٩٣٨ ، عندما خص
 المشكلة بكلمات قليلة مكثفة حادة .. " إن
 الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح ، لأنها وحدها
 تستطيع علاج حالته ، ولكن الحكومة
 والبرلمان يتشكلان من كبار الملاك .. ومن ثم
 يجب تغييرهم " .

وكان لا بد أن تصدق هذه الرؤية العلمية
 للأب هنرى، فما كان من الممكن إصلاح
 أحوال لفلاحين ، إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو
 ١٩٥٢ - التى غيرت الواقع الاجتماعى
 المصرى - وباصدارها - قبل انقضاء شهرين
 على قيامها - قانون الإصلاح الزراعى .

الواقع الفلاحى / الزراعى
 عشية الإصلاح الزراعى
 كانت المسألة الزراعية - قبيل قيام ثورة



جمال عبد الناصر

٢- عقود ايجار ، أم نظام سخرة ؟

وفقا لإحصاءات عام ١٩٥٠ ، كان حوالي ٧٥٪ من الفلاحين مستأجرين - أو على الأصح اجراء " وقلية " - في الأراضي المملوكة لكبار الملاك.

ولقد شملت العلاقة الإيجارية - منذ إقرار حق الملكية الفردية للأراضي الزراعية عام ١٨٩١ وحتى منتصف القرن العشرين - عدة أنظمت استتلاية.

الاجار النقدي:

وصلت قيمته في أواخر الأربعينيات إلى أكثر من خمسين فيجها للفدان (أي مايقرب من سعر الفدان آنذاك) ، بما كان يستنزف الفلاح صحيا واقتصاديا واجتماعيا ولايتترك له فائضا أكثر من حد الكفاف الذي لايمكنه حتى من تجديد قوة عمله. وكانت حدة هذا الاستغلال تتضاعف في حالة جوء المالك الكبير إلى استخدام الوسيط (أو المستأجر الكبير) ، الذي يستولى - بدوره - على أغلب ماقد بقي للفلاح من عائد ضئيل.

الاجار بالمزاولة:

وهو أسلوب أكثر تخلفا في علاقات الانتاج وأشد استغلالا وعتنا على الفلاحين ، إذ يقوم فيه المالك بتقديم مستلزمات الانتاج للمستأجر مقابل عمله هو وأسرته طوال العام، ولكن بدلا من الاقتسام بينهما في عائد الانتاج - وفق القواعد القانونية الشكلية - لايتنهي الأمر في الواقع سوى بتكديس المحاصيل في مخازن المالك دون أن ينال الفلاح المنتج إلا حفنات قليلة من ثمرة كدحه طوال الموسم.

نظام الزرعة الواحدة

ولقد كان هذا الأسلوب الإيجارى ، يجعل الفلاح يعيش تحت سيف التهديد الدائم من جانب المالك يطرده من الأرض بعد جنى المحصول ، مما كان يضطره أن يقبل صاغرا كافة الأراضي المهددة له .

بالإضافة إلى العديد من الأساليب الاستغلالية الأخرى التي كان الملاك يشتغلون في فرضها على الفلاحين للزبد من استنزاف طاقة عملهم دون عائد حقيقى لهم.

٣- العمال الزراعيون... ملايين بلا حقوق

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت الريف المصرى - في النصف الأول من القرن العشرين - والتي تقلت في تركيز الملكية في يد عدد قليل من الملاك ، وضيق الرقعة الزراعية المصحوب ببطء التقدم الصناعى نتيجة اتجاه فائض الربح الزراعى

إلى المزيد من الملكية الزراعية .. زاد عدد العمال الزراعيين إلى أن أصبحوا عدة ملايين ، يعيشون في أسوأ ظروف عمل وحياة:

- فالأجري يراوح بين قرشين وخمسة مقابل مجهود شاق لا يقل عن ١٢ ساعة يوميا تحت أشد الظروف المناخية - برودة أو حرا - قساسة، وحتى هذا الأجر كان مقابل الأتفاار يقتطع نسبة لأأس بها منه ، وقد يتحول بدلا من هذه الملييمات إلى مقابل عيى يتمثل في حفنات من القردة أو الفول أو الحلبة أو .. الخ

والعمال لم تكن تتجاوز مدته ٦٠ - ١٢٠ يوما ، وباقى العام يعيش العامل الزراعى وأسرته تحت وطأة البطالة والجوع .

- والرعاية الصحية متفقدة تماما، وأخطر الأمراض من البلهارسيا حتى الجذام تنهش بدن العامل وتصل نسبتهما بينهم - وفق تقارير محلية ودولية صادرة عام ١٩٥١ -

إلى أكثر من ٩٤٪ منهم.

احتدام الصراع الطبقي

على عكس ماتوقع وابتشى الملاك والحكام ، كان لهذا الاستغلال والفقر الذى مورس على الفلاحين ، رد فعله الإيجابى على حركة التضال الطبقي في الريف المصرى. فتلقت أدى الوعى الطبقي التلقائى للفلاحين ، المتزايد بمقدار حدة مايعانونه من عسف واضطهاد ، والذي ازداد حدة وتحديدا بدخول الفكر الاشتراكى والتنظيميات اليسارية المصرية - بعد الحرب العالمية الثانية - إلى كحرف قراء الفلاحين ، إلى قيام حركة تضالاية فلاحية تستهدف استرداد حقوقهم الطبيعية في الأرض والكرامة والحياة الانسانية.

ولقد تعاطفت واتسعت هذه الحركة في الفترة من عام ١٩٤٥ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتجددت في معاركهم ضد



١- ضمان حق المالك في الحصول على ريع ملكيته للأرض ، حتى لو لم يشارك - بشكل مباشر أو استثماري - في العملية الإنتاجية في كل مراحلها.

٢- حق المالك في طرد المستأجر من الأرض - بموجب حكم قضائي واجب النفاذ - حالة إضراره بالأرض الزراعية أو عدم الالتزام بالقواعد القانونية والشروط العقدية.

ثالثا - زيادة الانتاج الزراعي ، بفتح استقرار الأوضاع الاجتماعية في الريف:

ولقد تحقق جانب كبير من هذا المستهدف - وفقاً لحالة التوازن في العلاقة الإيجارية - وبعدم اتساع وعمق الخدمات التعاونية للفلاحين - مما يتضعب من محصلة الانتاج الزراعي في موسم ١٩٧٠ / ١٩٧٠ ، الذي أمكن من خلاله:

* تمويل خزانة الدولة بما قيمته ١٢٨,٧ مليون جنيه.

* توفير فائض من العملات الأجنبية تقدر بحوالي ١٥٢,٦١ مليون جنيه.

* تغطية الناتج المحصولي - في أغلب الزراعات - للنسبة الأكبر من الاحتياجات المحلية.

* تصدير كميات كبيرة من محاصيل القطن والسكر والأرز.

* حصول الفلاحين المتخزين - من ملاك أو مستأجرين - على زيادة في الدخل تتجاوز ٢٠٪ من قيمة ارتفاع نفقات المعيشة.

٤- أرض مصر.. للمصريين

من التوجهات الهامة التي حرص عليها الإصلاح الزراعي المصري ، حماية أرض مصر من غلق الأجانب لها ، لما يترتب على ذلك ليس فقط من مخاطر اقتصادية بل وسياسية أيضا تمس الأمن الوطني للبلاد.

ولقد صدر - بهذا الشأن - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، الذي يحظر ملكية الأراضي المنزوعة أو القابلة للزراعة أو الضعراوية لغير المصريين ، والذي ألت - وفقا له - ملكية الأجانب للأراضي الزراعية (٦١٩١٠) أفدنته ، إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على الفلاحين.

٥- سقوط "القدريات" الزائفة لعله - بجانب التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإصلاح الزراعي في مصر - يذكر له دور شديد الأهمية في تغيير الوجدان وبعض ماحاول كبار الملاك وأعوانهم ترسيخه في فكر الفلاح المصري كشوايت "قدرة" لايجوز مجرد التفكير في تغييرها .

* تلقت سلطت - بتحديد سقف للملكية الزراعية ومصادرة أراضي كبار الملاك فيما زاد عن هذا الحد .. "قدرة" حق الملكية المطلق لكبار الملاك.

* كما سقطت - بتسليم الفلاح الفقير للأرض - "قدرة" الأ مجال للملكية الفلاح للأرض ، وأن "الأرزاق" قد قسمت نهائيا ، بين المالك لكي يملك وبين الفلاح لكي يعمل في أرض المالك.

* وأسقط الإصلاح الزراعي أيضا - ضمن مأسقط من قيم مختلفة كبرى ووجدانية - حرص كبار الملاك على تجهيل

طه حسين



أبناء الفلاحين تحت دعاءهم الطيبة المتسلطة التي حاولوا ترسيخها في الوجدان الفلاحي بأن العلم والتعليم لأبناء الملاك ، أما أبناء الفلاحين فلا بد أن يصبحوا بدورهم فلاحين عاملين في الأرض ولا ضرورة بالتالي لتعليمهم.

وبعبر أحد كبار الملاك (محمد أباهة باشا) عن هذا التوجه بكل صراحة - بل بكل وقاحة - وهو يهاجم في مجلس الشيوخ تعليم أبناء الفلاحين بقوله " ان اعتماد التعليم على لئس الطريق وشي واستعمال حمالة الشرايب ، يجعل من الصعب عليه بعد ذلك أن يسكب الفأس "

ولقد أدى اتساع نطاق التعليم أمام أبناء الفلاحين ، ليس فقط إلى المزيد من الاستفادة المباشرة في القرية المصرية ، ولكن أيضا إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية لهم ولأسرهم ، بالإضافة إلى ترسيخ قيمة شديدة الأهمية وهي تفتح آفاق حقيقية لتسلك الفلاحين - من خلال أبنائهم المتعلمين - بممارسة حقوقهم الأميلية والطبيعية الاجتماعية والسياسية.

التأثر - والالتفاف على الإصلاح الزراعي

لم يزعم أحد - من صانعي أو منفذي أو أنصار - الإصلاح الزراعي المصري ، أنه كان أصلا " اشتراكيا جذريا " ، سواء في موقفه من الملكية الزراعية أو من ملاك الأراضي أو من توجهاته لحل قضية ومشاكل المسألة الزراعية والفلاحية المصرية. ولكننا نرى أنه - وفق الظروف الاجتماعية المتشابكة التي قام في ظلها - كان إنجازا هاما ذو طبيعة تقدمية ، ليس لما قدمه من تغييرات

كبيرة في الواقع الفلاحي - والاجتماعي بشكل عام - كما سبق تناوله ، ولكن أساسا لقياهم من داخل الإطار العام لحركة التحرر الوطني المصرية.

ونرى أيضا - وفي نفس الوقت - أن وضعه في التطبيق الفعلي قد شابه خطأ منهجي خطير وهو الاعتماد على الأجهزة الإدارية لتنفيذه ، مما أدى إلى الفشل الفعلي العادي. له حول توجهاته ومعاولاتها للاستفادة بها بدلا عن الفلاحين الحقيقيين الذين كانوا هم المستهدفين بهذه التوجهات.

عدم وضع القضية في أيدي أصحابها الحقيقيين والاعتماد على الأجهزة الإدارية في التنفيذ.

سيطرت فكرة "انفراد جهاز الدولة بالثورة" ، على قطاع هام من قوى وصناع القرار آنذاك ، بما يعنيه ذلك - فعليا - من عدم الفقة في حركة الجماهير ووضع مهمة تنفيذ التوجهات التقدمية في أيدي الأجهزة الإدارية ولم يعد هذا الاتجاه - في مجال الإصلاح الزراعي - حجة يبرر ويسفر بها هذا الاتجاه ، ولعل أهمها - وأكثرها خطأ - وخفرا - تلك المقولة المهدرة التي زعمت أنه " أمام قوى التغلف في الريف - من كبار الملاك وأتباعهم - فلا بد أن تكون الأمور بيد السلطة الإدارية والقادرة على رفع هذه القوى - وبشدة - عند الضرورة ، ولا مجال في مثل هذه المرحلة الانتقالية للحديث عن الديمقراطية وإعطاء الأمر للفلاحين البسطاء ، بدلا عن السلطة الإدارية الثورية القوية".

الغريب في الأمر ، أن تلك الاتجاهات - التي كانت تزايد على الثورة وعلى السلطة وتحاول تهيمش دور الحركة الشعبية بحساب جهاز الدولة "الثوري" ، كانت متناقضة - تماما - مع توجه جمال عبد الناصر - بهذا الشأن . والذي حدده بوضوح وحزم - في خطابه في الجلسة الانتقائية لمجلس الأمة يوم ١٢ نوفمبر عام ١٩٦٤ ، حيث أكد "إن جهاز الدولة لم يتغير ، وبقي - في معظم الأحوال - كما كان " . مقررا بناء على ذلك ويوضح أكثر وحزم أنه " لا يمكن الانتقال من الرأسمالية المستغلة والافطاع إلى الاشتراكية إلا عن طريق العمل السياسي للشعب العامل ونضال الطبقة العاملة والفلاحين".

الطبعة الجديدة والهيمنة على القرية المصرية



حسني مبارك

كان هذا النهج لتطبيق الإصلاح الزراعي - سواء ابتنى ذلك متمعنه أو لم تكن نتائجه في حسابهم - هو الفتح السحري لظهور وتنامي وشراسة الطبقة الاستغلالية الجديدة كبار الملاك السابقين ومحاولة الاستئثار - بدلا عن الفلاحين - بتوجهات الإصلاح الزراعي وهذه الطبقة الجديدة ليس لها سقف ملكية محددة تندرج تحت ثيريتها ، ولا تقاس الانتاج الزراعي بنمط إنتاجي معين يحدد هويتها ، ولكنها - رغم عشوائيتها - كانت تتميز باللامح التالية:

• شراء جزء كبير من أجود الأراضي من كبار الملاك السابقين ، ومن خلال بعض القفلات بمقايين الإصلاح الزراعي الأول. فيها المساواة والنسب - مع كبار الملاك السابقين وقيادات الأجهزة الإدارية.

• التمركز المكثف والواسع للهيمنة على كافة مجالات استغلال الفلاحين (تأجير ماكينات الري وعربات النقل والجرارات ، والسيطرة على الحركة التجارية بالقرية ، تربية وتجارة الماشية ، استئجار الأرض وزراعتها بالفواكه والخضروات واتجار بها .

• محاولة التحكم في مقدرات القرية والاستيلاء على مظاهر وأدوات القوة على كافة محاورها الاجتماعية والإدارية والسياسية ، كالمدع والمشايع ومسئولية الجمعيات التعاونية وقيادة التنظيمات السياسية والأوضاع الوظيفية الرئيسية في الأجهزة الإدارية الهامة كالزراعة والاصلاح الزراعي والضرائب العقارية.

• الاستفادة القصوى من قوانين الإصلاح الزراعي:

- كظاهرة كبار المستأجرين الذين استفادوا بالمزاي التي وضعها الإصلاح الزراعي للمستأجرين باستئجار مساحات

واسعة من الأراضي بكافة أساليب التحايل .

- محاولة امتصاص القدر الأكبر من حجم قروض بنك التسليف للزراع - وخاصة بعد إلغاء فوائدها فعليا منذ ١٩٦١ - واستثمارهم لهذه القروض والامتناع - أو الماطلة - في سدادها .

• الالتفاف حول المزاي التي قررها الاصلاح الزراعي للفلاحين لتصفيتها أو لجلبها عن أصحابها الحقيقيين والاستئثار بها ، ويتضح ذلك - بجلاء - من اختراقهم لحركة نقابات العمال الزراعيين ، ومحولهم - من خلال هيمنتهم تلك - إلى مقاولي أنفار مرة أخرى.

مرحلة نضالية جديدة للحركة الفلاحية

وبطبيعة الحال ، فلقد قامت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الطبقي في القرية المصرية ، بين الفلاحين الذين يريدون التصنع بشمار الاصلاح الزراعي وأن يطوره إلى المزيد من المكاسب لهم ، وبين القوى المعادية للفلاحين وللإصلاح الزراعي:

- من كبار الملاك (وتآمرهم لتنهيب الأراضي وإفشال حركة الاصلاح).

- من الانعراخ الإداري والبيروقراطي (الذي أساء كثيرا للتوجهات الاصلاحية كصليبة للتسويق التعاوني ومحاولة تحويلها إلى التزام وصعب ، فثبل على الفلاحين).

- ومن الطبقة الاستغلالية الجديدة (التي تمكنت - إلى حد كبير - من الإسكاف بخيرط الحياة في الريف لصالحها في مواجهة حقوق الفلاحين).

.. واتخذ النضال الفلاحي ضد هذه القوى ، وقامت هيات الفلاحين في مواجهتهم في " باسوس وكمشيش وأوسيم والمحواكة وشبين الكوم ومطاي وبني صالح " .

وقدمت الحركة الفلاحية - في هذه المرحلة - صلاح حسين وعبد الحميد عتتر والدسوقي أحمد على والعديد من الشهداء

في العدد القادم

الجزء الثاني - والآخر - من الدراسة ، وشمل:

• تحوير أم تدمير للزراعة المصرية.

• الحيار الوهمي بين المجاعة والتبعية .

• مرحلة جديدة للنضال الفلاحي.

• نحو إصلاح زراعي جديد.

مشروع قانون العمل وأهمية الموازنة بين المفاهيم وظروف العصر هل تؤخذ الحقوق غالباً أم صدقة وإحساناً؟



جمال عبد الناصر

أحاول منذ بعض الوقت ، وقد عاد نظام نجير الشفق السكبكية - وليس قلبكها - إلى الظهور مرة ثانية ، أن أضع الشباب من أفراد أسرتي من لا يملكون هم ، ولا أهليهم ، مشات الأثرف من الجسيهات التي تمكنهم من شراء شقة يبدؤون فيها حياتهم العائلية المستقلة ، بأفضلية الشقة المؤجرة ، حيث يمكن للواحد منهم أن يبدأ بشقة صغيرة تناسب بداية حياته العائلية وإمكانياته المالية ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى شقة أكبر بحسب تطور ظروفه العائلية وإمكانياته المادية ، وأن ذلك يريحه من جوار السوء - إن ظهر له واحد منهم ، ومن الحاجة إلى القيام بالأصلاحات والترميمات الضرورية في الشقة التملك في أمان ، وعود أفراد الأسرة - فسها وسط الثمانين - تلك لأصلاحات والصيانة والتلوث المصاحبين لذلك ، فضلاً عن كسر حدة الملل التي تصاحب الإقامة في مكان واحد لسنوات طويلة جداً بحسب امتداد العمر .

ولكن هيهات ، فلا هم - ذكورا وإناثا - يقتنعون بحججي ، ولا حتى أهليهم يقتنعون بها ، فما بالك بأصحابهم المحتلمين ! فقد نشأ معظمهم في ظل نظام الشفق المملوكة ، أو نسي الأكبر منا منهم وجود ما كان يسمى بالشفق المؤجرة ، بحيث لم يعد في مقدور الغالبية الكبرى منهم أن تتخيل أي شيء يحصل ذلك ، أو أن تتخيل فوائد النظام الجديد ، أو بالأصح النظام القديم العائد إلى الظهور من جديد ، فنجسنا ببدو من أن خصائص الشخصية المصرية التمسك بالملأوف بأقصى ما تستطيع واستهجان المسجد ، حتى ولو كانت له أصول سابقة ، كل الاستهجان حتى تظهر قوائمه من واقع تجارب آخرين أكثر حكمة وجبا لكل جديد ومستحدث.

تذكرت ذلك وأنا أتابع عودة البسار في العدد الماضي إلى إثارة موضوع مشروع قانون العمل الجديد الذي يطرح النظام الحاكم إلى تمريره في الوقت المناسب . وتذكرت أن الأستاذ حسين عبيد الرازي كان قد تفصل بدعوتي قبل أكثر من عامين إلى ندوة نظمها أحد مراكز حقوق الإنسان بالقاهرة حول ذات

العصر وذلك:

دواعي قوانين العمل

قانون العمل، أي قانون عمل ، ليس له من مهمة سوى تنظيم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل ، وضمان الحد الأدنى من ظروف العمل الكريمة للعمال ، بما في ذلك الأجر وقواعد الاستخدام والتشغيل والرفعية الاجتماعية والمرابا والجوايز والمزايا ، والحقوق والواجبات ، إلى آخره . ومن بائدة القول إن القوانين عادة ما تستند إلى مفاهيم وبيادق تعكس ظروف العصر التي تصدر منها ، وأنها تعكس بالأساس سوارن القوى النافذة في المجتمع في ذلك العصر ، وقواي

الموضوع ، وأنتى اتفقت معه وقتها على أن مناقشات الندوة تدور خارج السياق . فقد كانت ، كما تفعل جميع المناقشات التي تدور حول المشروع في صفح المعارضة ، تدور كما لو كان المشروع مطروحا في عصر «غابر» كانت ترتفع فيه أعلام الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة وليس إسلام ورايات وشعارات ألبان السوق وانتصاه السوق والمشروع الاقتصادي الحر .. إلى آخره . وهال فروع كبيرة وحفرة بين مفاهيم وأنبات هذا

محمد جمال إمام

أى معركة انتخابية وفي الامكانات المالية للأحزاب السياسية القائمة في مصر، وتضخم مناطق التمتع الترفيبي السرف في بلادنا، وما يكتب في بعض الأحيان عن الحفلات والمهرجانات العائلية والشخصية الشديدة البذخ، وعن القروض الضخمة التي غنح بغير تدقيق لكبار المستثمرين وأصحاب المخطوط من بنوك القطاع العام، تعطى إشارات لكل لبس عن كفة الجران الراححة حتى ولو لم يكن ثمة اعتراف رسمي بواقع الأمر يتمثل في حزب سياسي لأصحاب الكفة الراححة يتولى مثلوله الحكم صراحة وعلمان.

مخاطر آليات السوق

لقد نبهنا كثيرا، كما فعل الكثير من أنسائتنا الأجل، علما، الاقتصاد والاحتضاع ذور التوجه الاشتراكي، إلى مخاطر آليات السوق بالنسبة للجماهير العمالية، وقلنا إنه من المستحيل الجمع بين مزاياء القطاع الخاص الضلعقة بالرواتب المسبولة للعالم (وهي الميزة الوحيدة للعمل فيه) وبين ظروف العمل في القطاع العام الاشتراكي من حيث ساعات العمل والراحة والأجازات والتشغيل والترقي، وبالأهم من حيث الأمان الوظيفي. وكررنا القول بأن المبدأ الأساسي للتشغيل في القطاع الخاص هو حرية رب العمل في الاستخدام وفي العمل، وأن ما يحدث الآن في مختلف أنحاء العالم هو تكوّن عن دولة الرأفاهية الاجتماعية وحمايتها، لآدمية الجماهير العمالية وعودة إلى بدايات ظهور الرأفاهية عندما كان رب العمل يعامل العاملين لديه كعسا يعامل الآلات، أي كسا لو كانوا بأجسمهم، بشرًا وجمادا، ملكية خاصة له يتصرف فيها حسبما تتحقق مصالحه وأهذافه الاستثمارية. وصرنا لذلك أمثلة كثيرة، رما كان أحسها وأكثرها إبلاسا ما حدث في بريطانيا تحت حكم السيدة الحديدية مارجريت تاتشر، وما حدث من الزعيم الاشتراكي الجديد توني بلير من إصرار على استمرار العمل بالتغيرات التي أدخلتها على الرغم من مخالفتها لثوابت حركة العمالي، وما يحدث حاليا في ألمانيا على يد الزعيم الاشتراكي الجديد جيرهارد شرودر.

ونقول مرة ثانية بأن البطالة جزء أساسي من آليات السوق، فيها تتحقق مرونة سوق العمل، والمستولون في الولايات المتحدة، أو بالأدق رئيس صندوق الاحتياطي الاتحادى القابل للمصارف المركزية في البلدان الأخرى لا يكف، ولا يتجمل، عن الاعراب عن قلقة من تناقص معدلات البطالة في بلاده وما لذلك من تأثير سلبي على معدلات التضخم



مارجريت تاتشر
التكوس على دولة الرأفاهية
الاجتماعية



توني بلير
مخالفة ثوابت حزب العمال

فضلا عن أن المصالح المتبادلة بين الطرفين مسألة معروية في جميع المجتمعات في العصور الحديثة والقديمة والمستقبلية. ولا يمكن القول بأن قدر من الإنصاف بأن توازن القوى في المجتمع المصري يميل إلى صالح جماهير الشعب الكادحة، منتظرة بسيطة إلى تزايد عضوية رجال الأعمال في مجلس الشعب، وإصمان قليل من النظر في تكاليف

العمل قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت مختلفة تماما عن القوانين التي ظهرت في طلبها، بل إن أول قانون عمل عرفته مصر صدر عام ١٩٤٢ في ظل حكومة الوفد، وكان يشل نقلة تاريخية في مستويات الحكم إزاء الطبقة العاملة بواقفة أصحاب المصالح حينذ على إصدار مثل هذا القانون أصلا.

ومن ثم فإن التوقع أن يكون قانون العمل الذي يصدر في أواخر القرن العشرين أو أوائل القرن الواحد والعشرين في مصر مختلفا عن الاختلاف عن جميع القوانين والتشريعات والوائح العمالية التي كانت سائدة في مصر إبان الحقبة الناصرية الراقعة لأعلام تحالف قوى الشعب العاملة، بعد كل ما حدث في مصر المحروسة من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، أصبحت فيها شعارات الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة وملكية وسائل الانتاج والتشحرر الاقتصادية والمسنولية الاجتماعية للدولة شعارات مستهجنة كل الاستهجان، ليس من القيادات الحاكمة فحسب، بل من قطاعات كبيرة من جماهير الشعب، بما في ذلك الطبقة العاملة المصرية ذاتها.

هل ثمة ما يدعو إلى العودة بالذكير المؤلم بالاستقبال الأسطوري الذي قيل به الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عند زيارته لمصر في عمام ١٩٧٤، أو بالترصيب الكبير بانتعاش القطاع الخاص وبأجوره المغرية والتعريض بأيام الاشتراكية واللقر وأجور الحكومة والقطاع العام المتدنية، والتنازع الذي حدث للقول بالماشى المبكر بدون أى تفكير في العواقب، والحسمرة التي تملأ قلوب الكثير من العاملين في الحكومة لعدم تطبيق هذا النظام عليهم حتى الآن حتى بعد أن ظهرت سواته بعد سنوات من تطبيقه على العاملين في القطاع العام و... و.

هل الحكومة معادية؟

والحديث الملل عن حياد الدولة بين العمال وأرباب العمل ليس له أى أساس من الصحة عند أى شخص له أقل قدر من الدراية بتشكيل الدولة، أى دولة، ولا يتم إلا عن جهل مطبق بأصول اللبسة السياسية، فالمقصود بالحديث عن حياد الدولة هو حياد الحكومة، بينما الحكومات تتشكل كاتعكاس لتوازن القوى القائم. فالحكومة هي إغراز طبيعي لعلاقات القوى في المجتمع، وعندما تكون الغلبة في المجتمع للمصالح الرأفاهية، فلا بد من أن تكون الحكومة القائمة عملة لتلك المصالح، لأنها هي التي تأتي بها لكي تحقق لها مصالحها وتصرنها، وهي التي تحافظ عليها في مكانها بكل السبل الممكنة حتى تواصل القيام بدورها في هذا الصدد.



لحمد العماري

صفوف نظام لا يثقل تطلعات الجماهير العمالية الكامنة والصادقة.

والأفكار التي قام عليها المشروع لا تحقّق فقط مصالح الرأسمالية المحلية، فمستلواها تولدوا ذلك، ولكنها تحقّق أيضاً ما ترمى إليه الحكومة من احتساب للاستثمار الاجنبي. وهذا الاستثمار لن يأتي أبداً إلى بلد تغفل أيديهم فيه بأحكام ولوائح عمالية صارمة تحد من حرية حركته. وكانت نتيجة هذا التحالف في المصالح والرؤى ذلك المشروع الذي يقال بأن منظمة العمل الدولية ذاتها اعترضت على بعض أحكامه المقترحة لأنها تنتهك من حقوق العمال المتعارف عليها عالمياً، ولقد تولّى الزد على هذه الانتقادات.. بمحلو العمال وليس أرباب العمل، للأسف الشديد.

طبعاً لا يمكن لأحد أن يلوم ممثلي أرباب العمل على موقعهم هذا فكل امرئ يبحث عن مصالحه. ولا اعتقد أن الطبقة العاملة المصرية كانت تتوقع منهم أن يكونوا أسخياء من ذوي القلوب الرحيمة فيتباركون طواعية عما قد يحقّ لهم أكر قدر محكم من المكسب. وأن ينتظروا من ذات أنفسهم بتقرير حقوق سخية للعمال قائل ما كان لديهم. إن لم تكن تفريقها تماشياً مع تطور الأوضاع البشرية ودمور الزمن، إن رب العمل التنبيل الخبير ليس إلا بعض الأوهام والخزعبلات التي روجت لها أعمال أدبية وقفية وخصيصة وكركوب الشرق تنفخ على الملاء بقوله شعيرة حكيمه تقول بأن الحقّ تؤخذ غلاباً.. غلاباً وليس كصدة أو إقسام.

فما العمل إذن؟
ما من شك في أن الطبقة العاملة المصرية

الاقتصادي والاجتماعي الحراً يتسنى وضع مشروع لقانون عمل جديد، فقدمت له التمويل والخبرة الفنية، على أن يتم وضعه في الأظفار الذي تمارس به المنظمة نشاطها، ألا وهو التمثيل الثلاثي للحكومة ومؤسسات أرباب العمل والعمال. وكان المشروع في الأصل يدعي مشروع قانون عمل لاقتصاد السوق، أي أن الهدف من المشروع كان واضحاً منذ البداية ولم يكن فيه أي خدعة لأحد ممن شاركوا فيه، وعلى هذا الأساس قدم ممثلو أرباب العمل التصورات التي تحقّق مصالحهم، وصارست الحكومة دورها في حدود توازن القوى الاجتماعية الذي تقوم عليه، وقصر محلو العمال، للأسف في تمثيل المصالح الحقيقية لجماهيرهم، إما عن جهل أو قلة خبرة أو استسلام للأمر الواقع. وأذكر أنه عند بداية العمل في هذا المشروع قبل أكثر من عشر سنوات، وكنت لا أزال أعمل في اتحاد العمال. أن ممثلي الاتحاد في اللجنة القائمة عليه. وكان العميون منهم هم الذين يدافعون على حضور الاجتماعات كائناً بواجبهم صعبات جمة في استغلال رأي النقابات العمالية في المقترحات المحتلّة المعروضة على اللجنة حتى تكسب اعتراضاتهم على بعضها قوة ضغط عمالية، أو حتى يأتي المشروع في النهاية ممثلاً أصدق التمثيل لموقف الحركة النقابية العمالية، أنا كار. وعلى كل حال، لا اعتقد أن القيادات النقابية، بأوضاعهم الحالية، كانت تستطيع أن تغفل شيساً، وبالتنظيمات العمالية مسلوقة القوة منذ وقت طويل. فأي قوة ضغط تملكها تلك التنظيمات مقابل ما تملكه تنظيمات أرباب العمل من أسلحة اقتصادية ومالية ماضية، خاصة بعد أن استرعبت قياداتها منذ زمن طويل في

ومعدلات البطالة المرتفعة في أوروبا لا تلقى سوى المنظمات النقابية وأصحاب التوجهات اليسارية، وإذا كان المسئولون الحكوميون هناك يشعرون بقلق من هذه المعدلات فإن مرجح ذلك هو تضخم فاتورة تأمينات البطالة، ومن ثم فإنهم يعملون جاهدين على تقليص تلك التأمينات، ولا يهم مصير العمال المتعطّلين بعد أن تنقطع عنهم تلك التأمينات التي يدعى البعض بأنها حافز على البطالة.

وكنتينا، وكتب الكثير غيرنا، عن سياسات الشركات العملاقة الحديثة المسماة «الشركات غير الوطنية»، التي لا تعرف لها انتماء، سوى انتمائها إلى مصالحها المالية، وبحيثها المستمر عما يحقّ لها هذه المصالح أو أسواق لا تعرف أية قيود تشريعية مالية أو اجتماعية أو عسالية، أسواق تتواهر فيها القوى العاملة الرخيصة وما ينبغي تأديها «مرونة سوق العمل» أي قوانين وقواعد توفر لها حرية كاملة في الاستخدام والفصل بحسب حاجاتها الاستثمارية. ولا تزال النقطة الأخيرة ثقل عاتقاً هاماً أمام تكاليف تلك الشركات على العمل في مصر كما تفعل في أسواق آسيا وأوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً. طبعاً، لم ينس العارفون بتاريخ العمل الرأسمالي أن المبدأ الذي قام عليه هو الحرية الكاملة ودعه يعمل دعه يهر أو ينهر بحسب موقفك من هذا النزاع من النشاط الاقتصادي.

مصر آليات السوق

ولا يستطيع أي منصف، حتى هؤلاء الذين يوجهون انتقاداتهم لمشروع قانون العمل الجديد من منطلقات اشتراكية، أن ينكر أنه قد قامت في مصر دولة لآليات السوق، قامت بالطريقة المصرية المميزة منذ أحداث يناير ١٩٧٧، بالقطعة وفي السر وفي الصميم ورضي الأمر الواقع. وأن النظام الحاكم مرتبط مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باتفاقات تقيم أسساً طويلاً للنظام الاقتصادي الجديد. ومبادئ المؤسسات معروفة وسليمة ومعرضة في أدبياتها المنشورة باللغة العربية في مطبوعات تباع في الأسواق والمكتبات منذ زمن طويل، صحيح أنها مبادئ تنفخ إلى معاناة قاسية لجماهير أي دولة اغتنتشها ولكنها تحقّق في الوقت نفسه فوائد جمة لأصحاب المصالح الحقيقية في النظام العالمي الجديد. ومن ضمن تلك المبادئ ركائزاً، ضرورة التخلص من كافة القيود التشريعية العمالية التي تحد من حرية حركة أصحاب المشروع الحر.

وعلى هذا الأساس، بادرت منظمة العمل الدولية، بوجه حسبي، من البسات الفكر



اعتصام عمال .. ضحايا الخصخصة على الرصيف

خلال تنظيم ، إما التنظيم الواحد القائم الذي ينحصر العمل النقابي فيه بحكم القوانين السارية ، أو بالأقدام على التحرك من خلال تنظيم نقابي مواز لغير قانوني ، مع ما في ذلك من مخاطر جمة في ظل الأوضاع السائدة في المجتمع المصري .

والعمل المنساعي ، بأي شكل من الأشكال ، هو السبيل الوحيد والأكيد للدفاع عن الحقوق وحمايتها . غير أن مثل هذه الحركة الخارجة عن إطار الشرعية القائمة لن تكون مجدية إلا إذا تبناها حزب سياسي قائم شرعي يوفر لها نواحيها الحماية . وهذا أيضا أمر غير متوقع في إطار اللعبة الحزبية القائمة ، وفي إطار قناعة البعض بالوحدة النقابية وتكسبهم بها فوق كل اعتبار . إنصار هذا الرأي ، أيها أكثر فاعلية : الحركة النقابية البريطانية أم الألمانية الموحدة ، أم الحركة النقابية الفرنسية التعددية ؟

وطالما أن الغامضة ليست من السمات المعروفة في الشخصية المصرية . فلا سبيل إلا بالتحرك من خلال القنوات القانونية المتاحة . قد يقول قائل ولكن التنظيم النقابي مستأثر ، وقد تبني مشروع القانون أصلا غير أنه يمكن للرد على ذلك القول بأن الاكتفاء بالجلوس على السور وإبعاد الاستنكار والاستهجان لن يفي بأي شكل من الأشكال ، ولو حتى في إسقاط هذا التنظيم . كيف يتخيل أي صاحب مصلحة في الجماهير العمالية ، سواء كان من أصحاب الباقات الزرقاء أو البيضاء ، أن الوقوف على انفراد ويعزل عن وحدة تضاليتها متحيزة سيحفظ له حقوقه المكتسبة التي يحاول القانون أن ينتقص منها أو يحسمه من المخاطر التي ينطوي عليها القانون ؟ إن تحرك فرد بمفرده أو

للمشروع من خارج إطار هذه الشرعية تعتبر معارضة من قوى مناوئة للشرعية ، إلا إذا عملت هذه القوة المعارضة على اكتساب طابع شرعي ما .

فما السبيل إذن إلى إجهاض المشروع أو مقاومة مخاطره ؟

في الخارج ، وفي الولايات المتحدة راعية النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يلجأ المضطرون في مثل هذه الحالة إلى الاتصال بممثليهم في المجالس التشريعية أصلا في الضغط عليهم ، أو استمالتهم ، بمن أجل تغيير بعض مواد القانون التي لا ترضيهم . نعرف أنه قد لا يكون هناك طائل كبير من وراء محاولات من هذا القبيل في مصر ، ولكن هل حاولنا ، فهذا على الأقل أضعف الإيماء ؟ طبعاً القيادات النقابية من أعضاء مجلس الشعب لن تستطيع أن تتخذ موقفاً من القانون يخالف الموقف الرسمي ، ورئيس لجنة القوى العاملة في المجلس من كبار رجال الأعمال في بلادنا في الوقت الحالي) . ولكن محرر القيام بالمحاولة أجدي بكثير من الصراخ والتشكي ، وقد يفيد إلى حد ما ، وقد تنجح هذه المحاولات في إدخال بعض التعديلات على المشروع . وحتى وإن تكي من عدليات شكلية تجملية ، ولكنها قد تنص بعض مسطاطر . وقد يكون ذلك خطوة على طريق تعلم الممارسة الديمقراطية في عصر آليات السوق . وهذا هو التحرك السياسي ، رغم أن من يقوم به أفراد أو جماعات معارضة داخل الحركة النقابية وليس الممثلون الرسميون للحركة النقابية ، وذلك هو السبيل السياسي .

أما السبيل الإيجابي فهو العمل التضاللي النقابي ، وهو عمل لا يمكن القيام به إلا من

ستواجه متعظفا خطيرا في تاريخها إذا ما صدر هذا القانون ، وأرجو ألا يشغل البعض بالأوهام والأمانى فيستور أنه لن يصدر خوف النظام من عواقبه ، ويمكن أن ننكر هؤلاء . بما كان يقال قبل سنوات عن التخوف من صدور قانون إيجار الأراضي الزراعية والثورة العمالية المنتظرة في حالة صدوره . ثم صدر القانون وطبق وبخض المحتل قبولاً فارقاً . والتحرركات العمالية التي أشارت إليها «البسار» في العدد الماضي تحركات غير مؤثرة في عدد قليل من المصانع الصغيرة الحجم . وتاريخ العمل التضاللي العمالي يعلمنا أنه نجاح لعمل من هذا القبيل بدون تكاتف وتضافر الحركة النقابية بأكملها ، وبدون اللحو ، إلى عمل مدروس ومخطط يحظى بتأييد ومساندة جميع أطرافه . وفي الماركر بين صرب الطليانين المصريين قبل اثنتي عشرة سنة وإضرابهم الأخير عبرة لمن يريد أن يتعلم أساليب النضال السليم .

ونقطة البداية في مواجهة هذا الخطر هو التفريق بين الحمار والبردعة . فهاون العمل المقترح مجرد بردعة لا أهمية لها في إطار اقتصاد آليات السوق ، أي الحمار . فإن تكتنى بالهجوم على القساوين دون الإطار الذي سيصدر في ظه فهو بداية المثل الأكيد . فالتقانون أحد أدوات هذا الاقتصاد . وإما أن نقدام اقتصاد آليات السوق أساسا وحذا لقساوين عمل يصدر في إطاره ، وإما أن نستعمل لهذا النظام الاقتصادي ونبتع في كيفية التعامل السليم مع أدواته . ومن ضمنها قانون العمل الذي يعكس توجهات هذا النظام ونمطه . فإذا كانت الطبقة العاملة المصرية غير قادرة على مقاومة نظام آليات السوق ، أو تقبل به ، وإن صراحة أو إضمحارا ، فإن عليها أن تبحث عن الوسيلة التي تواجه بها المخاطر التي ستحيث بها نتيجة تطبيق قانون العمل الجديد لها أشهر ليست بالبيعية .

والدخول في مناقشة قانون العمل المقترح ، لجنة حساسية أم ثلاثة . إجازة وضع للعماله مرتين أو ثلاثة . إلى آخره . مصداق بذا : القول بالسادن والأسر التي قام عليها القانون . وهنا ، لا يمكن تعديل ذلك التفاصيل التي تحقق مصالح لأرباب العمل والمستثمرين بحد الصراخ والتشكي على صفحات صحف المعارضة . لقد وقع المحذور وواقع على المشروع بمثل التنظيم النقابي القائم . وهو الممثلون الشرعيون للطبقة العاملة في عرف كافة الجهات الرسمية والدولية . فضلا عن صفتهم أمام القوانين القائمة ، فأى مقاومة



جيهاده شورو

مضامينه ، يدرك أن الامر لم يستغرق وقتا طويلا حتى عادت الادارة إلى إدارة أساليبها المتسوية في تطبيق القوانين العمالية والاشتراكية ، طالما أن التنظيم النقابي الذي يستند إليه العمال كان تنظيميا بلا أنياب حقيقية ويعتمد على التماسي مساندة الحكومة والقيادة الحاكمة لا يمكن أن تتعرض لمناخعة الأعياب الإدارية وتطبيقاتها المتسوية لكافة القوانين . فمما لم يحرص صاحب الحق على حماية حقه . فقبل بنظر من الآخرين أن يتطوعوا بحمايته نيابة عنه . فالجماهير العمالية إذن تظل في معركة مستمرة التماس لحقوقها ودفاعا عنها ، ولا يمكن أن تتوصل إلى ذلك بحركة عفوية غير منظمة ، بل وبدون مساندة من تنظيم سياسي يؤمن بمبادئها وبحق جماهيرها في المشاركة في ثمار كدها وكدها فهي . من ثم عملية تضاعفية مستمرة ، لا يكفي فيها الصراع والتشكي على صفحات الصحف . المعارضة أو غير المعارضة .

وكلمة أخيرة ، لا يمكن أن نواجه نظاما اقتصاديا جديدا معقدا ومتشابك الأطراف دون أن ندرسه دراسة متصقة وشاملة ونتعرف على أساليبها وأهدافها وتوجهاته ومكامن الخطر فيه ، ونخطط تخطيطا علميا لكيفية مواجهة هذا كله بما يحقق أهدافا لنا مدروسة وواضحة المعالم ، وللكيفية التي ندير بها معاركنا بما لا يجعلنا لقمة سائفة في معارك مع «الرأسمالية المتروشة» وليس مع فرسان العصور الوسطى النبلاء الذين زينتهم لنا أعمال أدبية وفنية خادعة.

تصنفنا من شركات القطاع العام ، وكان الجزء الأكبر من هم التنظيم النقابي في منتصف الستينيات هو محاولة حل مشاكل هؤلاء العمال بالطرق السلمية التي كانت متاحة في ذلك الوقت ، أي محاولة التماس مع إدارة الشركات أو اللجوء إلى وزير العمل أو وزارة التجارة والصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى ، ولكن هذه الجهود لم تجد كثيرا . فقد كان بعض رؤساء مجالس إدارة تلك الشركات أقوى نفوذا من الوزراء . من واقع كونهم عناصر قيادية أو كوادرات سابقة في حركة الانضباط الأحرار واحتفاظهم بصلاتهم الوثيقة بمراكز النفوذ داخل النظام . وكان الكثير من رجال الإدارة في القطاع العام الاشتراكي يتجاهلون قرارات اللجان الثلاثية بإعادة العمال المفسولين ، ولا يبالون بأحكام المحاكم العمالية التي تحكم بعودتهم ويفضلون دفع الغرامات والتعويضات عن الوضوح وإعادة العمال المفصول مما يقد يشجعهم وشجع غيره على تحدي الإدارة في مناسبات تالية . حتى وقعت أحداث مارس ١٩٦٨ ، واحتجاج النطاء إلى مساندة التنظيم النقابي ، فعرض المرحوم أحمد فهمي رئيس اتحاد العمال في ذلك الوقت المشكلة برمتها على الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في أحد لقاءاتهما الكثيرة في تلك الأوبة ، فاقترح عليه عبد الناصر أن يشير المسألة في خطابه في عيد العمال الذي كان قد اقترح موعده . وردا على تلك الإشارة في خطاب فهمي ، طلب عبد الناصر سرعة حل المشكلة .

والعلم بقدرات الجهاز الإداري المصري على تعريض كل قرار لورى لا يحظى برضا من

عدة مئات من العمال يعزل عن جموع الحركة يجعلهم لقمة سائفة لأعدائهم ، ويعطي الفرصة لأجهزة الأمن للاقتصاص على الخارجين على الشريعة ، بل إن إضرابا عماليا في مصنع أو مصنعين صغيرين لن يكون له تأثير كبير في ظل السطوة الاعلامية والأمنية للنظام الحاكم . أما الانضمام الجماهيري الحاشد إلى صفوف الحركة النقابية فانه يخلو قاعدة ضئيلة للتفسير وبحول دون تزييف إرادة الجماهير . وخبرج الجامعة الذي يأتي من الانضمام إلى النقابة العمالية مكتبيا بعضوية نقابته المهنية سيخسر الجدل والسطوة في النهاية لأن طبيعة هيكل التنظيم مختلفة ، ولن تستطيع النقابة المهنية أن تعد له يد العون إن وقع في مشكلة عملت مع رب عمله ، والرابطة النقابية التي قاد إضراب الطيارين الأخير أقرب ما تكون إلى التنظيم النقابي العمالي وليس المهني .

والهدف النهائي من هذا التحرك صوب تشوير العمل النقابي العمالي وكفالة قيام تنظيم يمثل الجماهير العمالية حق تمثيل ، هو ممارسة الضغوط على أرباب العمل للحد من حقوق مكتسبة ، والمحاولة دون فرض شروط عمل تعود بالعمل سنوات كثيرة إلى الوراء ، والتماس مزيد من الحقوق المتناحسة مع تطورات العصر . ووحدة الطبقة العاملة أمر يكرهه أرباب العمل كل الكراهية وقد بذلوا على مدار السنين كل ما بوسعهم لإجهاض هذه الوحدة والقطيعة عليها ، إذ أن فيها وجدا وسيلة ضغط أدبية ناجحة ، يمكن أن تؤدي إلى ممارسة المزيد من الضغوط ، وتاريخ العمل النقابي يعلنا الكثير من صور الضغوط العمالية الفعالة التي يمكن اللجوء إليها إن فشلت أساليب التفاوض الجماعي مع أرباب العمل وتمثيلهم : التباطؤ في العمل ، والاعتصامات ، والإضرابات الصريحة من جملة أمور . وخطورة تلك الأساليب أنها تكبد رب العمل خسائر لا يرددها وتقلل من قدراته التنافسية في أسواق عالمية تقوم على التماس أساسا ، والبقاء فيها للأقوى والأقدر على المنافسة . وقبل سنتين ، استطاع عمال واحدة من أكبر الشركات الأمريكية في نقل الوسائل والطرود ، وهم في الأغلب عمالة يومية في الشحن والتفريغ إضافة إلى سائقي سيارات الشحن التي تقل الطرود والرسائل ، أن يجبروا إدارة الشركة على الاستسلام لمطالبهم بعد إضراب تاريخي مشهود في تاريخ الحركة العمالية الأمريكية الحديث .

وبسعي أن ننشسر إلى أن موارد القانون وحدها ليست هي الخطر الوحيد الذي قد يواجه العمال ، فلي عز الحقيقة الناصرة وفي ظل القوانين الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة ، تكاثرت عدد العمال المفصولين فضلا

منظمات حقوق الانسان وحرية تكوين الجمعيات فى مصر

* تقرير مشترك من الشبكة الأوروبية
الموسمية لحقوق الانسان ..
والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان *

وبلخص هذا التقرير الاستنتاجات
الرئيسية للبعثة الأخيرة ومعالج أساسا قانون
الجمعيات والمؤسسات الخاصة (القانون ١٥٣
لسنة ١٩٩٩).

الاستنتاجات والتوصيات

كانت استنتاجات التقرير كالتالى :
- يقيّد القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بلا
داع الحق فى حرية تكوين الجمعيات على
التحر الذى ضمنه العهد الدولى للحقوق
المدنية والسياسية الذى صادق عليه مصر.
- يشكل القانون الجديد انتهاكاً لترويج
وحماية حقوق الانسان فى إطار عملية
برشلونة واتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد
الأوروبى.

- هناك أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن
القانون سيعوق بشدة عمل منظمات حقوق
الانسان فى مصر.

إن التوصية الرئيسية للتقرير الموجهة
للحكومة المصرية هي :

١- ضمان اعادة النظر فى القانون
١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بأسرع مايمكن فى
إطار حوار مع المنظمات غير الحكومية
المصرية يتسم بالشفافية.

والتوصيات الرئيسية الموجهة إلى
الاتحاد الأوروبي هي :

١- أن يعبر مسئولو الاتحاد عن قلقهم
فى الاجتماعات الثنائية والاجتماعات
متعددة الأطراف مع مسئولى الحكومة المصرية
أزاء لخط القيود القائمة على حرية
تكوين الجمعيات فى مصر المضمنة فى القانون.

٢- أن يبلغ مسئولو الاتحاد الأوروبى على



د. مervat التلاوى

١٩٩٩ . فقد أرسلت فى ديسمبر ١٩٩٨
بعثة إلى القاهرة لتقصى الحقائق فى اعتقال
حافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة
المصرية لحقوق الانسان. وفى فبراير ١٩٩٩
أرسلت بعثة ثانية إلى القاهرة لتقصى الأعمال
التحضيرية لمسودة قانون الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ، والإتهام الذى لم يسقط
ضد حافظ أبو سعده . وقضية المنظمة
المصرية لحقوق الانسان من أجل الحصول على
الاعتراف القانونى . وفى مايو ١٩٩٩ ،
حينما كان تقرير البعثة على وشك الصدور ،
علمت المنظمات أن مجلس الشعب على وشك
أن يحيز بسرعة قانونا للجمعيات والمؤسسات
الخاصة ، فتقرر إرسال بعثة ثالثة عاجلة إلى
القاهرة.

مقدمة:

فى ٢٦ مايو ١٩٩٩ صدق الرئيس مبارك
على قانون جديد للجمعيات والمؤسسات
الأهلية (القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩) . وكان
مجلس الشعب قد أقر فى فجر نفس اليوم
هذا القانون المقيد بشدة لحرية تكوين
الجمعيات فى وقت كانت مصر تعقد فيه
اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار
عملية برشلونة . وفى ٢١ يونيو ١٩٩٩ رحب
مجلس الاتحاد الأوروبى بالنتيجة الموقفة
للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبى ومصر.
وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على
أن كل بنودها تقوم على احترام المبادئ
الديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية على
النمو الوارد فى الإعلان العامى لحقوق
الانسان ، الذى يوجه السياسة الداخلية
والخارجية للدول الأطراف ويشكل عنصرا
مهما فى الاتفاقية.

إن مصر ، بتوقيعها للاتفاقية ، تعزز
رسميا التزامها بالمعايير العالمية لحقوق
الانسان ، مثلما فعلت سابقا حين صدقت
على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية
الذى يشمل ضمانات لحرية تكوين الجمعيات
صانته المادة ٢٢ منه.

وبمع ذلك فمصر تخرق ، باصدارها
القانون الجديد للجمعيات ، التزاماتها
الدولية.

لقد تابعت الشبكة الأوروبية المتوسطية
لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق
الإنسان خلال السنة الماضية عن كثب العملية
التي أدت إلى إصدار القانون ١٥٣ لسنة



د. أماتي دبل



منى فالفارد

غالبية منظمات حقوق الإنسان هذه اللجنة ، التي رأت أنه لم تتوفر لها ضمانات كافية لتكفل احترام عملها .

ولم تكن منظمات حقوق الإنسان لم يعلن أي تقدم في لجنة الصياغة من سبتمبر ١٩٩٨ حتى فبراير ١٩٩٩ عندما تلقت بعثة الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان والفيديرالية الدولية حقوق الإنسان مسودة لم تكن قد نشرت بعد من رئيس لجنة الصياغة ، روني ١٢ مايو ، ولدهشة المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين ، قدم مجلس الوزراء نسخة مختلفة وعددية من مسودة القانون إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والدينية لمجلس الشعب ليجريها المجلس لاحقا .

لقد أدت الأنباء ، التي أفادت أن القانون على وشك أن يجاز ، إلى قيام عدد من المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان ، حملة كبيرة ضد القانون فبعت قسا مهما من المعارضة السياسية والصحافة والمنظمات غير الحكومية ومفتحي وفنانين كبار ، وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ مايو نفذت أربع ناشطات نسائيات قيادات إضرابا عن الطعام احتجاجا على الإجراءات المقيدة في القانون (٣) . وفي ٢٥ مايو احتج ملتقى تطهير العمل الأهلي ، والشؤون من ١٠٥ منظمة غير حكومية من اثنتي عشر محافظة ، على الطريقة التي صدر بها القانون ، متجاهلا الحوار الذي تم خلال السنة المنصرمة بين الحكومة وقطاع المنظمات غير الحكومية . وعلاوة على ذلك فقد عبر الملتقى عن خيبة أمله في القانون الجديد لاحتوائه كل الجوانب

تسجيل المنظمات غير الحكومية وحل المنظمات القاتلة . ونتيجة لذلك فإن منظمات حقوق الإنسان مسجلة اليوم في مصر كشركات مدنية تحت القانون المدني أو كشركات حمامة ، ماعدا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي ظلت قضيتها من أجل الاعتراف القانوني بها معلقة منذ ١٩٨٧ .

لقد صيغت أكثر من ست مسودات للقانون منذ خريف ١٩٩٧ أبقى معظمها على قيود صارمة على حرية تكوين الجمعيات (٢) وشنت منظمات حقوق الإنسان حملة ضد هذه المسودات لأكثر من سنة ونصف السنة ، وقد نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية ورش عمل عديدة خلصت في فبراير ١٩٩٨ إلى صياغة قانون بديل دمه لاحقا ، في ٢٨ فبراير ١٩٩٨ ، أربع أعضاء برلمانيين إلى مجلس الشعب ، لكن المجلس لم ينظر فيه . وفي مايو ١٩٩٨ ، رفعت وزارة الشؤون الاجتماعية مسودة جديدة إلى مجلس الوزراء لمناقشتها . وقد حوت هذه المسودة (التي لم تكن متاحة للتداول حتى ذلك الوقت) قيودا صارمة على حرية تكوين الجمعيات على نحو ما كفلته المادة ٥٥ من الدستور .

وأدى تقديم المسودة إلى حملة جديدة نظمتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ، فسحبتها الوزارة على إثر هذه الحملة . وفي يونيو - يوليو ١٩٩٨ دعت وزارة الشؤون الاجتماعية المنظمات غير الحكومية للاجتماعات في القاهرة والاسكندرية والمنيا تم فيها تشكيل لجنة صياغة ضمت ممثلين للمنظمات غير الحكومية . وقد قاطعت

إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، واستبداله بتشريع يتفق ومعايير حرية تكوين الجمعيات الواردة في المادة ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

٣- أن يطالب البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء فيه بإلغاء القانون ، وذلك قبل أن يصادق على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر .

٤- وإلى حين إلغاء القانون ، على مسئولى الاتحاد الأوروبي أن يراقبوا عن كثب الإجراءات التي تقيّد حرية تكوين الجمعيات في مصر بلا داع . وعليهم أن يعبروا عن قلقهم إلى المسئولين الحكوميين المصريين مباشرة وأن يعلنوا ذلك على الملأ .

٥- أن تستمر مؤسسات العمل في مساندة المنظمات غير الحكومية المصرية بغض النظر عن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ حول الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مصر
تقرير بعثة حقوق إنسان إلى القاهرة
٢٦ - ٣٠ مايو ١٩٩٩ . كتبه مارك شاده بولسن

كانت الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان والفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان على وشك إصدار تقريرها حول حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات في مصر عندما علمتا أن مجلس الشعب على وشك أن يقر في ٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٩٩ قانونا حول الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، لذلك فقد اختير مارك شاده بولسن ، المدير التنفيذي للشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان على وجه السرعة لبعثة إلى القاهرة بتفويض يشمل:

* تلصق الأحداث التي قادت إلى إصدار القانون .

* تقييم ما إذا كان القانون يتفق مع التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان ، بما في ذلك التزامها بمصلحة برشلونة (١) ، (الشراكة الأوروبية المتوسطة كما يمجدها إعلان برشلونة الذي وافقت عليه الحكومة المصرية - المزعج)

صدور القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ؛
تسليح الأحداث

بحل القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ محل القانون الحالي رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في مصر . وقد استخدم القانون الأخير مرارا لرفض

السلبية التي كان الملتقى قد انتقدها.

وفي ١٩ مايو ١٩٩٩ أعلنت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية رئيسية أن لجنة الصياغة قد كونت لإيهام الرأي العام الدولي والمجلى بأن مسودة القانون نالت تأييد المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ، وأنهم يأسفون لأن الجهد الذي بذلته منظمات حقوق الإنسان لسنة ونصف السنة قد ذهبت هباء.

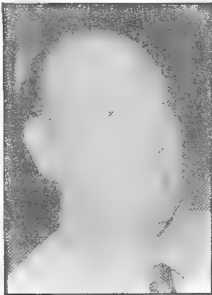
وفي ٢٤ مايو ١٩٩٩ أصدر أربع من ممثلي المنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة بياناً أعلنوا فيه أن المسودة التي قدمت إلى مجلس الشعب ليست هي المسودة التي وافقوا عليها. كما أشار البيان إلى أن حواراً مكثفاً كان قد تم مع ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية وأنه قد كان تم التوصل إلى اتفاق حد أدنى . لكن ولدهشتم حوت المسودة التي قدمها مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب حقاً وإضافة وتعديلاً على المسودة المتفق عليها . وأعلنت هذه المجموعة أنها ليست مستعدة عن التفسيرات التي أفرغت القانون من أفضل ما فيه . في ١٣ مايو قدم القانون إلى لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب التي أجازت مواده الخمسة والسبعين في ساعة ونصف الساعة.

وفي ٢٥ - ٢٦ مايو ناقش مجلس الشعب القانون بينما كانت المنظمات غير الحكومية تتظاهر بشكل أساسي أمام مبنى البرلمان . وقد لاقى القانون في المناقشة العامة نقداً شديداً من النواب المستقلين ونواب المعارضة الذين ذهبوا إلى أن نصومه تأتي على حساب الحريات المدنية والسياسية . وقد شن أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ومسؤولو الحكومة حملة مضادة ، مؤكدين أن المنظمات غير الحكومية التي ترفض ضد مصلحة الأمة يجب أن تحظى بكلمة . لكن د. ميرفت التلاوي ، وزيرة الشؤون الاجتماعية ، أصرت أن القانون لم يهدف إلى تصفية الحساب مع أي أحد . وقد أوضحت أنه ثمة لاجتماعات ومؤتمرات طويلة جادة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية خلال سنة ونصف السنة . وأضافت " ومع ذلك فمن حق مجلس الدولة ومجلس الوزراء إدخال تعديلات معينة ، لكن هذا لا يعني أن هذا ليس هو النص الذي تم الاتفاق عليه مع المنظمات غير الحكومية " (أنظر " الأهرام ويكلي " ، ٢٧ مايو - ٢ يونيو).

وفي يوم الخميس ٢٦ مايو أجاز



حافظ أبرصده



أمين فاهيم

انتخذت قانونياً شكلاً غير شكل الجمعيات والمؤسسات - أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية . وأن تعدل نظامها الأساسي وتتمتع بطلب قبدها وفقاً لأحكام القانون". وهذا يعني أن على منظمات حقوق الإنسان أن تتخلى عن وضعها الفعلي في القانون المدني وأن تسجل تحت القانون الجديد ولا تلبث عليها عقوبات تصل إلى حد السجن حتى ست أشهر وغرامة حتى ٢٠٠٠ جنيه مصري . وبالإضافة إلى ذلك سيعتقل مكاتبها وتحول أموالها إلى جمعيات أخرى (طبقاً للفصل الرابع).

المادة ٦ : تمنح الجهة الإدارية حق رفض طلب القيد خلال ستين يوماً بسبب طيف واسع من المخالفات بما في ذلك الأنشطة التي نصت عليها المادة ١١ وهي "تهديد الوحدة الوطنية" ، "مخالفة النظام العام أو الآداب" أو أنشطة تتصل بنشاط "سياسي أو نقابي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات".

المادة ٧ : تنص على إنشاء لجنة أو أكثر بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية برئاسة مستشار - على الأقل - بحكم الاستئناف ، وضعية ممثل للجهة الإدارية يرشحه وزير الشؤون الاجتماعية ، وممثل للاتحاد الإقليمي يرشحه مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات ، وممثل للجمعية المعنية الطرف في المنازعة ترشحه جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها". إن ثلث مجلس الاتحاد العام للجمعيات ورئيسه يعينهم رئيس الجمهورية (حسب المادة ٢٨) مما يشير إلى أن ممثلي الحكومة قد يحصلون على الأغلبية في اللجنة . إضافة إلى ذلك فالمادة ٧ تمنح المنظمات غير الحكومية من رفع دعوى أمام المحكمة مباشرة.

المادة ٨ : تنص على أن للجهة الإدارية الاعتراض على ماتري فيه مخالفة للقانون في النظام الأساسي للجمعية أو فيما يتعلق بالمؤسسين بدون تحديد نوع الاعتراضات التي قد ترفضها . وعلاوة على ذلك للجهة الإدارية الحق في أن تطلب من المحكمة المختصة وقف نشاط الجمعية مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى . وهذا يفتح الباب واسعاً أمام احتمالات اضطهاد الجمعيات قانونياً بواسطة الإدارة.

المادة ١٩ : ترفض الترخيص للجمعيات التي تقوم بأنشطة تهدد الوحدة الوطنية أو تخالف النظام العام أو الآداب . وهذه

مجلس الشعب القانون بعد منتصف الليل في أربع جلسات وفي مساء اليوم نفسه صدق الرئيس مبارك عليه . وقد نشر في الجريدة الرسمية في صباح اليوم التالي باسم القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ : النقاط الرئيسية المهمة للفق
فيما يلي عرض للنقاط الرئيسية الشيرة للفق فيما يتعلق بالنسخة الأخيرة من القانون:

المادة ٣ : تقرر أن على كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها - ولو

العبارة المطاطة تفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة قد تستخدمها السلطات الإدارية في أعمال تعسفية.

المادة ١١: وعلاوة على ذلك تحظر المادة ١١ الجمعيات التي تمارس أي نشاط سياسي أو نقابي تقتصر مارسه على الأحزاب السياسية والنقابات. وقد تستخدم هذه العبارة غير الواضحة أيضا لرفض الترخيص للمنظمات غير الحكومية بسبب عدد من الأنشطة مثل تقديم المساعدة القانونية، والعمل من أجل الإصلاح القضائي، مراقبة الانتخابات، مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع عن المعتقلين السياسيين إلخ.

المادة ١٦: تعطي الجهة الإدارية حق رفض انضمام أو اشتراك أو انتساب جمعية إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة يقع مقرها خارج جمهورية مصر العربية خلال ستين يوما من الإخطار. واتحدت المادة الأسباب التي يؤسس عليها هذا الرفض وتفتح الجهة الإدارية لسلطات واسعة للتدخل في النشاط الدولي للجمعيات.

المادة ١٧: ترفض للجمعيات حق الحصول على الأموال من الخارج سواء من شخص مصري أو أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، مالم يأذن لها وزير الشؤون الاجتماعية بذلك. ولاتحدد أي قيد زمني لوزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الإذن اللازم. ولاتحدد معايير تمنع بقبضها الإذن ونظرا لعدم توفر قرض التمويل في مصر لعدد واسع من أنشطة المجتمع المدني، فإن المادة ١٧ تفتح الباب أمام الإدارة لتسليح عمل المنظمات غير الحكومية.

المادة ٢٣: تعطي الجهة الإدارية حق أن تطلب من الجمعية سحب أي قرار ترى أنه يخالف للقانون أو أنظامها الأساسي، وتمنحها المادة ٣٤ من استبعاد المرشحين لمجلس إدارة الجمعية، وكلا المادتين تسمحان بتدخل واسع ولاداعي له في الإدارة اليومية للجمعيات.

المادة ٤٢: تقر أنه يمكن حل الجمعيات لارتكابها مخالفات جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب أو ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة في المادة ١١ من هذا القانون. ومرة أخرى تتيح هذه اللغة المطاطة للجهة الإدارية سلطة واسعة لمضايقة أي منظمة غير حكومية تعمل بشكل قانوني.

المادة ٦٤: تتيح للجمعيات والمنظمات غير الحكومية إنشاء اتحادات نوعية. لكن

المادة ٦٥: تسمح فقط لاتحاد إقليمي واحد بالعمل في المحافظة الواحدة. فتقيد بالتالي حق المنظمات غير الحكومية في حرية التنظيم. **المادة ٦٨:** تنص على إنشاء اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية يضم الاتحادات النوعية والإقليمية وله مجلس إدارة من ثلاثين عضو. ويعين رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد وعشرة من أعضائه. ويقيد هذا الهيكل البيروقراطي حق الجمعيات في الانتخاب الحر وإنشاء الاتحادات الإقليمية ويتيح للجهة الإدارية سلطة لاود لها في التأثير على عمل المنظمات غير الحكومية.

المادة ٧٥: تخضع من يخالفون القانون لعقوبات جنائية بما في ذلك غرامة ١٠٠٠٠ جنيه والسجن حتى عام واحد لمخالفات لاتجاوز الممارسة السلمية لحق تكوين الجمعيات.

مجمع مريدة للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩
أتبع للمكاتب في يوم السبت ٢٨ مايو ١٩٩٩ أن يستع عرض موزل للقانون الجديد في لقاء مع ممثلي المؤسسات المصرية الرسمية. (٤)

وقد جرى التأكيد للمكاتب عموما أن لاسب يدع للقلق بشأن القانون، وقد طرح أن حقوق الإنسان بصمها الدستور ولن تقلب الحكومة أن قرر قوانين تتناقض مع معايير حقوق الإنسان. وقد اعتبر القانون خطوة إيجابية طالما أن المجموعات، بما فيها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المسجلة حتى الآن كشركات، وتحديدًا كشركات مدنية تحت القانون ٣٧، قد أصبح لها قانون خاص بها. فهذا القانون يوفر لها الحماية القانونية طبقا لأنشطتها الفعلية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قيل إن هذا القانون سيعزز عمل المنظمات غير الحكومية مقارنة بالقانون رقم ٣٢ حيث حدد الأخير ما هو مسموح به، بينما يحدد القانون الجديد ما هو محظور فقط. وبالإضافة إلى ذلك يمكن الآن التوجه بالمخالفات إلى المحاكم المدنية (تحت القانون ٣٢ كانت هذه الحالات تؤخذ إلى المحكمة الإدارية). وهكذا فقد قيل إن الجهة الإدارية لاسيطرة لها على عمل الجمعيات الخاصة، معادًا حق مراقبة عملها. فلا جهة تستطيع إزاحة مجلس إدارة وإعفاء أي شخص تذهب إلى المحكمة لتتطلب ذلك. وأخيرا، فقد أنشأت لجنة المنازعات برأسها مستشار ويدخل في عضويتها ممثلون للمنظمات المعنية بجانب الجهة الإدارية التي عليها أن تحترم قيد الستين يوما لتسوية النزاع.

وقد ذهب أحد من تحدثت معهم إلى أن التغيير الجوهري الوحيد الذي أدخل مقارنة بمسودة يناير ١٩٩٩، هو المادة ١٧ المتعلقة بالتحويل القانوني. وهذا التعديل يعني أنه لم يعد كافيا بالنسبة للجمعيات أن تخضع للجهات الإدارية، وإنما يجب عليها الحصول على موافقة مسبقة. والفكرة وراء هذا النص الجديد هي السيطرة على الهويات الإرهابية، مثل الجماعات الناشطة سياسيا التي تتلقى تمويلًا تحت غطاء التعليم الإسلامي. وقد طرح أن الأمر يخضع عند تلقي أموال من منظمة مثل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان عن تلقيها من مجموعات أصولية في باكستان. كما قيل إن المادة ١٧ أساسية في السيطرة على قسبل الأموال.

فيما يتعلق بنص المادة ١١ فقد شرح أن لاشئ خاص في رفض حق الجمعيات في القيام بأنشطة تتصل بالأحزاب السياسية. وقد اعتبرت تلقى أموال من الجمعيات يجب أن تعمل في مجال التنمية الاجتماعية كما حددها القانون مقررة. فالأنشطة التي تمنعها المادة ١١ ترتبط بالوصول إلى السلطة التنفيذية. وقد أشار أحد محدثينا إلى تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية ميريت التلاوي في مجلس الشعب في أن العمل في مجال حقوق الإنسان مسموح به. وقد تم التأكيد على أن نشاط حق الإنسان لن يتأثر بالقانون بأي شكل، فكل العمل سياسي بطبيعته وأن العمل في مجال التنمية الاجتماعية يشمل حقوق الإنسان.

وأخيرا فقد قيل إنه يجب التمييز بين حرية تكوين الجمعيات وضرورة التسجيل كجمعية، وأن القانون الجديد سيساعد في تعليم المنظمات غير الحكومية المصرية العمل بكفاءة أكبر. بل أكد بعض المتحدثين أن القانون الجديد أفضل من القانون ٣٢ في كل النواحي. وقد قرر أحدهم أن إنزال عقوبات جنائية بسبب المخالفات (المادة ٧٥) ليس مشكلة حيث لأحد فوق القانون وأن لاعتراضات تتوقع لو التزم الناس بالقانون.

وفيما يتعلق بتسلسل الأحداث الذي قاد إلى إصدار القانون فقد شرح لنا أن القانون قد أصدر بعد عملية ديمقراطية طويلة شملت التشاور مع المنظمات غير الحكومية وأن تغييرات طيبة فقط قد أدخلت مقارنة بنسخة يناير. وقد جادل آخرون بأن الاختلاف بين نسخة يناير والنسخة التي قدمت إلى مجلس الشعب كانت نتيجة للتغييرات التي أدخلها



جاسر
عبدالرازق

وعائدة
سيف الدولة

خلال الاعتصام
في
مركز المساعدة

مثل المؤسسات الرسمية ، خاصة الرأي القائل إن القانون لن يؤثر بشكل سلبي على نشاط حقوق الإنسان في مصر . ويلاحظ أن بياناً رسمياً لوزارة الشؤون الاجتماعية صدر في ٢٧ مايو ١٩٩٩ يساند المجمع المطروحة أعلاه . إن الشبكة الأوروبية - المتوسطية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تأملان أن تؤكد اللجنة التنفيذية ، التي ستصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية ، والتنفيذ الفعلي للقانون ، هذا التفسير .

مع ذلك تجد الشبكة والفيدرالية أن من الصعب الدفاع عن أن القانون قد صيغ بشغافية . إذا لم نستطع تبين إجراءات واضحة لتعيين ممثلي المنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة . وطبقاً لممثلي الدولة في لجنة الصياغة ، فقد جاء أعضاء اللجنة بالاختيار . وطبقاً للمنظمات التي شاركت في اجتماعات اللجنة ، والأفراد الذين حضروا اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي عقدتها وزارة الشؤون الاجتماعية ، لم توضع إجراءات واضحة لاختيار ممثلي المنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة . قد أصبح المرشحون الذين اقترحوا في الاجتماعات العامة لاحقاً أعضاء في اللجنة بموافقة عدد غير محدد من جمهور الجماهيرين .

ويؤكد البيان الذي أصدره أربع أعضاء

التي تقع خارج سيطرة الحكومة ، خاصة المنظمات الأكثر نشاطاً القادرة على التأثير في الرأي العام . وهكذا فالقانون يستهدف بشكل غير مباشر منظمات حقوق الإنسان الحكومية في مصر . بل ويوقع أن تطلق العديد من منظمات حقوق الإنسان أبوابها . يعتقد البرلمانيون أن القانون قد مرر بسرعة ، ورغم أنهم يعتقدون أن القانون الجديد أفضل من القانون ٣٢ . فهم يخشون أن تحظر اللجنة التنفيذية عدداً من الأنشطة التي تقوم بها المنظمات حالياً .

وتعتقد منظمات حقوق الإنسان أيضاً أن القانون يستهدف منظمات حقوق الإنسان في مصر حيث أنها تمثل بعض أقل منظمات المجتمع المدني التي لم تطورها الحكومة تحت جناح سيطرتها بعد . وهم يخشون أن يؤدي القانون إلى الموت البطيء لغالبية منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية القائمة عندما تتخلى عن وضعها كشركات مدنية وتسجل كجمعيات وأهم براعت الفلق هي المواد التي أشرنا لها أعلاه .

أولاً: عملية صياغة القانون

إن الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ترجحان بالتفسير المتسامح للقانون الذي قدمه

مجلس الوزراء ولجنة الشؤون الدينية والاجتماعية في عملية تشريعية مشروعة تماماً .

وعندما سألتنا لماذا قابلت المعارضة والمنظمات غير الحكومية القانون ١٥٣ بزه فعل قوي كهذا ، طرح أن بعض المنظمات تعارض الشفافية التي يطلبها القانون إذ لا يريدون نشر الحسابات . وعلاوة على ذلك قبل إن بعض المنظمات حملت على القانون ٣٢ ببساطة لإيجاد سبب لمعارضة الحكومة ، أو لأنهم ببساطة لم يطبقوا حقيقة أن الحكومة لها سلطة معينة على المجتمع المدني . وأخيراً فقد قبل إن القانون خلق ضجة لأنه كان يتطور عبر زمن طويل ثم ظهر فجأة في شكله الأخير .

جميع ضد القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

كان الاعتراض الرئيسي بين البرلمانيين هو غموض صياغة المادة ١١ المتعلقة بالقيام بأنشطة حزبية وتقابية . وقد قيل إن كل الأنشطة الاجتماعية سياسية ، ويجب تشجيعها ، وأنه كان ينبغي على القانون أن يذكر صراحة أن النشاط الحزبي محظور بدلاً من استخدام تعبير " النشاط السياسي " الفضفاض .

وهم يرون أن القانون يستهدف الجمعيات

سلسلة من الإجراءات البيروقراطية تحوى تفاصيل حول إدارة الجمعيات وسلسلة واسعة من المواد التى تنتهك بوضوح الحقوق فى حرية تكوين الجمعيات . فقد أعطى السلطات الإدارية الحق فى رفض قيد الجمعية إذا كان المجتمع ليس فى حاجة إلى خدماتها أو إذا كانت هناك جمعية تعمل سلفا فى نفس المجال " (المادة ١٢) . ويمكن للسلطات الإدارية أن تقرر دمج جمعيتين تعملان من أجل نفس الأهداف (المادة ٢٩) . ويمكن للسلطات الإدارية عقد اجتماع للجمعية العمومية أو مجلس الإدارة إذا رأت ذلك ضروريا " (المادة ٣٦ و ٥٣) . ويحق لوزارة الشؤون الاجتماعية تعيين ممثل فى مجلس الإدارة (المادة ٤٨) . ويمكنها حل الجمعية على أسس صيغت بغطائية ، وهى إذا كانت الجمعية غير قادرة على بلوغ الأهداف التى أنشأت من أجلها (المادة ٣٧) .

علارة على ذلك حصر القانون ٣٢ عمل الجمعيات فى مجالات معينة (٧) ، وأنشأ الإتحاد العام الذى يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية طبقا لقرار جمهورى (المادة ٨٥) هذه القيود المذكورة أعلاه لانجدها فى القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى يسمح علاوة على ذلك بالتوجه بالنزاعات إلى المحكمة . لكن إذا كان يمكن النظر للقانون ٣٢

القانون المدنى تحت مظلة وعزز سيطرة السلطات على الجمعيات . (٥)

ثانيا: القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ مقارنا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

من الصعب الاقتناع بأن القانون الجديد يفوق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من أى ناحية . وكما ذكر فى دراسة سابقة ، فالقانون ٣٢ قانون قديم ، كتب فى ١٩٦٤ وقد تغير الكثير فى مصر منذ ذلك الحين . فطبقا لوجهة النظر السائدة حينذاك ، فقد نظر للمنظمات غير الحكومية بوصفها مجرد منفذة لسياسات الحكومة . ومن ثم فقد ترك النظام الذى وضعه القانون ٣٢ القليل من حرية الحركة للمنظمات نفسها وخلق مجالا واسعا للحكومة لتراقب تشكيل وعمل المنظمات غير الحكومية . ولا يتبين هنا الموقف من بنود القانون نفسها ، فحسب ، إنما من لوائحه التنفيذية أيضا ، خاصة تلك التى يحويها القرار الرئاسى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى يحدد تفاصيل كثيرة حول كيف تنشط المنظمات وأوجه الحياة التنظيمية التى عادة ماتترك للمنظمات نفسها لتقرر بشأنها . " كما لو كانت الجمعيات الأهلية الأطفال الصغار لوزارة الشؤون الاجتماعية " (٦)

لقد شمل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

منظمات شاركوا فى عمل لجنة الصباغة الانطباع بأن الحكومة قد تجاوزت الحوار التى تم بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية خلال السنة الماضية .

وكذلك تجعل المقارنة بين نسخة يناير والقانون ١٥٣ من الصعب الاقتناع بأن تغييرات طفيفة فقط قد أضيفت من يناير إلى مايو ١٩٩٩ .

× نسخة يناير لاتذكر أنه يجب على المنظمات غير الحكومة المنشأة فى صيغة غير الجمعيات الخاصة ، أن تعقد تحت القانون الجديد

× لاتذكر نسخة يناير الأنشطة النقابية بين مجالات النشاط المحظورة .

× على نسخة يناير بحق للمنظمات أن تحصل على الأموال من الخارج أو إرسال الأموال إلى الأفراد والمنظمات الموجودة خارج البلاد بعد إخطار الجهة الإدارية . وإذا مرت ثلاثون يوما بدون إخطار يعتبر الطلب مقبولا . وفى القانون الجديد لايسمح لأى جمعية أن تعلق الأموال من الخارج مالم توافق السلطات على ذلك . وكما ذكرنا فى الجزء الثانى من هذا التقرير تتيج نسخة يناير تدخلا حكوميا واسعا فى عمل الجمعيات . ويعتقد الكاتب أن القانون ١٥٣ يوسع سلطاتها بادخال المنظمات المسجلة تحت



الشان
برس
شاهين

زيارة
تضامن
للمتصا
والرافطين
للقانون

بوصفه يفرض الرضاية على المنظمات غير الحكومية إلى أقصى حد ، فإنه يبدو أن القانون الجديد يبنى على عدم الثقة في منظمات المجتمع المدني ، ويبدو إلى حد كبير أنه قد صيغ بروح القانون القديم.

فالقانون ١٥٣ يحتفظ للسلطات الإدارية بحق الاعتراض على لوائح أو مؤسسي الجمعيات ، والاعتراض على القرارات التي تصدرها الجمعية ، وحل الجمعية لمخالفات صيغت في عبارات مطاطة ، والطالب من المحكمة المعنية تعليق أنشطة الجمعية مؤقتا ، ورفض السماح بالحصول على تمويل أجنبي أو الانضمام إلى منظمات أو شبكات دولية .

ويزيد من القانون ٣٢ في أنه يفرض حتى الترخيص بالحصول على أموال من المصيرين المقيمين في الخارج .

وعلاوة على ذلك فهو يبقى على القيود على تكوين المنظمات لاتحادات إقليمية ووطنية بحرية ويقتي على نفوذ الحكومة الواسع على إدارة الاتحادات العامة . وأخيرا فهو يرفع إحد أقصى للعقوبات على مخالفات القانون من السجن لمدة أشهر إلى السجن لسنة ، ويترك نطاقا واسعا للتضاييق لتفسر حسب تقدير السلطة التنفيذية . وعصما فهو يبقى على احتمالات تضيق السلطات الإدارية على الجمعيات بطريقة قانونية عن طريق إهدار وقت اللجنة ورجلات المحكمة التي قد تمتع هذه المنظمات من الاضطلال بأي إدارة سليمة لصلها.

ثالثا: الاتهام العام للسلطات المصرية نحو منظمات حقوق الإنسان

من الصعب التنبؤ بالكلية التي يطبق بها نص القانون ، أي قانون ، في الممارسة الفعلية . وفيما يتعلق بتطبيق القانون ١٥٣ فقد أقيمت مسئولية كبيرة على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية . وفي هذا الصدد فإن لدى الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان بواعث قلق شديدة للأسباب التالية:

تتشكل المناقشة التي دارت في مجلس الشعب ، ٢٥ - ٢٦ مايو عن تفسير القانون أقل تسامحا من التفسيرات التي قدمها للكتاب المسئولون الذين التفاهم .

فقد أجاز مجلس الحكومة القانون على أساس الحفاظ على الأمن القومي ، وذكروا أن المنظمات غير الحكومية التي تعارض مصلحة الأمة يجب أن تحظر تماما . كما اقترح أن توفق كل الجمعيات عمليا حتى توفق أوضاعها مع القانون نظرا لانتفاخ بعض

المنظمات على القانون القائم بتسجيل نفسها لدى الشهر العقاري . وقد هاجم أعضاء كتلة الأغلبية منظمات حقوق الإنسان صراحة بدعوى استخدامها التمييز الأجنبي لصالحهم الخاصة على حساب خدمة المجتمع . وقد صرح كمال الجنزوري رئيس الوزراء بأن المنظمات التي تزعم أن التصا لا يتخضع بمفهوم متساوية لامكان لها في مصر ، وهذه إشارة واضحة إلى جماعات حقوق الإنسان . وقد وصف أمين عام لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب تقارير المنظمات غير الحكومية أنها منشورات غير قانونية تحمل بصمات جهات مشبوهة تعمل في الظلام .

منذ ١٩٩٥ انتشرت الحملات المستمرة في الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة ضد منظمات حقوق الإنسان في مصر على نهج مشابهة . وكما هو مرفق في الجزء الثاني من هذا التقرير ، أدت آخر حملة في خريف ١٩٩٩ إلى اعتقال أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو سعده بتهمة تمكس صدى للمادة ١١ ، ١٢ من القانون الجديد ، أي ترويج معلومات كاذبة في الخارج ضد مصالح مصر ، وقبول أموال من بلد أجنبي بهدف القيام بأعمال تضر بمصر ، وتلقي أموال من الخارج بدون تصريح من السلطات المعنية .

وقد كانت مصر على رأس هذا بلدا قدمت تفسيرات للإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان في الدورة ٥٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة . (٨) وهذا التفسير يقدم التفسير المحلي على المعايير الدولية . تذكر المادة ٣ من الإعلان أن اتساق القانون المحلي مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى للدولة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو الإخطار القانوني الذي تطبق خلاله حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتم التمتع بها .

وفي تفسير مصر فإن الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الإعلان يجب ممارستها بالاتساق كامل مع القانون المحلي كأطار قانوني يطبق خلاله حقوق الإنسان والحريات الأساسية . وعلاوة على ذلك يقرر التفسير أن الدفاع عن أفكار مبادئ حقوق الإنسان الجديدة يجب تطبيقها بالاتساق مع القانون المحلي وأن الحق في استقطاب وتلقي واستخدام الموارد بواسطة الأفراد والمجموعات والترويج وحماية حقوق الإنسان يمكن ممارستها فقط بالاتساق مع القانون المحلي للبلد المعني.

ويقر هذا التفسير الإعلان من أي معنى فيما يتعلق بحماية نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان . كما أنه كان ينذر بإصدار القانون ١٥٣ .

وقد أبلغ الكاتب بعدد من الحالات منعت فيها السلطات منظمات حقوق الإنسان من عقد مؤتمرات ودورات تدريبية حول قضايا حقوق الإنسان (٩) ومؤخرا رفضت السلطات عقد مؤتمرات دوليين حول حقوق الإنسان في العالم العربي في القاهرة وهما " المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان " ومؤتمر " القضاء في العالم العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين " على التوالي.

إن الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان تفهم أن سبب عدم السماح بانتقاد المؤتمر الأول هو أن المؤتمر كان سيعالج قضايا اعتبرت حساسة (مثل " حماية المدافعين عن حقوق الإنسان " و " حالة حقوق الإنسان في البلدان العربية ") بسبب موقع جامعة الدول العربية في القاهرة.

وعصما تجد الشبكة والفيديالية أن من المؤسف أن مصر ، المعروفة بوصفها بلدا قائدا في العالم العربي ، قد اختارت أن تسير خلف القاسم المشترك الأدنى بين الدول العربية في مجال حقوق الإنسان بدلا من اتخاذ موقف متقدم.

خاتمة

تعتقد الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان أن الدول يجب لها أن تراقب التزام تكوين وأنشطة الجمعيات بالقانون وهذه الأغراض الحمائية تبرر نظام الإخطار والترخيص . وبما فقد تضررت الدول قيد الجمعيات بتقديم لوائح الجمعية التي توضح أغراضها ومقرها وأعضائها وتوليها.

لكن حرية تكوين الجمعيات تتضمن أيضا الحماية ضد التدخل التعسفي بواسطة الدولة أو الأحزاب ، لأي سبب ولأي غرض عندما يرغب فرد في الانضمام مع آخرين إلى جمعية أو إذا كان قد فعل ذلك سلفا.

إن الشبكة والفيديالية لاتعتقدان أن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ يمنح الجمعيات هذه الحماية فالقانون يستعمل لغة فضفاضة ومطاطة يمكن توظيفها لرفض الترخيص للمنظمات المصرية غير الحكومية . والقانون يمنح السلطات حرية تصرف

واسعة للتطبيق على أي جمعية تشمل بشكل قانوني . ويمنح الدولة سلطة لاداء لها للتدخل في إدارة المنظمات غير الحكومية.

وأخيرا تلاحظ الشبكة والفيدرالية أن القانون يكمل سلسلة من الأدوات المقيدة التي قانس في مصر إزاء الأحزاب السياسية (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) والتعاقبات المهنية (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣) إلى جانب الصحافة والمنظمات غير الحكومية (القانون ٣ لسنة ١٩٩٨) .

لقد رحبت منظمات حقوق الإنسان بحرارة بالتزام مصر بإعلان برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ الذي ينص على أن أطراف الإعلان سيضمنون الأعمال الفعال الشروع لحقوق الإنسان والحريات ، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات من أجل الأغراض السلمية . وفي برشلونة أقرت مصر نفسها بتشجيع أعمال دعم المؤسسات الديمقراطية من أجل تعزيز حكم القانون والمجتمع المدني وقد اعترفت بالإسهام الضروري الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني في عملية تنمية الشراكة الأوروبية المتوسطية .

كذلك رحبت منظمات حقوق الإنسان بالبيان الرسمي الصادر عن قمة شوتجاوت للشرطة الأوروبية المتوسطة في أبريل ١٩٩٩ ، الذي أوصت فيه القوة أن تتعاون السلطات الإقليمية والمحلية بالمنظمات غير الحكومية بشكل أوثق .

إن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ يقيد بلا داع الحق في حرية التنظيم كما ضمنه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر ، وهو يمس روح إعلان برشلونة والمادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي .

إن الشبكة والفيدرالية تعتقدان أن الإرتقاء بعمل القوى الديمقراطية في المجتمع المدني هو أفضل طريق لمقاومة التعصب وتعزيز حكم القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن من الصعب تخيل كيف يمكن محاربة الإرهاب وغسيل الأموال بفعالية من خلال المراقبة الإدارية عن طريق الشئون الاجتماعية . وبالأحرى فإن هناك مؤشرات قوية توحى بأن القانون يرمي إلى إغلاق الطريق أمام عمل منظمات حقوق الإنسان في مصر . إن الشبكة والفيدرالية الدولية توصيان الحكومة المصرية أن تعيد النظر في المواد المثيرة للجدال (أنظر

ص ٥-٧) في القانون بأسرع مايمكن في عملية تشارور مع المنظمات غير الحكومية المصرية تنسم بالشفافية.

وعلى الاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء ، أن يقوم بالإجراءات التالية:

١- أن يعبر مسئولو الاتحاد عن قلقهم في الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف مع مسئولى الحكومة المصرية إزاء غط القيود على حرية تكوين الجمعيات المتضمن في القانون.

٢- أن يلح مسئولو الاتحاد على إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة واستبداله بتشريع يتفق ومعايير حرية تكوين الجمعيات الواردة في المادة ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٣- أن يطالب برلمان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ، فيه بالغاء القانون وذلك قبل أن يصادق على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر .

٤- وإلى حين إلغاء القانون ، على مسئولى الاتحاد الأوروبي أن يراقبوا عن كثب الإجراءات التي تقييد بلا داع حرية تكوين الجمعيات في مصر . وعليهم أن يعبروا عن القلق إلى مسئولى الحكومة المصرية مباشرة وأن يعزلوا ذلك على الملأ .

٥- أن تستمر مؤسسات التمويل في دعم المنظمات غير الحكومية المصرية بغض النظر عن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

هواش

١) تمكن مارك شاده بولسن خلال هذه الزيارة من مقابلة كل من د . فتحي نجيب ، مستشار وزير العدل المسئول عن لجنة صياغة قانون الجمعيات ، ود . فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب ، والسيدة نائلة جبر ، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية ، ود . أيمن نور عضو مجلس الشعب (عن حزب الوفد) ، وعبد العزيز ششان ، عضو مجلس الشعب (عن حزب التجمع) ، وبهى الدين حسن ، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ولجناد البرعى ، مدير جماعة تنمية الديمقراطية ، وجاسر عبد الرزاق ، مدير مركز المساعدات القانونية لحقوق الإنسان ، وحافظ أبو سعدة ، الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وأمير سالم ، مدير مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، عضو لجنة صياغة قانون الجمعيات . كذلك طلب الشبكة الأوروبية المتوسطية اجتماعا مع السفير أحمد أبو

الحير مستشار العلاقات الخارجية الذي رفض الطلب موضحا أنه لم يتمكن من متابعة التطورات التي ترتبط بالقانون خلال غيابه في البلاد لشهرين .

٢) في إطار التحضير لهذا التقرير أطلع الكاتب على القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومسودة ٢٨ أبريل ١٩٩٨ ، ومسودة ١٧ القانون في يناير ١٩٩٩ ، والمسودة التي قدمت إلى مجلس الشعب في ١٣ ماير ١٩٩٩ ، والنسخة الأخيرة من القانون كذلك درس الكاتب ملخصا لمسودة سبتمبر كما وردت في دراسة د . أماني فتدبل " شروع قانون الجمعيات في إطار دولى وإقليمي مقارن " القاهرة ربيع ١٩٩٩ . وأخيرا درس الكاتب تعليقات عديدة كتبها منظمات غير حكومية مصرية ومنظمات غير حكومية دولية .

٣) من د . عائدة سيف الدولة ود . سوزان نياض ، والسيادة رجمة رفعت من مركز الحدمات الثقافية والسيدة فريدة النقاش من ملتقى المنظمات غير الحكومية للتنمية المرأة .

٤) رغم أن التفسيرات التي قدمت إلى مارك شاده بولسن ليست متطابقة ، إلا أن مجمل الحجج يتطابق دافعا عن القانون ودافعا عن تسليط الأحداث التي قادت إلى رصداوه .

٥) يضم القانون الجديد بعض التعديلات مقارنة بنسخة يناير ، على سبيل المثال (١) يقلص عدد الأشخاص المطلوبين لتأسيس جماعة من عشرين إلى عشرة ، (٢) يحدد مدى زمني لعمل لجان فض المنازعات (حتى ستين يوما) ، (٣) يرفع عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعام المنتخبة بولاية الجمعيات (عشرين من إجمالي ثلاثين عضو مجلس يعينهم الرئيس . وفي نسخة يناير برع كل أعضاء المجلس بقرار (رئاسي) .

٦) ورقة أعدت للحكومة المصرية تتناول بصياغة القانون الجديد Review of Legal and regulatory Environment for NGOs and Other Not - for- Profit Organization in Egypt. International Center for Not- for - Profit Law, October 1998.

٧) ١- الطفولة والأمومة ، ٢- رعاية الأسرة ، ٣- المساعدة الاجتماعية -٤- رعاية المسنين -٥- رعاية المجموعات الخاصة والمقوقن -٦- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية -٧- تنمية المجتمعات المحلية (المادة الأولى في القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ .

٨) إعلانا حق ومسؤوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٩٨ .

٩) في عدد من الحالات قبل أن أعمال الصيانة تحول دين استضافة أنشطة حقوق إنسان خطا لها سلفا .

لماذا كاريكاتير اليسار



غلاف العدد ١٠ - ديسمبر ١٩٩٠ بمناسبة الانتخابات

غلاف العدد ٧ - سبتمبر ١٩٩٠ بنفس المناسبة

د. أحمد محمد صالح



صندوق النقد الدولي ، فهي سياسات لإفكار الشعب، ويرسم مثلاً للصندوق وهو يعصر بيده القوية خريطة مصر كلها ، ثم تعباً في خزان يهرب بها الأجانب.

٤- (ديسمبر ٩٦ رقم ٨٢ - عز العرب) نقد وسخرية من مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، ووصفه أنه أرواح للرخاء ، حيث طائران يحلقان في الهواء أحدهما ينقر الآخر بشدة حتى القتل

٥- (يناير ٩٧ رقم ٨٣ - حجازي) حول مطايرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، بعنوان أطفال في المظاهرات حيث يسك عسكري الدخيلة بطفل ، ويقدمه للضابط ، والطفل ينكر بعبوة ولدغة الطفولة علاقته بتنظيم. اليسار ، وهو نقاد لأذع للهوة بين تصريحات الحكومة وحياة الأهالي ، وما زالت تلك الوجة معبرة تعبيراً حقيقياً عن الموقف الحالي.

٦- (أبريل ٩٧ رقم ٨٦ - عز العرب) السخرية والنقد من البطش الاسرائيلي الذي ترو به إسرائيل على دعواي السلام التي يطلقها العرب ، حيث رسم جندي إسرائيلياً قوياً وضخماً ، ومكشراً عن أنيابه واقفا السلاح على طفل عربي ضئيل الحجم مذبذور ، وهو يفتح باب القفس لكي تنطلق حمامة السلام.

لتحيادات سياسية أو فكرية وثقافية أو صورة لحدث أو لوحة تشكيلية. وهذا يعكس سيطرة الكاريكاتير كممكن أساسي للفلاط الأمامي الخارجي.

ثانياً: في ال ٢٥ عمداً ، حيث تصدر الكاريكاتير فيها غلافها الأمامي الخارجي ، طوال الثلاث سنوات الأخيرة ، حمل في كل مرة رسماً واحداً لمضمون سياسي ، تناول فيه قضية محددة ، يمكن رصداه وفقاً لترتيب صورهها كما يلي:

١- (يونيه ٩٦ رقم ٧٦ - حجازي) نقد وتحذير من عملية السلام مع إسرائيل تحت الرعاية الأمريكية ، فكل من إسرائيل وأمريكا رست في هيئة حية ساعة ، يرفع أسامها العربي الوديع غصن السلام ، ويرفع يده بتحية السلام للحيثين السامتين.

٢- (يوليه ٩٦ رقم ٧٧ - حجازي) نقد وتحذير من عملية السلام مع إسرائيل ، فالعربي يتادى ويكرر لدرجة الملل بأن الأرض متقابل السلام ، وهو يرفع غصن الزيتون ، وإسرائيل تصمم وتكرر أنه لا أرض ولا سلام ، وترفع السلاح في وجه العربي.

٣- (نوفمبر ٩٦ رقم ٨١ - عز العرب) نقد وتحذير من سياسات الاتفاقات الاقتصادية مع

دوجتت مثل بقية قرا ، مجلة اليسار أن غلاف العدد ١٠٨ فبراير ١٩٩٩ ، صدر بدون الكاريكاتير المميز للفلاط الأمامي ، والأعجب كانت المساحة البيضاء مكان الكاريكاتير ، في أول الأمر كنت سأدجا وحسن النية ، وأرجعت السبب للأزمة المالية والمشاكل المتنوعة التي تمر بها المجلة ، وعسرفت بعد ذلك أن تلك المساحة البيضاء ، في نوع من الاحتجاج على الرقابة الأمنية غير القانونية التي أعرضت ومنعت نشر الكاريكاتير ، الذي نشر بعد ذلك في العدد اللاحق في أول صفحة داخلية ، وكان كاريكاتير قوياً جداً لعصرو سليم معبراً عن واقع الحال في مصر ، فهو يسخر وينقد التركيز والاضطرار الاعلالي الرسمي حول شخصية الرئيس وأسرت.

والكاريكاتير في مجلة اليسار يحتل أبرز مكان على غلافها الأمامي الخارجي ، وأيضاً على غلافها الأمامي الداخلي ، وأصبح علامة مميزة لمجلة اليسار ، وهو ترجمة شخصية مصرية يتميز بها أفراد الشعب المصري ، حيث روح المرح والسخرية اللاذعة والمساحة للتناقضات في حياتنا ، والكاريكاتير كالمقال السياسي تعليقاً مباشر وسافر على الحدث يشير بالهجة والفكر ، وفي نفس الوقت يقدم رؤية سياسية واجتماعية متكاملة كما يقول صلاح عيسى في تقديمه لكتاب الأهالي ١٢ (حكومة وأهالي وخلافة).

السؤال المطروح لماذا كاريكاتير مجلة اليسار بهذه القوة والأهمية ، وكان موضوعاً لاهتمام الجهات الأمنية والرقابية ، وليس هناك حل يقتضيه التفكير العلمي الموضوعي إلا أن توضع كل خصائص الكاريكاتير في مجلة اليسار كلما أمكن ذلك تحت الفحص العلمي الدقيق ، واعتقاداً على منهج تحليل المضمون ، حيث يتم تقييم المحتوى الاتصالي للمادة معبراً عنه تعبيراً كسياً منظماً ، كانت لنا بعض الملاحظات العلمية ، تم رصدها على كاريكاتير مجلة اليسار طوال فترة الثلاث سنوات السابقة ، بداية من عدد أبريل ١٩٩٦ رقم ٧٤ إلى عدد مارس ١٩٩٩ رقم ١٠٩ ، ليصبح أماناً ٣٦ عمداً من مجلة اليسار تمثل إصدارتها في الثلاث سنوات الأخيرة.

كاريكاتير الغلاف الأمامي الخارجي: أولاً ، في ٣٦ عدد مجلة اليسار موضع الدراسة ظهر الكاريكاتير على الغلاف الأمامي الخارجي في ٢٥ عدداً بنسبة ٦٩٪ من عدد مرات الصدور ، واختفى في ١١ عدداً (أرقام ٧٤-٧٥-٧٨-٧٩-٨٠-٨٤-٨٥-٨٨-٩١-٩٢-٩٥) ، لتحل محله صور شخصية





بقوة، واحد من أصحاب الاقلام والأوراق إشارة إلى المشفقين من مفكرين وصحفيين وكتاب، وهو احتجاج قوي على القيود الموضوعية علي حرية التعبير.

١٥- (مايو ٩٨ رقم ٩٩ - عمرو سليم) كارتونير قوى جدا ينقد سياسة طرد العمال وبيع مصانع القطاع العام، فأشار من المواطنين الفقير والبؤس والقهر وقلة الحيلة واضحة قاما على ملامحهما وملابسهما، أهدبهما ويظهر أنهما من المشفقين الغلابه، أهدبهما يتصفح جريدة عنوانها «مبارك يقرر منحة عيد العمال»، ويقول لزميله ضاحكا ساخرا بصوت عالي «هاها الظاهر أن مبارك نسي أن العمال اتسرحوا في الخصخصة».

١٦- (يونيه ٩٨ رقم ١٠٠ - عمرو سليم) نقد وسخرية من سيطرة رجال الأعمال -بمصر- عزز بالمظلات بهظ بها رجال الأعمال على المدينة التي تحمل فيها عاوين الصحف والمجلات نفس المعنى، يوقى سط ذلك يظهر انشان من المواطنين الضلاله (نفس المواطنين الذين يظهران في معظم أعمال عمرو سليم) ونمسا «لان باستنكار عن الفرق بين يونيه ٦٧ حيث الهزيمة ويونيه ٩٨ حيث سيطرة رجال الأعمال على الاقتصاد في مصر».

١٧- (يوليه ٩٨ رقم ١٠١ - عمرو سليم) نقد لاذع لأوضاع مصر بصفة عامة فكل أوضاع مصر مقلوبة -فرس هرا- صرخا مقلوبا رمزا لمصر وأوضاعها المقلوبة. هناك انشان ينمسا «لان وهما ينظران لهم القلوب، ويقرا أحدهما للآخر « أنت متأكد إن إتنا اللي واقفين بالمشقلب!؟

مكانه حينه حيوانات، طبعاً تحول العمال إلى حيوانات للفرجة.

١٢- (فبراير ٩٨ رقم ٩٦ - عمرو سليم) معاباد أطفال العراق، ونفس المعاباد بين أطفال مصر، فالأطفال في العراق ومصر يمسوتوا من الجوع «وعندهم روماتيزم وإميبيا، هها حديث دار بين زوج وروجة في أسرة مصرية تسيطر عليها ملاعق البؤس والفقر».

١١- (ديسمبر ٩٧ رقم ٩٤ - عمرو سليم) السخرية اللاذعة من جماعة المستمعين بالهكمه «منظرة منبهة تتجاوز مع رجل ويمن من المنوية في إحدى القرى، وتطلب منه أن يفسر رغب أنه منوفى، لكنه لم يمسك وزارة أو أصبح رئيس وزراء، لحد دلوقتي «والرجل أخذ يفكر في إجابة للندبة مندهشا».

١٣- (مارس ٩٨ رقم ٩٧ - عمرو سليم) عن مصربة مرميتا، وعلاقتها بفساد العراق، وموقف الجامعة العربية، فأثان من الأندية مسيران في الشارع «والسماء تملأها الطيارات الحربية المنجبة إلى العراق والبواب العسكرية في الجار تستعد لعرب العراق، والأقندين يتحدثان، ويدخان كل يصع يده في جيب ملامسه الأنيقة، وسخران من موقف الجامعة العربية التي لايد أن ترسل بانضورية لكليتون، لكي يستردوا على علاقته بمزنيكا حتى لا ينكشف ويظفر بفساد العراق».

١٤- (أبريل ٩٨ رقم ٩٨ - عمرو سليم) بعنوان سيادة الباشا وسيادة الكلمة، فالهكومة متمثلة في ضابط الفاخلية يضرب بالثلوث

(٧- مايو ٩٧ رقم ٨٧ - عز المصري) نقد وسخرية للأرهاب والاحلام التي تغتذي المصريين بأن مصر مستنطق في القرن الحادي والعشرين فترسم سيارة فاخرة بركيها حرامية من الرجال والنساء في ملابس اللصوص المميزة، وتوق السيارة خريطة مصر كلها «وهي تهرب بها إلى طريق القرن الحادي والعشرين، إشارة إلى الفساد كسموم أساسى للانطلاق إلى المستقبل».

٨- (يولييه ٩٧ رقم ٨٩ - عزرب العربي) نقد لاذع وسخرية من استغلال توظيف الحصانة البرلمانية للمصالح الشخصية لأعضاء مجلس الشعب، فيرسم أحد الأعضاء في ملابس اللصوص يهمس للذكور سرور رئيس المجلس وهو يمسك عصا المجلس الشهيبة، طالبا منه حصانة للمدام والأولاد فحصانة واحدة مش كفاية.

٩- (أغسطس ٩٧ رقم ٩٠ - عز العرب) نقد لاذع وسخرية من أعضاء مجلس الشعب حيث يتم تصويرهم بكموش ضخمة وأجسام مشهولة بالمايوهات على الشاطئ: «العزارة بفكر النواب يوافقون، يهبرون، يتفلسفون، ويحمل هها الكارتونير نقدا ضميا للهرجات الاعلامية التي ترزع شعار المبدعون يتسرون يتحدثنون يتناقشون».

١٠- (نوفمبر ٩٧ رقم ٩٣ - عمرو سليم) نقد لاذع للخصخصة، وبيع مصانع القطاع العام فريم عاملاً برأس قبل بيرد لزوجته الفقيرة وأولاده، ذلك بأن الأعمال التي اشترى المصنع نادى بهده ويعمل

وقد تكون إشارة أيضا على عربة المشقنين وزعرلهم.

١٨- (أغسطس ٩٨ رقم ١٠٢ - عمرو سليم) كاريكاتير قوي جدا في تصويره عن الواقع، ففي إحدى الممارات القسيرة تظهر صورة الرئيس مبتسما على الجدار، وأسرّة مصرة فقيرة للغاية، وتبين ذلك من الملابس وملامح القهقر والفقر والمرض على الوجوه، زوج وزوجة وأولاد إشارة، إلى تلك الكتلة العاطسة في المجتمع، والزوج يدهن من حالة القرف الذي فيها ولسانه يقول في سره عندما رأى صورة الرئيس ضاحكا: **يتضحك!!**

١٩- (سبتمبر ٩٨ رقم ١٠٣ - عمرو سليم) تعليق ساخر على فضيحة موبارك، فسرسم إحدى أمريكي برقع العلم الأمريكي بنجومه، وأثنا يعلقان على ذلك ويقول أحدهما للآخر: علم بنجوم موبارك، ده تلاقيه فستان مونيكا عليه شوية البقع بتتبع كلبتين، إشارة إلى سيطرة فضيحة مونيكا على الحياة السياسية الأمريكية.

٢٠- (أكتوبر ٩٨ رقم ١٠٤ - عمرو سليم) نقد وسخرية لأذمة من الاطراف والتصميم والمبالغة الزائدة باحتفالات ٦ أكتوبر عام ٩٨، روى أتيت وسط الصجة الاعلانية وبعثان شكرهما، في أن تلك الاحتفالات هي في حقيقة امرها احتفال ب ٦ أكتوبر ١٩٨١ عندما تولى الرئيس الحكم، حيث احتفل الحاييل بالنابل في احتفالات ٦ أكتوبر ١٩٩٨، وكانت استعراضا لممارات الرئيس

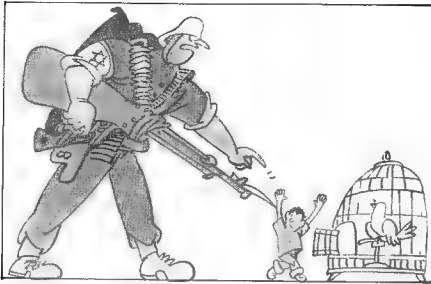
٢١- (نوفمبر ٩٨ رقم ١٠٥ - عمرو سليم) رب لاعلام الدول العربية في الجامعة العربية، ومكتوب عليها العبارات أبها تستنكر تشجب **نقطة الخ**، إشارة ونقدا للموقف العربي الضعيف. ٢٢- (ديسمبر ٩٨ رقم ١٠٦ - عمرو سليم) رسماً قبيحاً ومسلماً فحراً، جدا جبريها خاينة، ويرفعان لافتة مكتوب عليها **تحميا الوحدة الوطنية**، وهو نقدا وسخرية من الفكر الذي عم الجميع، وتحقق وحدة وطنية في الفكر واليوس.

٢٣- (يناير ٩٩ رقم ١٠٧ - عمرو سليم) يسخر وينقد الحكومات العربية لوقوفها من صرب العراق، فرب واحد من الحليجين بلابيه المميزة وركبه إلى الأمام، ممسكا بكأس من الخمر، ويجلس أمام شاشة التلفزيون، وهي تعرض أخبار ضرب العراق، وتعلق زوجته وهي تنواري روا، حمار حبيزة اليوم (إشارة إلى مكثاة المرأة العربية ومكانتها الطبيعي دائما في حجرة النوم) وتعلق قائلان إن حال العراق يتصعب على الكافر، فيرد عليها زوجها مبتسما مطمئنا ويقول: الحمد لله الحكومات العربية «مؤمنة» هذا الكاريكاتير، في منتهى القوة فهو نقد

للحكومات والشعوب العربية، ونقد لتدني مكانة المرأة العربية «ونقد لمفهوم الدين الصحيح» وتقسيم الناس إلى كفر ومؤمنين. ٢٤- (فبراير ٩٩ رقم ١٠٨ - عمرو سليم) وهو عبد الأثرية، وكان الحفيظ لعسل هذه العجالة، حيث صدرت اليسار، ومساواة بيسوا مكان الكاريكاتير، لأسباب أمنية رقابية غير قانونية، ولكن الرسم نشر في الداخل في العدد اللاحق، وهو كاريكاتير قوي وصريح وجريئ في نقده لفضيحة الاقراط والتركيز الاعلامي حول الرئيس وأسرته بحيث توظف جميع وسائل الاعلام الرسمية لشخص واحد فقط، فيرم اثنين من المواطنين أحدهما برفق لافتة «نعم لمبارك» وتحيط به مطبوعات عليها كلمة نعم، ويقول لزميله الذي يشير إلى همه إشارة التحذير والخوف أن يسمعه (أحد) الشهادة لله الرجال مش مخلصنا عايزين حاجة، نشوف الأخبار نلاقي حسني مبارك، نفتح الرياضة نلاقي دورة حورس وعلاء وجهال مبارك، نشترج على الأطفال نلاقي

مكتبة الأسرة وسوزان مبارك. ٢٥- (مارس ٩٩ رقم ١٠٩ - عمرو سليم) كاريكاتير قوي جدا ينقد ويرفض الولاية الرابعة للرئيس، فيسصور جندي الداخلية رمزا للحكومة حاملة السلاح، ورافعا لافتة تقول نعم لفترة رئاسية رابعة، ومهلأ هاتفا أن الشرع يسمح بأربعة، وأمامه أحد المواطنين الغلاة يبدو أنه من الشقنين، فهو يخن ويضع يده في حيب ملابس الفقيرة المرقعة، مكتنبا باناسا، والفهر واضح عليه مسيدا تعجبه وتساؤه في صمت، هذا الكاريكاتير يرفض بقوة الولاية الرابعة للرئيس حتى لو كانت لأسباب دينية، فهو يمسخر أيضا من توظيف الدين في السياسة (الشرع يسمح بأربعة)، ثالثا: من البانوراما السابقة يمكن استخلاص النتائج الآتية: ١- كانت أهم القضايا التي تناولها وطرحها كاريكاتير الغلال الأمامي، هي نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة





على الخصخصة وبيع القطاع العام لرجال الأعمال ، وقد ظهرت تلك القضية مرات بنسبة ٢٥٪ من إجمالي رسومات الكاريكاتير الغلاف الأمامي ، جاء بعدد في المركز الثاني ثلاث قضايا كل منها تكر ظهوره ٣ مرات بنسبة ١٧٪ وهي : نقد وتحذير من عمليات السلام مع إسرائيل ومتغيراتها ، ضعف الموقف العربي أمام التحديتات التي تحيط به ، انتشار الفساد في مصر خاصة بين أعضاء مجلس الشعب ، وجاء في المركز الثالث قضيتان كل منها ظهر مرتين بنسبة ٨٪ وهما الاقتراب الاعلامي والتركيز حول شخصية الرئيس ، والفجوة الواسعة بين الحكومة والأهالي.

وجاءت القضايا الخمس الباقية في المركز الرابع في الأهمية ، حيث ظهرت كل قضية مرة واحدة فقط بنسبة ٤٪ وهي **معاناة أطفال مصر والعراق** ، **نقد ورفض الولاية الرابعة للرئيس** ، **نقد وسخرية من المنتفعين من الحكم** ، **القيود على حرية التعبير** ، **فضيحة مونيكا وتأنيد** ، وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في الكاريكاتير بنسبة ٧٢٪ مقابل ٢٨٪ للقضايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.

٢- من ال ٢٥ رسماً لكاريكاتير الغلاف الخارجي ، تزعّم عمرو سليم التصيب الأكبر منها حيث ظهر له ١٦ كاريكاتيراً بنسبة ٦٤٪ من الإجمالي ، جاء بعده بقرن كبير ومفرزى عز العرب الذي ظهر له عدد ٦ رسومات كاريكاتير بنسبة ٢٤٪ ، وأخيراً جاء حجازي حيث ظهر له ٣ رسومات بنسبة ١٢٪ وعلى مستوى عمرو سليم ١٦ كاريكاتير كان التركيز على قضايا نقد السياسات الاقتصادية وترايعها من فقر وإفقار ، وكان اهتمامه الثاني حول موقف العرب الضعيف والاقتراب والتركيز الاعلامي حول الرئيس ، واهتمامه الثالث كان حول الفجوة بين الحكومة والأهالي ، ثم جاء ، اهتمامه الرابع بقضية مونيكا ، ولتعود حرية التعبير وشلة المنتفعين من الحكم ، وعلى مستوى عز العرب ٦ أغلفة كان اهتمامه الأول مركزاً حول قضايا الفساد خاصة بين أعضاء مجلس الشعب ، وعلى مستوى حجازي فهو ركن ثاماً على نقد لعمليات السلام مع إسرائيل ثم الفجوة بين الحكومة والأهالي.

أعتقد بعد هذا الاستعراض العاجل يتضح تماماً لماذا الكاريكاتير في مجلة البسار بهذه القوة الواقعية وأكثر تعبيراً عن لسان حال الأغلبية الصامتة ، وكان أبغى من مئات المقالات السياسية التي تلت وتدور حول أحوال مصر.

كاريكاتير الغلاف الأمامي الناقل:

أولاً : في ال ٢٦ عدداً لمجلة البسار موضوع الراسية ، ظهر الكاريكاتير على الغلاف الأمامي الداخلي ٣٧ مرة ، حيث ظهر مرتين ، أي رسامين كاريكاتيرين في الصفحة الناحية للغلاف الأمامي في ٧ أعداد هي : أرقام ٧٤ - ٩٤ - ٩٦ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٥ - ١١٠ ، واختفى في ٦ أعداد هي (أرقام ٧٥ - ٩١ - ٩٥ - ١٠١ - ١٠٧ - ١٠٨) ، لتسلح مسجله لورحة تشكيلية ، أو صور لحادث ما ، أو صورة شخصية لقيادة سياسية حزبية ، وبذلك يصح عدد مرات ظهوره ٣٧ مرة ، وهذا يمكن أيضاً سيطرة الكاريكاتير كمكون أساسي للغلاف الأمامي الداخلي ، ويصبح الكاريكاتير مسيطراً على الغلاف الأمامي سواء الخارجي أو الداخلي لمجلة البسار طوال الثلاث سنوات السابقة.

ثانياً : في ال ٣٧ مرة ، حيث تصدر الكاريكاتير فيها غلافها الأمامي الداخلي



، كان الكاريكاتير الواحد يحمل مضموناً سياسياً ، تناول فيه قضية محددة ، يمكن رصدها وفقاً لترتيب صدورها كم يلي:

١- إبريل ٩٦ رقم ٧٤ - عسدد ٢ كاريكاتير لخلدون غرابية) الأول. نقد وتحذير من عملية التطبيع مع إسرائيل ، حيث رسم قارب العرب وهو يقرق في الماء ، نتيجة دم إسفين عليه علامة إسرائيل في وسط القارب ، بواسطة جنرال عسكري يدق بقرقة مكتوب عليها تطبيع . الثاني : رسم صخور تنهار ومكتوب عليها الأنظمة العربية ، إشارة إلى ضعفها وتهاونها في حقوقها ، أمام الصخور علامة تحذير عن منطقة انهيارات طبيعية ، وأرغم أن هذا الرسم ينفي دور الشعب حيث تنتظر جميعاً انهيار الأنظمة العربية بطريقة طبيعية وبفعل الزمن

٢- (يونيو ٩٦ رقم ٢٦ - عز العرب) سخيرة لأذاعة ، فناناً امريكا وإسرائيل يشغل بال الانتخابات وتؤجل قضية المفاوضات لعربية ، فروس وقد المفاوضات وهو واقف على الباب ، ويخبر له الخادم حيث يخبرهم ب كليتوني مشغول بالانتخابات ويبرز عنده علاقات.

٣- (يوليو ٩٦ رقم ٧٧ - عز العرب) نقد وتحذير من سياسات تركيز السلطات في الرئيس ، فتحت عنوان رئيس الجمهورية مشغل لحل مشكلة الصحافة ، رسم سيدتي نى عودتهما من سوق الحضار والفاكهة تقول جدها للآخرى ، لزومه إيه المصاريف دي كلها رئيس وزراء ، ورئيس شوري ورئيس بواب ورئيس أبصر إيه والبله مبيهاش غير راجل واحد.

٤- (أغسطس ٩٦ رقم ٧٨ - عز العرب)

W.C و D.W ، ويدخل عليه تومر جي بلطجي ، يعلن عن وجسود زيونين عندهم نقض تطبيع ، حيث يظهر أعلى الرسم مستأجر مزارع عمك بالأسى ومالك أرض يرفع العصا وكل منهما يهدد الآخر .

١٢- (أبريل ٩٧ رقم ٨٦- عز العرب) نقد لأذع لاتفاقيات السلام والتطبيع ، حيث رسم فلاح مصري برعى رر عسة نخلة طويلة تطول السما ، ويجزأه حندي إسرائيلي يستعد لتفجير صاروخ طويل أصبا ، ورسم عليه علامة الموت .

١٣- (مايو ٩٧ رقم ٨٧- عز العرب) احتجاج على النظام الدولي الجديد الذي تحتكر الدول الكبرى فيه مقررات المستقبل حيث رسم بعض المواطنين يجلسون على المقهى وأحدهم عمك بحريزة تحمل عتاوين القرن الحادي والعشرين ، ورميله يعلق على ذلك بقوله : خلاص قسمو ، وحزوه كله لحاسبه

١٤- (يونيسيه ٩٧-

٨٨-عز العرب) تنبيه وتحذير ، من الفساد وشلل المتفعين بالحكم ، حيث رسم وزيرة الاقتصاد السابقة في مطبخ بيتها العامر ، وهي تعد الطعام المكون أشكال مختلفة من النقود التي تعصرها في الحلاط ، يقول لزحها وهو يدخل المنزل : أطبخ لك إيه الهارة .

١٥- (يولي ٩٧ رقم ٨٩- عز العرب) تنبيه وتحذير وسخرية لأذع ، تذكر أيضا عن الفساد وشلل المتفعين بالحكم تحت عنوان مجلس الشعب يرفض رفع الحصانة عن مصطفى السعيد فرسم ثلاثة مواطنين في قهوة ، أحدهم يمسك حريدة فيها ذلك الخبر ، ويعان أحدهما بقوله : إيه الجيوب عند بعضهما

١٦- (أغسطس ٩٧ رقم ٩٠- عز العرب) ونقد وسخرية من عمليات التطبيع التي يقودها يوسف والي في الزراعة ، فرسم كاريكاتير قوي يصور اجتماع عسكري تطبيع العلاقات بين الملك والمستأجر كنسوية لقانون الإيجارات الزراعية الجديد ، حيث رسم الدكتور والي في عبادته ، وعليها لافتة استشاري وأخصائي تطبيع ، وحامل شهادة



تحت عنوان مجلس الشعب يتجاهل مائة حكم بتزوير الانتخابات ، ورسمت العدالة وهي عمياء ، وبحجم كبير ، وأعضاء مجلس الشعب يقعون فوق بعضهم البعض حتى تسقطهم العدالة ، ويقولون لها : مالكيش حكم علينا أسماك مش مكتوب ، وهم يمسكون بقائمة طويلة تفل عقده حصص مجلس الشعب للحكومة و الاتحاد الدولي .. وهي سحرية لأذع من مجلس الشعب وتسم حترمه لأحكام القضاء .

٥- سبتمبر ٩٦ رقم ٧٩- عز العرب) تحت عنوان لقضاء يحكم سيطران الانتخابات في أكثر من مائة دائرة ، رسمت العدالة عمياء غاضبة ، جالسة القرفصاء على باب مجلس الشعب ، ويقول لها أحدهم : متفرقيل معشوش شيب خو رسمه البردان مشبح ، لكن ثلثيه تيران ، وهي احتجاج قري لأذع من تزوير لاسجابات ، وبعده شرعيه مجلس الشعب

٦- (أكتوبر ٩٦ رقم ٨٠- عز العرب) تحت عنوان ترجع حكومي عن صرف مصر من الفسه الاقتصادية ، ورسم في السند وهو يتبع حله في م ، ساحر ، وأمامه رزقه نقود به في حرج عطفه لسان وسبح التوبة يا سي السند ، وفي سخرية حادة من تراجع الحكومة وتبعيتها .

٧- (نومبر ٩٦ رقم ٨١- عز العرب) نقد لأذع وسخرية من الفساد ، فرسم : تين في روجه شوانق المقيمة ، يقول أحدهما للآخر : اخمد لله اخنا كما بين وثقتنا فين ، دلوقت كل حته في مصر فيها واحد جبان .

٨- (ديسمبر ٩٦ رقم ٨٢- عز العرب) نقد لأذع وسخرية من حكيات النمو الأسبوية ، بوص

٩- (يناير ٩٧ رقم ٨٣- خلدون غرابية) كاريكاتير قوي وصغير ونقد شديد للسياسات الاقتصادية التابعة لصندوق النقد الدولي ، فرسم صندوقاً على هيئة عذبة كبيرة الحجب ، لدرجة أن هناك من يصعد سلماً لكي يحصل على الهدية من داخل الصندوق ، فيجد عظمة كبيرة الحجب ، مقلمة كهدية

١٠- (فبراير ٩٧ رقم ٨٤- عز العرب) نقد لأذع لاتفاقيات الخليل ، حيث رسمت صخرة صخرة عليها لافتة لاتفاقيات الخليل ، وهي في وسط الماء ، حيث يجلس على قمتها أحد العسكريين الإسرائيليين وهو صديج بالسلح ، وهناك عربي في الماء يحاول تحريك الصخرة في الماء ، والاسرائيلي يقول له : حاول هانت قرينا .

١١- (مارس ٩٧ رقم ٨٥- عز العرب) نقد لأذع لدعوة الحكومة ويوسف والي ، إلي تطبيع العلاقات بين الملك والمستأجر كنسوية لقانون الإيجارات الزراعية الجديد ، حيث رسم الدكتور والي في عبادته ، وعليها لافتة استشاري وأخصائي تطبيع ، وحامل شهادة



الحقل في المخابرات

... لا يلاحظه السائق ، فالتفت حلاكه بسميم اليسار !

كارينكاثير للفنان حجازي نشر في روز اليوسف في ٣١ يناير ١٩٧٧ ونقلت «اليسار» بمجلة ذكرى انتفاضة يناير

زهرة لأتصار البعير ، وبهيد الأخرى يحشر
الميكروفون الآخر في فم مثل اليسار حتى لا
ينطق ويوت خفقا .

٢٦- (سبتمبر ٩٨ رقم ١٠٣ - حلدون
غرابية) نقد لسياسات التطبيع ، حيث رسم
العرب واقفين كقطع الدومينو ورا ، بعض ، ويد
إسرائيل تضغط على أول قطعة من الدومينو ،
فتسقط بقية القطع على التوالي .

٢٧- (أكتوبر ٩٨ رقم ١٠٤ - نقلا عن
مساحة الوسط) عن التسحاب الترسكي
الاسرائيلي ، حيث رسم جنرال يرفع علم تركيا
الجديد الأحمر الذي يتوسطه هلال أبيض زائد
نجمه اسرائيل الحماسية .

٢٨- (نوفمبر ٩٨ رقم ١٠٥ - ععدد
كارينكاثير - حلدون غرابية) الكاريكاتير
الأول: نقد للصوف العربي الذي يسير في
عكس اتجاه السهم . الكاريكاتير الثاني عن
الوقوف العربي المخرج ، حيث رسم عربياً يسير
على حبل وهو يكاد يقع بعد أن سقط من يده
غصن السلام ، والحبل مشدود بين جبلين
وبينهما هوة شديدة وطرفا الجبل مربوطان في
ماسورة دبابه إسرائيلية من على اليسار
والشمال .

٢٩- (ديسمبر ٩٨ رقم ١٠٦ - حلدون
غرابية) نقد للواقع السياسي ، حيث رسم
شخصاً مقهوراً مختوقاً ، مقلداً قفه بيلاستر
مكتوب عليه الديمقراطية ، وأذنيه مسدودتين ،
وعليه علم بالكارا .

٣٠- (مارس ٩٩ رقم ١٠٩ - ععدد ٢
كارينكاثير - حلدون غرابية) الأول: عن الزعيم
الكردي وأحلام حيث رسم وهو يخطف وفي
الخلفية صورة المناضل جيفارا ، والثاني أيضاً

أخشبه وشبهه الضخم ، حاجزاً يهدده الناس من
التوجه إلى الشمس (الديمقراطية) ، طالبا منه أن
يتفرجوا عليها من بعيد . الكاريكاتير الثاني : عن
نفس الموضوع ، سخريه من الديمقراطية المظهيرية ،
(مرسومة امرأة مبرومة كالذبينة) قصور جزار
واقفاً الساطور ، ويهيم بذهيق الديمقراطية ، وهو يقول
يجب أن نوزعها على الشعب بالتساوي
والشعب واقف أمامه في ذهل .

٢٣- (مايو ٩٨ رقم ٩٩ - ععدد ٢ كاريكاتير
حلدون غرابية-ضحى الكاريكاتير الأول . نقد
للتبذير على حرية التعبير فرسم جنراً لا يفرس
القلم (رمزا للفكر) في كرة حديدية ضخمة
يتشتر على سطحها الأسلحة المدببة ،
الكاريكاتير الثاني : عن مشكلة القدس ،
فرسم عربياً ذا ملامح نسائية ناعمة ممسكاً
بعود وهو يغني تيجي تقسم القدس أنا نص
وانته نص ، وأمامه الاسرائيلي متجهماً ويهدى
عدم موافقة على ذلك .

٢٤- (يونيه ٩٨ رقم ١٠٠ - حلدون
غرابية) سخريه وتقد من عفاوضات وانتفايات
السلام الحالية مع إسرائيل ، حيث رسم قبر
السادات ، عليه صورة السادات بالباب المميز
له ، ويرى حال العرب الآن ، ولسان حاله يقول
وهو في قبره : يتلوموني ليه يا أولاد !!
وحول القبر شواهد مكتوب عليها السلام هو
الحل ، سلام الشجعان ، من أجل سلام تقبل به
الأجيال من بعدي .

٢٥- (أغسطس ٩٨ رقم ١٠٢ - حلدون
غرابية) سخريه لأذعة من أجهزة الإعلام
الرسمية التي تدعى انتفاصها على كل
التيارات السياسية ، فرسم إعلامياً يحمل
جهاز التسجيل وهو يعطى الميكروفون وعليه

١٧- (أكتوبر ٩٧ رقم ٩٢ - حلدون
غرابية) نقد وسخريه من دور العسكريين في
أحداث الجزائر ، حيث رسم سيارة عطلالة
وتكاد تنفجر ، وكان يقودها أحد الجنرالات
العسكريين هناك ، فرغم الموقف المرح للسيارة
، فهو يترع منها عجلة القيادة ، ويأخذها
ويهرب ، ويترك السيارة وهي تكاد تنفجر .
١٨- (نوفمبر ٩٧ رقم ٩٣ - حلدون
غرابية) احتجاج على حصار أطفال العراق ،
فرسم قتال الحرية وهو يحمل ملامح ملك الموت
، ورافعا يده برجاجة لن الأطفال ، وهو يقول :
سواصل حصارنا لأطفال العراق !!

١٩- (ديسمبر ٩٧ رقم ٩٤ - ععدد ٢
كارينكاثير - حلدون غرابية) الكاريكاتير الأول
يمكن سخريه لأذعة من انتفايات الأردن حيث
صور البرلمان ورئيسه باناً ، وأعضاء ، صامتين أمام
الميكروفون ، وصورة دوتوغرابية للمعارضة الفاتية
وهي تفتح بابها على الآخر ، وموضوعة بحوار
الرئيس ، كاريكاتير قروي يحصل معنى مباشر
لغيات الديمقراطية . الكاريكاتير الثاني : احتجاج
قوي أيضاً على القيود الموضوعة على حرية التعبير
، حيث رسمت علامة مرور ٣ عليها رسم قلد
، وقرعة علامة المنوع ، ويتناثر تحت تلك العلامة
في الأرض كغفوف مقطوعة وهي تحمل الأقدام
وهي تنكب .

٢٠- (أبتمبر ٩٨ رقم ٩٦ - ععدد ٢
كارينكاثير- حلدون غرابية) الكاريكاتير الأول ،
يمكن سخريه لأذعة من الرقابة على الصحافة
، فيقود حرية التعبير ، فرسمت الصحافة في هيئة
شخص له دماغ على شكل مصباح المفرص فيه أن
يشع ضوءاً ، لكن هناك يد تعلق بالمستراح فم
الصحافة . الكاريكاتير الثاني : رؤية للموقف في
الجزائر ، حيث رسمت قبيلة مكتوبة عليها الجزائر
على وشك الانفجار ويقف فوقها أحد الجنرالات
العسكريين وهو يسه أذانه عن الانفجار المتوقع
بإشارة إلى دور العسكريين في أحداث الجزائر .

٢١- (مارس ٩٨ رقم ٩٧ - ععدد سليم)
كارينكاثير قروي جداً حيث يصور الميكروم وهي
واقعة منتفحة ، وأمامها الشعب في هيئة مواطن
فقير ، ويجواره عسكري الناحية مدجج بالسلاح
(رمزا للسيطرة الأجنبية) ، وهو يرفع يده بالتحية
الميكروم للحكومة ويقول لها : تمام يا غنم .
بعنا كل حاجة .. مانصلش إلا القري دي بس
مشيرا للبلد !! هذا الكاريكاتير يعكس واقع
الحل بقرعية وبساطة شديدة .

٢٢- (أبريل ٩٨ رقم ٩٨ - ععدد كاريكاتير
الجميبي) الكاريكاتير الأول . نقد وسخريه
لأذعة من الديمقراطية السورية ، حيث رسمت
الديمقراطية كالشخص ، وهناك من يقبل بلامحه

التي تحيط بها ١٠ مرات بنسبة ١٠٪، وجاءت قضية القيود على حرية التعبير في المركز الخامس حيث ظهرت ٤ مرات بنسبة ٦٪، وفي المركز السادس كانت قضية الديمقراطية والصورة أو الظاهرة حيث ظهرت ٣ مرات بنسبة ٥٪، وتقامس المركز السابع عدة قضايا حيث ظهر كل منها مرتين فقط بنسبة ٣٪، وهي : مشكلة الجزائر ، أوجلان ، معاناة أطفال مصر العراق، الإضراب الاعصامي والتركيز حول شخصية الرئيس، والفجوة الواسعة بين الحكومة والأهالي ، ثم توالى بقية القضايا حيث ظهر كل منها مرة واحدة فقط وهي نقد للنظام السياسي الجديد، انتخبات الاردن ، تقسيم القدس، سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام، التحالف التركي الاسرائيلي ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، تركيز السلطة في يد الرئيس ،نقد ورفض الولاية الرابعة للرئيس ،نقد وسفينة من المنصفين من الحكم ،مفسحة مونيكا وتأثيرها.

وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في ال ٦٢ كاريكاتير ٣٥ مرة بنسبة ٥٦٪، مقابل ٤٤٪ للقضايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.

٢- من ال ٦٢ رسم كاريكاتير الغلاف الأسبوعي اخباري والداخلي ، تزعج عز العرب الرقوف حيث ظهر له عدد ٢٠ كاريكاتيراً بنسبة ٣٢٪ من الاجمالي ، ثم خلدون غرابية ظهر له ١٨ كاريكاتير بنسبة ٢٩٪ ، ثم عمرو سليم حيث ظهر له ١٧ كاريكاتيراً بنسبة ٢٧٪ ، جاء بعده بقرق كبير ومغزوي حجازي حيث ظهر له ٣ رسومات ،والحميدي ظهر له رسامان ثم فتحي حيث ظهر له رسم واحد ،معنى ذلك أن عمرو سليم كان سيطرا على الغلاف الأسبوعي الخارجي ،خلدون غرابية كان سيطرا على الغلاف الأسبوعي الداخلي ،وعز العرب كان صاحب أكبر عدد من رسوم الكاريكاتير على المستوى العام.

وبعد هذه المعالجة السريعة من الكاريكاتير على غلاف مجلة اليسار ، يتأكد مرة أخرى أن معظم القضايا التي تناولها الكاريكاتير ، لا يمكن التعبير عنها في أي مقال سياسي تلك الصراحة والوضوح والواقعية ،والكاريكاتير بنفسه كان لا يمكن أن ينشر إلا في مجلة اليسار ، وأن الكاريكاتير على غلاف اليسار كان أكثر قدرة في التعبير عن واقع الحال السياسي والاقتصادي والشعبي في مصر والدول العربية ،وكان اصحابا وصريحا في رفضه لذلك الواقع بسفينة لاذعة تصحكا وتبكيها على أحوالها .

العرب ١٤ كاريكاتير كان اهتمامه مركزا حول قضايا نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل والفساد وتروير انتخابات مجلس الشعب.

رابعا : على المستوى الاجمالي للغلاف ظهر الكاريكاتير طوال سنوات الدراسة الثلاث ٦٢ مرة سواء على الغلاف الأمامي الخارجي أو الداخلي ،وكانت أهم القضايا التي تناولها على المستوى العام كما يأتي:

نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة على المخصصة والتنمية الاقتصادية ظهرت ١١ مرة بنسبة ١٨٪ من إجمالي الكاريكاتير ثم جاء بعدها في المركز الثاني نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل ومتغيراتها بحيث ظهرت ١٠ مرات بنسبة ١٦٪، وفي المركز الثالث كانت قضية انتشار الفساد وتروير الانتخابات حيث تكررت ٨ مرات بنسبة ١٣٪، وفي المركز الرابع ضع الموقف العربي أمام التحديات

عن أوجلان حيث رسم أوجلان على هيئة زهرة برة تزه وسط الصحارى الجرداء .

ثالثا : من البانوراما السابقة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

كانت أهم القضايا التي تناولها وطرحها كاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي على لترتيب هي.

١- نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل ومتغيراتها ،حيث ظهر ٧ مرات بنسبة ١٠٪ من إجمالي رسومات كاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي.

٢- عن انتشار الفساد وتروير الانتخابات حيث تكرر ٥ مرات بنسبة ١٣٫٥٪ .

٣- نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة على المخصصة والتنمية الاقتصادية ظهرت ٤ مرات بنسبة ١١٪ .

٤- ثم كانت القضايا الآتية كل منها ظهر ٣ مرات بنسبة ٨٪ ضعف الموقف العربي أمام التحديات التي تحيط به، القصور على حرية التعبير ، الديمقراطية السورية.

٦- ثم جاءت القضايا الآتية ظهر كل منها مرتين بنسبة ٥٪ مشكلة الجزائر ، أوجلان

٥- توالى بقية القضايا ٣ حيث ظهر كل منها مرة واحدة فقط وهي نقد للنظام العالمي الجديد ، معاناة أطفال العراق، انتخبات الاردن ،تقسيم القدس ، سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام، التحالف التركي الاسرائيلي، العلاقة بين المالك والمستأجر ، تركيز السلطة في يد الرئيس ،وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في الكاريكاتير الداخلي بنسبة ٥١٪، مقابل ٤٩٪ للقصايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.

من ال ٣٧ رسما لكاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي، تزعج خلدون غرابية النصيب الأكبر منها، حيث ظهر له ١٨ كاريكاتير بنسبة ٤٨٫٦٪ من الاجمالي .جاء بعده عز العرب الذي ظهر له عدد ١٤ رسم كاريكاتير بنسبة ٣٨٪، والحميدي ظهر له رسمان بنسبة ٥٪، وأخيرا جاء عمرو سليم وفتحي حيث ظهر لكل منهما رسم واحد .

وعلى مستوى خلدون غرابية ١٨ كاريكاتير كان التركيز على قضايا نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل وضعف الموقف العربي أمام التحديات التي تحيط به، والقصور على حرية التعبير وقصة أوجلان وعلى مستوى عز



دعائم عهد جديد في الأردن



الملك عبد الله
تأسيس شرعية جديدة

تقبل النقاش، وقد تشبب صراعات تنحو إلى الشراسة في بعض الأحيان بين هؤلاء المسؤولين لكنه لا يتدخل في تلك الخلافات إلا إذا تحولت إلى صراعات لا تخدم الفكرة من وجود وجهات نظر متعددة في مؤسسة الحكم.

في هذا الإطار عمد الملك عبد الله إلى تكليف **عبد الرؤوف الروابدة** بتشكيل أول وزارة في عهده، والروابدة شخصية قوية وسامية بخلفية محافظة إلى حد ما نشأت عن ارتباطه السابق الطويل بحركة الإخوان المسلمين في الأردن. وفي المقابل عين عبد الكريم الكباريتي، رئيس الوزراء الأسبق رئيساً للديوان الملكي، وهو ثاني أهم منصب في البلاد، إن لم يكن الأول، فترتيب الديوان الملكي هو في الواقع الممثل الشخصي للملك وكما أن أسرارته موضوع ثقته. والكباريتي

وثلاثين عاماً. ولكن وعلى طريقة العاهل الراحل الذي لم يكن يحسم الأمور حصصاً تاماً في اتجاه واحد بل يترك كل الأبواب مواردة إن لم تكن مفتوحة، فإن الملك عبد الله اتخذ في المقابل خطوة فيها نوع من رد الاعتبار إلى الأمير حسن بإقالة قائد الجيش عبد الحافظ الكعابنة، والذي كان الخلاف بينه وبين الحسن عندما كان ولياً للعهد، أحد أسباب تنحيته عن ولاية العهد وتعيين نجله عبد الله بدلاً منه في شهر فبراير الماضي، وذلك وفقاً للرسالة الشفيرة التي وجهها الملك إلى أخيه الحسن معلناً تنحيته قبيل أيام من وفاته في شهر فبراير الماضي.

وعلى غرار والده الذي كان يعتمد في كثير من الأحيان على نوع من الاتصال المباشر مع المواطنين، قام الملك عبد الله بهد من الزيارات لبعض المواقع متخفياً في أزياء عدة للوقوف على حسن سير التعامل مع المواطنين من جانب بعض موظفي الدوائر الحكومية. وكان فعل الشيء نفسه عندما زار سوريا في بداية عهده، إذ نزل إلى بعض المباني الشعبية مثل سوق الحميدية في دمشق وتردد على أماكن شعبية معروفة فيها، وكل هذه الأمور ذكرت المواطنين الأردنيين بالملك حسين الذي لم يكن يشرده في النزول إلى الشارع بنفسه والاتقاء بالمواطنين وجها لوجه في كثير من الأحيان.

وإذا اعتبرنا أن هذه الأمور من الشكليات فإن التسريح على منوال العاهل الراحل وجد تعبيره أصاً في الاستعانة بأشخاص مختلفي النواحيات. وفي بعض الأحيان مناصفين عاماً طالما أن إحلالهم للعرش النهائي مسألة لا

مثلاً يحدث في كل البلاد التي تعيش لفترة طويلة في ظل حاكم قوي، تتسبب في أنظار بعد رحيل هذا الحاكم إلى من خلفه في الحكم، في انتظار معرفة ما يمكن أن يفعله الحلف لتسلسل الأمور بعد رحيل السلف. وفي لعبة الحكم، وفي بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص، ليس هنالك ما هو أصعب من تسليم الحكم في بلد حكيمته شخصية قوية لفترة طويلة.

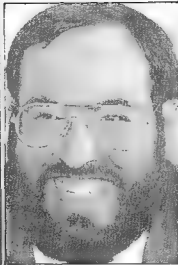
وبنطع فإن الأردن لم يكن استثناء، فقد تسلم الملك عبد الله الثاني ابن المالك الراحل حسين الحكم فيه بعد رحيل والده الذي حكم البلاد ما يقرب من نصف قرن. وليس هناك من خلاف غنى قوة شخصية الملك حسين وقرسه في شئون حكمه والنسبة في مطقة، ومقدن من البقاء والاستمرار حتى أصبح عبداً لكل حكايا العالم، لذا فإن الملك عبد الله قضى الفترة الماضية من حكمه، والتي تهازت الثمانية أشهر وهو يؤسس لنفسه شرعية جديدة خاصة به. وبالرغم من أنه من الصعوبة مكان إحياء هذه المهمة خلال سنوات، فإن من الممكن القول إنه يجمع نسبياً في تأسيس هذه الشرعية، والبدء في رسم ملامح عهد جديد به استناداً لحكم الملك الراحل وانفعال عنه في لوقت نفسه.

أبناء حسين

ومن يحاول تبس ملامح العهد الجديد فإنه سيلاحظ بداية أن العهد الجديد به عهد أبناء الملك الراحل وليس عهد عائلته، أي الملك وأخوته كما كان الأمر سابقاً. فحلال الأشهر الثمانية الماضية كان الأمير - حمزة - ولي العهد، وقسيسيل وعلي وهاشم في الصدارة من حيث الأهمام والنخبة الإعلامية لأشطتهم، وبعد شهرين من وفاة والده توج الملك عبد الله زوجته الأميرة وثانية ملكة على الأردن واحتفظت الملكة نور الحسين زوجة الملك الراحل بقلب الملكة الالدة، وفي الوقت نفسه تراحت صورة الأمير حسن التي ظلت إلى جانب صورة الملك حسين طوال نحو خمسة

رسالة عمان

صلاح يوسف



محمد
ززال
و
إبراهيم
عوشه

شخصية ليبرالية التوجهات وقريب من رجال الأعمال والمصرفيين. فقد جاء إلى منصبه هذا من بنك الأردن والخليج، وهو استثمار كويتي أردني مشترك في الملكية. وكان الكباريتي رئيساً لمجلس ادارته، والكباريتي أيضاً مقرب من الأرباساط الخليجية ومن الكويت تحديداً. الأول محسوب على القوى التي تؤيد العراق، والثاني هو مهندس الانفتاح على الخليج والابتعاد عن العراق وهو الذي فتح الأبواب الموصدة بين الأردن والكويت وأغلقها مع العراق في العام ١٩٩٥ حين لجأ إلى الأردن ففارا من العراق حسين كامل صهر الرئيس العراقي صدام حسين وأخوة صدام وعدد من أتباعها.

الروابدة والكباريتي

ومنذ تعيين هذين السياسيين ذوى الصيغيات المتناقضة في أهم منصبتين في البلاد والتحالفات بينهما لا تتوقف. وقد أصبحت خلافتهما في كثير من المناسبات حديث الصحافة الأردنية والعربية فقد اختلف الرجلان على مشاريع تسمية وما إذا كانت ضرورة أم لا، واختلفا على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه حسرة الصحافة، وعلى التعديلات التي يجب إدخالها على قانون المطبوعات والنشر، واختلفا على مشروع التكميل بين الأردن وسوريا ولسان أغنيا أيد الكبريتي هذا المشروع رבעه الروابدة، غير أن الملك عبد الله، شأنه في ذلك شأن والده الذي لا يتدخل في هذه الخلافات ويعتبرها اجتراحات في سبيل مصلحة الأردن، حسم الأمر خلال زيارة قام بها إلى لبنان في أغسطس الماضي عندما طرح الفكرة بنفسه على المسؤولين اللبنانيين مما يعنى انتحازه إلى الفكرة التي يؤيدها الكباريتي. ولم تؤثر كثيراً حقيقة أن الروابدة كان قد أعلن رفضه لهذه الفكرة في مقابلة تلفزيونية مع قناة إل بي سي الفضائية.

وإن كانت هذه الأمثلة كلها تشير إلى أن الملك عبد الله الثاني يسير على نهج والده والراحل فقد حملت الأشهر الصحفية الماضية ملامح عهد جديد هو عهد عبد الله الثاني كعهده له توجهاته الخاصة وأسلوبه الخاص في التعامل مع الأحداث وفي حل الاختلافات والخلافات مع الدول الأخرى وفي عقد المحادثات وإدارة الاختلافات وتحديد المواقف من الآخرين.

على المستوى الداخلي، أبدى الملك عبد الله انفتاحاً أكبر نسبياً على الديمقراطية بإعلان الموافقة على العودة عن قانون الصوت



موسى
مرووق
و
حالد
مشعل

ضحايا السياسة الأردنية الجديدة

١٩٩٧. وفي ذلك العام أمر الملك حسين بوضع قانون جديد فجاء قانون ١٩٩٧ السن الذكر، ولكن لأنه كان قد مر في غياب مجلس الأمة بصدره بمرسوم ملكي، تم نقضه من جانب القضاء الأردني لأنه لم يملك صفة الاستعمال الضرورية لصدره أي قانون بمرسوم ملكي. وبعد ذلك، وفي العام ١٩٩٨ أمر الملك حسين بوضع قانون جديد للمطبوعات والنشر فوضع قانون جديد أسوأ من سابقه. وهذا القانون نقضه هو الذي تم تعديله أخيراً في عهد الملك عبد الله.

الأردن وفلسطين

لكن التقسيم الأكبر في سياسة الملك عبد الله كان فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية والموقف من القضية الفلسطينية هو الأهم في قائمته أولويات الحكم في الأردن لاعتبارات كثيرة أهمها أن سسة تصل إلى

الواحد المطبق في الانتخابات التأسيسية في المملكة منذ العام ١٩٩٣ كما أنه وافق على إعادة قانون المطبوعات والنشر الحالي وهو قانون سيء الصيت، إلى مجلس الأمة لتعديله. وقد تم تعديل بعض بنوده فعلاً، وبخاصة تلك المتعلقة بالعقوبات، وهي عقوبات مغلفة حقاً. وعلى الرغم من أن هذا التعديل كان أقل مما هو مطلوب من جانب الصحفيين إلا أنه يمثل خطوة متقدمة عما كان عليه القانون في السابق.

ومن المعروف أن وضع القانون المذكور كان قد تم بطلب خاص من الملك الراحل بعد أن كان القضاء الأردني حكم بإنعسا. قانون رما كان أقل سوءاً من الذي عدل أخيراً لكنه يشترك معه في أنه يمثل خطرة إلى الورا مقارنة بقانون المطبوعات والنشر الذي وضع في العام ١٩٩٣ وظل سارياً حتى العام



الملك حسين .. عميد الحكام العرب مع ولي عهده

التصع من سكان المملكة هم أردنيون من أصل فلسطيني.

لم تكن مضت سوى بضعة أسابيع على وفاة الملك حسين وتولى بحله عبد الله ششون الحكم بدلا منه في شهر فبراير الماضي حين آثار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسألة إقامة اتحاد كونيديالي بين الأردن وفلسطين ، وكان رد الملك عبد الله أن الحديث عن الكونفيدرالية سابق لأوانه. وهو جواب متحفظ أعاد إلى الأذهان إجابات الملك الراحل الذي كان في إحدى المناسبات السابقة طلب من عرفات ألا يتحدث إليه عن الكونفيدرالية بأي شكل من الأشكال في تلك الفترة التي تعود إلى العام ١٩٩٤.

غير أن الملك عبد الله فاجأ كثيرا من المراقبين عندما قرر تبني سياسة تجاه فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية تختلف تماما عن تلك التي كان يتبناها الملك الراحل . فففي إحدى المقابلات التلفزيونية مع رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة قال الأخير إن الأردن لا يتحسم بالولاية الدائمة للأردن على الأماكن المقدسة في مدينة القدس . ومعنى ذلك أن الحكومة الأردنية قررت التخلي عن بند في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في وادي عربة في العام ١٩٩٤ كان قد أثار مشكلة حقيقية بين الأردن ومنظمة التحرير لدى توقيع الاتفاق المشار إليه . فمن المعروف أن الأردن وإسرائيل حين ضمنا اتفاقية هذا البند قد أثارا حفيظة المنظمة التي رأت في ذلك إشارة إلى أن الأردن لم يأل مطمح إلى دور في فلسطين ، وإلى لعب دور في تقرير مصير القدس في حين أن القدس الشرقية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بكل ما تضم من أراض وأماكن دينية ستكون موضع تفاوض بين المنظمة وإسرائيل في مفاوضات الوضع النهائي الذي نصت عليه اتفاقات أوسلو.

وقد أعلن رئيس الوزراء الأردني موقعه هذا في مقابلة تلفزيونية أولا ثم كرره أكثر من مرة في "كشور" وسيلة إعلام ما في ذلك وسائل الأقاصيص السلام بينهما هذا البند إنما الوزراء الأردني أن يوضع موقف الأردن من القضية الفلسطينية في القدس ، والذي يقوم على أن الأردن حين اتفق مع إسرائيل على تضمين اتفاقية السلام بينهما هذا البند إنما كان يريد أن يحافظ على القضية الفلسطينية من محاولات الإسرائيليين وضع أيديهم عليها مستغلين الفراغ الناشئ إذا ما رفع الأردن ولايته عنها.

أغلق مكاتب حماس

لقد رحبت منظمة التحرير بهذا الموقف الأردني الجديد ، وأعلنت أنها سوف تدرس

امكانية الاستفادة منه في المستقبل من خلال التنسيق مع الأردن في هذا الشأن . وفي كل الأحوال فإن هذا التفسير في الموقف الأردني يس الجوهري . ومن ضلع هذا الموقف خرج موقف آخر أكثر أهمية ، وهو موقف الأردن من حركة حماس . من المعروف أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نشأت أساسا من ضلع حركة الإخوان المسلمين الأردنية ، وذلك حين كانت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية قبل احتلالها من جانب القوات الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ ، وكذلك من حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية في غزة ، والتي كانت وثيقة الصلة بحركة الإخوان المسلمين في مصر . وكانت حركة الإخوان المسلمين طوال سنوات الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط السبعينيات ، حركة هامشية أحيى الماد الناصري والتقدمي في تلك العقود . ومع انتشار الفكر الإسلامي في أواخر السبعينيات بدأت هذه الحركة تقوى في البلدان العربية جسيما بما في ذلك فلسطين . وبعم أواخر الثمانينات انبثقت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن حركة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وغزة ، وأعلن عن تأسيسها رسميا في العام ١٩٨٨ ، أي بعد عام من الانتفاضة . لكن هذا لم يمنع بعض مستطفي التسايلات الإسلامية من الزعم بأن حماس هي التي أشعلت الانتفاضة .

ومهما يكن من أمر ، فإن حماس حين اطلقت بنصت على علاقه وثيقة بالنظام الأردني شأنها في ذلك شأن حركة الإخوان المسلمين الأردنية التي كانت وعلى مدى سنوات الخمسينيات الستينيات والجزء الأعظم

من السبعينيات هي عملها (حزب النظام) . وزاد في توثيق العلاقة بين الأردن وحماس تلك العلاقة غير المستقرة بين كل من حماس والمملكة من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى . فقد رأت المنظمة في حماس منظمة تطرح نفسها بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة بعد تكرار رفضها الانضمام تحت لواء المنظمة شأنها شأن القوى والتنظيمات الفلسطينية الأخرى . ورأت فيها الأردن منافسا قويا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعمل على لم شمل الشعب الفلسطيني ، وفي كثير من الأحيان بعيدا عن الأردن . وكان هذا العامل أساس تلك العلاقة الوثيقة التي أزعجت الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في صورة خاصة . ووصل انزعاج عرفات هذا أصغر معه على الملك حسين في شهر مايو ١٩٩٥ أن يعلن معه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقد استجاب الملك حسين لعرفات وأعلن في مؤتمر لرحال الأمم المتحدة في جنيف أن قصر الهاشمية أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين وأن ياسر عرفات هو رعيهم مشيرا إلى ياسر عرفات .

لكن العلاقة بين حماس والأردن لم تكن دائما على ما يرام فقد كان للأردن دائما مآخذ على الحركة تبعت من تحول حركة الإخوان المسلمين في الأردن من حركة قريبة من النظام كان كثيرون ينظرون لها بوصفها حزب النظام كما ذكرنا- إلى حركة المعارضة الرئيسية في الأردن.

وفي العام ١٩٩٣ اتفق العاهل الأردني الملك حسين مع قادة حماس على السماح لهم

بعث مكاتب لهم في العاصمة الأردنية والشايط في محال الاعلام فقط وسمح لبعض قادتها بالبقاء في الأردن وفي العام ١٩٩٤ عسدت السلطات الأردنية إلى إبعاد رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق والسيد عماد العلمي من الأردن ، وهذان القائدان في حركة حماس لا يحملان الجنسية الأردنية مثل باقي قادة حماس الذين سمح لهم بالبقاء في عمان.

وفي العام ١٩٩٦ أخرجت الولايات المتحدة عن موسى أبو مرزوق ، الذي كان معتقلا في الولايات المتحدة وبسمح الأردن له بالعودة واستئناف نشاطه في المملكة إلى جانيب خالد مشعل الذي أصبح رئيسا للمكتب السياسي لحساس بدلا منه وإبراهيم غوشه الناطق الرسمي باسمها وعماد العلمي الذي سمح له هو الآخر بالعودة إلى الأردن ، ومحمد برال عضو المكتب السياسي للحركة.

وقد بلغت العلاقة بين الأردن وحماس ذروتها في العام ١٩٩٧ بعد المحاولة الفاشلة التي قامت بها إسرائيل لاختياله خالد مشعل ، رئيس المكتب السياسي للحركة في واحد من أهم شوارع العاصمة الأردنية وفي وضع النهار . تبعد مثل المحاولة ووصول البنا إلى الملك حسين أجبر المحال الأردني

الراحل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو على إرسال علاج يتنقذ خالد مشعل من الموت المحقق ، إذ كان القتل قد استخدموا سلاحا كيمياويا في محاولتهم المشار إليها . وبعد أن تم له ذلك طالب الملك السلطات الإسرائيلية بالأفراج عن الشيخ أحمد ياسين وزعيم حركة حماس الذي كان يقضي عقوبة بالسجن في إسرائيل آنذاك ، وتم ذلك بعد أن كان ياسين قضى ثلث سنوات في السجن الإسرائيلي.

ولفت العلاقة وثيقة بين حماس والأردن على الخلفية التي ذكرناها سابقا حتى شهر سبتمبر الماضي ، حين فاجأ الأردن الحركة باغلاق مكاتبها في عمان واعتقال نحو ١٣ من أعضائها في الأردن . ولأن رئيس المكتب السياسي لحساس خالد مشعل وعضو المكتب السياسي موسى أبو مرزوق والناطق الرسمي باسمها إبراهيم غوشه كانوا في العاصمة الأردنية ساعة صدور أمر الاعلاق فقد صدرت في حق اثنين منهم حسا خالد مشعل وإبراهيم غوشه (مذكرات جلب) أما موسى أبو مرزوق فلم تصدر في حقه مثل هذه المذكرة لأنه ليس مواطنا أردنيا ، فهو يحمل جواز سفر يثيا . لذا عندما قرر قادة حماس الثلاثة العودة إلى الأردن قبض على مشعل وغوشه

عبد الكريم الكباريتي
ليبرالي قريب من رجال الأعمال والمصرفيين



وأبعد أبو مرزوق.

وكانت الرغبة التي قمتها الحكومة الأردنية لتبرير اجراءاتها أن حماس قد خالفت الاتفاق المبرم بينها وبين الأردن بقصر نشاطها في الأردن على الاعلاء بحسبها إلى أن الحركة تجاوزت هذا الدور وقامت بأنشطة عسكرية منها تدريب بعض الكرادين على السلاح في منطقة اللرك الجنوبية الأردنية وتخزين الأسلحة في أماكن مختلفة من الأردن . وأبلغ رئيس الوزراء حسيد الزورف الولاية مجلس النواب أن الحكومة عسرت على مخازن للأسلحة في منطقة قريبة من مدينة الرقا . القريبة من العاصمة عمان . ووصل الأمر برئيس الوزراء إلى اتهام حماس بأنها تساعد على خلق جو بعيد إلى الأمان الجو الذي سبق أحداث أيلول الأسود في العام ١٩٩٠.

المنظمة وحماس

وبغض النظر عن صحة ما أعلنته الحكومة الأردنية فإن هذه الخطوة لا يمكن فهمها إلا في إطار التوجه السياسي الجديد للملك عبد الله والذي يقوم على إقامة روابط واضحة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي صورة أو أخرى فإن موقف الأردن هنا مكمّل لموقفه من قضية الولاية الهنية على الأمان المقدسة في مدينة القدس ، وكلا الموقفين يصبان في نفس الإطار العام للسياسة الجديدة التي ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن الأردن والمنظمة بينهما من المصالح في مقارضات الوضع النهائي ما يحتم عليهما العمل معا للخروج بأقل خسائر ممكنة من مقارضات هذه المرحلة التي تعتبر بحق أخطر مراحل القضية الفلسطينية.

وهذه النقطة بالذات هي التي جعلت هجم حركة الاحسان المسلمين ، المحاضنة الجساهيمية لحساس في الأردن ، تنصب في الأساس على منظمة التحرير وليس على الأردن ، وكانت الحملة تقوم على أساس أن قرار الأردن باغلاق مكاتب حركة حماس في عمان جاء نتيجة إملات اسرائيلية أمريكية فلسطينية على الأردن . وأن القرار الأردني لم يكن أبدا قرارا بعينا عن هذه الضغوط.

وبغض النظر عن كل ما يقوله الإخوان المسلمون أو أنصار حماس فإن هذه الخطوة لا يمكن فهمها إلا في إطار محاولات المحال الأردني الجديد الملك عبد الله الثاني تأسيس قواعد شرعية لعهد الجديد . وهذا أحد أهم هذه القواعد.

مفاوضات الوضع النهائي والجبهة الداخلية الفلسطينية

رسالة القدس



حنا
عميرة

والشعبة الديمقراطية، هو عامل هام في استكمال المرحلة الحالية، والوصول إلى تحقيق أهداف شعبنا السياسية، بالإضافة إلى التركيز على خطط التطوير الاقتصادي التي تلعب دوراً هاماً في استكمال هذه المرحلة. أما بالنسبة للحوار الوطني الذي يجري حالياً، بين فتح من جهة، وبين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من جهة أخرى، لا أعتقد أن هذه القوى وقد التحقت بالحوار بعد عدة سنوات كانت مصيبة في قولها أنها فعلت ذلك بهدف إيجاد قوة دفع داخلية لمفاوضات المرحلة المقبلة، وهي مرحلة مفاوضات الحل النهائي، والسبب في ذلك يعود إلى:

أولاً: إن العامل الدولي هو أكبر بكثير من العامل المحلي، ومفاوضات الحل النهائي ستكون حصيلة مفاوضات واتفاقيات وتسويات تحت تأثير العامل الدولي، وليس حصيلة جهد تضالي للقوى والأطر السياسية الفلسطينية.

ثانياً: لقد ضعفت الفصائل من حيث الوزن والتأثير والموقف السياسي، لأنها استمدت قوتها في السابق من منظمة التحرير

المتطرق إلى التداخل الحاصل بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تدخل القضية الفلسطينية مرحلة بالغة الخطورة. فالأمر لم يعد - كما كان طوال مباحثات التسوية منذ أوسلو - متعلقاً بترتيبات انتقالية وانتقالات مرحلية، ولكنه متعلق الآن بجوهر الحقوق الفلسطينية، فبأن تنازل أو تراجع في هذه المرحلة يعني التسليم في الحقوق والشواهد الوطنية والقومية والتفريط في حقوق الأجيال القادمة.

لمباحثات الحل النهائي - طبقاً لاتفاق أوسلو - تشمل القدس، والدولة الفلسطينية والحفود، واللاجئين، والمياه، والسيادة.. وعلى هذه الصفحات تنشر اليسار ندوة حول «مفاوضات الوضع النهائي والجبهة الداخلية الفلسطينية» وعقدتها مجلة «صوت الوطن» الفلسطينية ونشرها بالاتفاق معها.

شارك في الندوة حسب ترتيب المتحدثين: ١- نيبيل عمرو (وزير الشؤون البرلمانية)، ٢- عبيد الرحمن ملح (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، ٣- سليمان النجاشي (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، ٤- قيس عبيد الكريم (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، ٥- ياسر عبيد ربه، وزير الثقافة والأمن العام هذا.

حنا عميرة
نرحب بكم جميعاً في هذه الندوة الشهيرة الدورية التي هي بعنوان «تعزيز الجبهة الداخلية» وأثر ذلك على مفاوضات الحل النهائي، ومن أجل المساعدة في تركيز الحوار أقتصر أن يكون النقاش على ثلاثة محاور رئيسية هي: المحور الأول: الحوارات الوطنية وتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية ومواجهة القضايا التي تركز عليها هذه الحوارات، هل هي قضايا جديدة ومستقبلية أم قضايا حسمتها الحياة؟

المحور الثاني: إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وهل يمكن القيام بذلك بمزج من الإصلاح الداخلي ومحااربة الفساد، ودون

إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وهل يمكن القيام بذلك بمزج من الإصلاح الداخلي ومحااربة الفساد، ودون

أدار الندوة : حنا عميرة

رئيس تحرير مجلة صوت الوطن

أعداه للنشر

منجد أبو حبيب



جورج حبش وياسر عرفات .. صورة لدية

نصف الشعب الفلسطيني، والنصف الآخر بحاجة إلى هيئة تراء وتعالج مشاكله، وليس التحدث باسمه فقط.

أما بالنسبة للتداخل بين السلطة وم. ت.

ب.

في حياة الشعب الفلسطيني لا يوجد شيء غير متداخل. الفصائل متداخلة، وحتى الشخص الواحد متداخل. والحديث في أية مسألة يتداخل مع المسألة الأخرى. ومن أبرز الأمثلة حول التداخل هو عمل بعض الاخوة في مجلس الوزراء. وفي اللجنة التنفيذية، وليس صفة أن مجلس الوزراء لم يجتمع لوحده وكمية مستقلة منذ سنوات. وكان اجتماعه دائما يتم في إطار القيادة الفلسطينية. وهذا كله بسبب التداخل ما بين السلطة وم. ت.

ب.

إجراءات السلطة على الصعيدين الداخلي وعلاقتها مع المجتمع.

الوضع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية هي محصلة ونتاج لوضع المجتمع الفلسطيني. بكل تركيباته سلبية كانت أم ايجابية. والسلطة فعلا هي تجسيد دقيق لهذا الواقع الفلسطيني، الذي لا يمكن ألا أن يفرض سلطة من هذا النوع. أما حول كيفية تطوير السلطة نفسها، فهذا لا يتم بالشعارات، وإنما بكيفية معالجة هموم المجتمع وحل إشكالياته، ومناقشة الأمور الهامة بشكل جيد وحديث.

الأهم والأشمل لتمثيل الشعب الفلسطيني، ليس من منطلق تقليدي، وإنما من منطلق الصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني وذلك على الشكل التالي:

أولاً: إن الاعتراف بالمنظمة من قبل إسرائيل والعالم، بمستوى هذا الاعتراف هو أعلى بكثير من مستوى الاعتراف بالسلطة.

ثانياً: أن السلطة الوطنية جزء لا يتجزأ من م. ت. ف، ولا يمكن أن تكون بديلاً أو موازاً لها.

ثالثاً: إن السلطة هي أحد أفرع منظمة التحرير، هي إحدى الآليات التي ستوصلنا للدولة. وأنا ضد من يخاف على المنظمة من السلطة. والمعادلة الصحيحة هي أن السلطة جهاز مكمل للمنظمة. وبالتالي فإن دور المنظمة ينتهي فقط بعد تحقيق هدف الاستقلال الوطني والوصول إلى الدولة المستقلة.

أما من حيث الآليات التي تكفل تطوير المنظمة:

يرأى ليس الحواجز الوطني سياسية اجتهدية متباينة، أو المظلة التي تجميع كل المتباينات، وإنما هو أداة لتطوير دور المنظمة على الأرض ولتفعيل السفارات في الخارج والمؤسسات والآليات والإطارات التي تسهم فعلاً في دعم القضية الفلسطينية. ونحن بحاجة ماسة إلى تفعيل دور المنظمة. الحل الراهن وعلى المستوى المنظور لا يشمل إلا

العسطينية، ومن التركيبية الفصائلية التي نجح الأخ ياسر عرفات بادارتها بشكل جيد في المرحلة السابقة، ولكن لم يعد لها دور في الوقت الحاضر كما كان الأمر في السابق بحكم تعبير المرحلة، وعودة الشغل السباسي إلى داخل الوطن، وبرز تجسده جديدة وآليات عمل جديدة.

ومع ذلك فما لا شك فيه أن رجوع هؤلاء إلى هيئات منظمات التحرير، والمشاركة في مفاوضات الحل النهائي، أفضل بكثير من بقائهم خارجها وخارج الوطن.

مسألة أخرى يحث التطرق إليها وهي أن يسياس منظمة التحرير أن الوطن ليس مجرد معارصات، ولا يجب أن يقتصر اللقاء والحوار في منظمة التحرير على مفاوضات الحل النهائي وعلى القضايا السياسية فقط. وإنما يجب أن يتطور الحوار ليصل إلى معالجة قضايا الشعب وهمومه ومشاكله اليومية. ومن وجهة نظري فإن هذه الفصائل لم تسهم في الماضي في معالجة مثل تلك القضايا. وحتى السلطة، وعمودها الفقري حركة فتح، لم تستطع معالجة تلك القضايا بالشكل المناسب، وبقي التركيز من الجسج على العمل السياسي، متأثرين بالمرحلة النضالية السابقة التي لا تزال تحكم الكثير من تصرفاتنا.

أما بالنسبة لنظمة التحرير فأن أؤس إيماناً مطلقاً بأن المنظمة هي الإطار السياسي

ومن الأمثلة على ذلك الإجابة على أسئلة هامة مصرية مثل:

كيف يمكن للسلطة أن تتحول بالتدريج إلى دولة ؟ وكيف يمكن وضع خطة خمسية للتخصير والنهوض بهذه الدولة ؟ كيف نحضر لبيت لحم ٢٠٠٠ كيف نعالج الوضع الطرقي ؟

كيف نتمى وسائل عمل الوزارات والدوائر والمؤسسات ؟

كسيف نحصول دون حصول المواطنين الفلسطينيين إلى مستهلكتين ينتظرون الراتب كل آخر شهر ؟

كيف نخطط تخطيطاً سليماً ، ونضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ؟ كل هذه القضايا يجب الاهتمام بها وعلى أساس أن السلطة لا تحصل الهم السياسى ، لأن هذا الهم قد أتق على عاتق منظمة التحرير ، وعلى السلطة الاهتمام بالقضايا الحياتية للشعب الفلسطينى ومعالجتها.

عبد الرحيم ملوح:

الاطار الأول: العنوان ، الذى تلقى أصامه هو عنوان هام جداً ، وأوافق بذلك الأخ نبيل عمر والرفيق حنا بأن النقاش الأولى حوله قد لا يكتفى لمعالجة كافة النقاط الواردة . نحن لا نستطيع التحدث عن الوضع الداخلى بمعزل عن الوضع السياسى . لدينا سلطة ليس لها سيادة على الأرض ، ولا على مواردها وحقوقها ، وليس لديها القدرة على تطوير وضعها الداخلى ، ومضاي إلى ذلك شعب مجسراً فى الخارج وفى الداخل ، بمناطقنا الجغرافية فى الداخل مقسمة إلى أ. ب. ج. وحتى شعبنا المقيم فى المنطقة (أ) لا يستطيع السلطة توفير الحماية له إذا خرج منها.

إذن نحن نتحدث عن وضع خاص جداً ، يشمل فى تداخل مرحلة التحرر الوطنى مع مرحلة البناء الاجتماعى ، ويرتبط تقدم أى منهما بالآخر . ولا أعشقد أن هناك تجارب مسبوقة تشابه هذه التجربة.

الاطار الثانى:

نحن نتحدث عن مفاوضات الحل البهائى ، وجزء كبير من اتفاق المرحلة الانتقالية لم يطين حتى الآن ، مثل البناء والممر الأمن وعدم الانسحاب من الأراضى المتفق عليها . وبالتالى فإن هذا العنوان هو عنوان أساسى لى يشكل مدخلا للنقاش.

استمرت مفاوضات المرحلة الانتقالية خمس سنوات حتى الآن ، والسؤال المطروح أمامنا ، ما المدة والجهد والقرى والامكانيات المطلوبة لإتمام مفاوضات الحل النهائي خصوصاً إذا عولجت بنفس الطريق التى عولجت بها مفاوضات المرحلة الانتقالية ؟ إذن فإن السؤال الكبير المطروح علينا يتصلق بمواجهة القوى الفلسطينية والعربية والاقليمية والعالمية التى يجب الاستناد إليها فى إدارة الصراع من أجل

نبيل عمر:

العامل الدولى

أكبر بكثير من

العامل المحلى

الوصول إلى تحقيق أهداف شعبنا . وهنا أقول إن دور منظمة التحرير ، وقوى منظمة التحرير ، معزول عن الضعف الذى لحق بها ، مما زال مطلوباً ، فالمشروع الوطنى التحررى الذى جاء به منظمة التحرير لم يستكمل حتى الآن . والأداة البديلة ، أى «السلطة» هى غير مؤهلة للقيام بدور منظمة التحرير.

وأقول إنه حتى بعد قيام الدولة ستكون بحاجة إلى إطار منظمة التحرير ، ولكن بمهام جديدة ووظائف جديدة ، وأنا لا اتفق مع القول بأننا نستطيع حساسة م. ت. ف من خلال الاجتماعات المشتركة مع مجلس السلطة ، فهذا خلط للأمور وتضييع للقرار وعدم تحديد للهيئة الملائمة التى يجب أن تأخذ القرار . وبالتالى فإن هذا التداخل بين السلطة والمنظمة يضر بالجانبين كوظيفة واداء.

الحوارات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية

أعشقد أن الحوارات بين الفصائل لوحدها

نايف حوافه



غير كافية . وأجد فى نفس الوقت انها مهمة وضرورية وأساسية ، فالقضايا والأحزاب ما زالت المؤثر الأكبر فى العملية السياسية والاجتماعية.

يتوجب توسيع الحوار ليسهل الداخلى والخارج ، ويركز على القضايا الاجتماعية فخطا الاهتمام بقضايا الديمقراطية ومعالجة هموم المواطنين تحتل أهمية أكبر فى مناطق السلطة . أما خارج مناطق السلطة فهناك اهتمام أكثر بالهم الوطنى وحق العودة للاجئين .

وبالنسبة لفائسى اتصال كيف يمكن أن يستمر الحوار وأن يصل إلى نتائج ايجابية فى ظل التسع والسجن والمطاردة والاعتقال السياسى ، إذن لابد من إنهاء هذه الحالة من أجل الوصول إلى حوار نابع ونتائج ايجابية. **الاجراءات الواجب اتباعها من قبل السلطة ذاتها**

علينا التمييز بين ما هو مفروض على السلطة بحكم الانقسامات التى وقعت مع الجانب الاسرائيلى ، وبحكم التوازن الاقليمى والدولى ، وبين القضايا التى تستطيع السلطة أن تعالجها مثل:

إجراء انتخابات للمجالس القروية والبلدية ، إعادة تفعيل الاتحادات الشعبية الهامة وإجراء انتخابات لها . محاربة الفساد ورموز الفساد وغيرها . وأخيراً اعتقد أن الفكرة الأساسية فى موضوع النقاش تستهدف إعادة الثقة بين المؤسسات الحزبية والسياسية وبين الجمهور . ولذلك أنا هنا لا أتحدث عن السلطة فقط ، بلنا عن جميع الأحزاب والمؤسسات والقضايا والقوى.

سليمان النجاي:

عنوان الندوة فى غاية الاهمية ، وقد كان تاريخها كذلك فالجبهة الداخلية الفلسطينية ووجدتها كانت وستظل هى الأداة الأساس التى تمكنتنا من تحقيق اهداف شعبنا فى الاستقلال والحرية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وهذه الجبهة تزداد أهمية مع اقتراب التفاوض على تنفيذ القرار ٢٤٢ عبر عتارين محددة: «القدس للاجئين ، المياه ، الحدود ، والمستوطنات».

وحتى لا تتسحل الحوارات الوطنية الفلسطينية من وسيلة إلى هدف قائم بعد ذاته ، وكأن الحوار من أجل الحوار ، يجب أن تظل الحوارات هى الأساس من أجل حل الاشتكالات وتعزيز موقفنا الوطنى وعدم اللجوء إلى أية وسيلة أخرى . والدليل على ذلك أن الأطراف التى خرجت عن إطار الوحدة الوطنية ، بالاشتقاق أو بالأساليب غير الديمقراطية ، فقد تدهنها الحياة وبزهد الشعب الفلسطينى.

من هنا نعتما نتحدث عن الحوار الوطنى ، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مضامين هذا

قيس عبد الكريم

المعركة يجب أن لا تجرى على مائدة المفاوضات فقط... وإلا في الشارع وقد تشمل مجالات الصراع الأخرى

صوت الوطن، لنودة يشارك فيها أخوة
يبحثون هذا الموضوع بشكل عميق.

قيس عبد الكريم:

أود أن أبدأ من نقطة اعتقد أنها تشكل
هادياً لمعالجة جميع القضايا المطروحة، وهي أن
القضايا التي ستتناولها مفاوضات المرحلة
النهائية، تشكل جوهر القضية الفلسطينية
وكما طرح الرفيق حنا عصرية، وتعتبر المحاور
الرئيسية في الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي
وعلى نتائجها سوف يتقرر مستقبل القضية
الفلسطينية، لفترة زمنية قادمة، بصرف
الظر عن أية اعتبارات أخرى.

ولذلك فإن المعركة يجب أن لا تجري على
طاولة المفاوضات فقط، وإلا في الشارع،
أن تمتد لتشمل مجالات الصراع الأخرى،
ولذلك لا يجوز لأي طرف فلسطيني الأفراد
هذه المعركة، مهما كان حجمه، ولا يجوز
لأي طرف إدارة الظهر لها تحت أي اعتبار،
سواء أكان أيديولوجياً أم مبدئياً مجرداً. من
هذا المطلق يعتقد أن الاهتمام، الذي يعطى
في الأونة الأخيرة للحوار الوطني، لمواجهة
التحديات التي تفرضها هذه المرحلة
والاستحقاقات التي تفرضها، هو اهتمام
مكافئ ووقتته، وبشكل واحدة من الضروريات
التي لابد منها لاعداد حشدنا الداخلي
لمواجهة هذه التحديات.

وما لا شك فيه أن التوصل لاتفاقيات بين
الفصائل والقوى السياسية، التي تكون
منها منظمة التحرير، أو الساحة الوطنية
الفلسطينية بشكل عام، لا يحل تماماً مشكلة
الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولا يحل تماماً
مشكلة الشعب وتلاحمه مع قيادته هذا شيء
مؤكد. ولكن من المؤكد أيضاً، أن الحوار بين
الفصائل الوطنية والاسلامية، هو ضرورة لا
ينبغي التقليل من أهميتها، لأي سبب من
الأسباب ولأي حجة من الحجج ونحت أي مبرر
يأ في ذلك المنطق الذي يقول بأن القوى
السياسية قد ضعفت، وأن قوى اجتماعية
جديدة قد ظهرت ولها تأثير أكبر من تأثيرها

عن هذه البرامج، ولكن عندما نتحدث
بالملموس، لا يمكن إطلاقاً أن نشير بمبادئ
عامة، فكيف نتحدث عن الديمقراطية وحقوق
الإنسان والتعددية ومساواة المرأة بالرجل،
ولكن كل هذا وارد في إعلان الاستقلال، إذن
ليس المطلوب تكرار مبادئ عامة، وإنما
التصدى لمشاكل وهموم المجتمع الفلسطيني
والاسترشاد بهذه المبادئ والعمل من أجل
تكريسها في حياة الشعب الفلسطيني. مثلاً
ما الذي يمنع المجلس التشريعي من سن
واصدار القوانين والدفاع عنها وحمايتها تمهيداً
لتطبيقها وخاصة تلك التي تؤدي إلى إشاعة
الديمقراطية داخل المجتمع وغيرها. أعتقد أن
المطلوب من القوى الديمقراطية والاجتماعية
ذات الصلحة في تكريس الديمقراطية وسيادة
القانون وأقصدها الفئات الاجتماعية مثل
الشباب، المرأة، العمال، والمثقفين والعمل
بجد ومشايرة من أجل تحقيق أهدافها
وعاياتها.

«تداخل مهام النضال الوطني والديمقراطي»

أعتقد أن النضال ضد مظاهر الفساد
و ضد السليبيات، هو محكوم في المرحلة
الحالية بتنقادنا الرئيسي مع الاحتلال فجميع
القوى الفلسطينية يجب أن تبقى في خندق
واحد عند مجابهة الاحتلال، ومن أجل الدفاع
عن عريضة القدس، وعن العودة للاجئين،
ورحيل الجيش الإسرائيلي عن أراضي المحتلة
منذ عام ١٩٦٧.

علينا أن نتوقف عند هذه المحاور
المشكلة بتداخل المهتمين «الوطنية مع
الاجتماعية»، ودراستها بشكل عميق
وجدي، ومن خلال طرح ملموس، وليس
بتكرار المبررات العامة عن التداخل، حتى لا
تبرر سلبيات السلطة، وحتى لا يفتيق عن
بالتنا، وفي خضم النضال ضد سلبيات السلطة
من هنا الأول هو الخلاص من الاحتلال
الاسرائيلي.

أمل أن يكون هناك متسع على صفحات

الحوار، يوماً أهداه المجددة في كل مرحلة من
مراحل تقدم نضالنا الوطني، وبما المواضيع
التي يجب تناولها، فمثلاً لو أخذنا مسألة
إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود
عام ٦٧، وعاصمتها القدس العربية، نرى
أنها مسألة حسستها الحياة وهي مرصع إجماع
وطني فلسطيني، بواحد أهداف ومبررات وجود
م، فت، ولا يجوز أن نخضعها للحوار،
لأنها من المسلمات الوطنية الثابتة.

أما بالنسبة لما طرحه الأخ نبيل عمرو،
حول الفصائلية والقصائل، فهي ليست من
صنع ياسر عرفات، لأن التعددية السياسية
هي تقليد للشعب الفلسطيني منذ عشرات
السنين، ولا شك أن الأخ ياسر عرفات
بولاعيته السياسية، أدرك أنه لا يمكن نقل
تجربة الجزائر واليمن إلى فلسطين.

المشكلة التي تعالها الفصائل والقوى
السياسية تتمثل في الانحطاط الحاصل في
حياة الشعب الفلسطيني، بعد العودة إلى
أرض الوطن، والتخريف الكبير الذي حدث على
طبيعة ومهام النضال الوطني، وتداخل
العامل الاجتماعي معه بشكل كبير، حيث
أصبح المصالح الأساسية ملقاة على الناحل
وذلك بعكس المرحلة السابقة. وأريد أن أؤكد
هنا أن السلطة ليست مدبلاً عن منظمة
التحرير وإنما مكمل لها. ولابد من مراعاة
الوضع الجديد، ونشر، قوى اجتماعية جديدة،
لها دورها وطموحاتها وأيضاً لها مصالحها.
من هنا لابد من البحث عن صيغ جديدة،
لتطوير منظمة التحرير، أخيراً بعين الاعتبار
دورها وطبيعتها وتغييرها، وضرورة أن تتخذ
إجراءات ذات طسعة سيادية، وخطوات على
طريق تكريس الدولة، وفي قاعاتي أن المجلس
المركزي يستطيع أن يسهم في ذلك، وهو
إحدى مؤسسات منظمة التحرير الذي يستطيع
أن يدفع الأمور بالاتجاه الصحيح، وأن يمارس
صلاحياته بإصدار القرارات واتخاذ الخطوات
ذات الصفة السيادية.

وبالنسبة للحوار الوطني فنحن في حزب
الشعب الفلسطيني وحسباً ونرجب بالحوار
بمضمون جديد، وباعتباره وسيلة من وسائل
تعميق الوحدة الوطنية. ويمكن هذا الحوار
يجب أن يكون في مؤسسات منظمة التحرير
وعلى أرض الوطن وليس في الخارج، مع
تفهمي لقلقات التي تمت في الخارج لبعض
القيادات التي لم تعد إلى أرض الوطن حتى
الآن. كما أن عقد المجلس المركزي والمجلس
الوطني يجب أن يكون داخل الوطن، وليس
في تونس أو العراق، لأن الوطن هو المحطة
الأسفيرة والوطن هو أرض الدولة الفلسطينية
المستقلة.

الخطوات المطلوبة من السلطة

نحن جميعاً لدينا برامج، كما أننا نتحدث

عبد الرحيم ملوح :

لدينا سلطة ليس لها سيادة على الأرض ولا على مواردها وحدودها



نحن اسام مشكلة تفاقمت، ومضى عليها سنوات وسنوات، وهناك مؤسسات الآن لا يشعر اصحابها انفسهم بأنها قائمة، لقد كانت قائمة في السابق لفرض سياسي محدد ، واستنفذت اغراضها الآن . لذلك لابد ان نبحث عن المدخل الذي يشير اهتمام الجمهور ، ويعيد تفعيل المنظمة ويخرج القضية من الاحباط الذي ترق به.

« ما هو المطلوب كوسيلة وكندخل للعلاج المباشر »

كلنا يعرف ان توصيف الحد الأدنى من وسائل العلاج، مرهون بتغير الواقع السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني. وهذا التغير بحاجة الي شروط ومتطلبات إقليمية ودولية، من أجل توفير الحد الأدنى لتحقيق المطالب والتغيرات المطلوبة وللأسف الشديد أمامنا الآن وقت قصير قبل الدخول في مفاوضات الحل النهائي ، خصوصاً وأن الاسرائيليين يطالبون بدمج المرحلتين الانتقالية والنهائية ، بعد ان كانوا يطالبون في السابق بفصل المرحلتين. ان المفاوضات الفلسطينية مطالب، قبل البدء بمفاوضات الحل النهائي ، باستكمال عناصر المرحلة الانتقالية ، ووقف الاستيطان كشرط اساسي للبدء ، في المفاوضات النهائية. وفي إطار تفصيل م. ت. ف. ل. ب. من الاصرار على دورها في الاشراف على المفاوضات . خاصة وأن الطرفين الاسرائيلي

مبدأ مدخلا لاعادة بناء الهيكل السياسي الفلسطيني بكامله، بدءاً بالانتخابات السياسية والبلدية وانتخاب أعضاء المجلس الوطني حيثما أمكن ذلك ، بالإضافة الى محاربة الفساد وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بشكل صحيح وعده العيث بمقدرات الشعب.

ياسر عبد ربه:

نحن جميعاً كقوى سياسية وكسياسيين نعرف من تجربتنا ان ما كان يشير اهتمام الناس قبل عشر سنين ، ليس بالضرورة سيشير اهتمامهم الآن. أقولها ليس من أجل رفض مطلب الحوار الوطني الشامل، وتفعيل هيئات م. ت. ف. وإفنا من أجل أن نعي مسأ هو المدخل الصحيح للحوار الوطني الذي يؤثر على الجمهور الفلسطيني ، وبشكل رافعة من روافع العمل الوطني الذي سيحدث من حالة الاحباط ، التي يمر بها شعبنا ، والجو السياسي الفلسطيني بشكل عام.

وعدتما شاركت في اجتماعات المجلس المركزي الأخير، شعرت أننا أمام أزمة قد تصح مستعصية إذا التهوض منظمة التحرير وأعادة تفعيل هيئاتها . فهدد الهيئات ما كان منها في الخارج بقي في الخارج واضيفت إليها أجهزة عائله داخل الوطن، بعد ان أعيد طلائها لكي تظهر بصورة مناسبة أمام الشعب. وبهذا بشأ تركيب أكثر إستعزالا وتشوها من السابق، جسد نفسه في واقع السلطة الحالي.

. فهذا الكلام غير صحيح.

لا شك أن الفصائل قد ضعفت . لكن ذلك لا يعود إلى عدم مشاركة بعض الفصائل في السلطة ، بلدليل أن القوى المشاركة في السلطة قد صعبت أيضا . وحتى السلطة نفسها ضعيفة . وذلك يعود إلى التراجع والانتكاسات التي مرت بها قضيتنا منذ وقف الانتفاضة ، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة مع الجانب الاسرائيلي . من أجل وقف التراجع في صفوف القوى السياسية يجب استكمال عناصر لتنهوض ثوري جديد وإنطلاقه ثورية جديدة.

أعتقد أن أهم أسباب الأزمة يتمثل في التفسير الموضوعي ، الذي جرى على طبيعة المسيرة التحريرية الفلسطينية ، والذي خلق واقعاً جديداً سمته التدخل في المهام التضالفة والاجتماعية. وهذه الامور تحتاج الى توارث وتحميد في برامج القوى السياسية، بما يساعدها على إحداث التغيير المطلوب.

الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الداخلي

إن الحوار الوطني بين الفصائل ، ليس مبدأ عن الخطوات الإصلاحية المطلوبة لتنهوض بالمجتمع الفلسطيني ، وردم الهوة بين السلطة والشعب ، وبين القوى السياسية والشعب. وإنخاذ خطوات محددة مثل تعزيز الديمقراطية، وإطلاق سراح المعتقلين لسياسيين، واعتماد الانتخاب الديمقراطي الحر

والأهميكي يصران على أن تأخذ المفاوضات مع الجانب الفلسطيني ، الضاع الفردي . وليس الضاع 'المؤسسي' . وقد 'تخسر له أهدافه ومبرراته الواضحة للجميع.

نحن وقفنا في فخ كبير ، عندما أزلنا الفوارق بين المنظمة والسلطة ، وبين السلطة وقسط ، وبين السلطة ورئيسة السلطة . نسي انظر إلى هذا الواقع بسلبية كبيرة . ليس لأنه يمس بالعمل الديمقراطي فقط ، وإنما لأنه يضعف موقفنا التفاوضي أيضا . نحن بحاجة الآن إلى حوار مفتوح أمام الجمهور حول القضايا الهامة التي تهم مجوس الشعب الفلسطيني والتي تتعلق بتأرجع الرأى . والمفاوضات ، ومؤسسات السلطة ، والتأرجع الديمقراطي ، والتأرجع لتأقديت ... إلخ . إننا نوجه في 'الوجه الخفية' الكثير من الأفكار والبررى خفية من بعض 'أهل' النهائي واداء كسب متدرب من انتهائهم يستمر عدة سنوات وكيف يصنع ذلك . وهل يمكن السحار من نزع لاسر سى لإعلان دولة في ماضي نسي سطر السلطة عبيها الآن على 'سمر الحور' على باقى الموضوعات لفترة زمنية غير محددة . هذا أمر خطير ويجب ساقشته أمام الشعب ، وبشكل علنى .

حنا صبرية:

طرحنا مجمل المداخلات المجموعة من القضايا والمواضيع الهامة ، في المحاللات المختلفة ، والتي تناولت : المفاوضات النهائية والحوار الوطنى وترسيخ قاعدة المشاركة الشعبية فيه ، وضع المنظمة وأفاق تفعيلها ، التداخل بين مؤسسات السلطة والمنظمة ، طرق وأساليب تفعيل دور الجمهور في المرحلة القادمة ، وغيرها من الموضوعات الهامة والمحيرة . وهنا علينا أن ننقل بتركيز أكثر لتناول الدور الشعبى وطرح السؤال التالى:

كيفية تفعيل الدور الشعبى؟ وما الاجراءات والخطوات التي يتوجب اتخاذها فى هذا المجال ؟ وكيف يمكن استعادة زمام المبادرة الشعبية ؟ وما دور القوى السياسية فى هذا المجال؟ نلاحظ على سبيل المثال أن الحديث عن تفعيل م . ت . ف ف يلقى الاهتمام الشعبى المطلوب . وإنما ينحصر الأمر فقط فى حدود القيادات السياسية والمهنيين ؛ وأيضاً بالنسبة للحوارات الوطنية فهي لا تزال فى إطار محدد ولم تخرج من هذا الإطار ، من أجل تحريك الجمهور ويجرى طرح مجموعة من الاقتراحات ، وعلى سبيل المثال:

- الترجمة الجماعية للمفاوضات

- الاستفتاء الشعبى .

- انتخابات المجلس الوطنى ، والبرلمان الفلسطينى

- تصحيح الاداء التفاوضى .

- تصويب الاداء الداخلى .

فرض 'حر'ات سادة على الأرض هل هذه 'العوامل' يمكن أن تؤدى إلى استنهاض هم الشعب . نطرح هذه القضايا للنقاش

عبد الرحيم ملح:

فى البداية أريد أن أعقب على قول الأخ نيل عمرو بأن التوصية قد أثرت دولياً وما علينا إلا القول بما يفرض علينا . أنا اختلف مع هذا الاستنتاج رغم معرفتى الشامة أن توازن القوى يميل إلى صالح الجانب الآخر . وأما لا أقل من وزن المسائل الدولى ، وإنما أأحر من مخاطر ترسيخ ذهنية من هذا النوع لدى المفارض الفلسطينى ، عما سبقوه إلى القول بكل ما سيطرح عليه .

كما أريد أن أعقب على قول الأخ نيل بأن القوى التي بدأت الحوار مع فتح ، التحقت بالسلطة ، هذا غير صحيح . سينتظر الأخ نيل وأخرون طويلاً ، ولن يتحقق ذلك ، إننا فى الحقيقة الشعبية لا نريد الدخول فى السلطة ، وموقفنا ينطلق من الشعور بالمسؤولية تجاه قضية شعبنا الفلسطينى . والأمر الثالث الذى أريد التعقيب عليه يتعلق بالنقطة التي أثارها أبو فراس حول ذهنية الشتات ، وأن الحوار يجب أن يكون فى الداخل فقط .

سليمان النجاب ،

أقامة الدولة الفلسطينية

فى حدود ١٩٦٧

وعاصمتها القدس

العربية لا يجوز

أن تخضع للحوار

أنا أؤكد أن ذهنية الشتات هي من مقومات الواقع الفلسطينى ، وأن هناك قضية للشعب فى الداخل والخارج ، ويجب أن يبحث جميعها عن الشكل الاسملى لحل كثير من الاشكاليات السياسية والاجتماعية .

هناك قوى اجتماعية وسياسية موجودة فى الخارج . وعندما نتحدث عن مصالحنا وقضاياها ، فإنها يجب أن تكون حاضرة وأن تشارك فى طرق مواقفها وجهات نظرها .

اعتقد أننا يجب أن نستفيد من تجربة المفاوضات السابقة . أما أن نطلق منها من فكرة كوننا مهزومين ، فهذا كارثة كبرى . يجب أن نصارع الشعب بكل قضاياها وأن نقوم بتبنيته لاتلاف حول هذه القضايا ، وحول القيادة السياسية التي تناضل فعلاً من أجل تحقيق جميع هذه الاهداف .

أما بالنسبة لموضوع الاستفتاء ، فهو يحتاج إلى تفحص أكثر من قبلنا لما له من انعكاسات كثيرة هنا وهناك ، وعلى سبيل المثال كيف لو اختلف الشعب الفلسطينى فى الاستفتاء ، حول صيغة 'الحل' 'الداخلى' مع ، والخارج . كيف يمكن حل هذه الاشكالية المعقدة .

سليمان النجاب:

فيما يخص مجسوعة القضايا التي طرحها الفريق هنا لتكون موضوع الجولة الثانية من النقاش فاني أود أن أقف عند المسائل التالية:

أولاً : إننى أرحب باللقاءات التي جرت بين حركة فتح من جهة ، وبين الجبهة الشعبية ومن ثم الجبهة الديمقراطية من جهة أخرى . و سأتتم حوارات تأمل أن تسوج بمشاركة نشيطة وفاعلة للجبهتين لأخذ دورهما فى مؤسسات المنظمة ، وهذا مطلب وطنى وأمر إيجابى ومكسب فلسطينى . خاصة أن هذه الخطوات كسدت اتخذت وزعم على أبواب مفاوضات الحل النهائي التي يجب أن يطبق عليها القرار الدولى ٢٤٢ .

ثانياً : إننى أقول نعم هناك ذهنية شتات ، وهذا يختلف عن حق العودة الذي هو حق جميع الفلسطينيين فى أماكن الشتات .

ثالثاً : إن الحوار الوطنى المقبل يجب أن يقترب أكثر من قضايا المرحلة النهائية والقضايا الراهنة ويتحسم مهم المواطنين ومشاكلهم المختلفة .

حول استنهاض هم الجماهير



السابقة كانت مشروطة ومجزأة ، ولم يحدث أن أقر حلا ناجزا لاية قضية وطنية. لذلك يجب علينا التمسك بالاستفتاء.

ياسر عبد ربه:

أؤكد مرة أخرى أن المهمة التي امامنا صعبة وشاقة ، وعلينا تحويل موضوع الحوار الوطني إلى قضية وطنية ، تهتم بها الجماهير ، ويحل هذا الموضوع واقعة سياسية تؤدي إلى تنشيط الحركة السياسية ، وبالتالي دعم المفاوضات الفلسطينية ، والضغط على الجانب الإسرائيلي في مفاوضات الحل النهائي ، ويؤدي أيضا إلى تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني. هذه هي النظرة الصحيحة للحوار. أما بالنسبة لما يسمى الآن بإمكانية التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي ، خلال عدة أشهر ، فهو مجرد انغراء يرد الجانب الإسرائيلي للترويج به للجانب الفلسطيني ، أي الاعتراف بالدولة الفلسطينية في المناطق التي تسيطر عليها السلطة حاليا مقابل التنازل عن باقي القضايا ، الحوار يجب أن يكون حول الخيارات والسياسات التي توجت في مفاوضات الحل النهائي. ويجب أن نسلع المفاوضات الفلسطينية بكثير من عوامل الاستناد والقوة عن طريق اشاعة الديمقراطية ، ومعاربة الفساد ، والاصلاح الداخلي لهيئات المنظمة والسلطة ، وتصويب الوضع الاقتصادي . الخ. أما الخطوات التي تشير اهتمام الجمهور فتمتثل في بناء سلطة القانون ، احيا دور المحاكم ، بناء سلطة القضاء والقوانين ، والاهتمام بمشاكل وهدم المواطنين. حنا عسمية: أشكركم جميعا على مشاركتكم في هذه الندوة الهامة والتي تناولت العديد من القضايا المصرية. بالتعاون مع مجلة صوت الوطن

الان شروط يمكن أن توصلنا إلى اتفاق يحدد أسس هذه المشاركة ، ولكن يسدولي أن المطلوب ليس المشاركة الفعلية بل المشاركة الشكلية ، أي مطلوب منا الانسحاق على قاعدة سياسية الاتفراد باتخاذ القرار.

٣- الحوار يجب أن يشمل الداخل والخارج ويجب أن يشمل جميع القوى الاجتماعية المؤثرة.

أما بالنسبة للمداخل لاستنهاض الحالة الجماهيرية فاعتقد انها أولا ممارسة الديمقراطية بكل عناصرها . وثانيا توفر الاجماع الوطني . والاجماع الوطني جوهره سياسى وليس اتفاقا شخصيا وقياديا.

أما بالنسبة للاستفتاء فاني أرى أن أية محاذير لا تبرر استبعاد الاستفتاء ، فهو يعبر عن حق الشعب في تقرير مصيره ، وأود أن أشير إلى أن معظم حالات تقرير المصير

ياسر عبد ربه:

يجب أن يتسلح المفاوضات

الفلسطيني بكثير من عوامل

الاستناد والقوة ..

عن طريق اشاعة

الديمقراطية محاربة

الفساد وتصويب

الوضع الاقتصادي

إن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس ، وهو يؤكد على استقلالية قراره . وأعتقد أن الحديث عن الفترة الشعبى في هذه المرحلة ربما يأتى في سياق القياس بما كان عليه الوضع اثنا الانتفاضة . أما الان فان جزءا كبيرا من الشعب الفلسطيني قد وضع قضيتيه بيد المفاوضات الفلسطينية . وبالفعل فإن أية سلبيات في طريق التفاوض تؤثر على هم وطاقت الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للاستفتاء الشعبي نحن في حزب الشعب الفلسطيني أول من طرح قضية الاستفتاء الشعبي أنا طرحته في اجتماع اللجنة المركزية ، وقد لاقى ذلك تحايلا كبيرا من القيادة الفلسطينية باستثناء بعض من الاخوة الذين رفضوا الفكرة وإصراروا على ألا يصدر في بيان القيادة الفلسطينية شيء عن ذلك . وأنا سعيد جدا أن رفاق الجبهة الديمقراطية قد طرحوا قضية الاستفتاء ، في لقاءهم مع الأخ أبو عمار.

وحول قضية الاستفتاء فان أهميته تكمن في عدة نقاط منها:

١- إنه على المفاراض الفلسطيني أن يضع في حساباته دائما أن أي اتفاق مع الجانب الإسرائيلي يتوقف على موافقة الشعب. ب- التأكيد على دور الجماهير في صنع القرار السياسى. ج- استخدامه كورقة ضغط بيد المفاوضات الفلسطينية.

أما حول مخاوف ملح من الاستفتاء ، فهذه مخاوف افتراضية لأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج متجمع على حقه في اقامة دولته في حدود عام ٦٧ . ان موضوع الاستفتاء هو سلاح تعبوي هام جدا ، إذا ما استغل بشكل صحيح من أجل تعشيد الجمهور لمواجهة أي تنازل في مفاوضات المرحلة النهائية.

قيس عبد الكريم:

قبل الاجابة على النقطة الجوهرية التي اثارها الرئيس حنا أود الاشارة إلى ثلاث قضايا هامة طرح في النقاش:

١- الحوار بين فتح والشعبية والديمقراطية يقوم على الاقرار بالتبادل بالخلاف ، واستمرار الخلاف حول الاتفاقيات الموقعة . ولا يمكن لجانب أن يحتوى موقف الجانب الآخر.

٢- نحن منذ سنوات طويلة نسعى للنصائح المتكررة حول ضرورة المشاركة الايجابية في مؤسسات المنظمة . لقد توفرت

المرحلة الأخطر

في حياة الشعب الفلسطيني

اسحق الخطيب

عودة النازحين. وكان من المفترض أن تكون الدولة الفلسطينية قد أعلنت وسيطت سادتها على كامل الأرض، نقبا منها إلى ١ / التي تشكل المستوطنات والمواقع العسكرية العائدة لموضوعات الحل النهائي.

أى إن المباحثات المضنية والطويلة وما رافقتها من اتفاقات تراجعية لم تكن بأكثر من طيخة حصى، وكان الواجب يقتضى وتعميق والتخلص منها بدل الرصوخ والانصباع فى كل مرة يخطر على بال العدو الصهيونى تعديل الاتفاق لصالحه أو التهديد بوقفه والتصل منه.

والحقيقة أن هذه المواقف الرافضة التي تتكرر فى كل مرة لم تنشأ بسبب الممارسات الاسرائيلية الأخيرة ومحاولات خلق المصاعب وتخفيض سقف الاتفاقات والتراجع عن توافيق لم يحف حصرها، وإنما هى مواقف

واى ريعر، وأخيرا تعدلات شرم الشيخ ما من مرة وقعت فيها اتفاقية الا وبرز الخلاف وتبولدت الاتهامات، جبهة الرقص تطلق من ان موازين القوى فى الطور الراهن لا تتيح مصالا للشعب الفلسطينى وهو فى أضعف حالاته، ان يحق مكاسب، بل تعرض عليه تنازلات، بلعاده، التعاطى مع جنود لى يعود الا إلى الاستسلام فى حين ان الحفاظ على الأمانة وتسليمها للأجيال القادمة، هو الطريق الأسلم بعد الأخذ فى الحسبان، ان دوام الحال من الحال، وأن ظروما أخرى لابد سسنا، علماذا الهولة ولماذا التفریط؟.

والحقيقة إن النتائج التي تحمب عيب المؤثرات وإنشاجات، وأخيرا الاتفاقيات التي توالدت من مفس الاتفاق الأول بقصد تفسيره وتعديله وخلق الهبات تعصده، تضفى على هذا المطن وجاغت فبعد ست سنوات من اتفاق أوسلو لم تستلم السلطة سوى أقل من ٣٠٪ من الأرض التي كان يفترض أن تكون محصورة فى حدود ٩٠٪ قبل هذا التاريخ بهام كامل. وكان يفترض أن تكون قد سويت قضايها المعمرن الأمن والمبا والمطار والمعتقلين وحتى قسبة

ليس من السهل الدفاع عن اتفاق الواي الموقع فى شرم الشيخ، شمسلا لم يكن سهلا قبله الدفاع عن نفس الاتفاق الموقع فى منتجع واى ريفر، ولا عن اتفاق طابا أو أوسلو قبل ذلك، بل ولا عن فكرة مؤتمر مدريد من حيث الأساس مقارنة مع الأحداث الكبيرة والأمال العريضة والتضخمات السحبية للشعب الفلسطينى والمحقوق الوطنية التاريخية المشروعة له فى وطنه فلسطين فإن مسعود وأوسلو، وبمعدنها الواي فى صيفيته الموقعتين فى واشنطن وشم الشيخ، تشكل جميعها -أو كل واحدة منها على انفراد- فخانة وطنية إذا ما قيست الأمور بشكلها المجرد وعُدلت المقارنة بمزمل عن ظروفها وملاساتها.

ولكن الأمور -وفى السياسة على وجه الخصوص- لا تأخذ المقارنة دائما بما هو أفضل، وإنما تنصير أحيانا إلى الأخذ بما هو أسوأ، أو ما هو مترفع كاسوأ لحيثو السي-هنا- مقبولا ولو على كرمه، ويقعد القبول إقباقا لوضع تنهده كريمة.

وفى وسعا ابراش أسمى الاتفق -المعدل الأخير، تنصب أمانات هذه المعادلة الضعيفة، وتنبو لنا الكارثة فى صيفتين: صيغة التراجع عن الموقف السابق والمختصر لإملاات باراك وتعديلاته، وصيغة الصعود وصلابة الموقف والتفتيت بما تم الاتفاق عليه.

والحقيقة أن كلنا وحنى النظر لستا جمدتين فى السياسة الفلسطينية، فعرهما ربع قرن بالتشاء والكسل، بصعما اتحاد المجلس الوطنى فى دورته لربعة عشرة عام ١٩٧٤ قراراته التمسلة بالتقاط لعشر والرماع المرحلى صت وجهتا النظر على حاله دون سدبل، وشأ لكل منهما مروج سيطسى عرف الآن بالتشديد وعرف التباى بالمروية وبالسعيير الضعائلى كانت هناك جبهة الرقص الضعفى ووفيق التنازلات المجابية.

وقد تلور هذا أكثر مما كنرى فى مؤتمر مصر، وفى اتفاق أوسلو، واتفاق طابا، ثم بروتوكول

عراقات وباراك بوقعان فى شرم الشيخ





ياسر



بيكين



رامون

ارتفعت بافطات غلاة اليمين أمام بيته تطالب بقتله ، وتصعد ائتلاف حكمه ويات بتهدده السقوط.

ظاهرة باراك

ثم كان مجيء باراك الذي بي مجده على انقاض نتنياهو ، فبدأ للعالم بوجهه الطموحي نمواً ساحلاً مقارنة بنتنياهو المتجهم ، وكان من الصعب على الفلسطينيين الذين رهنوا على مجيئه باعتباره الأصغر كزعيم لحزب العمل الذي تم التوصل معه إلى اتفاق أوسلو ، أن يدخلوا مصعبه في صدام بعد لا آتية المشهورة فورا الاعلان عن تقديرات فوزه ، وتلكزة المقصود في استلام دقة الحكم ، متيحاً لنتنياهو وشارون إطلاق حملي الاستيطان والقيام على وجه السرعة بكل ما يرغب -باطنيا في القيام به.

ان الانتصار المجهز لباراك كزعيم لحزب العمل قد أفضى صقريته ومواقفه المتشددة وتاريخه الدموي في كتيبة دورية الأركان المناط بها العمليات الخاصة ضد المقاومة الفلسطينية ورجالات منظمة التحرير.

لقد تأثر باراك ياسر رابين الذي رعاه وقربه منه وأدخله حزب العمل تمهيداً لجعله خليفته بلد مشعورين بمرز الخصم التقليدي لرابين طوال حياتهما الحزبية . ولكن باراك تأثر برابين الصقر المتشدد وليس برابين الذي اقتنع -بعد آتية- باتفاق أوسلو وراح ضحية له ، ودليل ذلك تصويبه ضد اتفاق أوسلو في مجلس الوزراء وداخل الكنيست ، عندما طرحه رابين نفسه ودافع عنه . وفرايين المثل الأعلى من وجهة نظر باراك ليس هو داعية السلام وإنما صاحب المواقف المتشددة الذي

الأمريكية مادلين أولبرايت فتخلص الساحة إلى أقل من الثلث (١٣٪) ويضطر الفلسطينيون للقبول ، ومع ذلك لم يتسلموا سوى ٢٪ في النبعة الأولى قبل أن يتنكر نتنياهو للنتيختين الأخيرتين (٧٪) على التوالي.

ثم يأتي باراك ويأخذ في المساومة على هذا الاتفاق ويضطر الفلسطينيون مرة أخرى إلى التراجع.

لقد كان شيع الاعتبارات السياسية برعبه فيتراجسوا باتجاه التشدد ، هذا إلى جانب أنه في الأصل صقريون . أما في الجانب الفلسطيني فقد كانت الحشية من تفجر الأوضاع على يد حماس وعمراساتها الانتحارية ، توقع السلطة في مأزق ومواقف صعبة تصطر معها إلى الدخول في اتفاق جديد يتراجع جديداً للإبقاء على العملية السياسية بعيداً عن التوقف والتجميد.

والسؤال الآن ، هل كانت هذه التراجعات تنازلات مجانية كما يحلو للبعض وصفها ، أم أنها جرعات لم يكن بالإمكان تلافئها ، إلا بخسارة أكثر كلفة وعلى حساب أهداف أكثر أهمية؟

لا أحد ينكر ما لهذه التراجعات من تأثيرات سياسية على صمود السلطة الفلسطينية ومصداقيتها . ولكن لا أحد ينكر في الوقت نفسه ، إن قابلية السلطة للرفض وتحمل نتائج هذا الرفض ، هو أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان ، خاصة عندما يتعلق الأمر باسترداد الأرض وتقليص رقعة الاحتلال.

وشكل مجيء نتنياهو خطراً حقيقياً على مجمل العملية السلمية والاتفاقات التسوية ، إذ جسد الوضع مستنق نصف السنة مثل القبول باتفاق الوأى الذي تنكر له عندما

ثابتة منذ البدء وقبل التوصل إلى أي اتفاق وهكذا ظل هناك مورقسان : مورقظ الرفض المستند إلى استحالة تحقيق إنجاز في ظل ظروف يمل فيها المنتصر شروطه على المهزوم ، ومورقظ التيسير المطلق من أن المكاسب الصغيرة في الأربعة الردئية ، أمر لا يجوز الترفع عنه . وإن التفریط به-وليس قوله-هو التفریط الحقيقي بعينه.

اتفاقية شرم الشيخ

وما انطق على سائر الاتفاقيات الإسرائيلية-للفلسطينية بتطيق اليوم على اتفاق شرم الشيخ ، فليس من شك بأنها تراجع عن وای وفسر ، وهذه تراجع عن اتفاقيات طابا التي هي تراجع أيضا عن اتفاق أوسلو.

كانت معادلة الأرض مقابل السلام التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد وصيغ على هديها فيما بعد اتفاق أوسلو ، جرعة زائدة لدى الرأي العام الإسرائيلي ، فكان أن بدأ رابين التردد وتهذبة اللعب ، خاصة بعد العمليات الانتحارية وتفجير المحاولات التي قامت بها منظمات حماس والمجاهد الاسلامي ، الأمر الذي أخذ معه يفرض اجراءات قاسية وإعلانات متعددة ويتباطأ في التنفيذ ويترن بها السلطة الفلسطينية في تحميلها مسئولية العنسان الأسمى ويخجل بأحجام الاتحساسات ومواعيدها.

وهكذا كان على السلطة الفلسطينية ، أن تتراجع في بعض القضايا لتتوافق مع المستجيدات المفاجئة ولتحافظ على جوهر الاتفاق ما أمكن ، فكان اتفاق طابا .

وتتكرر القصة مع نتنياهو عندما أدار النظر للاتفاقيات وتحامل استحقاقاتها القاضية بتسلم ٤٠٪ من الأراضي وتوسراط وزارة الخارجية

استرجاع ٢٢٪ من الأراضي الفلسطينية يشكل كل ١٪ منها (٥٠ كيلو متراً مربعاً) إنهم ينطلقون من مذكرة ثابتة مفادها أن مسلسل التنازلات بدأ منذ مدريد وأوسلو وأن ما تشهده اليوم ليس غير نتيجة طبيعية لتوالد طسعي، متعاندان عن حقيقة أن القوى الأشد رجعية في المجتمع اليهودي هي التي وقفت ضد تطبيق الاتفاق باعتباره منجزاً فلسطينياً وخسارة إسرائيلية، ومعتانين أن من طرق سبيل الحل والتسويات السلمية فإنما طرق السبيل الأصعب الملى بالمطبات والمناجات والتراجعات، وتزداد هذه صعوبة وقسوة كلما اقتربت الأمور من التعامل مع القضايا الأكثر سخونة.

ويخفى من يظن، أن هذه التراجعات والتنازلات قد أضعفت السلطة الوطنية وجعلت منها أداة طبيعية يسهل ترويضها وابتزازها، فالسلطة لم تضعف إلا معنوياً عندما لم تتمكن من إنجاز كامل ما نصت عليه الاتفاقيات في مواعيدها، واضطرت أمام منطق القوة وكيلها بزيادة الأمر سوءاً إذا ما اتصل الطرف الآخر من الاتفاق، أن تتراجع للإبقاء على أنفاس المسيرة السلمية، ولكنها - على الأرض - كانت تحقق المجازات تتمثل في استرداد الأرض وبناء المستوطنات وإرساء أسس الدولة.

السلطة الفلسطينية لم تكن أبداً، ولا في يوم من الأيام، أقوى منها اليوم - لا في صيغة منظمة التحرير ولا إبان العهد الذهبي في مرحلة المصالح والكفاح المسلح، كل عظم الصورة الفلسطينية في أوج عزها لا يقارن بما هي عليه السلطة الفلسطينية المعاصرة والمقيدة ظالماً أنها تقف على أرض تتسع يوماً بعد يوم، وعلو فيها بنبان الدولة دمعاً أكثر دمعاً.

في الجوهر لم يتراجع نضال الشعب الفلسطيني بل تقدم للأمام وفي الموقع الأصعب على أرض وطنه، أما في الشكل فقد بدت عليه علامات الضعف والانقسام عندما استبدل البنقيع بالتفاوض، والكفاح المسلح بالحل السلمي.

مرحلة ما قبل الوضع النهائي

وهوذا لاتصاق شرم الشيخ، ونؤكّد أن تطبيقه لن يتم دون عشرات وصعوبات ومساكنات في كل خطوة وعند كل منطف، بل قد لا يخلو الأمر من صدامات ومناوشات وإشتاقت مساكن وحصارات، فلقد انضمت المرحلة الانتقالية دون إحجاز ثقت استحقاقاتها، وبرد ترحل ما تنفي منها إلى مرحلة الوضع النهائي يواضعها المستعصية، فتضيع في دهاليز الحل النهائي وتدمج فيها وتضيع معها أكثر مواضع الحل النهائي لعدم قابليتها للحل في الظروف الراهنة. ليس هناك من هو أكثر استعجالاً من



براك

لأته الأربع عتب فوزه في الانتخابات «ومفاجأته التي بدورها للاتصاح عنها خلال زيارته المتعمدة للمستعمرات الصهيونية دافعاً عن بئانه، وتصميمه على تركيب حكومته من ائتلاف عريضي، وحرصه على استبعاد فريق أوسلو ورموز السلام في حيزه أشغال شمعون بيريز ويوسي بيلين وحاييم رامسوز وشلوسون بن عاصي» وتسلم أسر التفاوض وزير الخارجية القادم أصلاً من الليكود وفيهيد ليفني.

هذا النهج الخطر لا يشير لدى أصحاب الاصورات الزائفة أي انتهاء، فهم مذكرون بشئ آخر اسمه تنازلات السلطة الفلسطينية واستسلامها، حتى لو أدى هذا التنازل إلى

اقتراح عام ١٩٩٦ محو جميع المدن المصرية القريبة من قناة السويس عن الخريطة، وعمل عام ١٩٧٤ كل ما يوسع لتشجيع غوش أموتيم في حملتها الاستيطانية، وجرم حيزه عام ١٩٨١ من فرصة الوصول للسلطة حتى لا يتسلم شمعون بيريز الوزارة، وأبد عام ١٩٨٢ تدمير لبنان، وأعطى عام ١٩٨٨ أوامر لجنوده بتكسیر عظام شباب الانتفاضة، ورفع منذ بدء الانتفاضة شعار القصة الحديدية.

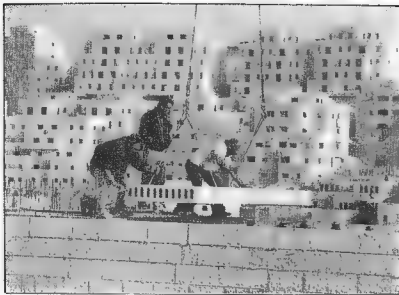
إن خطورة الأمر في ائتلاف شرم الشيخ لا تكمن في القبول بالتعهدات المذلة عليه، وإنما في نهج باراك المخادع، فهو إذ يعلن عن ارتباط ودمج المرحلة الانتقالية بالحل النهائي، أو يستبدل ذلك باتفاقيات طويلة الأجل، تقطع الطريق مستقبلاً على أي حل نهائي،

فإنما يعني وقف عطيات الانسحاب عند حدود ٤٠٪ من الأرض فقط. وعندما يصير عن الفصل المادي والأسوار العنصرية بين الفلسطينيين والاسرائيليين فإنما يقصد الفصل السياسي والقبومي لا الجغرافي، بين الشعبين. أي حكم ذاتي، ضمن دولة إسرائيل وكذلك الأمر عندما يحظر وجود جيش أجنبي غربي النهر، والجيش الأجنبي المقصود هنا هو الجيش الفلسطيني بطبيعة الحال. وباراك لا يخشى جيشاً كهذا حتى لو تسلب للأنتان، ولكنه يقلقه كجيش، وليس كمجرد شرطة، وهو يحرص أن تتركز سيادته العسكرية على الحدود الاقتصادية، لإعطاء الانتطاع بأن إسرائيل، وليس أحد غيرها، هي ورثة دولة الانتداب البريطاني على فلسطين بكامل حدودها، فيفتني بهذا وجود دولة أخرى، ألا على شكل دولة ضمن الدولة.

المخطر يكمن هنا، في عناوين القضايا التي ينطوي عليها نهج باراك منذ اعلائه



راي



المستوطنات

عن هذا الاستسلام عودة مائتي ألف عائد للصف والقطاع ، وبحر أكثر من نصف مليون انسان من قبضة الاحتلال المباشر في المدن الرئيسية ، واستردت أرض بنسبة ٢٩٪ من مساحة الضفة .

هذا ما يشكل أرضية الاستقلال الوطني الذي يجب أن تنصب كل الجهود لتحقيقه ، وهذا ما يجعل الموقف من الحل النهائي والقضايا الصعبة أكثر صلاية وصموداً .

لي يرفع أحد على القدس واللاجئين أو سائر قضايا الحل النهائي حتى لو قطعت بقاء ألف مرة ، فلماذا التزوع بالتوقيع والحياة لعدم المشاركة في الجهد .

لو يعد من حق أحد الاستنكاف عن العمل بحجة أنه كان بالامكان التوصل إلى ما هو أفضل والحصول على ما هو أكثر .

ولا هو مضمون من أحد ، التشكيك في دعوات الحوار الوطني وتوسيعها « عبادرة » للتخلص من مأزق ، أو مجرد « ستار للاستهلاكية الاجتهادات وتباعد المراقب أو تناقضت وجهات النظر .. اللهم الا أن يكون الاجتهاد - عند البعض - كذراً ، والتفرد بالموقف استسلاماً ، والاحتلاف في الرأي خيانة .

هناك أكثر من دافع لاتقاء كافة أطراف الطيف السياسي الفلسطيني ، وهناك أكثر من قاسم مشترك ولعمل ، ولكن ليس هناك سبب واحد يبرر هذه الفقرة والتقطيع مهما تباينت الاجتهادات وتباعدت المواقف أو تناقضت وجهات النظر .. اللهم الا أن يكون الاجتهاد - عند البعض - كذراً ، والتفرد بالموقف استسلاماً ، والاحتلاف في الرأي خيانة .

لا يجوز الانشغال في مواصلة ترويد نفس المصطلحات البالية ، من استسلام وتراجع وتنازل ، في حين تصح أوساط اليمين الإسرائيلي بالسفط على حجم التنازلات المقدمة للفلسطينيين .

في الكيبوتس وحمايتها من السقوط . هذه النزوايا المهيمنة لدى باراك ، الرجل الذي رجب به البيت الأبيض والصالح نكابة بفتحها ، وصوت له العرب وقوى السلام في إسرائيل وابتهجوا لاستنصاره ، تجلّت في النهاية على شكل حكومة قتلّت فيها سائر قوى اليمين باستثناء الليكود ، ولعل هذا وضعنا أمام رجل شديد المكر والتضليل إذا ظل منفرداً بالقرار ، خاصة في ظروف بحث أجندة المرحلة الانتقالية وقضاياها المصيرية كاللاجئين والقدس وغيرها ، وفي قضاياها المصيرية التي ظل عالقاً منها أهم ما فيها ، وهو ما يحاول باراك التنصل من تنفيذه محتملاً يظل الفلسطينيون على أرضية صلبة تتمثل في استرداد ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية والقطاع ، وازدياد سيطرتهم على المعابر ، وإنشاء الميناء وإطلاق المعتقلين وعودة النازحين ، إلى ما في أجندة المرحلة الانتقالية من بنود تشكل كلها أرواقاً رابحة وضاعطة في يد المفاوض الفلسطيني ، وتترع من أيدي العدو الاسرائيلي أرواقاً ابتزازية يأسو عليها في قضايا الحل النهائي .

نحن إذن على أبواب مرحلة فيها هوامش المناورة ويبتنا بحكم انقضاء المدى الزمني لاتفاق أوسلو أمام مواجهة لا مفر منها للقضايا العالقة من سواها ، عنها العالقة من المرحلة الأولى ، أو المرحلة عسيماً للوضع النهائي باتفاق الطرفين شعوراً منهما بصعوبة التوصل إلى حل سريع .

وهكذا فإن الموضوع أبعد بكثير من الطريقة التي يتم فيها تناول موضوع شرم الشيخ في التصريحات ووسائل الاعلام ، وبصورة في صيغة واحدة أو تهمة واحدة في التنازل والتراجع والاستسلام حتى ولو نتج

الشعب الفلسطيني على إتمام الحل النهائي ، فهو الحل الذي يبحث لب القضية الفلسطينية من حيث وضع القدس واللاجئين والحدود والمستعمرات . ولكن هذا الاستعجال يطعن الحظي عندما تدرك أن قضايا عديدة أكثر سهولة على الحل ولم تتجز بعد ، كالتنازحين والمياه واستكمال التسحاب والسيطرة على المعابر وإطلاق سراح المعتقلين وفتح المعابر الآمنة وتشديد الميناء .

معنى ذلك ، أن قضايا المرحلة الانتقالية التي اعتمد لها سنوات خمس لانجازها قد تستغرق سنوات خمساً أخرى ، وإذا استطاع تنفيذها وقت العمل بالاتفاق ثلاث سنوات ، فليس مستبعداً أن ينحو باراك المنحنى ذاته مع فرق كبير بينهما ، هو أن الأول كان بتعطيله هذا يشير استهجان العالم بما في ذلك نصف شعبه ، في حين لا تلقى ممارسات الثاني نفس الموقف ولا يواجه نفس الشعور بحكم الظروف التي أتت به .

لقد سالت ذات مرة النائب صالح طريف من حزب العمل عن سر تأييد الأعضاء العرب في الحزب لباراك المعروف بتاريخه الاجرامى ويبنينه الصارخة ، بدل الانقياد حول شخصية يسارية من نفس الحزب أمثال يوسي بيلين أو حاييم واهون اللذين كانت التقديرات ترشحهما لخلفائى على رئاسة الحزب ضد باراك ، فأخبرتني بأنها كاعتنا ، عرب أقرب لهاتين الشخصيتين اليساريين منهم لباراك اليميني ، ولكن بارات إذا لم يتخط فستيف حرب العمل ويأخذ كتلة أساسية معه ، وحتى لو ظل داخل الحزب كمعارضة داخلية فإنه سيضلل الحزب وينسحب يديه في حين أن دعمه للفسادة محاطاً بكوارد يسارية تنازلت عن صافيتها وسحلت لديه نقطة ، قد يشل تحركه نحو لسمين .

وقد يكون في هذا بعض الصحة في حبه ، أما الأثر ومن خلال تصرفاته داخل حربه يعزى مسرى المجتمع الاسرائيلي فإنه ينصرف بعقلته يوتاريخه غرستها فيه الدعاية الاعلامية حين شتهته بتألهون وأطلقوا « تحسباً » ادماً (تهيب) لتفاهلهما في نصر العامة والعمره العسكرية .

كان واضحاً منذ تخليه عن خيار تشكيل حكومة ضيقة من أطراف الوسط واليسار المعتدل تغطي بأغلبية مطلقة في الكيبوتس ، وتفتيش حكومة موسعة تضم أحزاباً وقوى سياسية وقفت ضد في الانتخابات ، واستشاره بتشكيل الحكومة واعداد فريق أوسلو عن المناصب المهمة أو حلبة المفاوضات ، أنه يبيت أمراً ضد العملية السلمية . وأنه يسعى لإقامة العراقيل في وجه تطبيق أوسلو ، وتعطيل اتفاق راي ريفر الذي وقعه منتهاوه عمية شارون وشكل حزب العمل الذي يرئسه شيكة حمايته حكومة الليكود لتسريع الاتفاق

يمشي بين النقاط



آية استراتيجية يتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك؟ أهو يسير على طريق بيرس الحالم بالشرق الأوسط الجديد، أم يتماشى مع استراتيجية نتنهاو، أم يتتبع طريقا ثالثا ميمها؟ ومن هو باراك السياسي؟ الجنرال المتخصص في التخطيط العسكري الاستراتيجي، أم الحبير في الفيزياء والرياضيات.

تفكيره على

رسالة حيفا

باكشيرة ساحقة هزم بهدونه وبرصاشه وواقعيته، بطل الديماغوجيا في السياسة الاسرائيلية، يتماهى نتنهاو، وضع لنفسه هدفا أساسيا: عمل كل شئ من أجل أن ينتخب رئيسا للحكومة في الدورة القادمة أيضا. وهو يريد أن تكون دورتا حكمه (8 سنوات) ثريتين بالأحداث وبالقرارات المصرية التي تكلد اسمه في التاريخ الإسرائيلي، ليس فقط مكملا لطريق راين، بل طبعة مميزة لقادة القرن الحادي والعشرين.

ليس حلما

يقولون عن باراك إنه ليس إنسانا حالما، على عكس شمعون بيريز، صاحب فكرة الشرق الأوسط الجديد.. وهو يفضل أن يقال عنه «واقعي» و«علمي».

ينظر إلى المستقبل بمنظار المخطط العسكري الاستراتيجي، وفقا لمعادلات توازن القوى. وعندما يتحدث عن السلام، يكون كلامه عن تحالف سلمي مقابل خطر حرب آخر. وإذا تكلم عن التعاون الاقتصادي الاقليمي، يرى ذلك من خلال المصلحة الأممية. وحتى عندما يتحدث عن «مستقبل أولادنا وأولادكم»، تشعر انه يقرأ خطابه كتيبه له صوفط متخصص، وليس من خلال الإبداع الشخصي.

ومن انتدخابه لرئاسة الحكومة الاسرائيلية في يونيو / حزيران الماضي، يحاول تقديم كل البراهين على أنه يأتي بشئ جديد مختلف عن فكر شمعون بيريز من جهة وعن فكر يتماهى نتنهاو من جهة أخرى، كأنه لا يوجد سوى هذين الصودحين المبروض أن يستعده

الجيش الإسرائيلي لفترة غير قصيرة، نظر إلى العرب خلافا من منظار الشك والاستهتار. لكن باراك، تصرف في السياسة حسب العلوم التي تلقاها في دراسته الجامعية (فيزياء) ورياضيات في المرحلة الأولى وتحليل الخطط العسكرية في المرحلة الثانية). فقد احتار حزب العمل، وكسب بذلك عطف اليسار والقوى الليبرالية، وداخل هذا الحزب اتخذ مواقف يمينية، وكسب بذلك اليمين الليبرالي. فمن المعروف انه استنعت عن التصويت في الحكومة، لدى المصادقة النهائية على اتفاقيات أوسلو، ومع ذلك عبه رئيس الحكومة، اسحق رابين، وزيرا للدخالية، وعينه شمعون بيريز وزيرا للخارجية، ليدير سياسته السلمية. وبالمقابل، كاد باراك يرسم طريقه، من خلال هذه المراسبات، حتى يصل إلى مركز رئيس الحكومة القادم وهو المركز الذي أعلن رغبته في الوصول إليه عندما كان طفلا في الخامسة من عمره.

في حينه جاء رئيس الدولة العبرية، اسحق بن تميمي، لزيارة إلى بلدته. وقد اختير الطفل إيهود باراك ليقدم للضيف باقة ورد، ولسقى أمامه طحانا. فسأله الرئيس عن صوره، ورد عليه: «فقد قصد ما قاله وعندما انتخب للنصب فعلا، تذكر أثاره ذلك القول الفصل، وقالوا: كل عمره وهو يعمل من أجل الوصول إلى هذا المنصب. واليوم أيضا، عندما انتخب باراك

إحدى المميزات الأساسية لشخصية رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد، إيهود باراك، أنه يعرف كيف يحصن نفسه. ويحصن نفسه، تعني ليس فقط الانطواء، داخل الذات وليس فسقط حب الذات. إنه أيضا رجل أسرار. تاريخه العسكري الثرى، والذي أمضى معظمه في مهمات قتالية بالغة السرية، يجعل قلة الكلام عنه نهجا. وأبقى مسافة طويلة بينه وبين السياسيين، لدرجة تقارب التفوق والاختراب. وثقته الشديدة في نفسه تدفعه إلى درجات عالية من القرارات الانفرادية. ولكن أيضا إلى اتخاذ قرارات مصيرية. والسؤال هو: كيف تتفاعل كل هذه السمات، لرسم طريق إسرائيل وكيف تستعكس على منطقة الشرق الأوسط والمحيط العربي الذي يسيطر على حصة الأسد منها.

عندما خلع باراك البزة العسكرية في سنة ١٩٩٤، ودخل إلى الحلبة السياسية في إطار حزب العمل الإسرائيلي، كانت تلك مفاجأة. فقد توقع السياسيون أن يجهده في ثوب الليكود. إذ إنه عرف بأفكار أقرب لليمين منها إلى الوسط، وعرف عنه أنه خلال رئاسته أركان الجيش، تحفظ على اتفاقيات أوسلو، وتاريخه العسكري يشتمل على معارك قاسية باحتكاك جسمى مباشر مع العرب، أشهرها عملية الاغتيال التي قام بها في قلب بساتين وراح ضحيتها ثلاثة قادة فلسطينيين. وكذلك عملية تحرير الرهائن في عنتيبي (أوغندا). وهذا فضلا عن قيادته شعبة الاستخبارات العسكرية في

عنهما.

وكما هو معروف ، فإن شمعون بيريز ، ينظر إلى مستقبل الشرق الأوسط من باب السلام الاقتصادي الاستراتيجي ، الذي يكون فيه العالم العربي وإسرائيل وغيرهما من دول الشرق الأوسط (مثل تركيا وقبرص) عبارة عن اتحاد إقليمي مثل الاتحاد الأوروبي - قوة اقتصادية ثالثة أو رابعة في العالم . إسرائيل تقدم خبراتها التكنولوجية العالية مقابل المال والقوى البشرية العربية . فهو يرى أن هذه المنطقة قادرة على استبدال العدا . بالسلام وتحول السلام إلى واقع مصالح يجعل البديل الحربي مدمرا للجميع - بحيث يشعر كل طرف أنه يخسر من فقدان السلام . وبهذه الحالة تكون الأكثرية مع السلام ، في مواجهة الأقلية المرحية من جميع الأطراف .

ويضع بيريز خطة استراتيجية بعيدة المدى لهذا الحلم ، مبنية على تشجيع الديمقراطية والتبادل الثقافي وإحداث انقلاب في المفاهيم لدى شعوب المنطقة .

وبالقبيل ، جاء ، تنبأهوا بفهم معاكس قاما يقول فيه أن مستقبل إسرائيل لا يمكن أن يكون بالتعاون مع العالم العربي « فالعرب اختاروا أنفسهم الانتماء ، إلى العالم الثالث والأنظمة الديكتاتورية والخضوع للمفاهيم الدينية المتزمتة . ولا يمكن أن يتبع السلام بين أنظمة كهذه وبين إسرائيل الديمقراطية . لهذا فإن فكرة الشرق الأوسط الجديد التي يطرحها بيريز تأتي في غير زمانها وغير مكانها . ومستقبل إسرائيل هو في التعاون الاقتصادي مع أوروبا والولايات المتحدة ودول الشرق الأقصى . وأما الميراث العربي ، فلا يمكن أن تأمن جانبهم في أي حل سلمي . وأية تسوية معهم ينبغي أن تكون مستندة إلى ضمانات أمنية وفصل تام بيننا وبينهم ، مع ضمان إسرائيل قوة قادرة على هزم العرب مجتمعين . »

ومعينا عن هذين الفكرين ، يطرح باراك استراتيجية أخرى تستند إلى المبادئ التالية -

- إعادة النظر في سرحدات القوة العسكرية الإسرائيلية لتعزيز وتعميق الكيف وتقليل الكم ، مع ضمان تقوية الصناعات العسكرية وتطوير صادراتها إلى دول العالم المختلفة . واستخدام هذه التجارة لمصلحة السياسة الإسرائيلية وإقامة أوسع إطار من التحالفات السياسية .

- إقامة السلام مع الدول العربية المحيطة بإسرائيل جميعها بهدف تشكيل حزام أمني سلمي من حولها . ولهذا الغرض ، باراك مستعد للاستحباب الكامل من الترفعات السورية المحتلة (هضبة الجولان) ومن لبنان

مقابل ضمانات أمنية وعلاقات سلام كاملة (علاقات دبلوماسية وتعاون اقتصادي وثقافي وحدود مفتوحة) .

- الحزام السلمي الآمن من حول إسرائيل يساعد على مواجهة أفكار حربية من دول أخرى مثل إيران والعراق ومواجهة العصابات العسكرية الفردية والانتحارية . لكن ذلك لا يعني أن توضع هاتان الدولتان أو ليسيبا وغيرها في خانة العدا . وإراكم يطعن في تغيير طابع العلاقات مع إيران . وفي لقائه الرسمية الأولى في التناجوس ، في يوليو / تموز الماضي ، تحدث عن ذلك بصراحة . وقال إن هناك علاقات تاريخية بين إسرائيل وإيران . وحس سنطلق اشارات ايجابية نحو طهران لابد . حسن البية . وراح يخفف من الهجة الإسرائيلية ضد اعتقال ١٣ يهوديا إيرانيا بتهمة التجسس لصالح إسرائيل .

وحس العراق ، لا يستبعد باراك من حساباته . ويؤكد أن إسرائيل يمكن أن تكون معينا لتلك الدول في محاولتها الاقتلاع من العدا الغري الحربي .

-المبادرة إلى إقامة علاقات ثنائية مع أكبر عدد من الدول العربية والإسلامية وإخراج هذه العلاقات من دائرة المفاوضات المتعددة الأطراف ، القائمة إلى جانب المفاوضات الثنائية .

وهو لا يتحدث فقط عن العلاقات الإسرائيلية القائمة مع قطر وجندا ، أو المغرب أو تونس وحسب ، والتي كانت قد جمدت في زمن تنفيذهوا وأعادها باراك بسرعة ، إنما تشمل دولاً أخرى مثل اليمن والمغرب والسودان وغيرها . فالتعاون مع تلك الدول يشكل ثنائي بخبرتها من خندق المفاوضات المتعددة ، ويشكل حزام آمن وسلام آخر مع إسرائيل ، كما يقول أحد مساعديه العسكريين .

والثمن

باراك يعبر عن طرح أفكاره هذا النحو ، يمكن أن يسقطه عن الحكم في أول انتخابات قادمة فلهذه الاستراتيجية ثمن ، ما زال الشعب في إسرائيل غير ناضج لدفعه .

وطالما أن باراك يريد أن ينتخب مرة أخرى لرئاسة الحكومة في سنة ٢٠٠٣ ، سيحاول -خلال المفاوضات السلمية -الحفاظ على احتلاله الجزئي للضمد من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ . ففي الجولان مستعد للاستحباب من ٩٥٪ إلا لا يريد أن يصود السورون إلى شاطئ بحيرة طبريا ، ولا يريد النزول عن جبل الشيخ ، والنسبة للبنان ، هو مستعد للاستحباب من طرف واحد . وفي المسار الفلسطيني مستعد باراك للقبول بالدولة الفلسطينية ، لكنه لا يريد إزالة أي

تجمع استيطاني كثيف (مستعد لإزالة بعض المستوطنات اليهودية الثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة) ولا يقبل مواطن قدم للدولة الفلسطينية في القدس الشرقية . وهذا عدا عن الإبقاء على سيطرته على الحدود الفلسطينية -الإردنية .

والعرب من جهتهم يرون أنهم تنازلوا بما يمكن وزيادة بمجرد قبولهم بالاستحباب وإقامة الدولة الفلسطينية ، فهذه الأراضي كانت بيدهم قبل سنة ١٩٦٧ ، ولم يكتفوا بها . بل أنهم لم يقبلوا في حبه قرار تقسيم فلسطين (سنة ١٩٤٧) . ولهذا يعتبر موقفهم اليوم متطور جدا عن الموقف السابق .

هذه المشكلة ، يواجهها باراك اليوم بالتكسيتك العسكري المحض ، على طريقة

الجرة والصاع . فالاعلان عن استعداده للاستحباب من لبنان من طرف واحد ، خلال سنة مرفق بخطة عسكرية شاملة لاعادة اجتياح لبنان في حالة سقوط صواريخ على إسرائيل ، ولقص وتدمير البنى التحتية اللبنانية (مصطات توليد الكهرباء) / الجسور ، الطرقات ، مصادر المياه الخ) .

والمناخ التي يطلقها باراك على الرئيس السوري حافظ الأسد ، ترافقت مع محاولات تراجع واضحة عن مبدأ استئناف المفاوضات من حيث انتهت إليه واث الرمال الاستفرازة مثله على الأسد أن يقهر -٩٥٪ من الجولان أو لا شيء .

وأما على المسار الفلسطيني فالأمر يبدو أكثر صعوبة ، كما شهدنا خلال المفاوضات حول تطبيق واي بلاستيشن (اتفاق شرم الشيخ) وخلال المفاوضات حول العبور الآمن وأطلاق سراح الاسرى والتصرجات الأخيرة لاعادة اللاجئين وغير ذلك .

ويحاول باراك اللب على وتر « الثقة » . فهو يؤكد أن لديه النية الصادقة في التوصل إلى السلام الشامل ، ويقنع بذلك زعماء الغرب وعددا من قادة الدول العربية وجندهم في الضغط على عناصر التفاوض العربية . ويركز جهود الاقناعية على مسألة المصالح الداخلية . مع العلم بأن قسما كبيرا من هذه المصالح خلقها لنفسه بنفسه ، عندما أقام انتحالا كبيرا ضم عناصر جدي من اليمن الاسرائيلي المتطرف إلى حكومته ، مثل حزب الفضلاء (الممثل المباشر للمستوطنين اليهود) والاحزاب الدينية المتزمتة .

وبهذا ، يدخل باراك في تناقضات مركبة له ولشركائه العرب . ويبدو كمن يسير بين القنط في القنط الماطر . يتبهل حتما ، لكنه يقنع الجميع بأنه يهرب من المطر .

اليسار الأمريكي والحرب (٢)

حرب كوسوفو

رسالة واشنطن

ستيف كرم



البريت مع قائد القوات الأمريكية في مقدونيا

* منذ بروز دور أمريكا كقوة عالمية كان الفكر الأمريكي السائد - والفكر الأمريكي السائد هو دائما فكر الطبقة الحاكمة والمثقفين المعبرين عن اتجاهاتها ومصلحتها - فكروا ينطوى على تقديس للحرب وقبيل لها باعتبارها أحد الملاحم المعيرة عن حب الوطن وقيم الاستقامة والشجاعة والاستعداد للتضحية .. إلخ ، بل الحقيقة إنه في الفكر الأمريكي السائد - كما عبرت عنه أكثر الفلاسف الأمريكية روجا وأشدها ارتباطا باسم أمريكا وسياساتها ومذاهبها ، وهي الفلسفة " البراجماتية " - صورت الحرب دائما على أنها جزء لا يتفصل من الطبيعة البشرية.

وحينما كانت أوروبا في أوائل القرن الحادي تخوض المناقشة حول الحرب والسلام في ظروف ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وحين نظجت النظرية الماركسية في الحرب على يد لينين وفي أفكار وكتابات الاشتراكيين الأوروبيين من ليجنت إلى تروتسكي ، من رونا لوكسمبورج إلى كاوتسكي ، وتحلل الطبيعة الطبقية والامبريالية للحرب .. كانت البراجماتية الأمريكية تقدم أهم إسهاماتها في المناقشة الدائرة بين المجتمع الأمريكي حول الموضوع نفسه.

(في عام ١٩١٠ قدم وليام جيمس الفيلسوف البراجماتي الأمريكي (وعالم النفس الشهير) بحثا إلى " رابطة المصالحة الدولية " تحت عنوان : " المعدل الأخلاقي للحرب " . ولا يزال هذا البحث يعد أهم إسهام فلسفي أمريكي في المناقشة حول موضوع الحرب والفرقة العسكرية . وقد يكون كذلك أو لا يكون .. لكن المهم أنه كان أوضح دليل على سيطرة فكرة شرعية

الرفق بين الكتائب والمدربين ، عالم من المتعين بالترية ومحبي الحيوانات ، وجمعيات المستهلكين والمنظمات الخيرية ودعاة حقوق المرأة بلا حدود . وإذا تمحلت الأرض إلى مثل هذا الكوكب تصبح مرعى للماشية .

ولقد نال وليام جيمس من الشهرة والمجد والمال الكثير لكن مقاله " المعدل الأخلاقي للحرب " أعطاه أكثر من هذا كله . في حدود الوقت نفسه تقريبا كان أبرز زعماء اليسار الأمريكي يروجون ديبس يروج السجن عدة مرات بسبب معارضته للحرب .. ويخوض معارك الرئاسة الأمريكية مرشحا للحزب الاشتراكي خمس مرات متوالية (على مدى ٢٠ عاما) ويسقط . وكانت أفضح المرات الخمس الأخيرة التي رشحه فيها الحزب

الحرب ، من النواحي الأخلاقية والطبيعية والقانونية على فكر النخبة الأمريكية الحاكمة.

قال وليام جيمس في هذا البحث " إن الشاعر العسكرية متجذرة في العمق بحيث لا يمكن إنكار مكانتها بين مثقنا العليا .. والحقيقة الجلية هي أن الناس يريدون الحرب .. إنها الباقية الأخيرة في عرض الألعاب النارية التي تقدمه الحياة . أولئك الذين ولدوا جنودا يريدونها ساخنة وعقيدية . أما غير المحاربين فيريدونها في الخلفية .

" الحرب هي الطبيعة البشرية في أقصاها . وبالإضافة إلى هذا فإن الحرب هي حافزة الحاصل الرائعة للشجاعة والجرأة والصلاة يدونها يتعفن للجمع في حالة من الارتقاء .. تنحول الأرض إلى عالم من

للمرئاسة الأمريكية في عام ١٩٢٠ وهو داخل السجن (منذ عام ١٩١٧) .. وكان نصبه من الأصوات الشعبية المباشرة ضخما إلى حد أرغم الرئيس الأمريكي ويلسون على إطلاق سراحه في عام ١٩٢١ دون إتمام فترة الحكم عليه . لقد حصل على نحو مليون صوت . وهو رقم لم يحققه أى مرشح يسارى من وقتها . ولعل من أكبر المفارقات أنه عندما تراجعت قرص الحزب الاشتراكي الأمريكي في انتخابات الرئاسة التالية (عام ١٩٢٤) كان التفسير الذى قدمه المحللون المبرهون عن النتيجة الخاسرة هو أن سبب هذا التراجع عن قيادة اليسار الأمريكى انتقلت من الاشتراكيين إلى الشيوعيين (....)

انتقلت زعامة الحزب الاشتراكي بعد وفاة زعيمه التاريخي بروجنس ديبس إلى نورمان توماس ، الذى لم يكن ذا قامة سياسية أو نضالية أو فكرية أقل من قامة ديبس . إلا أن ظروف توليه القيادة كانت ظروفًا قاسية من الانحدار لليسار الأمريكى والحزب الاشتراكي على وجه التحديد . ويكفى للتدليل على أهمية دور توماس كزعيم يسارى خاض معارك الانتخابات الرئاسية (مرتين فى سنوات الثلاثينات وثلاث مرات فى سنوات الأربعينات) أن نذكر مقالته عنه الزعيم الأمريكى الأسود الأبرز فى هذا القرن كله مارتن لوتر كينج . فى رسالة مسجلة بالصوت بعث بها كينج وهو فى طريقه الى الزنجب لتسلم جائزة نوبل للسلام إلى توماس قال : " إننى لا أستطيع أن أفكر بأنسان فعل أكثر مما فعلت لكى تلمح المجتمع برؤية تجعله مجتمعاً متحرراً من الظلم والاستغلال .. أن مثالك قد أشفى طابعها نبيلاً وزود بالكرامة النضال من أجل الحرية ، وكل مانسعه من المجتمع العظيم لا يبدو سوى صدى لروحك النبيلة " .

واجه نورمان توماس طوال سنوات زعامته للحزب الاشتراكي القوى المؤيدة للحزب (العالمية الثانية هذه المرة) خارج الحزب ودخله . ونتيجة لجهود الكثيفة أساساً نشط أكبر حركة ضد " عسكرة المجتمع الأمريكى " حتى انتشرت فى الحركة العالمية والطلابية وحركة تحرير السود من التمييز العنصرى . وعندما أصبحت الحرب أمراً واقعاً ودخلتها أمريكا فى أواخر عام ١٩٤١ بعد أن دمرت اليابان الأسطول الأمريكى المحيط الهادى فى قاعدته فى "



كليتيرن



ميلورفستش

بيرل هاربور" ناضل بشدة من أجل إطلاق سراح الأمريكيين من أصل ياباني الذين اعتقلوا جماعياً مطالبا بالحفاظ على الحريات المدنية والحقوق المدنية وليس قمعها بقرعة الحرب .

وعاش توماس ليؤدى دوراً قيادياً فى تنظيم المعارضة الشعبية الأمريكية ضد حرب أمريكا فى فيتنام . وقد أصيب بجلطة فى الدماغ بعد إلقاء خطاب عام مناهض لهذه الحرب فى عام ١٩٦٨ ومن سريره فى المستشفى - قبيل وفاته بأيام - أدلى وصيته للحزب الاشتراكي الذى كان يعقد مؤتمره العام . بدأها بعبارة تقول " ينبغي أن لا نزعج لدقيقة واحدة أنه محكوم على الجنس البشرى بلمعة الحرب بصورة لا رجعة فيها " .

وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الأمريكيين تحولوا منذ عام ١٩٤٨ - ونجت

قيادة توماس - عن خوض انتخابات الرئاسة إلى مؤيديه لمرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة (وهو تقليد لا يزال مستمرا) ،

بل إن الحزب الشيوعى الأمريكى هذا جذوه من السنوات الأخيرة (إلا أن مواقف الاشتراكيين تجاه الحرب بقيت فى معسكر المعارضة أياً كانت الإدارة المسيطرة على البيت الأبيض ديمقراطية أو جمهورية . وربما كانت الحرب العالمية الثانية الاستثناء الوحيد من ذلك ، خاصة بعد أن قام التحالف - الذى بدأ قبل ذلك مستحيلاً - بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ضد ألمانيا النازية . أما بعد ذلك فقد عارض اليسار كل حروب أمريكا الخارجية من كوريا إلى فيتنام إلى كل أشكال ومستويات التدخل العسكرية الأمريكى فى أنحاء العالم .. حتى " حرب الخليج " ضد العراق عام ١٩٩١ وحتى الآن .

هذا ما يمكن تأكيده عن فصائل اليسار الأمريكى من الشيوعيين بأحزابهم وتنظيماتهم المتعددة - إلى الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين .

غير أن هذا الوضع اهتم بشدة - ولأول مرة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى - فى حالة الحرب الأمريكية الأطلسية ضد يوغوسلافيا ، أو ما أصبح يطلق عليه " حرب كوسوفو " فقد ثابتهت مواقف اليساريين تجاه هذه الحرب بدرجة كشفت عن قدر واضح من الارتباك الفكرى والسياسى . ولعل الأغرب من هذا الاختلاف هو الثابت أن انعكس فى أفكار وأراء المفكرين والكتاب اليساريين الأكثر انتشاراً بصورة أوضح وأعظم عاكس فى مواقف اليسار كتشبيات ، وليس هذا لأن الأحزاب والتنظيمات اليسارية كانت أقل انقساماً من الآراء .. إنما لأن اليسار الشيوعى وحده حافظ تنظيمياً وفى بيانات رسمية على موقف معارضة الحرب ، بينما تكاد تكون التنظيمات اليسارية غير الشيوعية قد تركت أعضائها " الأفراد " اتخاذ مواقفهم كل حسب قناعاته . ولم تسجل مواقف فى بيانات رسمية .

ولكن - وللحقيقة - فإن أول من يعترف بهذا الانقسام إزاء حرب كوسوفو هم اليساريون أنفسهم . لا يكاد يكون أى منهم قد كتب عنها إلا وانطلق بداية من التأكيد بأن هذه الحرب " أحدثت ارتباكاً شديداً فى صفوف اليسار " - على حد تعبير المفكر اليسارى ستيفن شلوم " أساذ العلوم

حرب مقاومة الشعب الأمريكي ضد
حرب أمريكا في فيتنام.

كتب تود جيفلين (إذا اخترنا آخر
ماكنتيه عن حرب كوسوفو) مقالا تفصيليا
محت عنوان "نهاية الالامطة". وقال:

"أعجبنا هذا أو لم يعجبنا فان قبول

اليسار الأمريكي بطريقة شبه تلقائية

لاستخدام القوة العسكرية - والذي كان على

علامة إيمان وحتى علامة هوية اليسار لثلاثة

عقود - فقد انتهى .. لقد ظهر بعض

الانتقام حول حرب الخليج، ولكن معظمنا

نظرنا إلى عاصمة الصحراء قرأينا صحبا

ويعروا ويشت الذين العراقيين ومخاوف من

أكياس الجثث تحمل الأمريكيين عادة بهم ..

ولقد شاركت بنفسى فى المظاهرات والمسيرات

وتحدثت ضد الحرب على الرغم من موافقة

الأمم المتحدة عليها (إشارة إلى أن حرب

كوسوفو لم تحصل على موافقة عائلية من

الأمم) وعلى الرغم من أن صدام حسين

كان أقرب شئ إلى الفاشية فى العالم

المعاصر .. فى النهاية - ومهما كانت

التبريرات التى قدمت لهدفها - فان تلك

الحرب (الخليج) بدت مفتقرة إلى

الحكمة قاسية إلى حد يتجاوز كل

تناسب.

مع ذلك فقد اتضح بالفعل أن المواقف

كانت تتحول إلى أمور تتعلق بالدرجة وليس

بالخلق.

وتنتقل جيفلين إلى كوسوفو؛ "فى

الواقع فان اتفاق الرأى على معارضة نزعة

التدخل من جانب اليسار قد تصعد بصورة

مربنة ولارجعة فيها أزاء هجوم الصرب على

البوسنة المتعددة الأعراق فى بداية

الستينيات .. وعندما حلت كوسوفو كان قد

انقسم اليسار

غير الشيوعى

امام الحملة

الجوية الامريكية

الاطلسية على

يوغوسلافيا

الحرب بين عناصر لعبت أدوارا أساسية وبالقوة

الأهمية فى معارضة حرب فيتنام . وكان لهذه

الأدوار تأثيرها فى النهاية التى تحققت لها ،

وهى إجبار حكام أمريكا على سحب القوات

الأمريكية منها .

على سبيل المثال برز بين المفكرين

اليساريين الأمريكيين الذين اتخذوا موقف

التأييد من حرب كوسوفو والدور الأمريكى

والأطلسى تود جيفلين. وقد يكون هذا

الاسم مجهولا فى العالم الخارجى ، لكنه

معروف جيدا على الساحة الأمريكية ، ساحة

اليسار والساحة السياسية بوجه عام . فى

سنوات الستينات كان جيفلين رئيسا (

وأحد المؤسسين) لمنظمة " الطلاب من أجل

مجتمع ديمقراطى " وتحت قيادة قامت هذه

المنظمة بأول مظاهرة على مستوى قومى ضد

حرب فيتنام . أى أن جيفلين كان

"الجنرال" الذى أطلق الرصاصة الأولى فى

السياسية فى كلية وليام باترسون الجامعية

فى نيوجيرسى . وكان هو نفسه واحدا من

أنشط اليساريين - من حيث جهوده فى

الكتابة فى معظم الدوريات والشهرات طوال

الشهور الماضية - ضد هذه الحرب . وقد

حرص فى كتاباته على تأكيد حقيقة أن "

الذين ينتقدون على أسس مبدئية حرب

حلف الأطلسى لم يساورهم أى شك فى

أن قوات (الرئيس اليوغوسلافى)

ميلوسفيتش قد ارتكبت قفازات قبل أن

تبدأ الغارات الأطلسية وارتكبت حتى

جرائم أفظع بعد أن بدأت هذه الغارات .

والواقع أن أحد الاعتراضات الأساسية التى

أثارها هؤلاء المنتقدون ضد الحرب هو

بالتحديد أن الغارات أطلقت العنان لكافة

إنسانية لأتباع كوسوفو على نطاق أوسع

بكثير ما كان يجرى قبل الغارات "

وخلص الرأى الذى عبر عنه

البروفيسور شلوم فى كتاباته العديدة

وخاصة بعد نهاية الحرب هو أن العمليات

العسكرية الأمريكية - الأطلسية خلفت

كوسوفو فى وضع أسوأ كثيرا ما كانت

قبلها.

وهذا ليس اعتراضا " مبدئيا " أو فكريا

من الأساس على الحرب يقول إن هذه الحرب

أحدثت ارتياكا شديدا فى صفوف اليسار .

ويدلل على هذا بأن " كثيرين (من اليسار)

تأثروا بالمعاناة الواضحة للتمتتين عرقيا

للألبان فى كوسوفو بدرجة متباينة من

الامتعاض أو الحساس لهجمات الحلف .

وقليلون حركهم الغضب ضد هجوم الحلف

فاختاروا أن يدافعوا عن ميلوسفيتش .

وفى تقديره أن كلا هذين الموقفين خاطئ

حتى العمق سياسيا وأخلاقيا . وسبب هذا

التقدير ان الولايات المتحدة التى فعلت

ما فعلت فى كوسوفو لاتفعل شيئا ضد

العمليات العسكرية التركية ضد الأكراد ،

غير أنها تسلم الأتراك للقيام بالفظائع التى

يرتكبونها ضد الأكراد . كما أن الولايات

المتحدة وحلف الأطلسى تحت قيادتها قد

تجاهلا تماما المذابح الرهيبة التى ارتكبت فى

رواندا .. على الرغم من أن عدد ضحاياها

يزيد آلاف المرات عن عدد ضحايا " قفازات

نظام ميلوسفيتش .

إلا أن مايشد الانتباه ويشير الدهشة حقا

ليس غياب المناقشة الفكرية الجديّة حول

الحرب عن أطنان التحليلات من البيانات

والمقالات التى كتبها سياسيون أمريكيون فى

معارضة حرب كوسوفو، إنما ظهور تأييد لهذه

شعار الأطلنطى فى الاحتفال بالعيد الخمسين



بدأ يتضح أن ثمن عدم التدخل أخذ في الارتفاع بحدّة في أعين كثيرين. لقد بدأ يبدو أن قول نعم مخدرة يمكن أن يكون خيرا ، بينما قول لا انفعالية يفقد مصداقيته أمام الأحداث ..

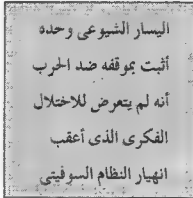
وظلق جيفلين على معارضي حرب كوسوفو من اليسار صفة "الرافضين" أو "الرافضين"، في الوقت الذي يقول فيه إن حلف الأطلسي لم يختر هذه الحرب إقار اختارها ميلوسوفيتش. ويقارن دور الأطلسي في كوسوفو بدور المقاومة الفرنسية (اليسارية) ضد الاحتلال النازي لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن المقاومة كانت تعرف أن الألمان ينتقمون لقتلهم على أيدي المقاومة يقتل عشرة من المدنيين الفرنسيين مقابل كل قتيل ألماني واحد..

ويرد على مايرهو المعترضون على التحالف مع "جيش تحرير كوسوفو" مع كل ما هو موجه إليه من اتهامات بارتكاب مجازر ضد الصرب واللاجئين في المخدورات والأسلحة ، فيستدل : "ومعنى كان الواحد يختار حلفاءه في مثل هذه الظروف ؟ لقد كان ستالين واحدا من حلفائنا ضد هتلر". والسؤال الذي تثيره كتابات مفكر

يساري أمريكي مثل جيفلين هو إذا كان الاختلاف بين مواقفه في الستينات ضد حرب فيتنام ومواقفه في التسعينات تأييدا لحرب أمريكا ضد يوغوسلافيا هو مجرد اختلاف العمر ، كما ذهب بعض منتقديه. والسؤال مردود عليه لأن جيفلين في مواقفه السياسية من مختلف القضايا التي تعرض لها طوال السنين بين الستينات والتسعينات - في مئات من المقالات وعشرات الكتب - ظل يساريا . لم تصدر عنه أدانة لليبار أو عاصيه اليساري (وهو ما فعله عدد بعد على أصابع اليد الواحدة من اليساريين الأمريكيين خلال تلك السنوات) . لكن هذا التغيير أصاب موقفه من الحرب في كوسوفو . وربما يبقى أن نعرف إذا كان قد أصاب موقفه من الحرب - بشكل عام.

ونفلا عن هذا فإن هذا التغيير ليس قريبا بأي حال . يكفي أن نذكر الموقف الذي اتخذته طلبة جامعة "أوهايو" الأمريكية في العام الماضي عندما عقد أكبر ثلاثة مسترلين أمريكيين عن شئون الأمن القومي في إدارة الرئيس كلينتون (أولبرايت ووزيرة الخارجية وكوهين وزير

الدفاع ويرفرر مستشار الرئيس للأمن القومي) ندوة في الجامعة لمناقشة سياسة الإدارة تجاه العراق. كانت تلك محاولة لاقتناع الرأي العام بضرورة شن هجوم واسع النطاق على العراق وكانت كل الدلائل تشير إلى قرب وقوع هذا الهجوم (وهو ما حدث بعد عدة أشهر لاحقا) . وفوجئ المسترلين الكبار الثلاثة بشدة عارمة ضد استخدام القوة العسكرية مرة أخرى ضد العراق . ووجدوا أنفسهم في موقف حرج لم تألفه الساحة الأمريكية منذ زمن الحرب في فيتنام.



كان هذا في العام الماضي بحسب . وصحبح أن مظاهرات ومسيرات نظمت في بعض المدن الأمريكية ضد التدخل العسكري في يوغوسلافيا ، إلا أن شيئا كالذي حدث في جامعة أوهايو لم يتكرر.

كذلك فإنه عندما أصدر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأمريكي (ووت الحزب الاشتراكي .. حزب يوجين ديمس ونورمان توماس) بيانا رسميا بموقفه إزاء حرب كوسوفو ، شابه قدر واضح من التردد في الوقت نفسه وإدانتها . بل أنه بدأ بإدانة النظام الصربي . قال : "ننتا نشهد ولايكاد يكون هناك شك في أن القومية الصربية وسلطة من الأزمان من جانب حكومة ميلوسوفيتش هي المستولة أولا عن المسألة الراهنة . وأعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي - شأن كثيرين في اليسار متقسمون بشأن السبيل الأفضل لوقف التطهير العرقي في كوسوفو . اتنا نعارض قصف حلف الأطلسي للفراد والمراكز المدنية الأخرى .. (بيان الحزب في ٢١ أبريل ١٩٩٩) وعندما ينتقل البيان إلى شرح مايراه

الحزب ضروريا لحل الأزمة فإنه طرح ثمانية نقاط دعا إلى الأخذ بها . كان أهمها (وبالترتيب) :

- * انسحاب كل القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية من كوسوفو ويعقب ذلك نزوح سلاح جيش تحرير كوسوفو .
- * إدخال قوة دولية تتضمن قوات كبيرة من عناصر غير أطمسية في كوسوفو لحماية كل سكانها ..
- * عودة كل لاجئي كوسوفو .
- * تواصل محكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي عملها الذي انقطع بسبب هذه الحرب .
- * لقد أخفقت الولايات المتحدة في الماضي في دعم الحركات الديمقراطية البديلة لنظام ميلوسوفيتش لأنها لم تكن مطمئنة إلى اتفاقها الكامل مع المصالح الغربية.

* مناشدة المجتمع الدولي تكوين قوة بوليسية دائمة توجهها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان التي يضمنها ميثاق المنظمة الدولية.

وهكذا خلا بيان الاشتراكيين الأمريكيين من أي تحليل يساري عميق للأزمة ينفذوها والأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة مستخدمة حلف الأطلسي .. وكان الحزب يسلم من البداية بمسألة ادعاءات النخبة الحاكمة الأمريكية بأنها تؤدي رسالة إنسانية في يوغوسلافيا وأنها استخدمت القوة المسلحة مرشحة لغياب أية وسائل أخرى (..) هذا بينهم قدر من الاختلاف حول الطريقة التي تسمير بها الولايات المتحدة ، إذ تتم في رأي البعض منهم عن نزعة الهيمنة الأمريكية على أوروبا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا.

زاد من خطر الموقف المتردد في رفض حرب كوسوفو أنه - حتى في أروع صورة - أقام الرافض على اعتبارات غير مبدئية ، اعتبارات "عملية" وعندما تبين بعد نهاية العمليات العسكرية عدم صحتها أضر ذلك كثيرا بموقف الاعتراض على الحرب. على سبيل المثال فإن معظم كتابات اليسار "الديمقراطي" ومعهم الليبراليون في معارضة العمليات العسكرية الغربية في كوسوفو أرست موقفها على حجة أساسية هي أن "القوة الجبرية وسدحا لا تتكفى لاضعاع نظام ميلوسوفيتش". وعندما انتهت الحملة الجدية إلى مالتينته إليه ، وهو احتلال كوسوفو وطرد القوات اليوغوسلافية الصربية

منها تماما، والتعاون مع " جيش تحرير كوسوفو " حتى وهو يتجاوز حدوده وحدود التسوية ، بدأ واضحا أن تلك الحقبة كانت راحية. بل إنها كانت المعادل لقرول أنصار الحرب متساثلين؛ ومما يدل على استخدام القوة في كوسوفو؟

من جانب آخر فقد دارت معظم المناقشات بين المعترضين والمؤيدين للعمليات العسكرية الأمريكية والأطلسية ضد يوغوسلافيا بعيدا - لم تكن تقترب أبدا - عن واحدة من أهم القضايا الراحنة وهي قضية " السيادة " ، ومعنى السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية التسعينات - أي منذ بداية نهاية الحرب الباردة - إلى تقليص سيادة الدول الأخرى .. السياسة والاقتصادية واللقائية لحساب هيمنة الدولة الأعظم الجديدة . لقد نوقشت كوسوفو دون اعتبار لخليفة أو كوسوفو (على العكس من البوسنة) جزء من السيادة اليوغوسلافية ، بل جزء من بلاد الصرب التاريخية قريبا وثقافيا وسكانيا قبل ألف عام من دخول قوات الامبراطورية العثمانية إليها.

لقد غاب البعد التاريخي الذي يميز المنهج الماركسي في التناول ، غابت حقيقة أن أحداث كوسوفو قبل الحملة الجوية ضد يوغوسلافيا كانت خيرا من الحرب الأهلية الداخلية في إقليم هو من مصمم سيادة يوغوسلافيا . وعلى حد تعبير والتر أندرسون فان كورين وقوى ماينين عن اتجاهات القرن الحادي والعشرين . أن كوسوفو ربما تكون قد سقطت غيرها إلى دخول القرن الحادي والعشرين ، نحو حقبة مابعد القومية حيث لاتعود علامات الطريق المألوفة للواقع السياسي ، مثل السيادة والحدود القومية ، تقلل القوة أو المعنى اللذين كانا لها في الماضي .

والتر أندرسون معلق يساري أمريكي ليس له انتماء تنظيمي لليسار الاشتراكي أو لأي من الأحزاب أو التنظيمات الشيوعية .. لكن موقفه ضد الحرب أكثر انتماء من مواقف اليسار كما يتمثل في الاشتراكيين الديمقراطيين.

بمثل فان الفكر اليساري العربي إدوارد سعيد- الذي يلقب في الأوساط اليسارية الأمريكية - بصغير الشعب الفلسطيني - وهو بدوره ليس منتشيا تنظيميا ، كشف جانب آخر من حرب كوسوفو في قوله:

" يعرف كليفتون " جيدا أن الأمريكيين لن يتسامحوا في خسارة أرواح أمريكية. مع ذلك فان باستقامته أن يهدر أرواح اليوغوسلافيين دون أن يتعرض لأي عقاب ، منتظلا من الأمان المطلق الذي توفره

التكنولوجيا الحديثة والقوة الجوية .. " فمتى ستدرك الشعوب الأصغر والأقل والأضعف أن أمريكا هذه لابد من تسامحها مهما كانت النفقات " إلا أن تسامح أو يتم التسليم لها بسذاجة " فماذا عن المواقف " الرسمية " للأحزاب الشيوعية الأمريكية ؟

لقد أثرت ارجاء عرض نماذج من بيانات أبرز هذه الأحزاب إلى الختام بسبب بسيط هو أنها لم تكن خلافة أو مشيرة للتناقضات أو البلبلة بأي حال . فلم يختلف موقف اليسار الشيوعي الأمريكي من حرب كوسوفو عن موقفه من حرب فيتنام ، لمجرد أن له تحفظه على سلوكيات النظام الحاكم في يوغوسلافيا أو " تجاوزات القومية الصربية " ، أو لجرد أن حرب كوسوفو انحصرت على استخدام القوة الجوية ، وتعتمد فيها عنصر الحصار البشرية الأمريكية ، أو لأن حرب كوسوفو - خلافا لحرب فيتنام - جرت في غياب معارضة دولية كما كان الحال في الستينات والسبعينات .. أو حتى في غياب معارضة شعبية كذلك التي واجهت حرب فيتنام.

ولقد كان من أهم " الحرافات " التي تصدرت المطبوعات الشيوعية الأمريكية للرد عليها في ظروف حرب كوسوفو الحرافة القائلة بأن الحرب علي يوغوسلافيا هي حرب ضد القومية وأن ميلوسوفيتش هو هتلر آخر . في تقرير لصحيفة " عالم الشعب " الشيوعية" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الأمريكي " (وهذا الاسم يعني أهم وأكبر وأقدم التنظيمات الشيوعية الأمريكية على الإطلاق) ، قالت الصحيفة (في ٩٩/٦)

" إن حلف الأطلسي لم يعن أبدا بشأن القافية . والولايات المتحدة بشكل خاص أبدت الطغاة الفاشيين في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية . وكانت أسبانيا والبرتغال واليونان أعضاء في حلف الأطلسي أثناء خضوعها لحكم الديكتاتوريات العسكرية وبينما أوجع ميلوسوفيتش القومية الصربية إلا أنه ليس بأي حال فاشيا ، إفا هو في الحقيقة رئيس منتخب ويؤس حكومة فيها أحزاب معارضة وفيها منشقون ، إلخ " وردت الصحيفة في الوقت نفسه على القول بأنه لا طريق إلى تحقيق السلام إلا باحتلال حلف الأطلسي لكوسوفو بأنه انتهاك لسيادة يوغوسلافيا وسيؤدي إلى مزيد من الصراعات . أن على حلف الأطلسي أن يتراجع عن هذا الصراع ليرتك الشعب اليوغوسلافي بقرار مستقبله بتوجيه من الأمم المتحدة .

ولم تكن بيانات الحزب الشيوعي الأمريكي أقل وضوحا من مقالات كتابه

والصحيفة الناطقة باسمه .

في أول أبريل الماضي أصدر الحزب بياناً قال فيه : إن الحزب الشيوعي الأمريكي . مع أكثر من خمسين المائتة من الشعب الأمريكي . ومع الملايين من شعوب العالم كله يندد بالفكرات الأجماعية الفاسدة ضد الشعب اليوغوسلافي .. إن هذه سياسة على أقصى درجة من الخطورة ومحاولة لإكساد يسترها قناع من جانب الامبرالية الأمريكية لتوطيد نفسها باعتبارها القوة الأعظم التي تسيطر على العالم . إن تصف يوغوسلافيا بالقتال هو برهان على أن كل الشعوب والأمم مطالبة بأن ترسخ لمصالح المؤسسات الأمريكية الأمريكية . لقد أصبح حلف الأطلسي امتدادا للسياسة الخارجية الأمريكية . والولايات المتحدة من جانبها تستعبد وتختبر أكثر أسلحتها الجديدة تطورا ..

" حقيقة الأمر أبعد ماتكون عن الزعم القائل بأن هذا التدخل هو لوقف الفتنات وعمليات الإبادة الجماعية . إن الامبرالية الأمريكية تتهاجم حينها وحسبما تلي مصالح المؤسسات والصكرين " ثم البيان إلى اتخاذ الخطوات التالية ، التي ينبغي قراءتها على خلفية من المخاطر التي دعا إليها الاشتراكيون الديمقراطيون الأمريكيون :

- * وقف الفكرات على يوغوسلافيا .
- * عدم الزج بقوات حلف الأطلسي في أراضي يوغوسلافيا .
- * السعي إلى تسوية سلمية لكافة المسائل تمت بإشراف الأمم المتحدة .
- * اتفاق دولارات الضرائب على الأطفال الأمريكيين وليس على ضرب أطفال يوغوسلافيا بالقتال .
- * وفي تزويد جيش تحرير كوسوفو بالأسلحة .
- * وفي النهاية حل حلف الأطلسي .

لقد اتخذ اليسار الشيوعي الأمريكي المواقف البذنية ذاتها في آخر مشكلة حرب قادتها أمريكا في العالم الخارجي منذ انهيار النظام السوفياتي . (جرت حرب الخليج والدولة السوفياتية لاتزال قائمة) .

ومعنى هنا أن اختلال الموازين العالمية الذي نشأ عن هذا التغير مع بداية التسعينات انتمسك في صورة اختلال في مواقف اليسار الأمريكي غير الشيوعي (الديمقراطي والاجتماعي والليبرالي) لكنه لم يحدث مثل هذا التأثير في نظرة اليسار الشيوعي ، والأسس الفكرية التي يقيم عليها مراقبة من أخطر قضايا العصر - قبل الحرب الباردة كما أتناها ثم بعدها - وعلى رأسها قضية الحرب.

عن اليسار

في كيبك

وليد الخشاب

في مصر، نسمع من آن لآخر عن مقاطعة كندية تسعى للحصول على استقلالها، لاسمها بعد موجة نفتت الكيانات السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلافيا، عقب انهيار «الوطن الأم للاشتراكية» في مطلع تسعينات القرن العشرين. منذ السبعينات، نسمع عن «كيبك»، بوصفها وطناً يكافح من أجل الاستقلال عن الاستعمار الكندي الانجليزي، وريث الإمبريالية البريطانية وحليف الامبريالية الأمريكية، وكشراً ما غايى بين قضية «كيبك» وقضية فلسطين. وقد نسمع عن مسألة من زاوية أخرى، باعتبار «كيبك» مكونة من أغلبية ساحقة من سكان ذوى أصل فرنسي أو يتحدثون الفرنسية، في مقابل باقى الكنديين الانجليز أصلاً أو لغة من هذه الزاوية تظهر «كيبك» ككيان له هوية متميزة وخصوصية ثقافية، لكن تظهر أيضاً كخندق (فرانكوفوني) يقاوم الهيمنة الأمريكية الانجلوفونية على العالم، ثقافياً وسياسياً.

أياً كان المنشور الذي ننظر عبره «لكيبك»، فإننا دائماً بإزاء منظور قومي متركز على الهوية، سواءً اعتبرنا «كيبك» كياناً يبحث عن الاستقلال أو كياناً يتعلق بهيمنة مضادة، فرنسية، في مواجهة الهيمنة الأمريكية. وما كان هذا حال التيار الاستقلالي الكيبكي في كندا الآن. لكن لا نسمع عنه كثيراً في مصر هو دور اليسار في تاريخ كيبك وحركتها الاستقلالية. وما يبدو لي مثيراً في هذا الصدد هو إمكانية فهم أحد جوانب أزمة

اليسار في العالم، من خلال أزمة كل من حركة الاستقلال في كيبك واليسار الكيبكي. كذلك فهم ومراجعة مفاهيم منظومة الحداثة السياسية في القرنين ١٩ و ٢٠، مثل الوطن والدولة والشعب والهوية والثقافة القومية، وعلاقة اليسار بهذه المنظومة، على ضوء تجربة كيبك السياسية. أضف إلى ذلك بعض أوجه التشابه بين الهموم والخطابات المتداولة سياسياً وثقافياً في مصر و«كيبك» مثل الفرغ من العولة والمحاولة المتوترة لتثبيت كيان ثقافي محوره لغة معينة، كملاذ بقي من المؤثرات الوافدة.

أول ما سمع العالم بقضية «كيبك» كان في الستينيات عندما تظاهر زعيمان من منظمة «جبهة تحرير كيبك» أمام الأمم المتحدة بتسويوك مطالبين باستقلال المقاطعة عن كندا. مثل هذان الزعيمان رافدى التيار الاستقلالي الكيبكي: الأول «بيير فالير» قسوى. والثاني «رينيه جانو» اشتراكي ماركسي. الواقع أن هذين الراغبين كانا عتجزين في البداية وصيفاً معاً التراث التاريخي لتسيار الاستقلال الكيبكي. لكن تطورات اليوم تدعونا للتمييز بينهما ولأن نتذكر أن الزعيمين اقتربا في مطلع السبعينيات، «لأن الأول: «فالير» كان يرى الأولوية في الكفاح لتحقيق الاستقلال، وبعد تلك المرحلة يمكن للكيبكيين أن يتفقوا فيما بينهم على أسلوب بناء المجتمع العادل. أما الثاني «جانو» فكان يرى الأولوية لبناء مجتمع اشتراكي تقوده الطبقة العاملة وتحقق به مجتمع المساواة، لذلك انفصل عن «جبهة تحرير كيبك» وأنشأ منظمة في قلب النضال الماركسية اللبنانية.

اشتراكية أم قومية؟

في الستينيات والسبعينيات، كان مشروع استقلال «كيبك» مشروعاً ذا صبغة يسارية، وإن لم يكن اليسار يحمل لواءه وحده. كان الجميع يحملون ليس فقط بالاستقلال الوطني والسيادة على الأرض التي تضمهم، لكن أيضاً بيتاً،

مجتمع مغاير للمجتمع الرأسمالي ذى النموذج الأمريكي، مجتمع يتمتع فيه العمال بحقوقهم، لاسيما تحديد ساعات العمل والإضراب، مجتمع يقوم على العدل الاجتماعى لا على تنافس رؤوس الأموال.

من هنا اختلط الاشتراكي بالقسوى في «كيبك». فالسياق الستيني كان سابقاً لم يلز فيه الكنديون الفرنسيون يعيشون بوجه عام في فقر أو في مستوى أدنى من مستويات المعيشة في أنحاء كثيرة من كندا.

في الستينيات كانت هناك نخبة من المتعلمين، أبناء فلاحين أو عمال في كثير من الأحيان، قد بدأت تعبر عن سخطها نتيجة وضعها غير المرضى مادياً و سياسياً، رغم تمتعها بالتدريب والتكوين الذي يؤهلها لوضع أفضل.

كان المشروع المطروح إذن خروجاً من ظروف اقتصادية واجتماعية طامة، اتخذ عند البعض وجه استقلال الكنديين الفرنسيين عن الكنديين الفرنسيين، بالإضافة إلى من ينتمى لطبقات كادحة من الكنديين الانجليز والمهاجرين.

لكن في مثل هذه الظروف، دائماً ما تأتي ساعة الحساب، وساعة الفرز. ساعة الاختيار بين بناء دولة تتركز على هوية قومية وبين إنشاء مجتمع يحاول أن يكون عادلاً بين أعضائه، أياً كانت هوياتهم، أو جنسياتهم. في مطلع السبعينيات، بلغت أزمة «كيبك» ذروتها: عمليات إرهابية ضد رموز ومؤسسات الدولة الكندية، تيار متنام يطالب باستقلال «كيبك» عن كندا، شعبية عالية تحظى بها «جبهة تحرير كيبك». أما علامة هذه الذروة فكانت خطف وزير العمل الكندي «بيير لابروت» (وهو من «كيبك») واغتياله على يدخيلة من خلايا الجبهة، في أكتوبر ١٩٧٠.

كان رد الدولة الكندية عنيفاً، تم إرسال الجيش لكيبك واعتقال المئات من مناضلي «جبهة تحرير كيبك» والمتظاهرين معها وحل الجبهة واعتبارها تنظيمياً غير

مستشروع . لكن في رأيي أن الدرس التاريخي يستخلص مما حدث بعد تلك الأيام العصيبة في أكتوبر ١٩٧٠ .

كما يتحدث عادة في مثل هذه اللحظات الحاسمة ، فهمت الدولة الكندية خطورة الموقف وبدأت سلسلة من «الإصلاحات» مثلت في سياسة ثقافية وإعلامية تسمح للكنديين الفرنسيين في «كيبك» بالتعبير عن خصوصيتهم ، مثلاً في المحطة الفرنسية بالتلفزيون الرسمي «واديو كندا» . كما مثلت الإصلاحات في استثمارات وتسهيلات تسمح بتحسين مستوى المعيشة والنضال على البطالة في المقاطعة ، بما يعالج أصلاً هائماً من أصول التذمر بها .

كذلك - كما يحدث كثيراً في مواقف مشابهة - بدأت الدولة في مفاوضات ومشاورات لحل قضية «كيبك» حلاً حاسماً . لكنها رفضت الحوار مع الراديكاليين ، أي «جبهة تحرير كيبك» يصف هذا برز دور الحزب الذي سوف يلعب دوراً جوهرياً في تاريخ «كيبك» ، حتى بداية القرن الحادي والعشرين : «الحزب الكيبكي» . كان البعض من «جبهة تحرير كيبك» هذا الحزب بالبرجوازية والانسحاق . لكن «الحزب الكيبكي» استمر في طريقه ، بينما احتفت جبهة التحرير وتضام وجود المنظمات التي تولدت عنها ، ليس معنى هذا أن خيار الحزب أفضل من خيار الجبهة . بل معناه أن البقاء لمن يستطيع التكيف مع موازين القوى .

كانت «جبهة تحرير كيبك» تطالب باستقلال الإقليم وتستخدم العنف الثوري وسيلة «باعتبار أن الدولة الكندية تحتل «كيبك» . أما «الحزب الكيبكي» فكان يطالب بالاستقلال عبر التفاوض وعبر آليات الدولة الليبرالية : الاستفتاء الشعبي على حق تقرير المصير . كانت الجبهة تطرح مشروعاً اجتماعياً ، ينطلق من الدفاع عن الطبقة العاملة في الجناح اليساري ، وينطلق من الدفاع عن أبناء الوطن الكيبكي ومن الرغبة في تحقيق الحد

الأدنى من المعيشة الكريمة لهم في الجناح القوموي . أما «الحزب الكيبكي» ، فكان يقدم نفسه باعتباره حزباً اشتراكياً ديمقراطياً ، أي خيساراً وسطاً ، يقبل بالانخراط في مؤسسات الدولة الكندية وسحب بساط المطالب الاجتماعية من تحت أقدام «جبهة تحرير كيبك» .

رأسمالية أم قومية؟

ما حدث في مطلع السبعينيات في «كيبك» هو نموذج لتفتت الجبهات الشعبية التي انخرط فيها اليسار متحالفاً مع القوميين ، وهو ما حدث في أنحاء عديدة في العالم . وبالنسبة ، دائماً ما تفكك الجبهة بتمهيش اليسار أو طرده وبانفراد التيار القوموي بالحزب . هنا ما جرى لتحالف اليسار مع حزب البعث (القوموي) في العراق وهذا ما خبره الجناح اليساري بجبهة التحرير الجزائرية وهذا ما عاشه الشيوعيون من الضباط الأحرار بمصر . الفارق بين منطقنا العربية وبين كندا هو أن الرأسمالية هناك راكمت تجارب ووعياً أدى لإقرار آليات أكثر تعقيداً لتمهيش اليسار ، عن طريق الدعاية ، والرشاوى القنعة للتأخير مثلاً .

في «كيبك» تم تمهيش القضايا الاجتماعية بالتركيز على أولوية جانب الاستقلال القوموي للكيبكيين وبإيهام التأخيرين ، أن الاستقلال تحت راية الحزب الكيبكي يعني أيضاً الوصول لحكم يحقق العدل الاجتماعي . في عام ١٩٨٠ كان قد نجح الحزب «الكيبكي» فعلاً في انتخابات إقليم «كيبك» ووصل للحكم المحلي ونظم استفتاءً على أحقيته في المطالبة بالاستقلال ، لكنه خسر الاستفتاء .

هنا برز دور آليات الترهيب «السلمية» في النظام الرأسمالي . كانت دعاية الدولة الكندية تتركز على حجم هائل من المساعدات الاجتماعية ، مثل المعاشات وإعانات البطالة ، التي سوف يخسرها الكيبكيون إذا ما استقلوا عن خزانة الدولة الكندية . وبالفعل ، خاف التأخيرين من احتمال تراجع مستوى معيشتهم وفضل أغليبتهم البقاء في إطار

الدولة الكندية . مع ذلك ، تحققت مطالب اجتماعية هامة في «كيبك» بفضل حكم الحزب الكيبكي أو بفعل ضغط التيار الاستقلالي على الحكومة الكندية .

لكن ، مع انتصار قناعة دولية عامة بأن المستقبل لآليات السوق العالمية ، بدأ الحزب الكيبكي في التخلي عن سياسته الاجتماعية وبدأ مرة أخرى أن التيار القوموي حتماً يقدم اعتبار حكم الدولة القومية ، وحكم الشعب ذي الهوية المعينة لنفسه ، على اعتبار العدل الاجتماعي . وظهر واضحاً أن الأولوية لدى الحزب الكيبكي هي الحكم ، باعتبار أن وصول الحزب للحكم يعني أن الكيبكيين يحكمون أنفسهم ، وتراجعت أهمية فكرة العدل الاجتماعي الاشتراكية . أصبحت سياسة الحزب الكيبكي تتركز على فكرتين : أولاً ، أن الكيبكيين ذوي هوية متميزة عن بقية الكنديين وبالتالي لا بد أن يستقلوا بدولتهم . ثانياً ، أن الكيبكيين قادرون على تحقيق رضا ، يمكنهم من المحافظة على مستوى معيشي عال ، دون الحاجة للاعتماد على استثمارات الدولة الكندية .

ترجمة هذه السياسة هي محاولة إنشاء «رأسمالية تماثل في «قوتها» الرأسمالية الكندية ، لأن مفهوم تحقيق الرضا ، الذي تبناه الحزب الكيبكي هو المفهوم الليبرالي . بذلك تحول الحزب الاشتراكي الديمقراطي الخارج من أرضية يسارية إلى حزب للرأسماليين . مرة أخرى ، يبدو لي أن تحالف التيار القوموي مع الرأسمالية أمر لا مفر منه ، لأن التيار القوموي لا يقدم على اعتبار «صفاء» السيادة القومية أي اعتبار ، ولا حتى اعتبار العدل الاجتماعي . أما الرأسمالية فهي تضمن نوعاً من الاحتكار للسوق «الوطنية» بتحالفها مع القوميين . هنا في رأيي ما حدث في «كيبك» . تحول الخطاب القوموي من الرغبة في تحقيق المعيشة الكريمة لأبناء «القومية الكيبكية» ، إلى أداة لتفريغ السوق الكيبكية من رؤوس الأموال الكندية

الانجليزية ، لتصل محلها رؤوس أموال كيبكية هائلة. اليوم ، كبار قادة الحزب الكيبكي هم رجال أعمال أو مستشارون ، محاسبون ، محاسبون يشتغلون «بالبنزين» ، «وكبار» «أعيان» مقيدين الحزب هم أصحاب الشركات الكيبكية الضخمة. ومع تظنتهم القومية يزورون الولايات المتحدة دورياً لأن منطق الرأسمالية لا يعرف الحدود ولأن امتداد نشاطهم النيوليبرالي هو الاندماج في سوق امريكية شمالية واحدة.

عام ١٩٩٥ ، خسر الحزب الكيبكي ، ثاني استفتاء على الاستقلال. وقتذاك بدا أن الحركة حصلت بفارق ضئيل ، يقل عن الواحد بالمائة ، لكن اليوم ، تشير الاستطلاعات في «كيبك» إلى أن ٨٠٪ من الناخبين لا يرغبون في الانفصال عن كندا . ربما عزونا هذا الموقف إلى أن كثيراً من الناخبين أدركوا أنه ليس ثمة فارق جوهري بين القوميين المتحمسين حول الهوية الكيبكية وبين القوميين المتحمسين حول الهوية الكندية. في الحالتين ، الاعتبار المقدم على كل اعتبار هو بناء المجتمع حول هوية ثقافية أو عرقية ما ، وليس حول مفهوم للعدل الاجتماعي ورفض تسلط الدولة. وبالتالي ، في رأيي ينتهي الأمر بتسلط الرأسمالية «الوطنية» سواء ، في شكل قطاع خاص أو في شكل رأسمالية دولة ، كذلك التي عرفتها مصر في فترة حكم التيار القومي الناصري . ويصبح بذلك من شبه المستحيل أن ينتهي العدل الاجتماعي من قائمة أولويات النظم. بهذه المناسبة ، يمكن أن نتصور أن التحول الذي عرفته مصر أيام السادات لم يكن مجرد وليد لتغير شخص الديكتاتور ، بل كان إغرازا طبيعياً لتحالف القومية مع الرأسمالية ، تحالفا يستبدل القطاع الخاص برأسمالية الدولة نظراً لكفاءة القطاع الخاص الاقتصادية.

أزمة يسار أم أزمة قومية؟

أين أزمة اليسار من هذا كله ؟ في «كيبك» ، يخلص الزعيم الماركسي الاستقلالي «رينيه جانيو» أحد أوجه هذه

الأزمة. في فيلم تسجيلي أخرجه الفرنسي «جان دانيال لاقو» ، بعنوان «الحرية غشبية» ظهر «جانيو» بعد مرور حوالي ثلاثين عاماً على بداية نضاله . تحول «جانيو» من مناضل يشترك في المظاهرات والاضرابات ويقود منظمة في «قلب النضال» الشيوعية ، إلى أستاذ جامعي يدرس التاريخ ، يستغلب عن أحلامه (أو أو هامه) ، بمعيار النظر في مشروعه وماضيه ، دون أن «يرتد» عن مثله العليا.

يقول «جانيو» إنه ورفاقه كانوا واقعين تحت تأثير وهم أنهم يمثلون الإرادة الجماهيرية ، من حيث رغبة الجماهير في الاستقلال عن كندا ومن حيث رغبتها في العيش في ظل الاشتراكية ، يرى جانيو أن التحررية أثبتت أنه ورفاقه كانوا بالأساس مجموعة من المثقفين لهم مثلمهم ومشروعهم ، لكن هذا لا يعنى أن الجماهير كانت تنهى هذا المشروع رغم ما يبدو من عدالة ووجاهة المشروع.

التقد الفاني الذي يقدمه «جانيو» يندرج في إطار النقد الماركسي ما بعد الحداثي ، الذي يتمسك برفض هيمنة دولة على أخرى أو طبقة على أخرى أو نظام على فرد ، ويتمسك بقيم العدل والحرية ، لكن بعيد النظر في بعض القطاعات الماركسية التقليدية ، مثل حتمية أن تؤمن الجماهير الواعية بالاشتراكية أو حتمية أن تفضي الرأسمالية إلى أزمات لا يحلها إلا الاشتراكية التي ستقيم مجتمعاً فاضلاً وعادلاً . موقف «جانيو» هو الموقف اليساري الذي انصهر أنه أكثر حكمة من غير . موقف لا يتمسك ببقين معين ، بل يتسائل ويجرب وينقد تجربته السابقة . موقف بعيد النظر في مدى تصديق الناس للنخب الطليعية وفي مدى قناعتهم بأن الاشتراكية هي الحل . موقف يؤمن بأن الطريق لتحقيق العدل الاجتماعي لا يمر بالضرورة بخطوات معروفة سلفاً ولا ببرنامج وضعه مثقفو الحزب ، ولا بتجربة في سياقات مغايرة ، مثل تجربة الاتحاد السوفيتي مثلاً..

لقد رصد «جانيو» مشكلة معرفية أساسية لدى اليسار الكيبكي ، هي علاقة المثقف الماركسي بالنظرية وبالحزب وبالجماهير. وقتده لتجربة تحالف اليسار الاشتراكي مع التيار القومي ، يغريني بالتأكيد على أن الفارق المعرفي بين التيارين (الأولوية للعدل مقابل الأولوية للهوية الشقافية) لا يمكن أن تفضي إلا لسيطرة الرأسمالية أو لنظام هجين يحمل عوامل تفتته في صلب بنته.

أما الأسئلة التي تفرجها تجربة اليسار في كيبك ، ولا أزعم أن عندي لها إجابة ، بالإضافة إلى ضيق المساحة ، فتدور حول شكل الدولة القومية ، كما عرفه الغرب منذ القرن الثامن عشر. كما نقله العرب من القرن التاسع عشر- إن أحسننا محمد علي عرياً . هل المجتمع العادل أو المجتمع الذي يحقق حداً أدنى من الرضى لأهله ، ينبغي أن يكون محكوماً بهوية ثقافية أو عرقية واحدة؟ هل الدولة تعبير عن إرادة شعبها أم هي أيضاً بنية لقمع هذا الشعب ؟ هل الرد على بعد الهيمنة في العولة الرأسمالية يكون بالتقوقع في دولة قومية؟ أم أن مقاومة العولة صارت ذريعة للأفظة القمعية لادعاء «الوطنية» هل هناك وسيلة للمقاومة وللنضال من أجل الحياة الكريمة دون الوقوع في فخ الدولة القومية المتسلطة؟ هل الرأي في ذلك كله للشعب ، أم لكل فرد على حدة ، باعتبار أن مفهوم الشعب قد تم أسره في إطار منظومة مفاهيمية تركز الدولة القائمة؟

هذه أسئلة كيبكية . لكنها تهمنا كذلك في مصر ، لأن الدولة قسبها قد أصبحت أقرب لجلس إدارة شركة ولأن مقاومة العولة صارت فيها شعاراً يبتناه الديمقراطيون والفاشيون معاً ، دون أن يتبين متلقى الخطاب السياسي الفارق بين رفض الهيمنة الأمريكية المعنى بمقاومة العولة عند الديمقراطيين وبين تركيز الأصولية الاسلامية أو القومية المعنبة بمقاومة العولة عند الآخرين.

أسئلة كيبكية تنتظر إجابات مصرية..

حقوق المرأة بين الفقهى والمدنى

فريدة النقاش



اتسع في الآونة الأخيرة نطاق إحالة المدنى إلى الفقهى فى القضايا والمساواة السياسية والاجتماعية الاقتصادية، ولم تكن هذه الإحالة من فعل الحركات السياسية الدينية فقط. وهى التى تسعى لإقامة دولة دينية فى مصر- وقد اشتد عودها أى هذه الحركات واتسع بعوذها وأخذت تحتل مساحات أوسع فأوسع من الفضاء الشقائى بشكل خاص- وإذا تجهت الدولة بدورها إلى المزيد من هذه الإحالات، فأخذت تطلب الفتاوى الدينية رسمياً من الأزهر ودار الإفتاء فى قضايا هى من صميم العلاقات الدينية المرونة بموازى القوة الاجتماعية بشأن العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، أو العقود بين الملاك والمستأجرين فى المساكن ، أو أرباح البنوك وشهادات الاستثمار ، أو حضانة الإناث.

وقد جرى الاعتراف دائماً عند هذه الإحالة بالمادة ٢ من الدستور المصرى التى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن التشريع الإسلامى هو المصدر الرئيسى للتشريع.

وحظيت قضايا المرأة وحقوقها بالنصيب الأكبر من هذه الإحالة البائسة والتسعة النطاق للمدنى إلى الفقهى ثم الاحتكام إلى الأخير فى نهاية المطاف.

وقد كانت المادة ٢ من الدستور كما سبق القول هى السند القوى للفقهى فى هذا الصدد حتى أننا حين نبحث فى حقوق المرأة نجد

أنفسنا أمام مجموعة من الاجتهادات تأملت جميعاً على مدارس متباينة فى الفقه يناديه الخمسة المالك والحنفى والمالكية والشافعية والجمهورية ، ولم تبق إلا مساحة محدودة ومعزولة للاجتهادات الأخرى من خارجها ، لأنها تعد فى هذه الحالة منافسة للمستور بحكم المادة المشار إليها ، أو هكذا يسارع الشيوخ إلى القول.

ففى هذا الميدان مجدداً- أى ميدان حقوق المرأة- لا يمكن الاعتماد بالدستور باعتباره سندا للمدنى ، أى لمسمى العدل والمساواة بصورة أساسية ، وأقصى ما يمكن الوصول إليه هو التأكيد على التأويل الفقهى المستنير والمرن وصولاً إلى قيام النساء أنفسهن بإعادة تفسير الشريعة بما يسمح بأدوار لهن فى تحديد احتياجاتهن الفعلية وتطوير مساهماتهن فى صياغة القوانين طبقاً للمعايير الدولية خاصة فى قوانين الأسرة التى تحكم المجال الخاص وتتحكم بصورة كبيرة ونتيجة لذلك فى المجال العام

كانت اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة فى أهم إنجازات العقد العالمى للمرأة ١٩٧٥-١٩٨٥ إذ حمت فى وثيقة شاملة كل حقوق المرأة التى مرت عبر رحلة دولية طويلة منذ الإعلان العالمى للقضاء على التمييز ضد المرأة سنة ١٩٦٧ وصولاً إلى بلورة الاتفاقية ذاتها وإعلانها سنة ١٩٧٩ ، ولما كان الأمر كذلك فسوف نحتكم إلى

الاتفاقية باعتبارها بلورة عالمية متكاملة لما هو مدنى بالكامل وللعنى المساواة التى سوف يستحيل تحقيقها إلا بصورة شاملة لكل الجوانب والتشريع هو واحد من جوانب كثيرة يقتضى الأمر تغييرها ، بالإضافة إلى تغيير الواقع الاقتصادى - الاقتصادى القائم على الاستغلال والظلم حتى يكون يرمينا القول أن المساواة قد ثلاثت فعلاً بين النصوص القانونية التى تدعو للمساواة والعدل وبين الواقع الفعلى للنساء ، أى بين ما وصفته امرأة فى إحدى ورش العمل عن حقوق النساء بالمساحة الواسعة بين الصورة الوردية للمواثيق الدولية والصورة السوداء للواقع.

وقد أصبح مثل هذا التغيير ملحاً بعد أن برزت فى الساحات الوطنية والقومية مجموعة من القضايا والمشكلات المستعصية حول أوضاع النساء وحقوقهن وبدا واضحا حتى للسلطة الأبوية الاستبدادية التطبيقية أنها أوضاع غير منطقية بل ومحرجة مثل منع المرأة من السفر إلا بموافقة الزوج مثلاً أو حبس نساء لانهن غائبات بقيادة السيارات أو منع الاختلاط فى المدارس والجامعات ، أو تطبيق ما يسمى بنظام الطاعة لأن المرأة ناشز ، أو رفض منع الجنسية لأطفال الأم المتزوجة من أجنبى.

كذلك فإن الموقف العالمى الحديد بدأ ينظر إلى المرأة وحقوقها وأشكال التمييز ضدها بجدية بالغة، وأصبحت تحفظات الحكومات

الطبقى ضد المرأة أشكالاً مزدوجة بصفة مستمرة لأنها طبقية وأتومة سطوية في آن واحد.

يبرز قانون العقوبات بين الرجل والمرأة في قضايا الزنا وجرائم الشرف والحياة الزوجية سوءاً، بالنسبة لمدة الحبس أو وقائع الاتيات أو المحاكمة، فالرجل في قضايا الآداب هو دائماً شاعر مجرمي تبرئته بينما يحكم على المرأة بالحبس رغم أنها شركان في الواقعة، وفي حالة الزنا يشترط أيضاً أن يقع بالنسبة للرجل فقط في بيت الزوجية أما خارجه فلا يعد كذلك أما المرأة فيمكن إلغاؤه القبض عليها متلبسة ومحاكمتها أيها كان المكان الذي يحدث فيه الزنا..

أما جرائم الشرف أي قتل النساء من الأسرة حيث يقوم الأقارب الذكور بفصل العار فإن القانون يسمح للقاضي بتوقيع عقوبة مخففة على الرجل الذي تعتبر الأسرة بطلاً بل وإصفاً في إزال المرأة خاصة في البيئات الفقيرة المعزولة غالباً ما تقوم إحدى النساء -بالاعتراف على نفسها- أي بالقائلة لتفتدي الرجل وتلتقي بعقوبة السجن -مدى الحياة- -حماية عنه.

ولا ينهض التمييز في القانون الجنائي وقانون العقوبات على أساس من الشريعة في مسألة الزنا أو القتل من أجل الشرف فالشريعة تساو بين الرائي والزانية في العقوبة، و«القرآن» جرم وأد عبلا الشبهة بجرائم الشرف الأب، والذي كان عبلا إجرامها يتم أيضاً باسم الحفاظ على الشرف لأن وجود الأثني في حد ذاته هو عار محتمل، وكما يقول الباحث في الاسلاميات د. «محمد أركون»: أنه:

«عندما ظهر القرآن لأول مرة وجد أمامه وضعاً راسخاً منذ عدة قرون، ولم يستطع تعديله فيما يخص تقنين أساسيتين هما: التمييز الأثني للفرقة والتحكم بالجنس وضبطه، وتوجد أيضاً نقاط أخرى هامة كالإرث والحفاظ على الجسد، و«حق التوصل إلى الاستمزازات الاجتماعية والشخصية» (السبابة: ١١).

وهناك تمييز قانوني صارخ ضد المرأة المصرية (والفلسطينية العظمى من النساء المصريات) المتزوجة من أجني حيث تنص المادة الثمانية من قانون الجنسية على أن الجنسية المصرية حق لأبناء الأب المصري.

وتعاني عشرات الآلاف من النساء المصريات ومئات الآلاف من الأطفال من هذا التمييز الصارخ في القانون الذي طالما قادت الجماعات النسائية المكافحة من أجل إلغاؤه

حتى الآن، وكفاءة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى.

ب- إتخاذ المناسب من التدابير العنصرية وغيرها بما في ذلك ما يقتضيه الأمر، من إجراءات لحظر كل تمييز ضد المرأة.

ج- إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعلية للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أي عمل تمييزي.

د- الامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة. وكفاءة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

هـ- إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

والحق في الرعاية الصحية وسلامة ظروف العمل بما في ذلك حماية وظيفة الأم.

٢- توجهاً لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ولضمان حقها الفعلي في العمل تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة.

أ- لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة، والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين.

ب- لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر مع التمتع بمزايا اجتماعية ماثلة دين أن تصفد المرأة الوظيفية التي يتخلفها أقدميتها أو العلاقات الاجتماعية وتتوسع الفقرتان ج، د، والبنود الثلاث من هذه المادة في توفير الحماية للمرأة العاملة الأم من كل الروايات.

فصل المرأة للاجباب

تحفظت الحكومة المصرية على هذه المادة وبالتالي فهي لم تتقدم منذ وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها أي خطوة لإدخالها على طريق إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في القوانين والتشريعات.

بل على العكس فإن قانون العمل الموحد الجديد، وهو بالنسبة لا يحيل إلى الشريعة الإسلامية في أي من مناهيها الفقهية- يبيع فصل المرأة إذا ما أقدمت على الانجاب مرة ثالثة استجابة لمطالب سياسات التكيف الهيكلي والتشبيث الاقتصادي التي هي سياسات انكماش فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حكومة البلاد.

وبقيت مظاهر التمييز ضد المرأة قائمة في القوانين الأخرى ناهيك عن الواقع الفعلي والمستوى الأعظم فيه حيث التمييز

العربية التي وقعت على الاتفاقية الدولية لإلغاؤه كل أشكال التمييز ضد المرأة وصدقت عليها موضوعاً للاعتقاد، ويجري الإلحاح على الحكومات لرفع هذه التحفظات من جانب المنظمات الوطنية والقومية والعالمية لحقوق الإنسان.

وما تزال تصانغ الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية التي تعلن خلاستها من مارس من كل عام احتفالاً بيوم المرأة العالمي تؤكد أن التقدم الجزئي في أوضاع شرائع من النساء، دون غيرها هنا وهناك لا يحجب حقيقة أساسية هي أن أوضاع المرأة بصفة قضي من سيئ إلى إساءة عاماً بعد الآخر وهو ما يكرس مظاهر التمييز ضد المرأة في المجالات كافة، وهي مظاهر يعجز التقدم الجزئي عن طمسها، خاصة أننا حين نتحدث عن النساء، إنما نعني ملايين النساء، وليس الشرائع والفئات العليا أو الوسطى وجدها.

وسوف تقتصر هذه الورقة على بحث كيف أدت الإحالة الدائمة إلى الفقهى تحجياً للمدني في قضايا حقوق المرأة إلى مزيد من إهمار هذه الحقوق على دراسة الوضع المصري مع إشارات هنا وهناك للأوضاع في بلدان عربية وإسلامية تبين أن الاختلافات والتباينات بين الشرائع والممارسات القانونية والسياسية في هذه النظم هي اختلافات وتباينات جزئية لا يمكن أن نبنى عليها نتيجة مزاها أو نظاماً ما قد احكم كلبية إلى المدني في القوانين والممارسات الخاصة بالمرأة اللهم إلا النظام المصري كاستثناء، وحيد خاصة في ميدان قانون الأحوال الشخصية، وإن كان الإطار الاقتصادي السياسي للوضع التونسي لا يختلف كثيراً عن النظم الأخرى من زاوية طابعة الاستبداد الأبوي الطبقي القائم على التمييز ضد الضعفاء والنساء والكادحين بعامة.

الاتفاقية الدولية

تحفظت جمهورية مصر العربية على المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لإلغاؤه التمييز ضد المرأة وتقول هذه المادة التي أسبقها نصاً باعتبارها نموذجاً لما أسميه بالقانون المدني:

«تشجب الدول الأطراف جميع أشكال تمييز ضد المرأة وتوافق على أن تمتنع بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء» سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيقها، لذلك تعهدت بالقيام بما يلي:-

أ- تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دستورها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها

الجنسية حق وأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي



د. محمد سليم العربى

عشيرة أخرى لعقد تحالف بواسطة الزواج ، ولهذا السبب نجد أن ضبط ممارسة الجنس لدى النساء قد حدد بصراحة من قبل قانون العرض والشرف الذى لا يزال يفرض نفسه فى مجتمعات متوسطة عديدة سواء كانت ذات تراث مسيحى أم اسلامى (٥) .

وحيث طلبت مجسومة من النساء ، والمبايعات عن حق أبناء المرأة المصرية المتزوجة من أجنبى فى الحصول على الجنسية المصرية من مسئول كبير أن يتدخل لصالح النساء اللاتي تزوجن من أجنبى وصفهن المسئول بأنهن شبه ساقطات .

وإذا شئنا أن نصل إلى المستوى العميق للسعى فى هذا التصور فسوف نلجئ فيه فكرة رفض دخول دم غريب على العشيرة أو الأم عبر هؤلاء الرجال الغريباء ، ولقبول المرأة لهذا الدم الغريب مثل سقوطاً تستحق العقاب بسببه ، والعقاب هنا تشريعى وباسم الجماعة إنه حرمان أطفال هذا السقوط من « شرف » الحصول على جنسية الجماعة التى تقع حمايتها على المرأة الخارجة عليها بالزواج من أجنبى ، ومن ثم يوضع الأطفال فى موضع أبناء السفاح .

وقبل أيام قليلة كانت موافقة الإدارة العامة للأدب ، شرطاً لسفر « الأثنى » للخارج . صحیح أن هذا الشرط لم يكن يطبق على كل الإثاثة ، لكنه ظل موجوداً حتى ذلك التاريخ (نهاية يوليو ١٩٩٩) حين إقالة وزير الداخلية .

كذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار إدارى يمنع زوجة من السفر ، بناء على طلب زوجها كانت الزوجة قد تخلت عن الحصول على إذن زوجها وعملت صحيفة قاتلة هذا يعنى أن قرار السفر لم يعد فى يد

الصرورى ، أثبت أن الشريعة لا تنفص صد منح الجنسية لأبناء ، الأم المصرية المتزوجة من أجنبى ولا علاقة للدين بهذا التمييز القانونى ضد النساء .

١- «عيسر أن القضاة» وكلهم من الذكور- المجهول للألف إلى تحريف مفاهيم مثل الضرر والمصلحة العامة ، وتحليل مفاهيم مثله «العة» و«الطريقة» بعبارة لا تمكن وجهة نظر ذكية بحثة فحسب بل تنم أيضاً فى كثير من الأحيان عن وجهة نظر السلطات السياسية (٣) .

فإحالة هذا الحق المعنى الذى يشترط على إعمال مبدأ المساواة ليس إحالة إلى الفقه وإنما إلى بنى القراية والمجتمعات الطيرىكى الراسخ الجذور والذى ترسخ عبر الزمن بعد سقوط المجتمع الأسمى الذى جرد المرأة من حقوق كثيرة كانت تتمتع بها حيث كان مبدأ المساواة فى ذلك الزمن القديم سائداً بطريقة فطرية .

وكما يقول الشيخ محمد الغزالي: المأساة أننا نحن المسلمين مولعون بضم تقاليدنا وأرائنا إلى عقائد الإسلام وشرائعه لتكون دينا مع الدين « (٤) .

كذلك كان «كلود ليفي شتراوس» مؤسس المدرسة البنيوية قد برهن على أهمية الدور الذى تلعبه البنى الأولية للقراية فى سريان الأثران والسلطات التى يتمتع بها الأشخاص فى المجتمع .فعملية تبادل النساء تخضع لاستراتيجيات الغنى والهيمنة والحماية الذاتية ، وهذه الاستراتيجيات تتجاوز مصلحة الشخص الذى تتم مبادلاته (أى المرأة فى الزواج) ونجد هنا أن أمن الفرد مرتبط بقوة العشيرة التى تضمن حمايته ، ففى حين أن الرجل لا يترك أبداً العائلة نجد المرأة قد إلى

أنه غير دستورى لأن القانون نفسه يمنع الحق فى الجنسية المصرية للأبناء . من أب مصرى مستزوج من أجنبية ، وهؤلاء الأطفال على العكس من أطفال الأم المصرية المتزوجة من أجنبى يتمتعون بمجموعة من الحقوق فى التعليم والصحة والعمل بينما يحرم منها أبنا الأم المصرية .

وهذه المادة من قانون الجنسية لا تخالف فحسب نصوص الدستور المصرى خاصة فى المادة الحادية عشرة منه والتى تقول إن المصريين سواء أمام القانون ، ولكنها تخالف أيضاً أحكام المادة التاسعة من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وهى المادة التى تقول:

«بأن تمنح الدول الأطراف المرأة حتماً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها» .

ولما وجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف محرج لأنها مطالبة بتقديم تقرير دورى للأمم المتحدة عن مدى التزامها بتطبيق الاتفاقية ، فقد اتخذت بعض الإجراءات الجزئية حين أصدر وزير التربية والتعليم قراره بإعفاء أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى من دفع رسوم التعليم فى المدارس الحكومية بالمعلمة الصعبة ومعاملتهم معاملة المصريين ، وهو قرار على أهميته وإيجابيته لم يطبق حتى الآن فى مواقع كثيرة .

وقالت المحكمة المصرية فى تقريرها لسنة ١٩٩٧ إنه:

« فىما يتعلق بجنسية الأطفال القصر فإن القانون المصرى ينتهج الجمع بين نظريتى حق الدم وحق الأقليم السائد فى نفسه القانون الدولى والمقارن فى تبعية الأبناء القصر لجنسية أبائهم» (٢) .

ولن أتوقف كثيراً أمام الازدواجية الواضحة حيث يصبح القانون الدولى هنا مرجعاً واجب الاحترام بينما هو موضوع للتحفظ فى مواقع أخرى وإلغا تنقوشت عند موضوع حق الدم .

الدم هنا ليس مجرد عنصر بيولوجى يعطى للرجل الأب أفضلية على المرأة الأم ولكنه أيضاً عنصر إيدولوجى فعلى المرأة الذكر -الأب على الأثنى- الأم لأن الأطفال يحملون اسم الأب الذى يحمل نسله- لا نسل المرأة- اسم الأسرة على مر الأجيال .

وقد أثبت الكاتب الإسلامى د. محمد سليم العوا فى ندوة غير منشورة بمقر حزب التجمع سنة ١٩٩٢ اعتماداً على مبدأ لا ضرر ولا ضرار الذى يقضى بتجنب إلحاق الضرر ، ويتصل بهذا المبدأ آخره هو اختبار أخف

بممكنها من ممارسة هذه الحقوق.

ونفس الحقوق والمسئوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ، أو ما شابه ذلك من الأنشطة المؤسسية والاجتماعية حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

ز. نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة والوظيفة.

ح. نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحياة الممتلكات.

٢. لا يكون خطوبة الطفل أو زواجه أى أثر قانوني ، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية ، بما فيها التشريع لتحديد سن الزواج ، ويجعل تسجيل الزواج فى سجل رسمى أمراً إلزامياً.

محفظة الحكومة المصرية على هذه المادة بما يعنى أنه لا توجد أى بنية رسمية لاجراء تغييرات جذرية فى قانون الأحوال الشخصية الذى وضعت مواد الأساسية قبل سبعين عاماً « ١٩٢٩ » ، ولم تجر عليه إلا تعديلات هامشية لا تفسد جوهره القائم على التمييز ضد المرأة والمستمند إلى الفقه.

وهناك مجموعة من القضايا الرئيسية يجرى فيها ممارسة التمييز مثل عقد الزواج :
العصمة ، حق المرأة فى تزويج نفسها :
والطاعة والنشوز.

١. واستثناء ، قانون الأحوال الشخصية التوسنى الذى « كان يرمى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية طبقاً للمصنفى «هاشمى الطردى» ، أولها إعادة الاعتبار إلى إنسانية المرأة ، والكف عن النظر إليها كأداة للمتعة . وثانيها منع زواج الإكراه والإقرار بحق المرأة فى التصرف فى ذاتها والتكفل بمصيرها ، وثالثها إخضاع الطلاق لنظر المحاكم ومنع المرأة حق طلب الطلاق شأنها فى ذلك شأن الرجل (١٠) .

وعلى الرغم من أن أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية لا تزال مختلفة فى «تونس» على المصوم شأنها شأن أوضاع الغالبية العظمى من النساء العربيات ، إلا أن قانون الأحوال الشخصية المتقدم عجم خلال ما يزيد على أربعين عاماً - صدر سنة ١٩٥٦ - فى تقليص المسافة بين المسكن والمشرد ، وبين الواقع الاجتماعى والقانون بحيث أضحت ممكناً تطوير هذه التشريعات لتحقيق المزيد من التوازن فى العلاقات الأسرية ، وفى هذا الإطار جاء مفهوم الشراكة والتعاون بين



فوزية عبد الستار

الزوجين على إدارة شؤون الأسرة.

الطلاق

وباستثناء ، هذا القانون التوسنى فإن كل فوائد الأحوال الشخصية فى الوطن العربى تقوم على التمسك ، ورغم أنه ليس هالاً أى نص قرأى أو حديث صحيح يحجب عن المرأة حق العصمة . ورغم أن السمة الجديدة رضى الله عنها حين بروحت الرسول كانت تحتفظ بعصمتها . صحيح أنها طلقت الروح الذى هو وتزوجته معاً قبل الإسلام إلا أنها ظلت محفظة بعصمتها . إلى أن مات . وكان للنساء قبل الإسلام حق العصمة أى أن المرأة ليس لها نفس الحق فى عقد الزواج الذى هو أقرب إلى عقد الإذعان منه إلى إنشاء علاقة متكافئة بين طرفين متساويين وخير.

وقد ثلثة أعوام قامت أندلسا ولم تعد حين ياد المجلس التوسنى للطفولة والأهومة

بتحريك مشروع عقد جديد للزواج يشارك مساحة حرة لاختيار الروجة الاحتفاظ بعصمتها وتولى أمر نفسها عند الزواج واشترطت حقها فى العمل وبالمناسة فبن العصمة فى يد المرأة لا تعنى نزاعها من الرجل إنها فقط تعطى لها حقاً مساوياً لحق الرجل فى تطليق نفسها ، وتغلق بذلك باباً واسعاً جداً للمشاحنات القضائية خاصة حين يكون الزوج منسلطاً ومستبداً ورجعياً ويغتر أن يعذب المرأة ويرفض أن يطلقها حين تقرر هى استحالة العشرة بينهما.

وهناك مئات الآلاف من القضايا المعلقة فى المحاكم بسبب تعنت الرجل ضد المرأة طالبة الطلاق أو المطفة الباشعة عن معقبتها وبعق أولادها فهناك خمسة وعشرون محكمة شرعية تنظر كل منها ما بين عشرة وخمسة عشر ألف قضية فى العام.

يقول الشيخ سيد سابق:

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده ، لأنه أحرص على بقا الزوجة التي أتت في سبيلها من المال ما يحتاج إلى إبقاء مثله أو أكثر منه إذا طلق أراد عقد روح آخر .

وعنه أن يعطى لمفقتة مؤخر المهر، ومفقتة الطلاق ، وأن يخطى عليها في مدة العدة، ولأنه بذلك يتحقق عقله ومزاجه يكون أفسس على ما يكره من امرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غصبة بعضها ، أو سببته منها شق عليه احتمالها ، والمرأة أسرع منه غصبا ، وأقل احتمالا ، وليس عليها من تبعات الطلاق ومفقتة مثل ما عليه ، فهي أحسن بالمبادرة إلى حل عقد الزوجية لأدنى الأسباب أو لما لا يعد سببا صحيحا إن أعطى لها ما أخطى .

والغليل على صحة هذا التعليل الأخير ، أن الأفرنج لما جعلوا طيب الطلاق حقا للرجال والنساء على السواء ، كثر الطلاق عندهم فصار أضعاف ما عند المسلمين (١١) .

ولأنه أن تتوقف أسام هذا التفسير والتعليل خيب عن المرأة في تطليق نفسها رغم أنه لا يوجد في القرآن أو السنة ما يمنع .

فأدعاء أن المرأة أسرع غصبا من الرجل وأقل احتمالا ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، هو ادعاء يناقض الواقع الذي تعيش فيه الغالبية العظمى من النساء إما لأنهن لا يتمتعن بأي استقلال اقتصادي يكون مستقلا لهن من الخطة المنفردة بعد نص الزوج ، أو لأن صورة المطلقة في المجتمع العربي ، وحتى في أعلام كنه مدحمت متدونه هي صورة سوداء متعسبة ، وليس نادرا ما تجد المرأة المطلقة نفسها في وضع التفرسة المحتملة أو المرأة السيفة الملمى الجسدي لأنها أولا ليست عدرا ، ثاب لا تشملها حماية رجل ، وثي يكون السبب الأول هو قو الأساليب كانهما تجعل الرجل متمسك حياة بقاء النسوة بل وحسنا مدلة مع رجل تستحيل انفارسة معه ولا تطيب الطلاق أو يسعى إليه لأنها سوف تجد نفسها بلا مورد

فما ألدع الذي سيد يفسر أنه دفع الاقتصاد قوة في بعض الأحيان فهو حصة الأطفال ، إن لفرع الذي يفسد الأنبيات من تصور أن يعيش الأطفال مع زوجة أب يموت أحيانا فربما من الفاقة وتعجز عن مؤسسة العيش وحسب ما أطفاله .

تقول الباحثة «عزيرة المهيري» بعد أن قامت بعملية استقصاء وبحث واسعة «إن الفضاة والسلطات الرسمية في مختلف البلدان

الإسلامية يتعارفون عادة انحصارا وإحصا لصالح الزوج في المسائل المتعلقة بحضانة الأطفال مثلا وبالفعل فإن حالة واضحة من حالات طلب اللجوء إلى بلد غربي التي تمت بدراستها كانت ناتجة من عدم تنفسه الاحترامات القانونية في بلد الطالبة للحو ، وقد قابلت في كثير من النساء المستعربات اللاتي تحدثن إليهن على مر السن أنهن لم يطلعن الطلاق ، أو لم يقنن على الزواج ناسمة حتى لا يفقدن حضنة أطفالهن ، ولم يكن هذا الخوف قابلا من اعتبارات قانونية ، وإنما من فطرة الرجال الواضحة باستمرار على جعل المعاكم تصدر أحكاما لصالحهم ، وجعل الدولة تعمل لصالحهم في هذه المسائل (١٢) .

واستطع أن أسوق مئات الحكايات لثناء عرفتهن أي عائلات الزواج نابة بعد أن حصلن على نطق شئ لأتقن لكي يرين أطفالهن خاصة حين يشترط الزوج الثاني عدم بقا 'الأطفال' في منزل الزوجية الجديد ، أو ساء أيمن عني عائلات تنعسة مدى الحياة حتى لا يفقدن حضنة الأطفال وأحريات عجن ععر' ناسمة عن إبن ، العلاقة الزوجية بسبب بعث الفضاة أو مواء القانون نفسها .

وهناك حالة الصعوبة التي طبلت الطلاق من زوجها الصغرى منذ أربع سنوات وعجزت حتى الآن عن الحصول عليه وذلك بعد أن طلقها محكمة الدرجة الأولى ثم ردتها محكمة الاستئناف بسبب المادة التاسعة من الباب الثالث من قانون الأحوال الشخصية «في التفریق بالمعيب» ، والتي تنص على الآتي:

«تزوجته أن نطلب التفریق سبها ويرى زوجها : زوجته نه شسا مستحكما لا يمكن نسر - نه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المناء معه إلا ضرر كاشور والخذاء والنرس ، سوا ، كان ذلك الغيب بالزوج قبل العقد ولم تعد به أو حدث بعد العقد ولم تره .

فإن بزوجته عالمة بالمعيب أو حدث الغيب بعد العقد ورضت نه صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يحور التفریق (١٣) .

وفيه حولت المحكمة الزوج إلى الطب لشرعي وسبق من أن نعب الذي أحملته لزوجته لسنوات ثم عجزت بعد ذلك عن مواصلة احتماله هو غيب عسر قبال أندا لمعلاج .

وبعد ذلك حكمت برز الزوجية إلى زوجها بعد طلاق من الدرجة الأولى ونجف 'الصحة' التي صعبا كرمها من طلب الطلاق في 'الأيام' الأولى للزواج إلى كل التوسلات على بل أن يحصل غنى الطلاق وفشت حتى الآن ، ولم يبق أماعها مفتوحا إلا

باب والخلع (بعض الحاء) .

ويعرف الشيخ «سيد سابق» «الخلع» على التالي:

«ولا أن البغض قد يتضاعف ، ويشند الشقاق ويصعب العلاج وينفذ الصبر ويذهب ما أسس عليه البيت من السكن والمودة والرحمة وأداء الحقوق وأن تصيب الحياة الزوجية عرقا قابلا للإصلاح ، ويصنذ برص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا يند منه .

فإن كانت الكراهية من جهة الرجل فيبده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله .

وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق «الخلع» بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه بغير الزوجية لعلته بها ، ويبدو أن هذا النظام عادل في ظاهر الأمر حيث تعيد المرأة للرجل ما أخذته منه ليطبقها فيطلقها وينتهي الأمر .

ولكن الحقيقة هي غير ذلك تماما ، فالخلع مبرهون أولا بواقعة الزوج ويمكن أن تطلب المرأة الطلاق على أساس منه ويرفض الرجل .

وفي الممارسة الواقعية صادفتنا عشرات الحالات التي لما فيها الزوج إلى هذا النظام من باب ابتزاز الزوجة وأسرته إن كانت غنية ، أو لإزالة إن لم تكن كذلك بحيث تستدين وتتنازل عن كل ما تملكه سواء كان الزوج قد منعه لها قسما أنه ملكها الشخصية ، في عسر المرأة لتفتدي لنفسها يمكن أن تقع في عسر مالي بالغ خاصة إذا كانت الحياة قد استعالت تماما مع الزوج .

وفي الحالة السابق الإشارة إليها حيث ثبت للطلب الشرعي عجز الزوج عن المعاشرة واستحالة علاجه في المستقبل لحات الصعوبة بعد حكم الاستئناف الذي قضى بعودتها لزوجها إلى مساومته ، وعرضت أن تدفع له مبلغا من المال رغم أنها لم تأخذ منه شيئا على الإطلاق لدى الزواج الذي اختارته هي بكامل إرادتها .

وبعد ذلك أخذ الرجل يرفع كل يوم سعره الخلع وهددته بأشقة الزوجية التي اشتريتها أسرة الزوجة باسمها هي ملكة ووصل في الفجر حدا غير مسبوق من طلب - بالإضافة إلى الشقة نصف مليون جنيه ثمنًا للزوجة الطلاق .

وأقسس لها ولكل من يعرفهما أنه لن يطلقها أبدا وسوف يتركها معقولة إلى أن تتجاوز من النجاي .

وهذه حالة زوجين متعلمين قما باننا إذا ما استبد الجهل بالاصافة لسوء نية مشاه



د محمد عصفور

موقف متناقض

لسوء نية هذا الرجل بإسراء بسيمته أمية وعاجزة كلية لا تحسب عن اقتداء نفسها وإثنا أصلا عن الدفاع عن نفسها.

وعالما ما تقبل النساء الشيعيات بأوصاف بالغة التعاسة حين يستخدم الزوج المجال حقه الشرعى فى الزواج الشاى أو الثالث وقد أضاف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المادة ١١ مكرر والتي تنص على أنه :

« على الزوج أن يقر فى وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية . فإذا كان متزوجا فعليه أن يبرر فى الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصبته ومجال إقامتهن وعلى المولى حظره بالزواج المحدث بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول .

ويحوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا تخلف خسر مادى أو معوى يتعذر معه دواء العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد أن يتزوج غيبا

فإذا عجز القاضى عن إصلاح بينهما طلبها عليه طقة بانه . ويسقط حق الزوجة فى طلب التطليق لهذا السبب متى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى . إلا إذا كانت قد رخصت بذلك صراحة أو صما . ويتحدد حقها فى طلب التطليق كلما تزوج بأخرى .

وإذا كانت الزوجة الحبيدة لم تعلم أنه متزوج سبوا ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطليق كذلك .

ورغم أن هذا التعديل الذى أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد أثار فى حينه ضجة كبرى فى الأوساط المحافظة وغضب منه بعض الشيوخ غضبا كبيرا .. إلا أن القراء المتأنيبة له تؤكد أنه لم يكن إلا تعديلا جريئا لأنه لم يضمن حق المرأة فى الحصول على الطلاق فور علمها بالزواج الثانى زوجها . وبقي الحصول على الطلاق مشروطا . بالضرر المادى أو المعنوى الذى يلحق بالزوجة وتتضرر معه العشرة أى أن على المرأة أن تثبت للقاضى - لا بعرف أحد كيف - استحالة العشرة لكي يكون من حقها الطلاق بسبب الزوجة الثانية إما إذا قبلت بعضها كزوجة ثانية لاعتبارات اجتماعية ثقافية كثيرة جدا ثم تبين لها بعد مرور عام من الاختصار - أنها يستحيل أن تواصل العيش مع زوجها فعليها أن تتحمل مدى الحياة بعد ذلك تبعه قيامها بالاختيار لأنها لو قبلت فيه يبقى محكوما عليها حكما مزيدا باستحالة الطلاق إلا إذا قامت باعتناق نفسها عن طريق الجمع أو دفع مبيع يكره أو يصغر من المثل .

بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا . كما أن حقها فى طلب الطلاق يسقط حتى قبل انعقاد المدة المذكورة متى ثبت أنها قد قبلت هذا الزواج وارقتة سواء كان هذا الرضا صريحا أو ضمنيا . وهو ما يعذر إنياته بكافة وسائل الإثبات بما فى ذلك شهادة الشهود . ومن هنا فطال أن هذه الزوجة قد قبلت الزواج وارقتة . ومضى على قيام هذه العلاقة الزوجة ثلاث سنوات فإنه لا يحق لها اللجوء إلى القضاء بطلب الحصول على طلاقها لهذا السبب .

وفى غالبية الصحف والمجلات يوجد مثل هذا الباب الذى يرد فيه بعض المتفقين على أسئلة الجمهور ويندر أن نجد إجابة تحيل إلى المدنى أو إلى مبدأ المساواة بين البشر . وتعد هذه الردود مرجعا مسلما به من قبل القراء بكل ما يشرى به على الانصراف به من مأس تكون المرأة فى دانتها . أو هى وأطفالها ضحاياها .

ومن أشهر من قدموا الردود على أسئلة النساء والرجال بخصوص العلاقات الزوجية من الطلاق للطاعة للشيوخ وللولاية هو الشيخ الراحل «محمد متولى الشعراوى» الذى صلا الدنيا وشغل الناس كما قيل عن المتنبي . لكنه كان أوسع صيدا بكثير من «المتنبي» لأنه كان موجودا بصورة شبه دائمة فى وسائل الاتصال الجماهيرى من إذاعة وتلفزيون . وكان يكتب فى غالبية الصحف واسعة الانتشار وما تزال بعض الصحف بعد أكثر من عام على موته تنشر ما تقول إنه كتابات

بل وتصادفنا كثيرا حالات نساء يطلبن من أزواجهن الزواج بأخرى من أجل الانجاب ولكنهن يكشفن بعد ذلك استحالة الحياة مع ضرة وحين يطلبن الطلاق يدخلن فى نفس الدراما مرة أخرى غالبا ما يستحيل حصولهن عليه .

واليكم هذه الفتوى كما ورد بنص السؤال والجواب فى أكبر الصحف الحكومية وأوسعها انتشارا .

جاء فى باب أسألو الفقيه الذى يرد على أسئلته عبيد النعم أسحق فى الأهرام ٩٩/٧/٢٣ . على الرغم من أن زوجتى طلبت منى الزواج من أخرى من أجل الانجاب الذى لم يحدث منها ولا من الزوجة الثانية . قايها تطالبي حاليا وبعد مرور ثلاث سنوات دون إنجاب بطلنيك الزوجة الثانية وإلا لجأت للقضاء . لنحصل على طلاقها منى لزوجى عليها من روعة ثانية . فهل يحكم القضاء بطلاقها لهذا السبب؟

فريد الفقيه :

نصت المادة ١١ مكرر من قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه يجوز للزوجة التى روج عليها زوجها أن تطلق منه إذا تخلفا صير مادى أو معوى يتعذر معه دواء العشرة . ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا تنزوج عليها فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلبها طقة بانه . ويسقط حق الزوجة فى طلب التطليق لهذا السبب متى سنة من تاريخ علمها بالزواج

«الشعراوى» كان قد انتهى منها قبل أن يورث ولم تنشر ويعبر «الشعراوى» آية المطلقات سريعتن بأعسهن ثلاثة قروء. وهى ما يسمى بشهر العدة لئلا يبد أن تقضيها المرأة بعد طلاقها دون رواج حتى يتأكد أنها ليست حاملا من مطلقها.

فماذا يقول مستخدما تفسيره للغوى المشوق ولكن المثير للجدل:

«تحرص وتنظر أنتها» عدتها حتى ترد اعتبارها بهلاحيثها لزواج من زوج آخر، ولم ينته القول الكريم بقوله «يحرص» وإنما قال: «يحرص بأنفسهن» مع أن التحرصه هى نفسها المطلقة ذلك لأن النفس الواعية المكلفة والنفس الأمارة بالسوء تكونان فى صراع على الوقت وهو «ثلاثة قروء» و«قروء» جمع «قروء» وهو إما الحيضة وإما الطهر الذى بين الحيضتين.

وقوله سبحانه وتعالى ثلاثة قروء. ما لمقصود به؟

هل هى الحيضة أو الطهر؟ إن المقصود به طهر، لأنه قال ثلاثة بالياء، ونحن نعرف أن نساء تأتى مع الذكر، ولا تأتى مع المؤنث والحيضة مؤنثة الطهر مذكر.

وهنا يستخدم الشيخ الشعراوى الألاعيب اللغوية وهو يتحدث عن شهر العدة ليحيط به من شأن النشاط السبولوجى لجسد المرأة فيصعب مثل هذا النشاط فيما بعد مبررا لوضعها فى مكانه أدنى، فى علاقتها بالرجل.

ومع ذلك فهذه اللعبة اللغوية هى شبة للغاية لأنه استخدم الحيضة التى يمكن أن تقابلها الطهارة والأخيرة مؤنثة. بينما أن مطلق الحيض شأنه شأن مطلق الطهر هو مذكر، وتلك تفضية أخرى على أى حال، لكن الشيخ الشعراوى دأب على المراهنة بغيرته الهائلة على التنازير والإقناع فى جمهور بسيط لتقافة بل هو متلق سلبى لرسائله مأخوذة بها شأن المسحورين.

ومع ذلك نستطيع أن نؤكد بالملاحظة والتابعة أن مثل هذا الجمهور المأخوذ بسحره أخذ يتلفس وإر دل ذلك على شئ فعلى ريادة مساحة الوعى الباقى وأن بقيت صغيرة- فى أوساط الجمهور العادى محدود الثقافة.

الولاية على النفس:

فإذا حسنا إلى الهى الأول من المادة السادسة عشرة من الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة والتي تطلب ضمان «نفس الحق للمرأة أن عقد الزواج مقسوف بنجد أن

المرأة البالغ الرشيد لا تستطيع أن تروج بعسا دون ولى، وهو مشهد معروف ومتمكرى فى السينما المصرية حيث يأتي المأذون ويضع متديلا أبيض على يدي رجلين أحدهما الزوج والآخر ولى العروس.

« ولا يتطرق القانون المصرى إلى هذه المسألة بشكل صريح، ولكنها موجودة فى هذا القانون من خلال استعمال مبدأ الرجوع إلى المدرسة الفقهية المعتمدة وهذا المبدأ درج فى العمل به فى الدول الإسلامية التى تعتمد على قوانين للأحوال الشخصية مستمدة غالبا من مدرسة فقهية معينة، وتنص هذه القوانين عادة على اعتماد تلك المدرسة كمصدر مكمّل لقوانين الدولة، بذلك تصح الأحكام الفقهية للمدرسة جزءا من قوانين الدولة يعتمد عليها للوصول إلى أحكام فى قضايا لم تتعرض لها قوانين الدولة» (١٤).

ومن المعروف أن المدرسة الفقهية المعتمدة فى مصر هى المستمدة من المذهب الحنفى والذى يشترط وجود الولى بالنسبة إلى البكر غير البالغة، ولا يصح عقد زواجها دون الولى الذى يكون عادة أبوها.

«وقد تم تاريخيا تبرير هذا الشرط على أساس أن ولى خصمى المرأة من الانحراف وراء عواطفها، ويجب أهلها العار إذا تزوجت بغير كفو».

كما تقول **عزينة الهيرى** وتضيف: «إن التصور الأيوبي- السلطوى للمرأة الذى يعتبرها غير عاقلة ومتمكّلة اقتصاديا ومتسرعة التصور الأيوبي» لعب دورا هاما فى السماح للولى الحنفى بفسخ زواج بغير إلى الكفا» (١٥).

وفى بداية القرن فى مصر قامت إحدى المحاكم بفسخ عقد زواج الشيخ **وعلى يوسف** و«السيدة صفية»، وكما قد نجحوا وتزوجا وتأسس الحكم على عدم كفا «الزوج الذى كان وصفا فقيرا وكانت زوجته تنتمى إلى إحدى العائلات الأرستقراطية الغنية.

الطاعة:

ينص قانون الأحوال الشخصية المصرى على أنه يجوز للزوج إذا امتنعت الزوجة عن طاعته أن يتوقف عن الاتفاق عليها اعتبارا من تاريخ الامتناع كما تنص المادة الحادية عشرة مكرر المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

وتصنيف المادة «تعتبر متمنعة دون حق إذا لم تعد لمزّال الزوجية بعد دعوة الزوج إليها لعدمه بإعلان على يد محضر لشخصها أو من يتوب عنها، وعليه أن يبين فى هذا الإعلان السكن».

غير أن القانون يستثنى من ذلك بعض حالات خروج الزوجة من بيتها ومنها الخروج للعمل المشروع بشرط أن ألا تنسب الزوجة استخدام هذا الحق المشروط وإلا حق لزوجها أن يطلب منها ترك العمل خارج البيت حفاظا على مصلحة الأسرة.

والأساس الشرعى لأحكام المادة المذكورة هو ما قرره الشريعة الإسلامية من ارتباط حق النفقة للزوجة بعدم نشوزها.

وقد لحص الإمام «أبو حسان الغزالى» المقلب بحجة الإسلام مفهومه للطاعة بتليخها بليغا حين قال **والمرأة ولىق لزوجها».**

وتقول «عزينة الهيرى» بأسى: «لقد التقيت بكثير من النساء المحترمات اللاتى ضاعت حياتهن سدى لأن أزواجهن لم يسمحوا لهن بالخروج، وسمعت أيضا العديد من القصص حول حالات طلاق كان سببها عصابان الزوجة، ولابد من وضع حد لهذا الاضطهاد الذى لا يصدق فالرجال لا يتحملوا أبدا حبسهم ولو لبضعة ثوان فى حين أن المرأة حشرت من هذا الحق الأساسى من حقيق الإنسان على مر العصور، وكل هذا تم باسم الإسلام وعلج مبادئ الطاعة والقرار فى البيت» (١٦).

كذلك هى الحال فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبينهم.

«إن للرجل حق القوامة على زوجته، وإن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف» وفى هذا مستعنى الولاية والسلطان عليها (١٧) .. كما يقول سيد سابق، وليس للمرأة العربية ولاية على نفسها وأحبائها على ابنها (١٨). كما توصلت بدوة فى دمشق، وسحبت الولاية من المرأة على أبنائها وبانها خلال فترة الحضارة إذا كانت مطلقة سوا، فى تقريره صصيرهم أو سفرهم أو الوصاية على أموالهم.

وفى ندوة أعدها مؤسسة «فريديش إيبيرت» فى القاهرة لمناقشة المادة السادسة عشرة من الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة فى إطار عمل ملتقى الحوار حول الاتفاقية بهدف توفير مساحة للتحاور بين مؤسسات المجتمع المدني المصرى والجهات التنفيذية والشريعة، وقفت امرأة تحدثت بمرارة عن عجزها عن صرف عوائد شهادات استثمار اشترتها هى باسم ابنها لأن الأب غائب وهو الوصى الشرعى على الابن.

ويصر الشيخ الشعراوى «وقوله تعالى للرجال عليهم درجة، باعتبار هذه الدرجة هى الولاية والقوامة.

الكثير روايات!!..

-علامات التعجب للشيخ «محمد الفزالي» الذي أورد النص وعلق عليه قائلا صدافعا عن تغطية الرأس وإظهار الوجه والكفين.

«إن المجتمع الإسلامي بما شرع الله له من آداب اللباس والسلوك العام هو شيء آخر غير المجتمع الأوروبي بشقبة الصليبي والشيوعي . فإن هذا المجتمع أدنى إلى الفكر المادي البحت وأقرب إلى الإباحة الحسبانية المعورة» (٢٢).

بل إن هناك اتجاهًا لإضفاء نوعًا من قدسية على ما يسمى باللباس الإسلامي للمرأة يقول «عبد المتعال محمد الجبري»:

«تنظم الأمم مهرجانات التقدير للشهيد ، وإن التحجبة في عصر الإباحية أعظم في الأثر من مائة شهيد حين تستر بعمامتها عن اقتناع وإيمان بأنها تدعو إلى الله عملها بسلوكلها ومظهرها ، إنها قدسية حية .. ثم يضيف

«السلمة تعض طرفها ، ولا تكشف عن شيء من مفاتها لأحد ولو كان قريبًا لها وفي بيتها ومحضرها أخوتها ، ولا تضع خمارها جانبًا ، أو تكشف شعرها إلا أمام والذي الزوجة والزوج والأخوة والأبناء وبنى إختوتها فقط» (٢٣).

المسألة الأخطر في الحجاب والنقاب والحصار هي استجابة المرأة لنفسها لفكرة تغطية جسدها بصورة مبالغ فيها باعتبارها عبوة ، وتقبلها لنفسها كعبوة حتى أن الدكتورة «زينب رضوان» أستاذة الشريعة الإسلامية حين أجرت في بداية الثمانينات بحثًا كبيرًا حول الحجاب في الجامعة تلتقت رؤا استوفقتها بسبب تكراره وهو أن الفتاة حين تفتح الحجاب تشعر براحة نفسية عميقة وتتخلص من قلق كان يساورها كثيرًا حول سفورها أي أن نساء كثيرات يقمن طواعية بغير أنفسهم واستئناسًا هذا القهر باعتباره هو الحال.

العتف:

أباح الغرب الكرم صراحة صر الروحة ، ونابى العفتا ، والشيوخ في نسب محرم هذا الصرب ومقدار شدته ، وأصبح شاعا جدا في الأساط الشعبية وحتى بين الفشت الوسطى والنحرواية الكبيرة في المجتمع أن الرجل الشهم عليه بين الحق والأخر أن يؤد زوجته مسررا ذلك بالشرع ولا يتندر أن نسمع استعائنات النساء - في كل الأحيان - لأنهن يتعرضن للضرب.

وفي بحث لم تنشر نتائجه بعد حول



محمد عمارة

وزعوا ثرواتهم بالتساوي في حياتهم وسأورا بين البيت والولد في الإرث معتمدين تأويلات مستنبية وعصرية على اعتبار أن التخلي عن الحلال ليس حراما في الشريعة.

تعدد الزوجات:

ورغم أن الإمام محمد عبده قد أفتى في أول القرن في مصر كما أفتى الشيخ «محمود شلتوت» في منتصفه بإبطال تعدد الزوجات، وأن القانون التونسي منع هذا التعدد فما تزال المذهب الفقهية المعتمدة التي انحدرت إلينا من القرون الوسطى تدافع عن تعدد الزوجات وتعتبر الفاء افتتانًا على الشريعة.

وذلك رغم أن الواقع نفسه يتجه إلى إبطاله ، ففي مسح أجراه المشروع العربي للنهوض بالطبقة بالجامعة العربية وجد أن ظاهرة تعدد الزوجات لا تتجاوز ٤٪ في مصر ٩٪ في موريتانيا ، وتبلغ أقصاها في السودان إذ تصل إلى ١٧٪/٢١) و يسبق تعدد الزوجات شيئًا مطلقًا باسم الفقه على رقاب النساء.

اختيار الزى كحرية شخصية:

تجد المرأة السافرة نفسها محاصرة بالفتاوى التي تضيق عليها الحماق ومحمد بصورة معنوية قاهرة من حرمتها الشخصية في إختيار الزى الذي ترتديه وتصادر عليها حقها في الاختيار.

ورغم أن المستشار «سعيد العشماوي» أنت في أكثر من بحث أن الحجاب كان مفروضًا فحسب على نساء ، التي إلا أن الشيوخ الذي يعدون من المستنيرين لا يتوقفون عن تقديم الفتاوى للنساء حول ما يجوز وما لا يجوز لها أن تظهره من الشعر والوجه والكفين.

وتال كلامه في جعفر -وهو مرجع حنبلي- المرأة كلها عبوة إلا الوجه والكفين ،وفي

.. ودرجة الولاية تعطينا مفهومهما أعم وأشمل فكل اجتماع لابد له من قيم والقوامه مسئولية وليست تسلط ، والذي يأخذ القوامه فرصة للتسلط والتحكم فهو يخرج بها عن غرضها ، فالأصل في القوامه أنها مسئولية لتنظيم الحركة في الحياة.

ويضيف : «والله حكيم قادر على أن يقتض للمراة لو فهم الرجل أن درجته فوق المراة هي للاستبداد» (١٩).

ويتجنب الشيخ الإساءة في التحليل الدعوى حقيقة أن الولاية والقوامه تعنى أن هناك رئيسًا متحكمًا هو الرجل ومرؤسا محكومًا هو المرأة وأن إرادة الأخير أي المرأة ليست حرة في هذه الحالة ، أي أنها ليست مواطنًا حراً كامل الأهلية كما يقتضى مفهوم المواطنة.

ويحيل العقاد أحقية الرجل في القوامه إلى التركيب الفسيولوجي لكل من الرجل والمرأة معتبرا المرأة في أدنى حلقها «بكر الحاء» ومعبرا عن موقف ذكوري- تسلطى لا علاقة له بالفرق أو الشريعة وإن كان يعسر «ولرحل عنهن درجة» تعمسرا سلولوحا أيضا.

« : لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامه الطبيعية التي احتج بها الذكور من نوع الإنسان إن لم نقل من الأنواع التي تحتاج إلى هذه القوامه ، فكل ما في طبيعة الجنس الفيرولوجية ، في أصل التركيب ، يدل على أنه مستلقة بين جنس برید ، وجنس يتقبل» (٢٠).

التبني:

وهناك حكم قرأني صريح يرفض مسألة التبني استنادا إلى علاقات «الده» كأساس للنبس ، كذلك فسبب السب يرتب إرث ، وهكذا لا تستطيع المرأة التي لا تنجب أن تستنى طفلا ليس من صلب الرجل الذي تزوجته من جهة ،ومن جهة أخرى يمكن أن يكون هذا الطفل قد وضع -دون معرفة المتبنين له- من امرأة تجعله شقيقا أو شقيقية لى يتزوجها فيما بعد بالرضاعة أخوة بديوها.

الأثر:

وتجميع المذهب الفقهية المختلفة على التفسير الحرفي لأية الإرث وللذكر مثل حظ الأنثيين ، ومع ذلك كان المتدسين النعاديون أبعد بظرا وأكثر حنكة من عالیه المفسرين ، حين أقنعوا الذين لم يلدوا إلا الفناء على التوصية بكل ثروته أو بقنها وجه أحياء ، إلى سائهم ،وحتى بعض الدس اعجبوا أولادا وبنتا

العنف ضد المرأة أحياء ما يزيد على ٧٠٪ من عبنة الرجال الذين جرى سؤالهم أنه من الضروري في بعض الأحيان ضرب الزوجة لتربيتها» ومن بين رجال العينة قضاة وأساقفة جامعات ومحامون وصحفيون ومدرسون.

قال مالك:

«إذا عمد الرجل إلى إمرأته ففقا عنها ، أو كسر يدها أو قطع إصبعها أو أشيا ذلك فإنها تقاد «تقتض منه» ، أما الرجل يضرب إمرأته بالجلد أو السوط فيصيبها من ضربه ما لم يردده ولم يعتمد ، فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ، ولا تقاد عنه «أى تقتض منه» (٢٤) .

ويصيف سبيد سابق الذى أورد العقدة السابقة: «ودية المرأة إذا فتلن خطأ نصف دية الرجل ، وكذلك دية أطرافها وجراحاتها على الصنف من دية الرجل وجراحاته ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم» (٢٥) .

وبطبيعة الحال فإن العنف الذى يقع على المرأة هو أوسع وأكثر تشعباً من مجرد الضرب ، وإن كان الألباء - السدنة - ما أظهر هذه الأشكال وصولاً إلى التشويه الجسدى بالختان ، والعنف المعنوى بزواج الكراهة أو زواج العتاة ، لطفلة ، أو حبس وسائل منع الحمل من المرأة أو منعهما عن الفراسة أو الانقباض حتى فى إطار الزواج وتتم دراسات كثيرة عن زيادة حالات الاغتصاب عامة .. إلخ .

وفى بيان لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان فى يوم المرأة العالمى ١٩٩٧ لخطوق المركز ، رويده حجم ظاهرة العنف ضد المرأة سواء داخل الأسرة أو من خلال المجتمع ويعتقد المركز أن طو هو العنف الأسرى وإن كانت تشعب فى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تنترك بدرجة أكبر فى أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض ، والتي تعاني من الانتقار إلى مستوى تعليمى ملائم ، كما أن ظواهر العنف الاجتماعى ترتبط بدرجة كبيرة بالدور الذى يلعبه الإعلام المتأثر بالخطاب الدينى السلفى الذى يصر على تقديم المرأة فى صورة الزينة والفحش والدونسة ويحملها مسئولية أية انحرافات داخل المجتمع ولا يثنى فيها سوى الجوابب التى يمكن أن تعكس استكانتها وضعفها ، وتجعلها هدفاً ساجداً للتعدي من العنف (٢٦) .

الصحة الانجابية:

يقود غالبية الشيوخ ورجال الدين حملات عنيفة ضد وسائل منع الحمل باعتبارها المنع هو اعتراض على إرادة الله سبحانه وتعالى ، وتؤثر حملاتهم تأثيراً واسعاً على الفئات

الشعبية بشكل خاص وتنظيم الأسرة هو الدائرة التى تخوض فيها الحكومة ما يشابه الحرب ضد الشيوخ فتساند الأكثر استنارة منهم لتجراح حملتها ضد الزيادة السكانية التى تعمر خطتها للتنمية .

ويرفض الشيوخ من حيث المبدأ فكرة أن تكون المرأة قائدة على السيطرة على حسداه وعلى عدد مرات حملها لأنها يمكن بذلك أن تقلت من دائرة الوصاية الأبوية السلطوية التى تتحد طابعاً دينياً ، بل يمكن أن تتحدر حساً بينما تردد ملايين النساء أقوال الشيوخ وترفضن استخدام وسائل منع الحمل وينجن مرات كثيرة ويجبرن عذاب موت الأطفال .. أو يتعرضن هن للموت الفعلى .

إن السيطرة على المرأة فى المجال الخاص
أى الأسرة وقصعها هناك عن طريق قوانين الأحوال الشخصية قد أسهم ضمن عوامل اقتصادية - اجتماعية أخرى فى حصار قدراتها وإمكاناتها المشاركة فى العام وكانت النتيجة هى التسيبة المتدنية فى عضوية مجلسي الشعب والشورى وفى المحليات ومراكز الادارة العليا حتى تلك التى تشكل قوة العمل النسائية فيها أغلبية .

فضلاً عن أن المدارس الفقهية المعتمدة دأبت على حبس المرأة الكبرى عن المرأة فقها ، بل وأكثر من ذلك وقف الشيوخ ضد تعييبها قاضية حتى دون سد شرعى .

ويستند الشيخ محمد الغزالي « قول بن حزم «إن الاسلام لم يحظر على إمرأة أن تولى منصب ما حاشا الخلافة العظمى فيقول معلقاً: «لسنا من عشاق جعل النساء رئيسات للدول أو رئيسات للحكومات ، إنما نعشق شيئاً واحداً أن يراى الدول أو الحكومة أكفأ لإنسان فى الأمة ، ومرة أخرى أكد أنه لست

من هزاة تولية النساء المناصب الضخمة ، فإن الكلفة من النساء - قلائل ، وتكاد المصادفات هى التى تكشفهن» (٢٧) .

أى أن الشيخ يمنع واقعياً على المرأة حق الولاية الكبرى لأنه لا توجد ساء - كمؤات من وجهة نظره ، لكنه على أى حال لا يقول إن المنع يستند إلى الشرع .

ولذلك هناك أن يتفكر تلك الضجة التى ما زال يثيرها نواب الأخوان المسلمين فى البرلمان الكويتى لأن مرسوم أميرياً صدر فى غيبة البرلمان بمنح المرأة الكويتية حق التصويت والانتخاب .

كذلك فإن مفكراً ليبرالياً مثل «العقاد» يرى حبس الولاية عن المرأة فى المجال العام مستخدماً الآية القرآنية «ولرجال عليهن» (درحة) .

ولا يختلف بالنسبة للائقاص من حقوق المرأة فى كافة الميادين المذهب الشيعى عن المذهب السننى وفى دراسة لها عن مصاد القانون الأيراني تتوصل الباحثة الأيرانية «فهدا نيكزاد» إلى أن القوانين الأيرانية لا تيسر النظم المواق بالنساء - فحسب بل تنظر إلى المرأة دوماً باعتبارها الجهة التى تلتحق بالأذى بالأخلاق والبراءة - والفضيلة وتسقى مصدر قلق وإضطراب .

وهذه القوانين تستند إلى تعاريف مبهمة وأراء - فقهية غريبة كلما تعلق الأمر بقانون حفظ الشرف وصيانة العفة وما شابه .

وكل فقيه أو مشرع يمدح هذا فى ذلك وتضع المرأة بين حابل ونابل فى كل الأحوال ، والقوانين فى كثير من جوانبها تتكى على أكثر التصورات رجعية وتخلها بحق المرأة ، وتنهى من أشد التفاسير الدينية إنتغلافاً وضيقاً فسيماً يمت بصلة إلى سلوك المرأة وحقوقها ومطالبها ، كما أنها تأخذ بأخذ العمل التصورات التقليدية واليهادية الراسخة فى ذهن الشعبى فتسأيرها بدلاً من السير فى اتجاه تقويمها وإصلاحها وإحلال جديد عصرى مكانها .»

حالات الأمر أن معظم الفقهاء قد رفضوا قاماً مبدأ مساواة المرأة بالرجل ولو حتى تدريباً ، كما أن القرآن والسنة لم يساوي بينهما وهناك العديد من القوانين والأعراف المختلفة فى الدول الإسلامية ما يكذب الوهم الشائع عن ثقافة إسلامية أو هوية واحدة متجانسة أو قانون إسلامى واحد وأمه واحدة ومع ذلك يتفق الجميع على قهر النساء .

ومع ذلك كما يقول أركون وهو المسلم العلماني: «وكشيراً ما يسلم نفس الكليشيات





الشيخ محمد الفزاني

• طلاق قدراتها وإثباتها لذاتها، قد هذه ذاتها
• انشاء الاحتشاعي القائم على الامتيازات
• وررع الحسوف في قلوب الرجال المحافظين
• والثباتين على هذا النظام، لأن الامتيازات
• التي يحظون بها في ظل النظام الطبيعي
• الأتوي أصبحت موضوعا للتساؤل وليس
• لها صلاح أقوى وأمضى من الدين لحماية
• هذه الامتيازات والسعي لتأجيلها بكل
• نظرق.

وإذا كان غيبا حتى السوء المسلمات
من التمسر بزد وطأة جامعة الفقهني إلى
التنفي الموروث، فإن هذه الخيفة السافرة لا
تنفي أن للتفسير طائعا عالما ما يزال رغم

تمرة زدها من حاسوب، بل ودفعت
بوم ذلك من وضع المرء في الحسوف وفي
الحياة لعامة في المونة الغريبة هو كثر شدد
تد لا يقدر من وضعها في سدد ن لغربية
والاسلامه

إن مستسوى التطوير التساريحي
الاقتصادي- السياسي يلعب دورا حاسما في
قضية تحرير المرأة التي أصبحت أي المرأة منذ
إنهيار المجتمع الأمومي والمشاعية البدائية
جزءا من الملكية الخاصة للرجل تلك الملكية
الخاصة التي أخذ الفقهني يقدم لها تفسيرات
إلهية.

وكان تقدم المرأة في المجالات المختلفة

المعروفة والشائعة عن مكانة المرأة في الاسلام
، لذا يسعى علما زجرحة التحليلات
والتساؤلات نحو أرسية أخرى / ومجالات
طالما تم تجاهلها حتى الآن . «و» يصف سمع
بعض أتباع الحركات المذكورة ادعاء السوذح
الاسلامي لحقوق الإنسان ، يشاكون على
وضع المرأة في بلدان أوروبا والغرب ويستظنون
لاقتادها مثلما اتفقوا وضع المرأة في بلداننا .
علامات التعجب لأركون(٢٩).

ويسرر الشاخص في موقف الحركات
الاسلامية والشيخ حين يدافعون عن حقوق
الإنسان كافة وعندما يأتي الأمر إلى حقوق
المرأة يحاصرونها بشتى القيود باعتبارها هي
الحرام ذاته

لقد رأينا في الصفحات السابقة موقف
«سيد سابق» من الزواج والطلاق والولاية
والعنف ضد المرأة ، ولكنه في مجال آخر
يقول:

«لم يكن الاسلام بتقرير حياة الأئفس
وحماية الأعراض والأموال ، بل أقر حرية
العباد ، وحرية الفكر ، وحرية اختيار المهنة
التي يمارسها الإنسان لكسب عيشه ، وحرية
الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة

وأوجب الاسلام على الدولة المحافظة على
هذه الحقوق جميعها ومن حقوق الإنسان لا
تنتهي عند هذا الحد ، بل هناك حقوق أخرى
مهما حق قناري ، حق التعصية ، ولينا . الرأي
حق الخانع أن يقطع . وحق العزاري أن يكسى،
والمرضى أن يداوى ، وخلاف أن يمرض . دون
تفرقة بين لون ولون أو دين ودين شاكلك في
هذه الحقوق سواء» (٣٠).

وسيادة الفقه الرجعي القادم من القرون
الوسطى هو أمر لا شك فيه حتى يومنا هذا
فيمسأ يخص لا قضية المرأة وحدها ، وإنما
الاستنارة والعقلانية عامة يومنا ضمنها وفي
قلبي قضايا المرأة.

فمنذ طرد «بن رشد» وأحرقت كتبه قبل
ثمانية قرون طلت قضايا الاستنارة والعقلانية
وحقوق المرأة هشة وعرضه ذاتها للابتلاء، فقد
طرد «نصر حامد أبو زيد» لأنه كبحا في
علوم القرآن خاض بكل قوته وبعده العلمية
في ميدان مع حقوق المرأة ، وفضل الدين
عن المذسب أي العلمانية فكان الاستبداد له
بالمرصاد

ومع ذلك علما أن تصعب مل بحرم مع
الفكرة المائلة أن الدين في حد ذاته يستلص
من حقوق المرأة وأن هذا هو السبب الرئيسي
في تحللها ، فليست هناك ديانة مساوية أو
أرسية تفوق الديانة اليهودية في احتقار

الفروق التي هي نسبة هنا وهناك:
ويتساءل أركون:

«كم هو عدد النساء اللواتي استظعن اليوم في مجتمعات العالم الثالث كما في المجتمعات الغربية أن يتوصلن إلى السيطرة على الأصل البيولوجي والاشربولوجي والتاريخي والاجتماعي والثقافي لكل شرط نسائي من أجل قيادة معركة التحرير على أضعدها الخفوية ومن منظور ترقية الشخص البشري» (٣١).

إنها إذن معركة شاملة على المرأة المسلمة أن تحوّلها من مجرد الرجال المستعبرين وقتها، الهامش الذين جرى تسخيرهم على مر العصور شاميين شأن النساء، والذين يتسمون بالراحة والتجرد، ويرون أن مبدأ أساسيا لابد أن يحكم العلاقات الاجتماعية هو مبدأ تساوى البشر جميعا أمام الله.

ولكن المعركة في ميدان الفقه لمستنير والتأويل التقدمي للقرآن والنساء لن يكتسب لها النجاح دون أن تؤسس الحركات النسائية بصير ودأب لمرجعية جديدة تنهض على المبنى وحده فإن المبنى وحده فإن المبنى يستعمل في أرقى شكل له فيما يخص حقوق المرأة وهو الاندقية الدولية لإلغاء، كل أشكال التمييز ضد المرأة ولابد أيضا أن تصبح حركة تحرير المرأة في المجتمعات الغربية والاسلامية جزءا من عضوا من الحركة العالمية.

ذلك أنه إذا لم يتسع نطاق هذه المرجعية المدنية ويكسب أنصارا جدد على النطاقين العالمي والمحلي ومن خارج أوساط المشتقات والمثقفين المعزولين سوف يظل الفقه المحافظ مستتبدا بنا وبمسكا برقايتنا ومستنفا إلى حال التدهور العام في الوطن العربي ومحدورة التسلط والاستبداد السياسي والاستعمال الكيفي للمجاهير الواسعة، التي تنقل هذا الاستغلال أحيانا باسم «الدين»

إن كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يعنى الاقرار بان هذا مصادر حرة على الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان ان تملك لها، أي يفيد المصدر الأخرى ونقوه بعمله «تعريب» لا أقصد ترجمة- وإنما توطين لها وخاصة الانتماء الدولية لإلغاء، كل أشكال التمييز ضد المرأة ذلك أن نموذج العدل والمساواة ليس نموذجاً مستقلاً أو قائماً بمفرده الكامل والمشتق في أي مكان، بل سيكون نتاجاً لعملية تضالية وصراعية طويلة وليس نقلاً ما هو حاضر فعلاً في العرب، وإن كان القرب في مرحلة حدائنه قد قرر الفرد من قيود العصور

الوسطى، وكسبت المرأة كثيراً بذلك في سياق كفاحها من أجل تحرير نفسها، بينما بقيت في العالمين العربي والإسلامي تكاد تراوح مكانها رغم كل المحطات الكبرى التي قطعتها حتى تلعب الآن القوى السلفية والحفاظة الغنسية حداً بعلول النفط دوراً مركزياً.

وكما يقول أركون مرة أخرى:
«كلما راحوا يؤجلون المقدس التقليدي الموروث لأهداف سياسية تتفاقم وضع المرأة وتدهورت مكانتها على المستويين الانثوجرافي والاسلامي من التراث، كلما أصبح المورد إلى حالة الحماية ضعفاً وفاقاً (٣٢).

وإذا كانت المساواة هدفاً في ذاتها فإنها أيضاً وسيلة لملايين النساء للمشاركة في صنع السياسات المحلية والوطنية والقرمية والعالمية وصولاً إلى العدل والإنصاف.

مواش

١- محمد أركون «الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الساقي للنشر، ١٩٩٠ ص ٢٦.

٢- نقلاً عن سواسية، عدد ١٢ ص ١٩
آمال عبد الهادي، قراءة نقدية لتقرير مصر، ٣-٤. عزيزة الهبيري، مشروع بحث نقدي لقوانين الأحوال الشخصية في بلدان عربية مختارة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ١٩٩٧.

٤- الغزالي «السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشرق، القاهرة ب د ص ٦٧.

٥- نقلاً عن أركون، مصدر سابق ١٢٦.

٦- الغزالي مصدر سابق ص ٥١.

٧- جريدة الأخبار ١٩٩٩/٨/١ ص ٥

في تحقيق «رفع الحراسة عن المرأة المصرية».

٨- الأحرار -مصدر سابق ص ٥.

٩- الأحرار -مصدر سابق ص ٥.

١٠- هاشمي الطرودي، أنهن عاصاً على سن قانون الأسرة التونسي -جريدة الحياة الثقافية ٩٩/٨/٢ ص ٦٦.

١١- سيد سابق حلقه السنة- الجزء ٨ ص ١٨- ١٩- نقلاً عن كتيابة نداء الجنس اللطيف ص ٩٨.

١٢- د. عزيزة الهبيري، مصدر سابق ص ١٣.

١٣- الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحداث التعديلات، الطبعة السادسة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -القاهرة ١٩٩٧.

١٤- الأحوال الشخصية للمسلمين -مصدر سابق ص ٧.

١٥- محمد متولي الشعراوي، فقه المرأة المسلمة، جمع وإعداد عادل حسين، الدار العالمية للكتاب والنشر، القاهرة ١٩٩٨.

١٦- د. عزيزة الهبيري، مصدر سابق ص ٤.

١٧- د. عزيزة الهبيري، مصدر سابق ص ١٤.

١٨- عزيزة الهبيري، مصدر سابق ص ١٩.

١٩- سيد سابق، مصدر سابق، مصدر سابق الجزء السادس ص ٢١١-٢١٢.

٢٠- من وقائع نقوة عن دور الاعلاميين في تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان، جريدة الحياة ٩٩/٧/٤ ص ١٨.

٢١- محمد متولي الشعراوي، مصدر سابق ص ٥٨.

٢٢- عباس محمود العقاد، والمرأة في القرآن: نهضة مصر ب، ت، ١٠، ١١.

٢٣- ندوة الاعلاميين في دمشق، مصدر سابق.

٢٤- محمد الغزالي، السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشرق- القاهرة ب، ت، ٥١-٥٠.

٢٥- عبد المتعال محمد الجبيري، المرأة في التصور الاسلامي، مكتبة وهبة- القاهرة ١٩٨٣ ص ٢١.

٢٦- سيد سابق، مصدر سابق، الجزء العاشر ص ١٠.

٢٧- سيد سابق، مصدر سابق، الجزء العاشر ص ١٣٣.

٢٨- ومساعدة العدد الرابع، مارس ١٩٩٧ مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

٢٩- الغزالي، مصدر سابق ص ٥٥.

٣٠- بواذر حركة نسوية في إيران، نزار أجي، جريدة الحياة، ١١/٧/٩٩ ص ٧٠.

٣١- محمد أركون، مصدر سابق ص ١٢٥.

٣٢- سيد سابق، فقه السنة، مصدر سابق، الجزء، الحادي عشر ص ٤١.

٣٣- أركون، مصدر سابق ص ١٢٩.

٣٤- أركون، مصدر سابق ص ٢٨.

قمت هذه الورقة إلى الندوة الدولية عن «تقاسم أمين» التي نظمتها المجلس الاعلى للثقافة وتنتشر في «اليسار» و « رواق عربي»

المسلمون والاقباط

ركائز الوحدة والتجانس

«إطالة سوسيو تاريخية»

مجموعات العالم، ذلك أنه إذا كانت مصر قد درجت منذ فجر التاريخ على احتضان أبنائها - ومن يلجأ إليها طالباً الحماية والاستقرار والعيش في سلام وأمان- وعلى عدم التفرقة بينهم في المعاملة بسبب الاختلاف في الدين أو في اللون أو في العرق، فإنها قد درجت - ومنذ قدوم الإسلام إليها حتى الآن - على احتضان أبنائها من مسلمين وأقباط، وعلى عدم التفرقة بينهم في المعاملة بسبب الاختلاف في الدين.

وإذا كانت الأمانة العلمية تقتضي منا الإشارة إلى أن أجدادنا الأقباط قد لاأولاً بالفعل أئروأنا من الاضطهاد في بعض المراحل التاريخية(أ)، فإن هذه الأمانة نفسها تقتضي منا ضرورة الإشارة إلى أن هذه الألوأا من الاضطهاد لم تكن تصدر من قبل أفراد الشعب المصري، وإنما كانت تصدر من قبل بعض الحكام الجائرين، إما بدافع من فتى سياسية، أو بدافع من صراعات على السلطة(ب)، أو بدافع من مصالح شخصية ضيقة.

وقد لا يكون من قبيل المصادرة على المطلوب أن نقول إن محصلة العلاقة التاريخية بين المسلمين والأقباط - وذلك منذ قدوم الإسلام إلى مصر حتى الآن - هي التجانس والتوحد، بل والاتصاف بالحب واحد، أو سبيكة واحدة، على حد تعبير الفكر المصري البارز «لويس عوض» (١٩٠١:٢٩٦). والمحلق أنه ما كان بوسع المصريين الوصول إلى مثل هذه الحالة - والتي وصفها الأمير تشارلز ولى عهدبريطانيا في إحدى زياراته إلى القاهرة في مستهل

والصحيحون المصريون - مسلمين وأقباط - لنفى وصف الأقباط - كما جاء في سياق بعض الأوراق التي كانت مقدمة للمؤتمر المذكور - بأنهم يمثلون أقلية، وإثبات هؤلاء المفكرين والصالحين بأن الأقباط يمثلون جزءاً من النسيج العام للمجتمع المصري، فإن المركز المذكور لم يكف عن نشاطه، وإنما أصدر كتاباً في هذا الاتجاه، وذلك مثل تلك المتعلقة بالأقباط والأكراد. وقد حذت بعض مراكز البحوث الأخرى - فضلاً عن بعض دور النشر - حذو المركز المذكور، وأصدرت كتباً ومقالات تروى عناوينها ومحتوياتها بأن الأقباط يمثلون أقلية بالنظر. وهكذا تم خلق مناخ فكرى وعلمى وسياسى يدور حول التكوين الإثنى واللىالى للمنطقة العربية، بحيث أصبح هناك حديث حول الأقباط والأكراد والشيعه والسنة والدروز والمارون العرب واليهود والارنوج..إلخ.

غير أنه وإزاء هذه المحاولات والمعاملات الأيدولوجية والفكرية والعلمية من أجل تفتيت وحدة المجتمعات العربية عموماً، وتفتيت وحدة المجتمع المصري خصوصاً، نقول إنه إذا كان لضمون هذا الاتجاه بعض المصادقية في بعض المجتمعات الأخرى - وفي مقدمتها المجتمع الإسرائيلي والأمريكى - فإنه لا يلقى أية مصداقية في المجتمع المصري. وذلك من ناحية أن هذا المجتمع الأخير يملك من مقومات الخبرة التاريخية والأثنية للتعايش - بل وللتنازج والتوحد - بين المسلمين والأقباط ما قد لا يتوافر في أى مجتمع آخر من

في إطار محاولاتها الدائمة لتجذير مشروعية وجودها التاريخى المزعوم في المنطقة، وتسويغ مشروعية هذا الوجود أثياً ومستقبلياً، بانت إسرائيل - وذلك بالتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والدوائر الصهيونية العالمية - تبهذ جهوداً جبارة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والفكرية والعلمية من أجل تفتيت وحدة البلاد العربية ككل، وتفتيت وحدة كل بلد منها على حدة، إلى ذريات صغيرة تنهض في إماما على أسس اثنية أوردنية أو عرقية أو طائفية.. إلخ، وذلك حتى تكتسب هي هذه المشروعية المزعومة كإحدى الدول القائمة في المنطقة على أساس دينى.

ولعل من أبرز المحاولات «العلمية» السياسية «التي بذلتها مؤخراً إسرائيل والدوائر الصهيونية العالمية في هذا الاتجاه، محاولة استغلال المؤتمر العلمى الذى كان مؤمعة في القاهرة عام ١٩٩٤، بهدف دراسة وضع الأقليات في الوطن العربى، وكان المشاركون في هذا المؤتمر - فضلاً عن المعد وهو واحد من أبرز باحثى علم الاجتماع في مصر - يتخذون من الاتجاه التعددى العرقى (١٩٦٧-١٩٦٨) غطاء منهجياً ونظرياً لدراسة هذا الوضع. ورغم أن هذا المؤتمر لم يعقد في القاهرة بسبب استنكارورفض المجتمع العلمى والفكرى المصرى لعقد مثل هذه النوعية من المؤتمرات، وبسبب إدراك الحكومة المصرية خطورة انعقاده، فقد انعقد في قبرص في العام نفسه، ونشرت أروافه على هيئة كتاب صدر عن مركز ابن خلدون بالقاهرة عام ١٩٩٤.

ورغم الظاهرة التي قام بها المفكرون

عبد جاد



د. لويس عوض

الرسمي يلاحظ أن المسيحيين يعتقدون أن نسب المسيح - في جانبه الناصوتي - يرجع إلى إبراهيم أبو الأنبياء . فقد جاء في الإنجيل متى عن النسب الناصوتي للسيد المسيح أن « كتاب ميلاد يسوع المسيح ابن داود من إبراهيم .. فجميع الأجيال من إبراهيم إلى داود أربعة عشر جيلاً (٤: الإصحاح الأول) (٢) . ومن جانب آخر يعتقد المسلمون رسمياً أن نسب الرسول (صلى الله عليه وسلم) يرجع إلى إبراهيم أبو الأنبياء .

هذا فيما يتعلق بمسألة الاعتقاد في القرابة التي تجمع بين التبيين الكريمين على المستوى الرسمي، أما فيما يتعلق بذلك على المستوى الشعبي، فيلاحظ أن هناك اعتقاداً من أن هناك مداهماً شعبياً شبيهاً في صعيد مصر، ألا وهو ياسين التهامي، يقول في إحدى قصائد مدحه عيسى أخوك محمد « كما لا أدل على ذلك من أحد المروايل التي تفتني في الأفراح الشعبية بقرى الصعيد، والتي تقول كلمات أحد مقاطع:

عيسى نبي عربي ومحمد نبي عربي
والمسلم والمسيحي أخوة في طريق (ج)

وعلى مستوى الوعي الديني - التاريخي - يلاحظ أن غالبية المصريين المسلمين المعاصرين يدركون - ولو بالحدس - أن أجدادهم كانوا أقباطاً ثم تحولوا إلى الإسلام ومن ثم فإنهم يدركون أن أصولهم قبطية. ولا أدل على ذلك من الأبيات التالية لإحدى قصائد المدح النبوي، والتي جمعت من أقاصي الصعيد، حيث تقول كلماتها: شيلوني المحرول عند باب المدينة

اسمها الكريم هو الاسم الوحيد لأمراً الذي جاء ذكره فيه. كما أنه ليس ثمة حاجة إلى القول بأن قصة السيد المسيح ومريم العذراء - وكما جاءت في سورة مريم بالقرآن الكريم - تحظى بمكانة خاصة في نفوس المصريين المسلمين مثلما تحظى بقية سوره الأخرى. وإذا كان القرآن الكريم قد أعلی من مكانة السيد المسيح (عليه السلام) ومريم العذراء - إلى هذا الحد، فإن الرسول الكريم (صلى الله عليه) قد ذكر أحداث طيبة بشأن الأقباط، وأوصى بهم خيراً. ومن هذه الأحاديث قوله: « أنكم مستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القبط، فإذا فتحتموها فاحسبوا إلى أهلها القبط، فإن لهم ذمة ورحمة. » وليس خافياً أن الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - يقصد في حديثه الشريف بكلمة الرحم التي تربط العرب بأقباط مصر، هاجر المصرية التي كان إبراهيم أبو الأنبياء - عليه السلام - قد تزوجها وأنجب منها إسماعيل جد العرب وجده هو شخصياً صلى الله عليه وسلم. كما لعله يقصد بهذه الكلمة أيضاً « صاريا » القبطية التي أهداها إليه « المقوقس » ملك مصر من قبل الرومان. فقد أهداها إليه تزوجها وأنجب منها ابنه الوحيد إبراهيم. ولعل مما يعزز من أواصر الترابط والمودة والتراحم بين مسلمي مصر وأقباطها اعتقاد كل منهم - رسمياً وشعبياً - بأن نسب نبيه (عليه السلام) يرجع إلى جد واحد، ألا وهو إبراهيم أبو الأنبياء - فعلى مستوى المعتقد

التصنيفات بأنها: « معجزة - لولا مساحة الإسلام وسمو المسيحية، ووجودهما وسط شعب له حضارة وثقافة ضاربة بجذورها في التاريخ. ولديها القدرة على تقبل وهضم وتمثل الديانات الوافدة إليها. وإخراجها على هيئة ديانة شعبية واحدة لها سماتها الخاصة.

خلاصة ما يمكن التأكيد عليه بداية، هو أن طبيعة العلاقة التاريخية بين مسلمي مصر وأقباطها قد تخضعت عن تبلور تجانس وتوحد وتمازج وطني قديماً يوجد له نظير في أي مجتمع آخر من مجتمعات العالم. وأنه قد بات لهذا التجانس والتردد والتمازج الوطني في هذا المجتمع عدة ركائز تاريخية وأتية تستعص على محاولات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية - ومن يسير في ركابهم من بعض أقباط المهجر - تفكيك وحدة هذا الوطن أو تفتيته.

وفيما يلي محاولة لإبراز هذه الركائز، ولقاء الضوء على تجلياتها، بالاستناد إلى الملامح من المادة التاريخية المتاحة، مع تطعيم ذلك ببعض من المادة الميدانية (التراث الشعبي الشفاهي) التي جمعت خصيصاً لهذا الغرض من مجتمع وسط الصعيد.

١ - الركيزة الشفاهية:

تنهض الركيزة الشفاهية للتوحد والتمازج بين مسلمي مصر وأقباطها على عدة أسس أو عناصر. وتتضمن هذه العناصر في المعتقد الرسمي بصرف النظر عن نوعية الرسمي (وخاصة ما يتعلق منه بالمسلمين)، وفي تشابه المعتقد الشعبي بصرف النظر عن نوعية المعتقد الأول، وفي الوعي الديني التاريخي للمواطنين المصريين المسلمين بأن أجدادهم كانوا أقباطاً ثم تحولوا إلى الإسلام، وكذلك في تشابه اللغة العربية مع اللغة المصرية القديمة، والاشتراك في استعمال لغة عامية مشبعة بألآل المفردات الوافدة من اللغة الفرعونية القديمة، وكذلك في ميلهم للاشتراك في تسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء واحدة، والاشتراك في منظومة قيم واحدة تتصهرها قيمة الساحة فيما يتعلق بمسألة الاختلاف في الدين.

فإذا أتينا إلى المعتقد الرسمي، للاحتفا أن الإسلام - كدين سماوي - يقر ويعترف بالديانتين السماويتين السابقتين عليه، ألا وهما اليهودية والمسيحية. ولأنه المسلمين يؤمنون بنبوته السيد المسيح (عليه السلام)، ويحترمون مبادئه السامية، فانهم يحترمون ديانة إخوانهم المسيحيين. ولا أدل على ذلك من توقيع القرآن الكريم للسيدة مريم من أن

شيلوى الجمول عند باب القدس
الحزينة

قبل ما يظهر نينبا

كان عيسى نينبا

كانت معجزاته كثيرة... وعند فاطمة
وأبوها تركت الجسد (د)

وإذا كان هذا هو موقف المعتدلين الرسمى
والشعبى للمسلمين والمسيحيين من مسألة
القرابة التي تجمع بين النبيين الراكبين ، فضلاً
عن طبيعة الرعى الدينى التاريخى للمصريين
المسلمين المعاصرين بأصولهم القبطية، فإن ما
هو معروف عن الثقافة الفرعونية من قدرة
على تقبل ونقل البيانات الراقية عليها قد
تكفل تقبل المسيحية والإسلام وهضمهما
وقتلها وإخراجهما على هيئة ديانة شعبية
توجد بين المصريين ثقافياً بصرف النظر عن
نوعية المعتقد الرسمى. وفى هذا الصدد يذكر
أحد باحثى الأدب الشعبى، "وكما أن
المصريين أخذوا المسيحية ديناً رسمياً دون أن
ينفذوا لاعتقالاتها الوثنية السابقة، فكذلك
أقبلوا على الإسلام بمتفكرته ولا يتخللون عن
تلك التصورات، بل غالباً ما كانوا يذيعونها"
(٨٠:١٤).

وتصلياً لذلك يمكن القول إن جذور
الديانة الشعبية ترجع إلى أنه لما كان أفراد
الشعب المصرى المسيحى يتحولون إلى
الإسلام، فإنهم كانوا يتحولون إليه وهم
يحملون معهم معتقداتهم ورواها الفرعونية
والقبطية، ويعلمون على فهم الإسلام وتأويله
بما يتماشى وهذه المعتقدات والروى. وفى إطار
مثل هذا المنحى لاعتناق الإسلام، كان من
الطبيعى أن يتشابه المسلمون والأقباط فى
الكثير من عناصر المعتقدات الشعبية، خاصة
ما يتعلق منها بالإنتاج الزراعى وطقوس
الموت واليلاك والإخصاب والسحر والشفاعة
والعادات والتقاليد (٢٢:٨).

ومن بين المعتقدات الشعبية المرتبطة
بعمليّة الإنتاج الزراعى مآدج عليه الفلاحون
المصريون - مسلمين وأقباط - من اعتماد
الشهور القبطية (الفرعونية) أساساً لتحديد
بداية زراعة وحصاد مختلف المحاصيل
الزراعية، بل ولتحديد ما هو اجتماعى.
والواقع أن أسماء الشهور القبطية ما هى إلا
أسماء لألهة مصرية قديمة قام الشعب المصرى
المسيحى (القبطى) بتحويلها لتصبح بالصورة
التي عليها الآن (١٢٣:٤).

وعما يدل على تحديد هذه الشهور (
الدينية) (هـ) لما هو اجتماعى بين المصريين،
تلك الأشكال والصانح والتعليقات المرتبطة

بكل شهر من هذه شهور. مثال ذلك ما يقال
بخصوص شهر بايه (أكتوبر) بأن "زوع بايه
يقلب النهاية" - دلالة على وفرة المحاصيل
فيه، وعدم تأثر هذه المحاصيل بما قد تعرض
له من سقات. وما يقال عن هاتور
(نوفمبر) من أنه أبو الذهب المتصور (المنثور)
دلالة على كثرة المحاصيل ذات اللون الذهبى
التي تزوع فيه مثل القمح والشعير. وما يقال
عن توبة (يناير) أنه "يخلق الصبية
كرهوبة"، دلالة على ضعف مقاومة الجسد
للبرد السائد فيه. وما يقال عن برمودة
(إبريل) - "دق الصمود ولا يبقى فى
القيط ولا عودة". وما يقال عن أهبب
(يونيه) بأنه طباخ العنب واللبن. وما يقال
عن مصر (أغسطس) من أنه يجرى فيه كل
ثلاثة عسرة، إشارة إلى اكتساح الفيضان
لكل أنواع الترع والقنوات. وما يقال عن
برمبات (إبريل)، روح القيط وهات
دلالة على نضج بعض المحاصيل الزراعية،
وما يقال عن بقتس (ماير) من أنه يكتس
الأرض كتس - دلالة على الجفاف الذى
يصبى البلاد فى هذا الشهر. وما يقال عن
بثونة (بروليو) ولا تضرب طوب ولا تصل
موتة " إشارة إلى ارتفاع درجة الحرارة فيه
وتأثيرها الضار على عمليّة إعداد المواد
الزراعية لمصلحة البنا..

ومن ذلك أيضاً ما قد يُذكر بالحدس من
أن المسيحيين المصريين الذين تحولوا إلى
الإسلام قد قاموا بإحلال بعض الشخصيات
الرئيسية فى ديانتهم الجديدة (أى الإسلام)
محل بعض الشخصيات الرئيسية فى ديانتهم
القديمة (أى المسيحية). حيث يدرج بالحدس
أنهم قد أحلوا "السيدة زنبه" - أم الوايز
أو رئيسة الدواوين أو أم هاشم كما يلقبها
العامة - محل مريم العذراء التى وصل حب
المصريين وتقديسهم لها إلى حد وصف
الأوروبيين لهذا الحب والتقديس
بـ"المريالوجيا". كما قاموا بإحلال
الحسين الشهيد محل المسيح الشهيد فى
ضم. معتقدتهم الدينى القديم. والحق أن هذه
وذاك ليس إلا إيزيس وأوزيريس فى الديانة
المصرية الشعبية القديمة.

ومن ذلك أيضاً معتقد شعبى لا يَكَاد
يتصف به إلا المصريون وحدهم - دون بقية
الشعوب العربية والإسلامية - ألا وهو
الاعتقاد فى قدرة الأولياء والقديسين على حل
بعض المشكلات المستعصية. إذ من الثابت
أن أعداداً من المصريين المسلمين كانوا -
ولا يزالوا - يقدمون التذور لبعض القديسين، و

أن أعداداً من المصريين المسيحيين كانوا -
ولا يزالون - يقدمون التذور لبعض الأولياء.
كما أن أعداداً كبيرة من المصريين المسلمين
كانوا - ولا يزالون - يشاركون مواطنيهم
المسيحيين فى الاحتفال بالموالد الخاصة ببعض
القديسين، تماماً مثلما أن أعداداً مماثلة من
المصريين المسيحيين كانوا - ولا يزالون -
يشاركون مواطنيهم المسلمين فى الاحتفال بالموالد
الخاصة ببعض

الأولياء (٢٣٠:٢٣٢-٢٤٠:٢٦٠).
والواقع أن عادة تقديم القرابين والتذور
والنصرع بالشفاعات للأولياء والقديسين لدى
المصريين المعاصرين - مسلمين ومسيحيين -
ماهى إلا عادة فرعونية قديمة ما زالت مستمرة
حتى الآن (٢٢١:١١٩-٢٣٩:٤٣٣)،
تماماً مثلما أن عادة الاحتفال بالموالد -
الخاصة بالقديسين والأولياء - ما هى إلا عادة
فرعونية قديمة ترتبط بالاحتفال بالعودة إلى
أوزيريس للحياة سنوياً، ومن ثم بعودة
الخصبة والازدهار إلى روح البلاد بالمثل.
ولعل هذا التمازج بين المعتقد الشعبى هو
الذى يدفع المصريين - مسلمين ومسيحيين -
إلى التمازج فى استخدام المفردات الخاصة
بالأدعية والابتهالات للغالب سبحانه وتعالى،
حيث تقول كلمات أحد هذه الأدعية.

من بين الجوامع وأدعى لى يا بوى

من بين الجوامع

أدعيت لك يا ولدى

والرب سامع

من بين الكتائب

أدعى لى يا بوى

من بين الكتائب

أدعيت لك يا ولدى

وأدى الرب سامع (و)

كما تقول كلمات أحد الأدعية:

سابق عليك المسيح لو كتكت نصراتى

وعيسى وموسى ورمم بنت عسراتى

العين صابتنى ورب العرش لجاتى (ز)

وكان من بين عوامل - ومظاهر -

التجانس والتزج الثقافي بين المسلمين

والأقباط والالتشابه الكبير بين اللغتين

العربية والسامية والمصرية

السامية". وفى ذلك يقول جمال حمدان

إن قرب اللغة العربية السامية من اللغة

المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض

١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل

التقريب بين العنصرين، وشجع الامتزاج

الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بروتقة

لشعبي (٩:٢٩٧).

والواقع كما أن هناك مفردات كثيرة مشتركة بين اللغتين المصرية القديمة والعربية الفصحى، سواء المهجورة منها أو المستعملة إلى اليوم، وسواء كانت تنطق بنفسها أو مع تغييرات طفيفة لاختلاف اللهجات المكانية، ومنها أفعال وأسماء مختلفة. ولعل من بين الأفعال التي تستخدم في اللغتين بنفسها ومعناها: **حسب**، فهم، **فهم**، **قد**، صوت، **خر**، شد، **تم**، **تم**، **بخر**، **وهى**، **وهن**، **هد**، **زغن**، **عشق**، **حزن**، **نغم**، **نعى**، **قطف**، **بصق**، ومن بين الأسماء: **ذئب**، **جناح**، **قمع**، **سبى**، **لقد**، صوت، **مناطة**، **يم**، **بركة**، **متعة**، **ههمة**، **حطمة**، **عين**، **صباح** (إصبح)، **أهد** (أهد)، **وهن** (أذن). كما أن هناك مشابهات في الضمائر، فضمير أنا العربى هو أتوك الفرعونى، وضمي كان للمصريين القدماء ينطقونها (م.عائى)، ومعنا كانوا ينطقونها (م.عائى)، ومعل كانوا ينطقونها (م.عائى) (١٩١:٢٥)

ولعل تطور اللغة العامية المصرية التي تجمع بين الكثير من مفردات اللغتين العربية والفرعونية أو القبطية يعد أفضل دليل على توحده وتمازج المسلمين والأقباط، وأفضل رد على دعوة البعض من أقباط المهجر بحياة اللغة القبطية، حيث إنها حياة بالفعل وذلك أن هناك كلمات قبطية، أو مصرية قديمة، لا تزال تستخدم إلى اليوم في لغتنا الدارجة. كما لعل من بين السمات التي باتت تدل على - وتعكس في الوقت نفسه - تجانس وتوحد المصريين على المستوى الثقافي هو ميلهم إلى تسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء مشتركة. ومن بين هذه الأسماء: **عيسى**، **مريم**، **وحيد**، **وأفت**، **وثيقة**، **عادل**، **عدلات**، **مجدد**، **ساجد**، **ماجة**، **سمير**، **سميرة**، **فوزية**، **سيد**، **سيدة**، **فايد**، **فايدة**، **مفيد**، **مفيدة**، **متصور**، **متصورة**، **نصرة**.. إلخ. والواقع أنه علاوة على ما يدل عليه هذا الاتجاه من تجانس وتوحد المصريين على المستوى الثقافي، فإنه أيضاً يدل على - وبشكل - رغبة المصريين وميلهم إلى الاندماج والدوان في الكل الثقافي المصرى، أو في الثقافة المصرية الشاملة (١٩:٥٤)

ولعل كل ما سبق كان له الدور الأكبر في طرح منظومة قيمية، تصدروها قيمة المساحة، توفر الحرية العامة لممارسة الشمامسة والطقوس الدينية، بل وتدفع المصريين - مسلمين ومسيحيين - إلى تنشئة أطفالهم على هذه القيمة. ولعل كلمات الأغنية التالية، والتي

كان الأطفال يرددونها في إحدى قرى الصعيد- تدل على ذلك. حيث تقول كلماتها:

أحب كل إنسان
وأحب الخير للكل
أعلمهم بحسان
وكانهم الأمل

مهما اختلفت مفاهينا
فأم الكل حوا
نجمتنا مناسينا
وكلنا أبا (ح)

كما يدل على ذلك أيضاً أغنية كان الأطفال، أيضاً، يرددونها. وهى عبارة عن حوار (ديالوج) بين طفل مسلم اسمه «محمد» وآخر مسيحي اسمه «يساى». وتقول كلماتها:

يساى يساى: رايح فين يا محمد ؟
محمد يجيب: أنا رايح الجامع
محمد يساى: رايح فين يا يساى ؟
يساى يجيب: أنا رايح الكنيسة

رايح أبوس مريم
رايح أبوس عيسى
فى الصور وأهل
محمد يرد عليه: رايح الكتاب
أتعلم وأتور

رايح أقرأ قرآن وأهزم
وأدعى لها يا وماما
رنا بحرمهم ويلبسونى جديد
فى العيد يا يساى (ط)

الواقع أن ما سبق ما هو إلا قليل جداً من كثير مما يمكن سرده للتدليل على توحده وتجانس وتمازج المسلمين والأقباط على المستوى الثقافي فى مصر. وما يمكن أن يشكل رداً مفصلاً على مروجى مقولة التمايز الثقافي للمسيحيين فى مصر.

٤- الركيزة السلافية:

يحب التنويه، بداية إلى أن المصريين إنما هم، منذ أقدم العصور وحتى الآن، جزء من المحيط البشرى المجرود حولهم فى المنطقة، والذي يضم سلاسل البحر الأبيض المتوسط، والتي من أبرزها العنصر السامى. وأنه لا وجود لجنس نقى- وخصوصاً فى مصر- إلا فى مخيلة دعاة الفلسفات العنصرية (٢٥:٩١).

فقد كان لوقع مصر الجغرافى، والذي يتوسط الصحراء الواسعة التى تمتد من البحر الأحمر وسيناء، حتى الخليج العربى شرقاً، ومن الصحراء الغربية حتى المحيط الأطلنطى غرباً - فضلاً عن وفرة ثرواتها واعتدال مناخها -

دور كبير فى جعلها، تاريخياً، قطباً مغناطيسياً يجذب إلى سكان الصحارى، وسكان غيرها من شواطئ البحر الأبيض المتوسط، للاستقرار فيها، ومن ثم دور كبير فى جعلها بوتقة لصهر دماء هؤلاء السكان الجدد فى دماء سكانها الأصليين.

واستناداً إلى هذا التصور، يصح الحديث عن الاستمرارية السلافية (الجنسية) للمصريين منذ ما قبل ظهور الأديان السابوية حتى الآن. ولعل من بين الباحثين الأنثروبولوجيين والتاريخيين الذين يقولون بالاستمرارية السلافية للمصريين المعاصرين، ويرجعون كفة أصلهم السامى، «برستيد» و«ماسبيرو» و«رومان» و«انكه» و«حسن كمال»، وذلك حتى «وجرى زيدان» و«سلم حسن»، وذلك على خلافات طفيفة بينهم فيما يتعلق بمدى الاختلاف بأجناس كاللورينا والحاميين والجالا والصرماليين (٢٥:٩١:٩٠).

ويكفى جمال حصان الضو، على هذه النقطة الأخيرة حمنا يشير إلى أن التكوين السلافى (الجنسى) لمصر سابق على تكوين الدينى بنجر ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الأقل، وأن الأساس القاعدى لأنثروبولوجيتها أسبق من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة، ومن الأقباط بأكثر من ٤٠٠٠ سنة على الأقل (٩١:٩٠). ويعنى هذا أن وحدة الأصل السلافى بين المسلمين والأقباط فى مصر ليس علمياً إلا بتحصيل حاصل، ومجرد بديهية أنثروبولوجية. أو هى، وكما نصها **خُزن بكل وضوح**، «إن الطابع الجنسي العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط ومسلمون» (٩١:٩٠).

وقد جاءت عملية تحول الأقباط إلى الإسلام لتعز من عملية التجانس السلافى بينهم وبين المسلمين، وكانت هذه العملية قد استغرقت ما يربو على ثلاثة قرون من دخول الإسلام إلى مصر. وكان الأقباط قد أخذوا يقلبون على اعتناق الإسلام بعدما كانوا يعترفون على مرقفه السبع تجاه ديانتهم القديمة، ويلبسون بأنفسهم - وبالواقع العلمى - دماء وساخة المسلمين تجاههم. وكان ما عزز من هذه العملية هو أن البعض من المسلمين كانوا، ولا يزالوا فى حدود، يقلبون على الزواج من قبطيات ما ساعد على اختلاط الدماء والأناس بينهم وبين الأقباط، ومن ثم على امتزاج الصفات الوراثية بينهم. وإذا كان حجم السكان العرب الذين دخلوا مصر مع الفتح كان قليلاً بالنظر إلى

إلى أربعة وأربعين. وفي عهد عبد العزيز بن مروان كان وإلى الصعيد قبطياً اسمه بطرس، وحاكم مريوط قبطياً اسمه تافانس(١١٥:٢٥).

وفي حق الفترة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥م) والاشيدية(٩٣٥-٩٦٩م)، والقفاطية (٩٦٩-١٠٧٠م)، والتي غالباً ما توصف في الأدبيات التاريخية والسياسية بأنها حقبة التصير، حقق الأقباط مكناات اقتصادية واجتماعية مرموقة، وشغلوا فيها أرفع المناصب الحكومية (١١٩٢-١٢٢٧).

وفي أواخر القرن التاسع عشر، برز الأقباط في حقبة الموقفين المصريين وتراوحت نسبتهم ما بين ٣٠ - ٤٠٪ لإجمالي الموقفين العالمين في وزارة المالية، وحوالي ٧٠٪ لإجمالي الموقفين العاملين في مصلحة السلك الحديدية (١٩١٦:٣٤).

ومنذ بداية القرن العشرين، وحتى اليوم، بات الأقباط - شأنهم في ذلك شأن مواطنيهم وخواصهم المسلمين - يلتحقون بمختلف الوظائف التي تسهيها الترواحات المختلفة دون تمييز. فهم يعملون في وزارات التربية، والتعليم العالي، والاقتصاد، والنقل والمواصلات، والعدل، والأعلام، والداخلية، والخارجية، والمالية، والسياسة...إلخ. كما أنهم يشغلون مختلف الدرجات في السلم الوظيفي، بدءاً بالخير كالمعلمين والتمهنة والمحاماة والصيدلة...إلخ. فبالرغم من نسبة الأقباط في هذه المنهن مرتفعة نظراً لما تسهيها من حرية في الفكر والحركة والبعد عن أية احتكاكات قد تنشأ بسبب الاختلاف في الدين (٨:٧٤) ولعل في هذا القدر اليسير من البيانات التاريخية ما يدلل على العدالة التي يتمتع بها الأقباط في حيث حرية الملكية والتجارة وحق الاحتياق بالوظائف الحكومية، وكذلك على ترحوب ونجاسات وتشاك وتداخل المصالح الاقتصادية بينهم وبين مواطنيهم المسلمين، مما يفتد أية مصادري تقول باضطهاد الأقباط على المستوى الاقتصادي، أو بانعزالهم عن مواطنيهم المسلمين في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو المنهية.

٤- الركيزة الاجتماعية:

تصادفت الركائز السابقة (الثقافية والسياسية والاقتصادية) في بلورة ما هو اجتماعي وسياسي فيما يتعلق بمسألة ترحوب ونجاسات بين المسلمين والأقباط في مصر. فقد كان لاعترااف الدين الإسلامي

الوسطي الجديدة، حيث توزعوا ما بين كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين. وعرفت الحياة الزراعية في مصر أسماء قبطية كبيرة بهذا المعنى (٢١٣:٥، ٢٨٢). وفي مجال الصناعة والتجارة والحرف شكل الأقباط - في أواخر القرن نفسه - عنصرأ أكثر أهمية، وأصبحوا دورأ ملحوظأ في رسملة الاقتصاد المصري. ولا أدل على ذلك من كثرة الشركات التجارية والصناعية التي ظهرت في مصر أواخر القرن التاسع عشر وكانت تقترن بأسماء قبطية.

وطوال القرن العشرين زاول الأقباط مختلف الأنشطة التجارية والصناعية، بلا تمييز بينهم وبين مواطنيهم المسلمين. وفي ذلك يقول أحد كبار رجال الأعمال المسيحيين: "أصب أن أقول إن الدولة لا تفرق في مسلم وسبيحي، والدليل أن الاستشار متاح للطرفين بغض النظر عن الدين" (١٢:١٢). وفي أواخر القرن العشرين برز من بين الأقباط الكثير من رجال الأعمال الذين أصبحوا في عداد المليونيرات، بل وفي عداد البليونيرات، وذلك أمثال نجيب ساويرس وواسي لكح، ورموف جوير، وهاني رزق، وأبرغالي وإخوان مقار وإخوان شهور والأسيرطي وغيرهم كثيرون.

وفيما يتعلق بالوظائف والمنهن، فانه من الثابت أنه لما فتح العرب مصر تركوا الكثيرين من أهالي البلاد (القبط) في وظائف ومهنهم. حيث أخذ العرب جيره النظام الإداري عن سيهم، وتركوا كافة الموظفين الأقباط في وظائفهم التي كانوا يباشرونها في الأغلب الأعم. وكان الذين يشغلون وظائف الكنية والحاسبين وخزنة المال ليس هذا فقط، بل إنه لما أخذ الرومان يغادرون البلاد تبعأ قام العرب بإحلال القبط محلهم في إدارة شئون البلاد (١١٥:٢٥).

وفي بداية الحكم العربي لمصر، شغل الأقباط مناصب ووظائف كبيرة، حيث كان منهم حكام للكرور وروسأ للدواوين. وكان من بين هؤلاء عامل يدعى ميثاس استبقاه المسلمون في عمله كحاكم للمصلحة الشمالية، وآخر يدعى شنودة وكلت إليهما حكومة الريف. وثالث تولي حكومة الفيوم. كما كان بالهكومة المركزية كاتب قبطي يدعى إشتاموس (الهاوي) بلغ درجة الرئاسة على ديوان الاسكندرية، وتلقب في المكاتبات الرسمية بلقب الكاتب الأخم. وكان يبدوا به - وتحت رتاسه - عشرون كاتبأ. زيدوا فيما بعد

حجم الإجمالي للسكان المصريين، وإذا كان المواطنون المصريون المسلمون يشكلون الآن الغالبية العظمى من سكان مصر، فإن معنى ذلك أن المواطنين المصريين المسلمين الذين يتخدرن من أصل قبطي (أو مصري) دون التأثير بالدم العربي هم، وبسبابة، أضعاف أضعاف أولئك الذين تأثروا به، كما أن معناه أنهم بالتالي عشرات أضعاف أولئك الذين أنفسهم. ومن ثم فإن هؤلاء ليسوا دخلاً، على مصر - كما يدعى البعض من أقباط المهجر - ولا هم أقلية مصرية في الأصل عن الأقباط، وإنما هم يمثلون - وبالنسبة لهؤلاء - الأغبرين - الأهل والأقارب الذين كانوا مسيحيين بالأمس ثم اعتنقوا الإسلام. لذا يمكن القول إن معظم المصريين المعاصرين إنما هم معظم القبط الذين أسلموا بالأمس، مثلما أن أقباط اليوم هم بقية قبط الأسس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة. ومن هنا تتبع وجهة نظر البعض - بل وتصدق - حين يقولون إن المصريين إنما هم إما قبط مسلمين، وإما قبط مسيحيين (٨٩:٥٢).

وما يؤكد وحدة الأصل العرقي واللسالي للمسلمين والأقباط في مصر، أن الاشتراولجيا الفيزيقية لا تميز بينهم ولا في مقاييس الحجم والأثر والظلام، ولا في نسبة تجمهظ الدم، ولا في خواص الشعر (١٨:٢٦).

ولعل في ذلك رد علي المزاعم الإسرائيلية والصهيونية، ومزاعم البعض من أقباط المهجر، بأن المسيحيين في مصر متمايزين سلباً عن بقية مواطنيهم المسلمين.

٣- الركيزة الاقتصادية:

كان لبدا المساراة الذي فرضه الإسلام بين المسلم وغير المسلم في كافة المخرق والواجبات الاقتصادية والمنهية دور كبير في بلورة ركيزة الترحوب والنجاسات الاقتصادية بين المسلمين والأقباط في مصر.

ففيما يتعلق بالملكية والتجارة ساوت الشريعة الإسلامية - نظريأ وعمليأ - بين المسلمين والأقباط في الملكية وفي المقتودوني المسائل التجارية وغيرها. وفي ظل هذه المساواة لعب المسلمين - ومعهم اليهود - دورأ كبيرأ في الحياة التجارية والمالية، فتراكمت في أيديهم ثروات كبيرة إلى حد أن بعض (الزعاماتيين) كانوا يستبدون منهم لقا، لاقتهم جمع الضرائب، وخاصة بعد انهيار السلطة العباسية(١٥:٤٥).

وفي أواخر القرن التاسع عشر كان الأقباط يشكلون عنصرأ مهمأ في الطبقة

بالمسيحية، وإجلال هذا الدين للسيد المسيح (عليه السلام)، وتكريه لريم العفراء، فضلاً عن مآثر الرسول (صلى الله عليه وسلم) للأقباط، وتحول الكثير من هؤلاء الآخرين إلى الإسلام، ومساراة هذا الأخير بين المسلمين والأقباط في حق الملكية ومزاولة مختلف المهن والوظائف، كان لكل هذا دور كبير في إضفاء قدر ميسر من التماسك على العلاقات الاجتماعية القائمة بين المسلمين والأقباط.

وربما كانت عملية تحول أعداد كبيرة من الأقباط إلى الإسلام، وظهور صلة القرابة والنسب بينهم وبين مواطنيهم المسلمين من أهم العوامل التي مهدت الأرضية لتقوية النسيج الاجتماعي بينهم. فقد كان من الملاحظ - وخاصة طوال القرون الثلاثة الأولى التالية على دخول الإسلام مصر - أن عائلة قبطية تتألف من أب كبير وأربعة من أبنائه الذكور، والكل يقيمون في بيت واحد هو بيت الأب. ثم يحدث أن يتحول إثنان من هؤلاء الأبناء - هما وأبنائهما بالطبع - إلى الإسلام وهما لا يزالان يقيمان مع أبهما في بيته.

وكان مما ترتب على ذلك هو أنه بالرغم من الأثرة والبنوة والأخوة داخل العائلة المصرية الواحدة - أو داخل البيت المصري الواحدة - فإنه يوجد داخل هذه العائلة الواحدة، أو داخل هذا البيت الواحد، المسلم والمسيحي (١). وإذا ما تم تعميم هذا التصور على المجتمع المصري في تلك الفترة - منظرنا إليه على أنه عائلة كبيرة - لنتضح لنا مدى صلة القرابة التي كانت تجمع بين المسلمين والأقباط رغم الاختلاف في الدين.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن بعضاً من مسلمي مصر كانوا - ولا يزالون في حدود - يتزوجون من قبطيات، الأمر الذي تصبح معها الأسرة التي من مثل هذا النوع تتألف من زوج مسلم وزوجة قبطية، وأبناء وبنات مسلمين، وأعمام وعمات - بالنسبة للزلازل والبنات طبعاً - مسلمين ومسلمات، وأخوال وخالات - بالنسبة للزلازل والبنات كذلك - أقباط وقبطيات. ولعل هذه العلاقة الأخيرة بين المسلمين والأقباط هو الذي كان يدفع البعض من المسلمين في الصعيد إلى مخاطبة الأقباط بكلمة باء خال.

ولعل مثل هذا المنحى في تحول الأقباط إلى الإسلام، وفي إقبال البعض من المواطنين المصريين المسلمين على الزواج من مواطنات مصريات قبطيات، وما ترتب على ذلك من احتكاك وتداخل في الدماء والأساب - هو الذي أدى، ضمن عوامل أخرى إلى الاختلاط

والتداخل بين المسلمين والأقباط على المستوى السكاني في كافة أنحاء البلاد. فنيما عدا حالات نادرة جداً، وخاصة جداً يلاحظ أن السكان المصريين الأقباط يتوزعون سكتياً حيثما يتوزع مواطنوهم المسلمون بلا حدود أو تمييز. ففي داخل القرى والمدن لا يباكد يعرف تجمعات أو تركزات طائفية سكتية خاصة، أو بارزة. حيث إن السكن مختلط ومشاع. كما يلاحظ أنه كثيراً ما تختلط المساجد والكنائس في اللادسكيب المدني، وقد تتجاور. ولعل هذا هو، بعينه، التداخل أو التجاور الجغرافي على المستوى السكاني (٩: ٥٢٣ - ٥٢٥).

وقد جاء التشريع الخاص بالأحوال الشخصية للمسيحيين المصريين معبراً عن قدر كبير من التمازج بذلك الخاص بمواطنيهم المسلمين. فزعم أن الأحكام المسلمين قد ساروا، منذ البداية، على قاعدة عدم التدخل في الشئون الدينية والقضائية والمالية والتربوية للأقباط (١٥: ٤٤)، فإثنا نجد أن هؤلاء الآخرين قد استعانوا بالشريعة الإسلامية في تفتين بعض مسائل الأحوال الشخصية. ففي المجموعة القبطية لأبن الصالح نجد كثيراً من الأحكام المتولدة عن المجموعات البيزنطية وعن الشريعة الإسلامية. ويعد ابن الصالح أول من حاول التقريب بين الفقه المسيحي والفقه الإسلامي في تفتين مسائل الأحوال الشخصية للأقباط (١٠: ٥٤ - ٥٥).

وفي العصر الحديث، يلاحظ أن المواطنين المصريين المسيحيين يأخذون ببعض القوانين المعمول بها في قانون الأحوال الشخصية الخاصة بأخوانهم المسلمين. مثال ذلك، أنه، وبالنظر إلى خلط الشريعة المسيحية من القواعد التي تنظم عملية الميراث، فإنه كان قد صدر قانون يحدد جميع المصريين في هذا الصدد. وكان هذا القانون يحمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، والذي نص على تطبيقه وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة. وكان هذا القانون قد أباح تطبيق القواعد الواردة في التشريعات الخاصة بالطوائف والمذاهب للمسلمين عند اتفاق جميع الورثة على ذلك (٣: ٢٨). ومن هذه التشريعات أيضاً التشريع الخاص بنظام النسب، حيث إنه يخصص هو الآخر للشريعة الإسلامية (٣: ٢٩). ومن هذه التشريعات أيضاً - والتي تم الأخذ بها مؤخراً - التشريع الخاص بحضانة الأطفال. حيث كان البابا شنودة قد أرسل إلى المحكمة الدستورية خطاباً - عندما علم بنظرها في دعوى خاصة بسن حضانة الأطفال - جاء فيه: «لا مانع لدى الكنيسة من

تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط في أمور حضانة الأطفال. إذ أن الشريعة المسيحية تخلو من هذا الأمر، وخاصة أن توحيد القانون على أطفال الوطن بمسلميه ومسيحييه يساهم في زيادة اندماج أبناء الشعب» (٣: ٢٨).

ومن التشريعات التي تم الأخذ بها مؤخراً، التشريع الخاص بتبديد سن البلوغ والحكم، ومن ثم تحديد سن الخصافة. فقد وافق البابا شنودة بطريرك الأقباط الأرثوذكس للمحكمة الدستورية العليا على تغيير المادة ١٦٩ من لائحة الأحوال الأرثوذكس لتصبح مثل المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، والتي تنص على «إن الصغير المسلم، وكذا كان أم أنثى، له حق الخصافة حيثما يشاء ببلوغه سن البلوغ والحلم وهو ١٥ سنة، بدلاً من ٢١ سنة» (١٣: ١٩).

يضاف إلى ذلك أن المصريين يمارسون حياتهم الاجتماعية في معية. حيث أنهم يحتفلون معاً بالأعياد الخاصة بالإسلامية. ويأتى في مقدمة الأعياد المسيحية عيد رأس السنة الميلادية، حيث يحتفل به المسلمون في مصر لا اعتقادهم في ثبوت عليه صلح السلام أصلاً، ولا تراثاً من حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالشهر الميلادية ثانياً. كما أن المسيحيين يشاركون المسلمين أعيادهم الدينية بسبب التجاور السكاني من ناحية، وبسبب ردة الأجازات الرسمية الخاصة بهذه الأعياد من ناحية أخرى، وبسبب التداخل الشديد بينهم وبين مواطنيهم المسلمين من ناحية كما يحتفل بالعيد - مسلمين وأقباطاً معاً - بأعياد واحدة، مثل عيد شم النسيم، وعيد وفا، والفيل، وعيد الطاس، إلخ.

٥ - الركيزة السياسية:

حيات الركاثر الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الفرصة لإرساء عملية توحيد ونجاس المسلمين والأقباط في مصر على المستوى السياسي.

ففي ظل الإحساس التاريخي للأقباط بالألمن والأمان والمساواة مع مواطنيهم المسلمين، وفي ظل إحساسهم المائل بأنهم جزء من النسيج الاجتماعي على كافة المستويات، يلاحظ أنهم قد وضعوا أيديهم في أيدي إخوانهم المسلمين، ووقفوا دوماً بذا واحدة في سبيل الدفاع عن الوطن. حدث ذلك أثناء الحرب الصليبية - بشهادة المستشرقين أنفسهم- (٩: ٥٢٥) عندما وقف المسيحيون

في مصر والشام إلى جانب مواطنهم المسلمين في الدفاع عن الوطن، ولم تغلق محاولات الصليبيين استمالتهم إليهم بدافع من وحدة الدين.

وإذا ما لجأنا إلى التاريخ الحديث، الذي يبدأ مع حكم محمد علي (١٨٠٥ م) الذي تطور في ظل مفهوم الوطن والمواطنة، لاحظنا أن المسلمين والأقباط قد وثقوا دوماً بذا واحدة في وجه الغزاة والمحتلين. حدث ذلك أثناء الثورة العرابية، حيث يذكر «بلت» - وذلك في كتابه: التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر - أن العلاقة بين المسلمين والأقباط كانت ودية جداً. وأن الأقباط، على العموم، كانوا إلى جانب وزارة الثورة، كما أن العلاقة بين الطريقتين والوزارة كانت ودية جداً.

كذلك كان (البابا كيرلس الخامس) في مقدمة المذنبين لمرابي البلطجة وللأفواج الشريفة عموماً. ولعل أخطر ما صدر عن البابا في هذه الفترة فقرا الشهيرة التي أعلن فيها أن الانجليز يعدونهم ومعاولتهم احتلال مصر، قد خرجوا على تعاليم المسيحية التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء، ومن ثم اعتبرهم كفرة وخارجين عن دينهم، ولحق بهم (١٩٠٧-١٩٠٤). كما كان من بين المواقف الوطنية للبابا كيرلس في هذه الفترة وقوفه بحزم ضد محاولة بريطانيا شق صفوف الرطب الداخلي (٢٠٠٠-٢٠٠٨). ومن ذلك أيضاً أنه لما نشبت المعارك بين الإنجليز والمصريين هرع رجال الدين المسيحي - وكبيرهم بروودي - إلى الكنائس يصلون لله ويدعونه نصرته جيش الوطن (٢٠٠٠-٢١٠٠).

وليس ثمة حاجة للإشارة إلى دور الأقباط في ثورة ١٩١٩، فهو معروف للمكافة. وإذا كان لابد من إشارة إضافية تدلل على مدى وطنية الأقباط، وعلى مدى جهم لبلادهم وتلاحمهم مع إخوانهم المسلمين، فلنذكر من الإشارة إلى الموقف الوطني الذي اتخذته القمص سرجيوس، عندما اعتلى منبر الأضرحة الشريف أثناء الثورة ليقول: إنه إذا كان الانجليز قد أتوا إلى مصر كي يحموا الأقباط فليمت الأقباط، فلتعد مصر حرة (١٩٠٦-٢٢٠٠).

وعندما ظهرت مشكلة فلسطين وضع الأقباط أيديهم في أيدي مواطنهم المسلمين ضد المحتصين اليهود، ونظراً لكثرة الأضرار السياسية والتاريخية التي يمكن أن تدل على ذلك، فإنا لن نعرض هنا شيئاً منها، وإنما سنكتفي بسرد بعض من الموروث الشعبي

الشعبي الذي يدل على التلاحم.

ومن هذا الموروث مثل شعبي يقول: إحنا اتنين والثالث جانا متين (ك)، إشارة إلى تلاحم المصريين (مسلمين ومسيحيين)، ورفضهما تدخل أي طرف ثالث بينهما، أو محاولة حشر نفسه بينهما. ومن هذا الموروث مقطوعة غنائية كان الأطفال (مسلمين ومسيحيين) يردونها أثناء اللعب، وهي تعبر عن الصفا السنية التي يتصف بها اليهود، وعن مدى تلاحم وتواء المسلمين والمسيحيين، وتقول كلماتها:

مطري يا مطرة

على بيوت الخونة

ومطري بلع وزيب

على بيوت المسيحيين

ومطري عنب وتين

على بيوت المسلمين (ل)

كما كانوا يرددون:

يا يهود يا يهود

وشكم وش القرو

كل طيرة في السماء

تدعي عليكم بالعلما

وتكون من الحرب الثاقبة على اليهود . كانوا يرددون .

يا حامدا الحمى

هوم على البروج

يا قليل الصلاة والصوم

يا جاعوا واليهود

بطول العقود الأربعة الماضية وقف المصريون (مسلمين وأقباطاً) بذا واحدة في الدفاع عن الوطن . فقد ذاق المصريون معاً مرارة هزمتي ١٩٤٨ . ١٩٦٧ ، ومرارة احتلال أجزاء من تراب الوطن ، ومرارة الدمار والحرب الذي طغى بالوطن من جراء هاتين الحربين . حيث لم تكن مصاصات العدو تفرق بين جندي مصري مسلم وآخر مصري مسيحي، كما لم تكن قبائل طائراته ومدافعه تفرق بين منزل مواطن مصري مسلم ومنزل مواطن مصري مسيحي . وعندما خاض المصريون حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ خاضوها معاً (مسلمين ومسيحيين) ، وذاقوا معاً حلاوة النصر بعد أن كانوا قد لقوا العدو درساً لن ينسا . لأن كانت مدامهم الذكية قد احتلقت معاً على أرض سيناء، قدام للوطن.

وفي إطار عملية تحرير بقية التراب الوطني بالأسلحة السلي ، اتخذ الأقباط - مثلك في رموزه الفكرية وزعامتهم السنية وعلى رأسها البابا شنودة - موقفاً وطنياً لا يقل في صلاته عن صلاته إخوانهم

ومواطنهم المسلمين وزعامتهم الدينية . ولعل من أبرز هذه المواقف رفض البابا شنودة للضغوط التي كان الرئيس السادات يمارسها عليه كي يسمح للأقباط بتزارة القدس ، وذلك حتى يتسنى له - أي للسادات - أن يمر عملية التسوية وفقاً لأسلوب كان الشعب المصري - مسلميه ومسيحييه - يرفضه . ولما رفض البابا شنودة هذه الضغوط ، وأصر على أنه لا زيارة لأقباط مصر للقدس إلا وهي حرة - رفض بد الإخوة المسلمين خالصة - غضب منه السادات ، وحدد إقامته في وادي النطرون في إطار عملية اعتقالات سبتمبر - عام ١٩٨١ الشهرية (٢١ : ٨٥).

وقد لا يفتي على أحد أن أبرز الأسباب الاستراتيجية لرفض المواطنين المصريين المسيحيين وجود الدولة اليهودية في المنطقة . بل ولوجود اليهود في هذه الأخيرة كلية يرجع إلى العامل العقيدى المتمثل في عدم اعتراف اليهود بحق السيد المسيح (عليه السلام) ، واعتقاد المسيحيين بأن اليهود هم الذين صلبوه . وقد يعبر الحديث التالي للبابا شنودة عن هذا المعنى . ففي حديث له مع القناة الفضائية اللبنانية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧ قال البابا شنودة - رداً على سؤال وجهته له القديسة حورل كيفية احتفال المنطقة بعيد الميلاد الأثينى للمسيح - فقال: «أنا لا أعرف كيف سيحتفل اليهود بعيد الميلاد الأثينى للسيد المسيح ، فهم لا يعترفون أصلاً أن السيد المسيح قد جاء . وهم ينظرون لقدم المسيح في مفهومهم كشخصية رجل دولة مقاتل يحقق لهم الهيمنة والسيادة» (١٠١ : ٦٠). كما لعل من بين المواقف الوطنية أيضاً للبابا شنودة موقفه الصلب ، والرافض دائماً ، للضغوط المتواصلة التي تقارصها الكنيسة الأمريكية على الكنيسة القبطية المصرية بعبء ضرورة التعاون لحماية الأقباط في مصر من المسلمين ، مؤكداً على أن مثل هذه الضغوط والعداوى لا تهدف لها سوى شق وحدة الوطن من الداخل ، وعلى أن من يحمي المسيحيين في مصر إنما هم إخوانهم المسلمون والحكومة والقيادة ، كذلك هجومه على المنظرين من أقباط المهجر ، والذين حاولوا الضغط على الحكومة الأمريكية لكي تقطع معزنتها عن مصر ، بقوله: «إن أي مصري يطالب بوقف المصونة - الأمريكية - يعد في نظري خائناً لبلاد» ، لأنه بذلك يسعى إلى تحقيق الضرر لأبنائه، وطمه» (٢ : ١٥). وهكذا يتضح أن هناك عدة ركائز ثقافية

وسياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية تقود دأتما إلى توحيد وتجانس المسلمين والأقباط في مصر . وأن هذه الركائز من المثانة والقررة بحيث أنها تستعصى على محاولات إسرائيل والصهيونية العالمية - وعلى بعض من يسير في ركابهم من أقباط المهجر - هذا أو النيل منها .

المراجع

- ١- البحاروي ، إبراهيم : قيمة مصرية عليا ، جريدة الأهرام ١٩٩٧/١٢/٣٠ .
- ٢- الحسيني ، حمدي : ملف العدد ، البابا شنودة بعد عودته من الخارج ، روز اليوسف ، ١٩٩٨/٣/٢٧ [ع ٣٦٣٨] .
- ٣- السباعي ، إقبال : أقباط يظلمون الغربى من الأزهر ، روز اليوسف ١٩٩٨/٧/٣٠ [ع ٣٦٦٥] .
- ٤- إنجيل متى : فى العهد القديم والعهد الجديد ، ترجم من اللغات الأصلية ، دار الكتاب المقدس فى الشرق الأوسط ، ب.ت.
- ٥- بركات ، على : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٦- تادرس ، مارلين : الأقباط بين الأصولية والتحديث ، الطبعة الأولى ، النار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٧- جاد ، محمود محمد : الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع فى البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية ، عرض نقدي وروية نظرية ، الطبعة الثانية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٨- حبيب ، رفيق : الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر ، الطبعة الأولى ، سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٩- حمدان ، جمال : شخصية مصر ، المجلد الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ١٠- سركيس ، أحمد : الزواج فى المجتمع المصرى الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .
- ١١- سعد ، أحمد صادق : تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى فى ضوء التمثل الأسبوى للإنتاج ، الطبعة الأولى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- ١٢- سلامة ، أسامة : ملف العدد ، تحالف التطرفين وأقباط المهجر ، روز اليوسف ١٩٩٨/٣/٢٧ [ع ٣٢٣٨] .
- ١٣- شعيرة ، وفاة : البابا شنودة يوافق على تطبيق قانون الأحوال الشخصية للمسلمين على الأقباط .. للمرة الثانية . روز اليوسف ١٩٩٧/١١/١٠ [ع ٣٦٢٢] .
- ١٤- صالح ، أحمد رشدى : الأدب الشعبى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٥- ف : الجذور التاريخية للتمايز الذهبي فى الشرق العربى ، فكر ، ١٩٨٤.٣ع .
- ١٦- عبد السمیع ، عمرو : حوارات حول المستقبل ، مكتبة التراث الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٧- عبد الكريم ، خليل : الطائفية بين المد والجذر فى : فرج فودة ، يوتان لبيب رزق ، خليل عبد الكريم ، الطائفية إلى أين؟ دار المصرى الجديد للنشر ، المكتبة السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١٨- عوض ، لويس : معانيات قومية فى لويس عوض ، دراسات فى الحضارة ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ١٩- ——— : أوراق العمر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٠- عيسى ، صلاح : حكايات من دفتر الوطن ، كتاب الأهالى رقم ٣٩ ، يناير ١٩٩٢ .
- ٢١- عويس ، سيد : الحلرد فى حياة المصريين نظرة المعاصرين ، نظرة القادة الثقاتين المصريين نحر ظاهرة الموت ونحو الموتى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
- ٢٢- ——— : من ملاحم المجتمع المصرى المعاصر ، ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعى ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٥ .
- ٢٣- مصطفى ، فاروق أحمد : دراسة للعادات والتقاليد الشعبية فى مصر ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الاسكندرية ١٩٨٢ .
- ٢٤- مكسرسون ، ج.و : الموالد فى مصر ، ترجمة وتحليل عبد الوهاب بكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .
- ٢٥- موسى ، محمد العزب : وحدة تاريخ مصر ، الطبعة الثانية ، المركز العربى للصفحة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٢٦- هيكل ، محمد حستين : خريف

الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، الطبعة العربية ، الطبعة الثانية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

هوامش:

- (أ) تماما مثلما لاقرأ خلال بعض الأوقات فى المرحطين الملوكية ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ، والعثمانية ١٥١٧-١٨٠٥م .
- (ب) تماما مثلما فعل الرئيس السادات (١٩٧١ - ١٩٨١) عندما استدعى التيار الدينى ليحارب به كافة القوى الوطنية المعارضة له ، فكان أن قوى هذا التيار ، ووقف حده هو شخصيا ، وفرض الطابع الدينى على كافة مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى ، وكان سببا رئيسيا فى بلورة مايكن صفة بحساسية الوجود القبطى فى المجتمع ، بل وفى وقوع بعض حوادث الإرتباب والقتل التى تعرض لها البعض من مواطنينا الأقباط .
- (ج) جمع من إحدى قرى محافظة قنا .
- (د) جمع من نجع أبو حزام - نجع حصادى محافظة قنا - وما يلاحظ على هذا الحال هو أنه يعكس الرحلة التاريخية لإيمان الإنسان المصرى المسلم المعاصر .
- (هـ) هذه الشهورى فى طوبة (يناير) ، أمشير (فبراير) ، برمهاث (مارس) ، برمودة (أبريل) ، بشنس (مايو) ، بؤونة (يونيو) ، بيب (يوليو) ، مسرة (أغسطس) ، بايه (أكتوبر) ، هاتور (نوفمبر) ، كيهك (ديسمبر) .
- (و) تم جمعه من إحدى قرى جنوب محافظة أسبوط .
- (ز) تم جمعه من إحدى قرى محافظة قنا .
- (ح) تم جمعها من إحدى قرى محافظة سوهاج .
- (ط) جمعت من إحدى قرى محافظة سوهاج .
- (ى) هناك حالة لأسرة مسيحية معاصرة أعرفها أنا شخصيا تدلل على هذا الوضع ، وهذه الأسرة عبارة عن شقيقين مسيحين حاصلين على تعليم عال ، ومقيمين مع والدهما فى بيته بقنا ثم حدث أن تحول أحد هذين الشقيقين إلى الإسلام ، وهو لا يزال يقيم مع والده وشقيقه الآخر فى البيت نفسه ، ثم حدث وتزوج هذان الشقيقان فى بيت الزوال وأنجبا بنتا وبنات ، والطريف أنها يتركان الأولاد يدينون معا مرة إلى الجامع ، ومرة إلى الكنيسة ، مغلفين على ذلك بقولهما : " إنا بنسبهم على حقيقتهم ، برروحنا الجامع مرة والكنيسة مرة ، وأهم بكرة يكبروا ويكبروا " .
- (ك) جمع من إحدى قرى محافظة سوهاج .
- (ل) تم جمع هذه الأغنيات من إحدى قرى محافظة سوهاج ، وقد ذكر الإخبارى الذى أناد بها (٥٧٧ سنة) أنه - ورفاقه من مسلمين ومسيحيين - كانوا يرددونها وهم صغار .

حول العولمة

- * الشركات متعددة الجنسية قاطرة العولمة الاقتصادية
- * استقطاب الرأسماليين المحليين وبعض ذوى النفوذ السياسى
- ورجال الجيش والشرطة لخدمة الشركات متعددة الجنسية
- * انكماش الطبقة الوسطى وانحدار كثير من أبنائها الى الطبقات الفقيرة

الشعوب بدون الاتحاد السوفيتى كسند لها وهنا عادت الرأسمالية إلى طابعها اللإنسانى وظهرت العولمة إلا أن العولمة لم تظهر على الساحة فى يوم وليلة لكنها مرت فى فترة تحضيرية سابقة لتفكك الاتحاد السوفيتى وتتحدد عدة خطوط حتى تبلورت فى النهاية.

فأرأى حدث اندماج لشركات مختلفة مع بعضها ولكننا نذكر الحقبة التاشيرية والحقبة الرجحانية وكيف تم اندماج شركات الانجليزية مع شركات أمريكية مكونة شركات أنجلو أمريكية كما حدث اندماج شركات فى دول أوروبا وفى اليابان وحتى فى كورب الجنوبية وظهرت إلى الوجود الشركات متعددة الجنسيات والى عصر قاطرة العولمة الاقتصادية.

وثانيا تعاطف رأس المال لقد انضم إلى رأس مال الرأسماليين القدامى رأسال جديد ورأسال الماليا وها رأسال الإرهابين أيضا . ولأجيب أن نذكر اندماج رأس مال المانيا إلى رأس مال الشركات متعددة الجنسيات فكلمنا نعلم البلد الطولى السياسية والمالية للمانيا فى أمريكا (اغتيال كينيدي وفى إيطاليا اغتيال الدوميمور) وفى روسيا (بروففسكى حاليا) . شاعنا هذه الأيام . والمهم أن الرأسال المتحرك فى العالم تعاطف بصورة ملحوظة .

و ثالثا فى ظل التقدم التكنو لوجى

حتمية التحول الاجتماعى من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتنبأ بقرب حدوث ذلك فى إنجلترا . واستطاع لينين أن يغير نظام روسيا إلى نظام اشتراكى وكذلك فعل ماوتسى تونج بالصين . ويلاحظ أن هذه الأفكار والقوات كانت معنية بدولة واحدة وليس بهلاج نظام عام ، ثم إن النظم التى طبقت فى الدول الاشتراكية كانت نظما شمولية تحاول تنمية اقتصادها ذاتيا ويمكن وصفها بأنها أقرب إلى وأسمالية الدولة . ثم جاء لورد كينز وقدم وصفه علاجية للرأسمالية ككل وتقتضى بضرورة قيام الحكومات فى الدول الرأسمالية بالتدخل والاهتمام بالتواحي الاجتماعية للشعب والعمال وذلك تخفف من الطابع الإنسانى للرأسمالية كما تقلل من أزماتها . وأخذت الدول الرأسمالية بروسفة لورد

كينز عن اقتناع أو بسبب إضرابات العمال ووجود الأحزاب العمالية والاشتراكية فى أغلب دول العالم وبسبب النهضة الوطنية والتحررية التى سادت العالم مناهضة للاعريالية . ولعل أهم سبب هو وجود المعسكر الاشتراكى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى المساند للدول النامية فى تحريها السياسى والاقتصادى . ثم حدث فى أول التسعينات أن تفكك الاتحاد السوفيتى وأصبحت الرأسمالية حرة طليقة أمام

لأشك أن العولمة الاقتصادية هى أهم مايشغل بال الناس هذه الأيام . والعولمة الاقتصادية هى تعبير عن مصالح الشركات متعددة الجنسيات وهى الرأسمالية فى ثوب جديد بنهاية القرن العشرين . والعولمة الاقتصادية نبتت جذورها مع نشأة الرأسمالية وهذه وإن كانت قد بدأت متفرقة فى دول مختلفة من دول الغرب إلا أنها تميزت بطابعين اثنين:

الطابع الأول ، أنها وأسمالية متروحة لانسانية . والطابع الثانى أنها خلفت معها أزمات مستمرة مصاحبة لها . فقد كانت هناك أزمات وتناقضات بين الرأسماليين من جهة والعمال من جهة أخرى . فبينما الرأسماليون متكالبون على أرباحهم لاغير فإن العمال يطالبون برفع أجورهم وضمانات وخدمات اجتماعية لايحقها لهم الرأسماليون . كما كانت هناك أزمات ناجمة عن التنافس بين الرأسماليين بعضهم مع بعض وأزمات بين الدول الرأسمالية . وقد أدى ذلك إلى إضرابات عمالية متوالية وإلى نشأة التناقضات العمالية والأحزاب الاشتراكية كما أدى ذلك إلى حروب متفرقة وإلى الحرب العالمية الأولى والثانية وإلى أزمات اقتصادية متفرقة وأزمة عامة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

إزاء هذا الاضطراب المستمر ظهرت نظريات وثورات للهروب من النظام الرأسمالى فى الأزمات المتصلة . فظهرت الاشتراكية الطوباوية ثم جاء كارل ماركس بنظرية

د. على الدين أحمد حمزة



ماوتونج

المذهل في نهاية هذا القرن خاصة في سيل الاتصال واستعمال الكمبيوتر والآلية في المصانع حدثت ثورة واضحة في الإنتاج أدت إلى الاقتصاد أساسا على الميكنة المتطورة وبذلك قللت من المدة اللازمة للإنتاج وخففت من مخاطر العمل وزادت في جودة السلع . والأهم استغنت عن كثير من الأيدي العاملة وأصبحت هناك وفرة في الإنتاج تتطلب أسواقا واسعة للتسويق.

على ذلك كان على الشركات متعددة الجنسيات أن تفرغ من دولها المتقدمة وترتحل على دول الجنوب الفقيرة حيث أراضي رخيصة أو يمكن إيجارها بأجر رمزي مع وفرة الأيدي العاملة الرخيصة ووجود البنية التحتية اللازمة من مياه وكهرباء ، ووسائل مواصلات حتى تقوم بمشروعاتها أو تشتري الموجود منها في هذه الدول المتطورة بما يتفق مع مصالحها في دولها المتقدمة . أصبحت الشركات متعددة الجنسيات كضيف أو طفيلي فهي تستغل كل التسهيلات التي تمنحها حكوماتها لها ويستمتع بها الشخص العادي الامتيازات التي يتمتع بها الشخص العادي غير أن الضرائب التي كانت تدفعها من قبل نقصت بحجة أنها تقوم بدفع ضرائب عن مشروعاتها في البلاد التي انتقلت إليها فضلا عن أنها نظرا لتطبيق التقني الجديدة في الإنتاج وفرت الكثير من الأيدي العاملة وأقتضت أجور الكثيرين منهم وقد انعكس ذلك على المستوى الاحتياقي في هذه الدول بسبب نقص الموازنات المخصصة للخدمات الاجتماعية.

أما بالنسبة للدول النامية فيجب أولا أن نقرر أن الشركات متعددة الجنسيات تقع أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية أي أن أمريكا هي التي تقوم الآن بالدور الرئيسي في نشر فكرة العولمة في العالم خاصة في الدول النامية وهي إذ تنادي بذلك تقدم عدة أغاظ تراها واجبة النفاذ هي:

١- مادامت سيل الاتصال الجديدة جعلت من الكون قرية صغيرة فان العولمة تعتبر ظاهرة عابرة للثقافات والحدود الدولية.

٢- حرية التجارة وضرورة اتباع نظام الجات في كل الدول على أساس أن الاقتصاد الذي يعتمد على السوق وفيه حرية العرض والطلب هو النظام الأشمل والذي يجب أن يسود.

٣- الانفتاح بتسهيل قدم الرأسمال الأجنبي إلى البلاد النامية لإقامة المشروعات

المختلفة ، وعدم وضع أي قيود على حركة رأس المال من وإلى البلاد.

٤- نبذ اقتصاديات التنمية الذاتية التي كانت مصاحبة لنظم الحكم الشمولية واستبدال ذلك بالسياسة الديمقراطية والمخصصة وإشراك القطاع الخاص في التنمية.

ولاشك أن أمريكا تهدف من وراء العولمة إلى استعمار الدول النامية في أنحاء العالم .. وحتى يتجلى هذا الأمر نعود إلى تاريخ الرأسمالية في أمريكا التي بدأت بالإنكشافات الجغرافية المصاحبة بإعادة الشعوب (الهند الحمر) ثم بالتوسع الزراعي بأيدي العبيد (استعباد الأفريقيين) ثم بالإسهام مع إنجلترا في إستعمار الصين المصاحب بتجارة المخدرات () الأفريين) ، ثم حاولت أمريكا أن تجتث كل الفئام عقب الحرب العظمى الأولى بعرض ترصيات ولسن ال ١٤ عن التحرر والدعوقراطية وثبتت كذبتها ، ثم خرجت من الحرب العظمى الثانية أقوى دولة عسكريا واقتصاديا وورثت الاستعمار الفرنسي والانهليزي الذي شاغ . وفي مبدأ الأمر اتخذت نفس الأسلوب البغيض للاستعمار من الحروب والاحتلال إلا أن

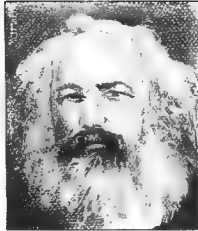
ماحدث لها في الصين وكوريا وفيتنام وغيرها اضطرها الى تغيير تكتيكها فبدلا من شن الحروب السافرة بقيت الاحتلال أسوة بما كان يتبعه الاستعمار قديما قامت بالدخول الى الدول النامية عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية

ومنعها القروض المختلفة مع نصلها بضروة إتباع الأغاظ السابق ذكرها والتي تراها كقيلة باصلاح مسار الدولة اقتصاديا . وحينما تعجز الدولة عن سداد قروضها أو تحاول الاقتراض من جديد أو جدولة ديونها تبحث أمريكا بصندوق النقد الدولي لتقييم الوضع الاقتصادي للدولة وبذلك تطلع على ميزانية الدولة وعجزها ونسبة التضخم ومعدل الفائدة سنويا وقيمة العملة المحلية وهل تتبع الدولة التوصيات السابق ذكرها . وقد يصنع الصندوق بتخفيض قيمة العملة كما أشير بذلك المالبزيا في أزمتها الأخيرة . وإذا كانت هناك ضغوط خارجية سياسية واقتصادية تجبر الدولة النامية الى العولمة فتسهل عوامل داخلية ساعدت على ذلك . أهمها أن الدول النامية في فترة سابقة حاولت أن تنمي اقتصادها ذاتيا دون الارتباط بالرأسمالية العالمية مقلما حدث خلال الفترة الناصرية . بنشأة القطاع العام وإقامة السد العالي والمشروعات المختلفة الأخرى إلا أن هذا الأسلوب لأسباب مختلفة تعثر بما اضطر معه إلى نبذ النمو الاقتصادي الذاتي والإتجاه إلى المخصفة والانفتاح والدخول في نظام العولمة.

والدولة حينما ترحب بالشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار داخلها وتقدم لها كل التسهيلات الممكنة من أراضي وعمال وبنية تحتية تعتقد أنها ستجني من وراء ذلك تدفق رأسمال أجنبي إلى داخل البلاد وتشغيل أيدي عاملة وتدريب كادرات وطنية والاستفادة من



لينين



كارل ماركس

السوق العالمية خاصة سوق أمريكا الزاه. إلا أن العولمة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية خطيرة فالشركات متعددة الجنسيات سواء دخلت مشاريع جديدة أو قامت بشراء مشاريع قائمة تقوم باستقطاب بعض أصحاب المال المحليين وبعض من ذوي النفوذ السياسيين ورجال الجيش أو الشرطة أو غيرهم وتضمهم إليها. وهؤلاء تزداد أرباحهم زيادة فلكية ويصبح رؤسائهم هو وطنهم وأرباحهم هي هدفهم ويضعف إلتزامهم بلدهم ويكثرون مجتمعا معزولا داخل أوطانهم حتى إنك تجد في بعض الدول النامية من يقطنون في أحياء منفصلة تماما كما هو الحادث في اللينين. وبالطبع تزداد الفجوة بينهم وبين باقي الشعب علما بأن الكثير منهم لا يعمل في المشروعات الإبداعية أو ذات النفع إنما يستسهل العمل في مشروعات استهلاكية كمشروعات الغذاء والمشروبات وغيرها.

أما الطبقة الوسطى فنظرا للتضخم السنوي المستمر وارتفاع أسعار الأراضي وإيجارات المساكن ونظرا لوفرة أفراد هذه الطبقة المحدودة وضعف الأجور وتقص فرص العمل فإن هذه الطبقة تأخذ في الانكماش تدريجيا وينحدر الكثير منها إلى طبقة الفقراء.

وبالنسبة للعالم فيتم الاستغناء عن الكثيرين يمنحهم مكافآت خروج من الخدمة أو إجماع مبكر، ذلك أن التقنية الحديثة تدعو إلى توفير الكثير من الأيدي العاملة. وعلى ذلك تقع الغالبية من الشعب تحت خط الفقر مع تدنى الخدمات الاجتماعية من سكن وتعليم وصحة وينخفض مستوى المعيشة وكثير العشرائيات ويتفشى الجهل والجريمة. والحكومات التي تناصر الأوضاع الاقتصادية الجديدة تحاول أن تغطي هذه الآثار السيئة للعولمة بذكر بعض الإحصائيات المشرقة كالقول إن النمو الاقتصادي في تصاعد أو أن دخل الفرد السنوي في ازدياد وغير ذلك من الوسائل الدعائية المخلقة.

ورغم الأضرار الفادحة للعولمة فإن بعض المفكرين يعتقدون أن العولمة قدر لانكاز منه ويسقون عدة حجج منها:

١- أمريكا رائدة العولمة أو المهيمنة على العالم متفردة اقتصاديا على العالم أجمع إذ يزيد ناتجها القومي عن ٨ تريليون دولار وهو يوازي خمس إنتاج العالم وعلى ذلك فالكل يتسابق للإبحار معها وهو يستفيد من

في يد دول ليست في تقدم أمريكا التكنولوجي كاليابان وكندا والهند ودول أخرى في الطريق.

٣- غير صحيح أن مجارة أمريكا مع الدول النامية ذات حجم صغير فإن مجارة أمريكا مع دول الشرق الأوسط مثلا تشكل دفعة قوية لاقتصادها ويكفي مبيعاتها للطائرات والسلاح لدول لن تستعملها.

وأمركا تهي قاما موقفها ولهذا فهي تعدد إلى نشر فكرة العولمة بقوة السلاح ولقد كان تدخلها في العراق وفي البلقان محاولة لإرهاب العالم وبالأذات الدول النامية ليسوى الجميع في ركابها.

واعتقد أن المسترلين في مصر يسعون إلى إيجاد أسواق مشتركة بين مصر والدول العربية وبين مصر ودول أفريقيا - وأخيرا قال الرئيس أنه يجب على الدول الغربية أن تسمح بقرول صادرات الدول النامية لأن امتناعها عن ذلك أو خلق عقبات في سبيل ذلك سيؤدي إلى نقص دخل تلك الدول من الصناعات النصبة وبالتالي تضعف قدرة الدول عن سداف قروضها كما قد يتسبب ذلك في عجز المجازنة وإزدياد التضخم.

وإذن فالدول النامية مادامت لا تستطيع أن تعزل نفسها عن العالم ومادامت العولمة والاعاضاغفا فعلى الدول النامية أن تلج في العولمة بحذر حتى لا تقع فريسة سهلة للإستعمار والتبعية. ويصبح السؤال الهام هو كيف يتحقق ذلك؟

ورا ذلك.

٢- أمريكا متقدمة تكنولوجيا وقادرة على إنتاج مستويات أعلى وأرقى من المنتجات على مستوى العالم كله ولهذا فالعالم يأخذ عنها ولا يستطيع أن يستغنى عنها.

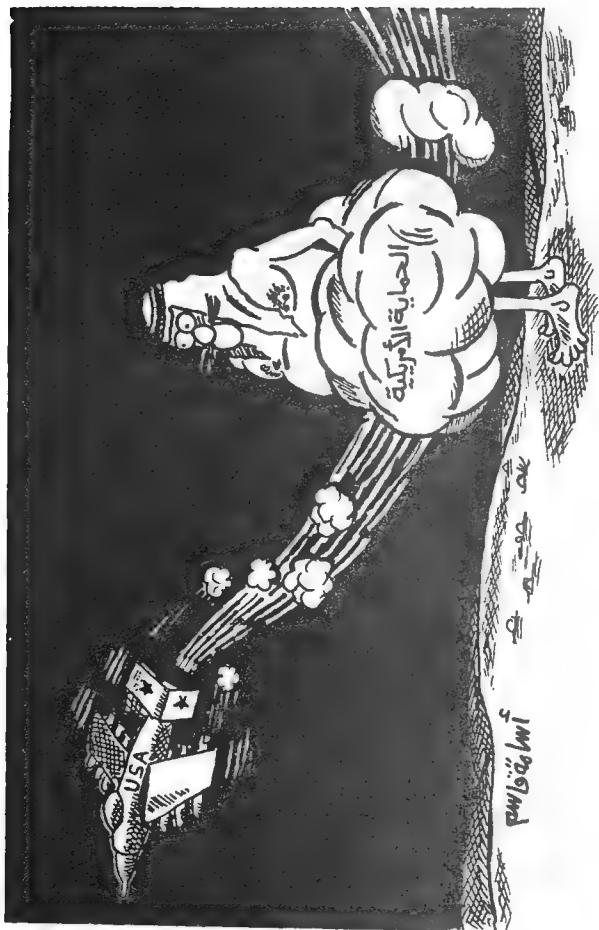
٣- إن أي فكر يدعو إلى محاولة النمو الاقتصادي الذاتي والبعد عن أمريكا أو مقاطعتها تجاريا فإن ذلك لن يضرها في شيء. فمثلا كل صادرات أمريكا إلى الدول العربية مجتمعة لا يتجاوز ٤,٦٪ من إجمالي صادرات أمريكا إلى العالم وعليه فمقاطعة أمريكا تجاريا سيصل على تهميش دول المقاطعة، بل إن أمريكا تعتمد إلى مقاطعة الدول التي تخالفها سياسيا كعقاب لها.

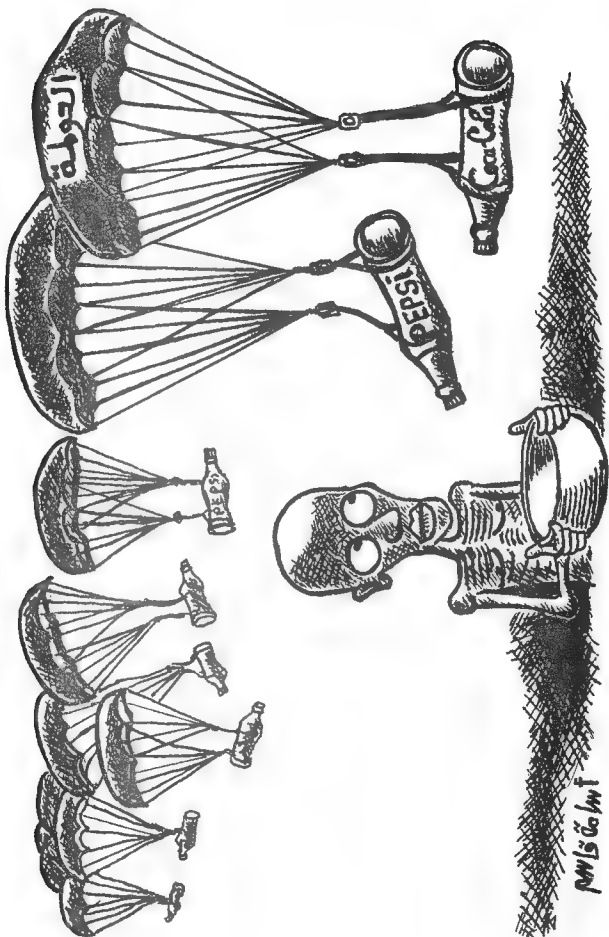
وهذه الحجج تصل إلى نتيجة أن أمريكا لا تفرض هيبتها عسكريا لكنها لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت في دائرة الضوء العالمية.

وإذا ما قلنا في هذه الحجج لعلنا.

١- رغم تفوقها الاقتصادي لم تستطع أن تخلق سوقا اقتصادية سليمة بينها وبين باقي الدول الرأسمالية الأخرى وهناك تنافس بين أمريكا من جهة واليابان من جهة أخرى وكذا الحال بالنسبة لأوروبا والنسبة للبرين وهكذا حتى أنها تخشى تغافل بعض سلع دول نامية في سوقها وأكبر مثل على تصدع الكيان الرأسمالي العالي هو ظهور البريور والسوق الأوروبية المشتركة. إلخ.

٢- أما بالنسبة للتفوق التكنولوجي فاهم تقدم تكنولوجيا وهو ما يتصل بالانشار النووي والقوة الصاروخية أصبح





اتجاهات التحديث في العالم العربي

تونس نموذجا (١٥٧٤ - ١٨٨١)

د. مصطفى التواتي

ولعل أسلوب النهضة والاستغراب الذي وصف به الجهري أسلحة الفرنسيين وأساليبهم في الحياة والعمل ، والأدوات التي كانوا يستعملونها فيها الأكثر بساطة ، مما يؤكد الهوية العميقة التي أصبحت تفصل البلاد عن العصر ، حتى كان ذلك اللقاء العنيف بين الواقع المصري الهش والحضارة الغربية عن طريق حملة نابليون ، فكان له مفعول الصدمة الكهربائية التي رجت الجسد كله فأفاقته من غيبوبته الحضارية الطويلة.

أما في تونس خلال نفس الفترة التاريخية ، فإن الأمر مختلف تماما ، لأن البلاد كانت تعيش آنذاك واحدة من أكثر فترات تاريخها ازدهارا إبان حكم حمودة باشا الحفصيني (١٧٥٦ - ١٨١٤) الذي كان حسب المؤرخ المصلح أحمد بن أبي الضياف " رفيقا بالريعية ، مؤثرا للعدل والإنصاف من نفسه ، عالما بتزليل السياسة في منازلها محبا إلى الناس ، معظما للعلماء والصالحين ، ولذلك كانت أيامه كالصيف بعد الجهد ، والأمن بعد الرعب ، والسلم بعد الحرب ، كثير المآثر والخيرات" (٤).

١- مرحلة النهضة الهادئة إلى نهاية القرن ١٨ م

إن التماثل في وضع البلاد التونسية في القرن ١٨ ، يلاحظ أنها كانت منخرطة في حركة تحديث هادئة على الطريقة الثانية المشار إليها أعلاه. فقد استقطبت هذه الإيالة الساحلية الصغيرة من تضايف عوامل الجغرافيا (موقعها الاستراتيجي) في حوض المتوسط وقربها من أوروبا الغربية (والتاريخ (سقوط الأندلس ، نشاط التجارة الأوروبية في المتوسط ، الحروب الأوروبية إلخ ..) لتتجه بخطى بطيئة ولكنها ثابتة نحو الحداثة.

عن ولع المغلوب بتقليد الغالب . ولكن الغلبة وحدها لا تكفي ، فالعرب الفاتحون ولعوا بتقليد الشعوب المغلوبة وهو ما يتحتم وجود الحاجة الملحة إلى جانب الغلبة.

أما الطريقة الثانية فتتم بهدوء وعلى مساحة زمنية طويلة نسبيا في شكل مثاقفة واحتكاك بين حضارتين إحداهما تقليدية والثانية انخرطت بعد ومنذ مدة في تيار الحداثة .

وإذا كان العامل الأجنبي في الطريقة الأولى هو العامل المحدد فإن العوامل الداخلية تقوم بدور هام في الطريقة الثانية.

وبالرجوع إلى ظروف نشأة الترجمة التحصيلية في مصر ، فإننا نلاحظ بسهولة أنها تقتضي إدراج التجربة المصرية في الطريقة الأولى . فمصر في القرن الثامن عشر كانت تعيش عزلة تكاد تكون تامة عما يجري شمال المتوسط (كانت منطوية على ذاتها تعاني الركود والتخلف والبؤس المادي والاعتوى في ظل الفوضى السياسية التي ميزت حكم المماليك في تلك الفترة ونجد في تاريخ الجهري تصورا دقيقا ومروعا لتلك الأوضاع ، فيقول مثلا في أخبار سنة ١٢٠٧ هـ - الموافق لـ ١٧٩٣ م :

" استهل المحرم بيوم الخميس والأمر في شدة من الغلاء وتنازع المظالم وخراب البلاد ، وشنت أهلها ، وانتشارهم بالمدينة حتى ملأوا الأسواق والأزقة رجالا ونساء وأطفالا سيكون ويصيحون ليلا ونهارا من الجوع ويوتون من الناس في كل يوم جملة كثيرة من الجوع (...) وضحت النفوس واحتجب المساتير وكثر الصياح والعريل ليلا ونهارا فلا تكاد تنع الأرجل إلا على خلائق مطروحين بالأزقة ، وإذا وقع حمار أو فرس تراحموا عليه وأكلوه نيا ولو كان منتنا حتى صاروا يأكلون الأطفال (٣)"

تقديم

إن مانعته بعبارة الحداثة هو الأخذ بالسمات التي طبعت العصر الحديث في أوروبا والتي أصبحت بعد ذلك مقياسا كونيا للحداثة وقد لخصها الدكتور محمد الهادي الشريف بقوله: " يتسم العصر الحديث في أوروبا (بداية من ق ١٧) بأنه كان عصر ظهور الأسلحة النارية وبناء الصروح السياسية المحاصصة لنظام مركزي ، كما يتسم بأنه عصر الرأسمالية التجارية الصناعية" (١)

ولكننا نعتقد أنه لخص منقوص لأنه يقتصر إلى بعض المقومات الأساسية التي توشح لانتقال مجتمع من حالته القرونوسطية التقليدية إلى وضع مجتمعات العصر الحديث . وهي : الديمقراطية والقانون وانتشار التعليم وتفسير الكون وعلاقة الإنسان بذاته وبالطبيعة بناء على مرجعيات مستمدة من العلوم العقلية على حساب المرجعيات اللاهوتية.

وهذا بالتحديد هو التوجه الذي انخرط فيه النخبة السياسية والفكرية في مصر بعد حملة نابليون على مصر (١٧٩٨) وخاصة منذ ظهور نزعة محمد علي التحديثية وإرساله البعثات العلمية إلى أوروبا ، وهو مابرز في تونس كذلك انطلاقا من تولي أحمد باي في سنة ١٨٣٧ وإن كانت جذور هذه الحركة في تونس تعود كما سترى إلى عهد أسبق . وهناك طريقتان يكتن أن نتقدا مجتمعنا ما إلى الدخول في مراجعة حضارية ذاتية على ضوء حضارة الآخر : الأولى ، فجائية وعنفية تأتي نتيجة صدمة فجائية تتمثل عادة في هزيمة عسكرية شاملة ومهددة للكيان وللوهبة الحضارية وهو ماحدث لمصر إبان حملة نابليون بونابرت . ولعل ذلك هو معنى كلام ابن خلدون الشائع

ومن أبرز العوامل الفاعلة في هذا التوجه نذكر خاصة:

(١) إنهاء خطر الاستعمار الأسباني نهائياً على يد قائد الأسطول العثماني سنان باشا سنة ١٥٧٤ وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية العصور الحديثة في البلاد ونهاية العصور الوسطى بنهاية الدولة العثمانية.

(٢) الهجرة الأندلسية الجساعية بعد طرد المسلمين واليهود من أسبانيا في سنة ١٤٩٢:

لقد حلت هذه الهجرة البلاد التونسية ديمغرافيا بدم جديد إذ قدم آلاف من السكان النشطاء الجدد الذين كانوا يمتازون بحس مدني مرتفع وتقاليد حضارية غريفة فنشطوا الحركة العمرانية والاقتصادية والثقافية عبر سلسلة من المدن التي أسسوها وأحاطوها بالبياسين ، مدخلين بذلك في الزراعة التونسية أنواعا جديدة من المزروعات وأساليب جديدة في الفلاحة تنصّب بتوشع المزروعات وكثافة الإنتاج وتداوله نصليا . كما نشروا في البلاد مجموعة من الصناعات الحرفية الرافعة مثل صناعة " الشاشية " التي تصبح أهم منتج صناعي تصديرى تونس.

٣-ازدهار حركة " الجهاد البحري" أو الفرقة ، التي كانت الموانئ التونسية من أهم مراكزها ، وقد كان هذا " الجهاد البحري" يحمل سنويا إلى المدن المسيحية التونسية آلافا من الأسرى المسيحيين من مختلف الجنسيات الأوروبية ، وكان البعض منهم يقتديهم أماليهم أو حكوماتهم فيعودون إلى بلادهم بعد مدة ، والبعض الآخر يتحول إلى وضع الرق ويندمج في المجتمع التونسي ، وسيكون للعديد منهم ومن أبنائهم الدور الهام في الحياة السياسية والاقتصادية والفرقية في تونس خلال القرنين الثلاثة السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر(٥) وزيادة على هذه العناصر النشطة التي كان " الجهاد البحري" يفتي بها المجتمع التونسي ، فقد كان يدر على خزينة الدولة وخزائن أعيانها موارد مالية هامة .. إضافة إلى تمونه للتجارة الداخلية والخارجية بسلع وبضائع هامة من حيث الكم والقيمة الأمر الذي سيدفع بالتجارة التونسية إلى قمة ازدهارها وتطور مبادلاتها مع أكبر المراكز التجارية الأوروبية مثل الفترة -ألا- vourne بإيطاليا .وعلى العكس كان "الجهاد البحري" مستثما من الغزاز الأول

بالنسبة للاقتصاد النقدي التونسي بأجمعه . وكذلك بالنسبة للقطاعات الاجتماعية التي كانت تعيش منه بما كان يجر إلى البلاد من عملة جديدة (٦) حتى أصبح الريال الأسباني مثلا عملة متداولة في المجتمع التونسي في أواسط القرن السابع عشر.

لقد كانت للجهاد البحري آثار مباشرة في تطور الصناعة الحربية التونسية وخاصة صناعة الزوارق الحربية ، وفي ازدهار التجارة وإشاعة حالة من الرخاء خصوصا في المراكز المدينية الكبرى بالبلاد ، وفي استئناس فئات واسعة من الناس بالمنتج الحضاري الأوروبي في مختلف المجالات. كما كان له أثر غير مباشر لا يقل أهمية ، ويتمثل في التنظيم السياسي والإداري للبلاد على أسس أخرى جديدة ، ذلك أن التجارة لم تبق مقصورة على عائدات القرصنة بل توسعت بسرعة لتشمل الاتجار الحرفي والعلاحي التونسي ، ولم تبق حكرا على فئات ضيقة بل وسعت دائرة الأطراف المستفيدة منها ، الأمر الذي تطلب وجود سلطة مركزية قوية تضع حدا لفوضى الأعراق ، وتروث القبايل المحاربة الكبرى تشجيعا للفلاحة وتأمينا لنقل فوائضها نحو الأسواق الداخلية وخاصة نحو مراكز التصدير باتجاه الأسواق الخارجية ، فكان نتيجة ذلك قيام الدولة المرادية في سنة ١٦٩٨. وقد تمكن المراديين من تجميع دور الجيش الانتكاري التركي لفائدة تنظيم جديد من العساكر المحليين (عسكر زوارة من البربر) كما أعادوا تنظيم البلاد إداريا واقتصاديا ووضعوا بذلك أسسا متينة لقيام تونس ككيان مستقل إلى حد بعيد عن الخلافة العثمانية في إطار ملكة قوية مع قيام الدولة الحسينية في سنة ١٧٠٥.

وقد تجلّى ذلك بداية من عهد الأمير الحسيبي الثاني على باشا الأول الذي اتبع سياسة مزدوجة توخى فيها الحزم والشدة من ناحية والرفاق من ناحية ثانية وذلك داخليا وخارجيا.

٩- داخليا: بالضرب على أيدي الولاة والعامل وقمع كل مظاهر الفتنة والخروج وقتل من يتوهم فيهم ذلك ، والعناية في نفس الوقت بالعمارة وإقامة المدارس وتشجيع العلم، وكان على شدة يعظم العلماء ، ويتجاوز لهم مالا يتجاوز لغيرهم (٧) حسب تعبير ابن أبي الضياف ، وكان هذا الباي ، كما هو شأن معظم البايات الحسينيين (٨) على شأن هام من الثقافة ، ورغم

مسرلاته السياسية ألف كتابا معروفا في النحو شرح فيه " كتاب التسهيل" لابن مالك صاحب الألفية ، وعرف كذلك بشغفه بالكتب حتى أنه فيما ذكره عنه المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف: " جمع من رغائب المؤلفات مالم يجتمع لغيره من أمراء تونس ، ومن عنايته بذلك أن بعث الشيخ الفقيه أبا محمد حسن البارودي إلى اسطنبول وأتاه بما لم يصل إلى الغرب من تأليف علمائها وعلماء العجم" (٩) كما أقام عدة مدارس في العاصمة خاصة. أما اقتصاديا فقد خلف الضرائب والقام بإجراءات عديدة لتشجيع الاتجار الفلاحي ودعم التجارة الخارجية ، فكان يقرض أمواله الخاصة للتجار بدون أرباح ، فيجبرون بها برا وبحرا ولايسترجع منهم إلا رأس المال، وعرفت الصناعات المحلية في عهده انطلاقة كبيرة وخاصة منها صناعة الزوارق الحربية.

٧- خارجيا: اتبع على باشا نفس السياسة المزدوجة بين الحزم والرفاق فاسترجع بالقرصنة مدينة طبرقة على النواحي الشمالي من حوزة إمارة جنوة . وأنهى الامتيازات الفرنسية لصيد المرجان بهذه المنطقة بشروط مجحفة بالمصالح التونسية وواجههم في معركة عسكرية انتصر فيها وأسر لثلاثة جندى فرنسي . كما اشترط على القناصل الفرنسي خلق حثائه عند الدخول عليه في مكان مفروش بالسجاد ، وتقبيل يده على العادة المتبعة في البلاد ، مما أدى إلى هروب هذا القنصل وقدم أسطول حربي فرنسي حاصر العاصمة خمسة وعشرين يوما وقذف بعض الموانئ التونسية بالمدافع ، ولكن فعالية الدفاعات التونسية من ناحية واندلاع الحرب الفرنسية الإنجليزية من ناحية ثانية ، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إبرام صلح مع على باشا والاستجابة لشرطه المادي والعنوة فسمي الباي من جهة إلى توطيد الصلوة الجديدة مع فرنسا ، فأطلق سراح أسراهم بدون تعريض ، وبعث رسلا إلى الدولة الفرنسية " لإتمام مآويع إبرامه وتجهيد روابط التجارة بين الدولتين ، ولما وصلوا أحسنت الدولة قبولهم ، ووجهوا مكرميين (١٠) "

وقد واصل أشهر أمراء البيت الحسيني حمودة باشا (١٧٨٧-١٨١٤) هذه السياسة المزدوجة مع الدول الأوروبية ، ففرض بالقوة احترام المصالح التونسية في المتوسط على مالك شبه الجزيرة الإيطالية وعقد علاقات

صدائقه وتعاون مع الإنجليز وخاصة مع الفرنسيين وعقد معاهدات تجارية مع العديد من البلدان الأوروبية الأخرى ، في نفس الوقت الذي دعم فيه نشاط الجهاد البحري وأعاد إليه الروح بعد نفور.

والحقيقة أن البلاد عرفت في عهده الطويل دفعا قريبا على طريق الرفاه وإثباته وبلغت أوج ازدهارها وقوتها ، فغابت المجاعات ونسى الناس شبح الأزمات وتضاعف عدد السكان التشيطن وانتعشت المازنة بين دخل الدولة وخزنها ، ونشطت فيها حركة التجارة الداخلية والخارجية بفضل تضخم عائدات القرصنة وازدياد الانتاج الفلاحي والصناعي التونسي خاصة في ميدان النسيج . كما هذا الباي يشجع شخصيا إنتاج البلاد فلا يلبس إلا من نسيجهما وعلى منواله نسيج رجال الدولة وأعيانها.

ونتيجة لكل ذلك ازدهرت الحركة العمرانية وتطورت الحياة الثقافية وبدأت تظهر التماثلية النثرية والشعرية في لغة وأساليب ظاهرة الاختلاف عن الأساليب الراجعة إلى عصر الانحطاط . وكان حمودة باشا نفسه يحرض كتابه الإنتاج الأدبي والفكري فطلب مثلا في سنة ١٨٨٦ من الشيخ محمد يهرم الأول أن يؤلف كتابا في السياسة التشريعية نشر في مصر بعد ذلك تحت عنوان " نزهة في بعض القواعد التشريعية بحفظ الإدارة الكلية " كما طلب من علماء البلاد الرد على دعوة حمد بن عبد الوهاب ، فنشطوا لذلك نثرا وشعرا . ولا عجب في ذلك وقد تلقى حمودة باشا تربية مبنية فدرس النحو واللغة والفقه وعلم الكلام والحساب والتاريخ وتعلم التركية نظفا وكتابة وعرف بحبه الشديد للمقدمة ابن خلدون ، إذ ذكر ابن أبي الضياف أنه رأى منها نسخة عليها تعليقات كثيرة بخطه. (١١)

والجدير بالملاحظة أن هذا الباي كان شديد الوعي بحركة الزمن وتغير الأحوال ومدى التطور الحاصل في البلدان الأوروبية الجاورة . وكانت بينه وبين نابليون علاقات تقدير متبادل " وكانت بينهما مهادة ووصلة وكان يعرف ، حسب ابن أبي الضياف ، مالمسلطان نابليون من المآثر وعوامل الشجاعة ويقر في مجالسه ، ولزم للمسلمين سلطانا في شجاعة نابليون وأوصافه" (١٢)

وقد بلغت العلاقات المالية والتجارية بين تونس وفرنسا في هذا العهد من المانة

والكثافة مبلغا كبيرا ، لذلك رفض حمودة باشا طلب السلطان العثماني من تونس إعلان الحرب على السفن التجارية الفرنسية في المتوسط احتجاجا على غزو نابليون لمصر في ١٧٩٨ وكان رد الباي على رسالة الباب العالي في هذا الشأن بأن " الخططة بأن أهل تونس والفرنسيس في المتاجر كثيرة جدا ، لا يمكن فصلها إلا بعد زمن طويل ، والقادم منهم لبلادنا " كانت هنالك جالية فرنسية وأوروبية هامة في العديد من المدن التونسية الساحلية إيفا قدم أمان صلح لا يفي .. ولا تأخذ مراكيمهم لأن ما بها من الخلع غاليله لأهل تونس" (١٣)

وبالرغم من أن حمودة باشا لم يسع إلى إقامة حكم نيابي على غرار ما كان يعلم أنه قائم في أوروبا ، فإنه كان كما يقول ابن أبي الضياف " لا يستغنى عن مشورة رجال دولته في جليل الأمور ومقترها ، ولا يأنف من الرد عليه ، ويقول: الخطأ مع الجمهور أحب إلى من الإصالة وحدي وهو في هذه الحالة كسلوك القارئ ، مع أنه من ملوك الاطلاق " (١٤)

وقد بلغ التنظيم الإداري للمملكة في هذه الفترة من المركزية والإحكام درجة كبيرة جعلت المواطن يحس بوجوده الدولة إحصاسا إيجابيا بعيدا عن التوحيش التقليدي من العنف والنهب الجبائي ، دون أن نزع منها أصبحت دولة حديثة على الطريقة الأوروبية فنانا نستطيع القول بأنها كانت على شئ كبير من التنظيم والعقلنة ، وتصديقا لربط ابن خلدون بين الأمن والعمران فقد أقيمت الناس في دولة حمودة باشا على الفلاحة والتجارة والصناعات وكثر العمران وفت الأموال ، وظهرت الثروة ، وكانت البطالة في أيامه سبة (١٥) وتكونت في عهده طبقة من رجال المصانع والأعراف الإداريين البارعين في تسيير شئون الدولة وهو ما أكدته ابن أبي الضياف بقوله : " قرن خدامه على سياسة الأعمال ، وكثر عددهم فكان التجارة في دولته يصلح أن يستغنى به في سياسة عمل ، أخرى من فرقته لأنه يعلم أن التجارة تقدمه ، وعدمها يؤخره ، إذ لا سبب للتقدم في دولته لتبيل الربح والمظورة إلا الأهلية لأن دولته طالبة للتقدم (١٦)" وخلاصة القول إن تونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت تشهد حركة تطور داخلي يميزه انفتاحها على محيطها الدولي وخاصة على أوروبا ولكن حالة الرقاة الاقتصادي والمنعة العسكرية

النسيبة وتداخل العلاقات المتجربة والديبلوماسية مع البلدان الأوروبية وخاصة منها فرنسا وإيطاليا وانجلترا جعلت تأثرها بالحضارة الأوروبية يجري بهدوء وبحسب الحاجة أي دون شروخ وصدعات ومراجعات جذرية للهوية الثقافية والقانونية ويكاد يقتصر هذا الأثر على منتجات هذه الحضارة في المجال الحربي والحياة اليومية .. أما في مستوى هياكل المجتمع والمؤسسات السياسية والحياة الفكرية والثقافية فإن هذا التأثير كان في شكل نقل بطيء ولكنه ثابت .. فعمل البايات الحسينيون على إحياء الثقافة التقليدية والتعليم التقليدي وشجعوها وكانوا يهاشرون ذلك بأنفسهم كأكفرا من المدارس والمكتبات العمومية وأولفوا عليها الأحياس ، ونفخوا الروح في حركة التأليف اللغوي والديني والأدبي فظهرت في عهدهم تأليف عديدة وخاصة منها في التاريخ الذي ييكاد يكون سمة أساسية من سمات الثقافة التونسية . غير أن هذا الاتهام لم يكن استنساخا للماضى بل يمكن أن نلصق فيه نزعة تجديدية واضحة .. وسيكون من خريبي هذه المؤسسات العلمية والثقافية التي تنفخ فيها الحسينيون الروح خلال هذه الفترة ، بعض رواد حركة النهضة التي استشدها البلاد في أواسط القرن الموالي (أي التاسع عشر) إلى جانب خريبي التعليم الحديث ممثلا في المدرسة الحربية ببارود) تأسست سنة (١٨٤٠) ثم المدرسة الصادقية) تأسست سنة (١٨٧٥).

٧) مرحلة القرن العنصبي أو حلم النهضة المجهضة : السير القهقري

حمل القرن التاسع عشر البلاد التونسية الكثير من الشغم والكرارات أبرزها الموت الفجائي لكافة أمراتها حمودة باشا في ١٦ سبتمبر ١٨١٤ وفي ذلك قال ابن أبي الضياف : " ولم تزل المملكة في أيامه ينمو عمرانها ويكثر سكانها وتبقى أعرافها وتظهر أجميائها وسكانها وتبقى أن قيعت مجوته فجأة " (١٧) وبعد هذا الحدث تضارفت عدة عوامل داخلية وخارجية لتدفع بالبلاد فجأة في هاوية الانحطاط والتدهور الشامل . وهي عوامل سنذكرها بنوع من الترتيب المنهجي ولكن عملها في الواقع كان مترامزا ومتداخلا ، وكما قال د. محمد الهادي الشريف فإن الإختلال الحاصل في البلاد انطلقا من هذا التاريخ

"متصل بالتفجيرات الحاصلة في الداخل والتي أملاها الخارج منذ سنة ١٨١٥ م" (١٨).
أ.العوامل الداخلية:

١) انبعاث الصراعات في النبيت الحاكم التي امتدت إلى مجرم الطبقة السياسية وانتهت بإبعاد النخبة السياسية والإدارية التي تكونت في ظل حمودة باشا، ومثل مقتل الوزير القذ يوسف صاحب الطابع بطريقة بربرية في يناير ١٨١٥ ، والتكبد بأغوائه وأصحابه الضرية الفاضلة لمؤسسات الدولة السياسية والإدارية .

٢) تراامت حالة الفوضى والانتكاش الاقتصادي التي راقت هذه الأحداث مع ظهور طاعون رهيب في سنة ١٨١٨ وقد دام سنتين ، وكان حسب ابن أبي الضياف " هذا الطاعون أول التراجع الذي وقع في هذه الإبالة بعد وفاة المرحوم حمودة باشا لأنه نقص به من الإبالة قدر النصف ، وبقيت غالب المزارع مغطاة (١٩)"

٣) في فبراير ١٨٢١ وبينما كان الأسطول الحربي التونسي يستعد لحرب الجزائر بعد تجميعه في حلق الرادى ، هبت عاصفة هوجاء استمرت بضعة أيام وانجملت من تجميعها كابل الأسطول الحربي بما فيه من مدافع وسلح وآلات دفاع ، وتحطمت عدة سفن تجارية ، وغرق ١٥٠٠ من خيرة البحارة.

ونظرا لاعتماد البلاد على هذا الأسطول عسكريا واقتصاديا فقد سارعت بتعريضه وإذ لم تتسكن من ذلك مجليا ، اضطرت إلى الاستعانة بمصانع السفن الفرنسية بمرسيليا الأمر الذي كلفها مصاريف باهظة مثلت زنيقا حادا للمصلحة من خزائن الدولة ، ثم أقر هذا الأسطول عن آخره إبان مساهمته في حرب اليونان إلى جانب الجيش العثماني ، وذلك في موقعة " نافارين " في ١٨٢٦ .

ب. العوامل الخارجية:

أ. تمكنت أوروبا في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ على وضع حد لحروبها المزمعة والاتفاق على خطة لإخضاع دول جنوب المتوسط بدءا بتعريض القرصنة نهائيا في المتوسط وفرض شروط جديدة للتبادل التجاري مع تلك الدول ، بما يضمن المزيد من الأسواق للبضائع الأوروبية التي عرفت وقرة كبيرة في الإنتاج بفضل الثورة الصناعية .

وتحت تهديد الأساطيل الحربية وطلقات المدافع فرضت فرنسا وإنجلترا خاصة على تونس مجموعة من الشروط في سنة ١٨١٦

ثم في سنة ١٨١٩ وفي سنة ١٨٣٠ على إثر احتلال الجزائر أرسيت بواخر حرية فرنسية بحلق الرادى وفرضت على الباي إضفاء معاهدة تتضمن :

- تحرير التجارة والزام الدولة التونسية بالألا تتاجر وألا تخضع مختبر في شأن بحيث تكون التجارة مباحة لكل واحد .

- معاملة التجار الفرنسيين كما يعامل أبناء البلد من التونسيين .

- إبطال القرصنة على البواخر التجارية مطلقا .

- إعطاء ملك الأسرى وماعتيد من هدايا وقديرة .

وكان محمود باي قد تعهد للتكليف منذ ١٨١٦ بأنه إذا وقعت " حرب بينه وبين دولة من الدول ، فإن أسارى الحرب لايلبكون ، ويعاملون معاملة المسجونين برفق ، حتى تضع الحرب أوزارها ، فيسرحون من غير فداء " (٢٠) . ونتيجة لذلك استأثر التجار الأجانب بتصدير المواد الزراعية التونسية وأغرقوا البلاد بالسلع المصنعة الأوروبية الأمر الذي ألحق ضررا بالغا بالصناعات الحرفية التونسية وبقتة التجار التونسيين ، ومثل زنيقا حادا للمصلحة ما أدى إلى تخفيض قيمتها وأحدث كل ذلك شرخا خطيرا في البنى الاجتماعية ولذلك نعتقد مع د. الشريف " أن تغير ظروف التبادل الاقتصادي مع أوروبا مثل كارثة حقيقية على البلاد التونسية قالي حدوه ذلك الوقت كانت الدولة (البايك) تمثل شبه حاجز فاصل بين أوروبا المسيحية ثم التجارية والمجتمع التقليدي التونسي ثم إن ذلك الحاجر طار شظايا تحت الضغط لأوروبي في القرن التاسع عشر ، فكان وقع التلاقي عنيفا ومضرا بالبلاد التونسية إذ سرعان ما دخلت في عملية تفتت داخلي طويلة أفضت بها إلى فقدان السيادة سنة ١٨٨١" (٢١)

وهو ملاحظه للباي ناصحا ، ماتيو ديليسيس Mathieu de Lesseps أحد رفقاء نابليون ، وكان تنصلا عاما بتونس في سنة ١٨٣٠ ، إذ نبهه إلى " أن الملكة أخذت تقش القهقري في طريق الإملاق والحراق " (٢٢)

٢- توضع المطامع الاستعمارية الإيطالية والإنجليزية وخاصة الفرنسية في البلاد التونسية وإحساس السلطة بعجزها وفقدان مناعتها السابقة أمام هذه

المطامع . وقد أصبحت هذه البلدان تتدخل مباشرة في سياسة تونس الداخلية والخارجية عن طريق قناصلها وجباياتها وتجارها ، وكثيرا ما كانت تستغل أبسط خلاف لتدفع ببواخرها الحربية لتهدية العاصمة التونسية وإملاء الشروط المجحفة (غرنا في أوت ١٨٣٠ وسردانيا في نوفمبر ١٨٢٢ ونابولي في إبريل ١٨٣٣) .

٣- الضغط العثماني على السلطة التونسية للمدول عن توجهاتها إلى تعزيز استقلال البلاد عن الخلافة العثمانية ويتجلى هذا الضغط من خلال المطالبة بالتزام تونس بأداء سنوى ولو رمزي وتصرف الباي في علاقاتها الخارجية باعتباره واليا عثمانيا لا ملكا مستقلا ، الأمر الذي كان البايات يرفضونه قطعيا وقد بلغ الضغط العثماني قمته في غزو طرابلس المجاورة وإلحاقها ضغيا بالباب العالي وأمام هذا الضغط وتمسك السلطة التونسية باستقلالية البلاد اضطرت البايات إلى التردد للباب العالي عن طريق إرسال الهدايا الباهظة والمشاركة باستمرار في الجهور الحربية للخلعة في البلقان ، ما مثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة حتى اضطر أحمد باي إلى بيع مصوغ بيته وتحفة الخاصة في فرنسا لتجسير الجيش الفرنسي المشارك في حرب القرم .

مشروع أحمد باي الإصلاحى
إن مجمل هذه الأضراس دفعت المشير أحمد باي الذي تولى السلطة في أكتوبر ١٨٣٧ إلى رسم خطة للنهضة بالبلاد ما يتهددها من مخاطر الانهيار الداخلي والاحتلال الخارجي الأوربي أو العثماني . ويمكن تلخيص هذه الخطة في ثلاثة محاور هي:

١- في مستوى العلاقات الخارجية توخى ماتيك أن تسهيه بسياسة الاحتواء المزدوج للخطر الفرنسي والعثماني بربط علاقات مودة متعينة مع الطرفين والاحتواء بأحدهما من الآخر فكان بواجب ضغوط الفرنسيين في الجزائر وطلبانهم الترابية باعلا تعية البلاد لتركيا وعدم أهليته القانونية والاستقلال لتصرف فيها ، ويستعمل في نفس الوقت ضغط لأسطول الفرنسي لصد أي نوايا تركية لضم تونس على غرار ما فعلته بطرابلس في سنة ١٨٣٦ .

وفي هذا الإطار تأتى زيارته إلى فرنسا في سنة ١٨٤٦ كما حرص هذا الباي على إقامة علاقات دبلوماسية متصلة ومتعينة مع إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية.

٢- بناء مؤسسة عسكرية نظامية حديثة على غرار ما هو موجود في البلاد الأوروبية وهو جهد كان قد بدأه والده مصطفى باي منذ سنة ١٨٢١ عندما رتب جيشاً نظامياً كلف بالاشتراك عليه ابنه أحمد باي ذاته ، وجلب له معلماً من فرنسا للتدريب على صناعة الرمي بالمدافع وبالبنادق . ولكن أهم إنجاز قام به هذا الباي يشتمل بلا شك في تأسيس المدرسة الحربية بباردو سنة ١٨٤٠ باعتبارها أول مدرسة عسكرية في البلاد ، إذ لم تكن تعلم الفنون العسكرية قط بل كانت تعلم ، تحت إشراف أساتذة فرنسيين وإيطاليين وترنسين ، اللغتين الفرنسية والإيطالية وكذلك العلوم الهندسية والحساب والتاريخ والجغرافيا ، وزيادة على اللغة العربية وشرى من علوم الدين ومن هذه المدرسة مستخرج النخبة التي ستقوم بمحاولة النهضة فكرياً وعلمياً والتي سيعمل عليها أحمد باشا في تسيير شئون الدولة ، وفي مقدمتهم خير الدين التونسي والمفتي الفاضل صبيح بن علي ، إلى جانب النخبة المتجددة التي أنجزها نظام التعليم التقليدي الذي انبثقت فيه الروح في عهد حمودة باشا أمثال أحمد بن أبي الضياف والشاعر حمودة قبادور ، والشيخ يبريم التونسي والشيخ سالم بن حاجب وغيرهم.

٣- اتخاذ إجراءات هامة منها أنه لما رأى بنين بصرته أن الحكم في الناس يجرى بجاهه الملك وحده من غير أصول عقلية أو شرعية يمتدحها في ذلك ، قد نافر طبع الزمان (...) وصعب عليه قطع عادة آلة دفعه ، أراد أن يرين نفسه وأهل المملكة على ماتحق وقوعه لامحالة (٢٣) فامتنع عن الحكم في التنازل بنفسه على العادة وأوكل ذلك إلى القضاء . غير أن أبرز إجراء قام به في إطار وحيه بضرورة دخول المجتمع التونسي إلى طور الحضارة ، يشتمل بلا منازع في إصداره قانوناً يمنع الرق نهائياً ، وذلك في يناير ١٨٤٦ وهو قرار لم يتخذ دفعه بل تدرج في الرصد إلى فيه فيبدأ في سنة ١٨٤٢ بمنع بيع الرقيق في السوق كإبائهم وهدم المحلات المجهزة لذلك ثم منع خروج المالكين من البلاد لانحجار فيهم ، وفي ديسمبر ١٨٤٢ أصدر أمراً يقضي بأن كل من يولد في المملكة التونسية فهو حر لا يباع ولا يشتري .

ومن إجراءاته التحديثية أيضاً إقامته مصفاً حديثاً للنسيج وتنظيم التعليم في جامع الزيتونة ، وتأسيس المكتبة

الأحمدية وهي أكبر مكتبة عمومية تأسست إلى ذلك التاريخ (١٨٤٠) كما توجهت عناية هذا الباي إلى الناحية العمرانية فعمل على تجديد خرائب العاصمة وأقبل على بناء بعض القصور المكلفة . إلا أن إصلاحات هذا الباي وإكثاره من الجيش النظامي وإسرافه في الافتقار عليه مع وجود الضائقة المالية التي كانت تعاني منها البلاد اضطرت له إلى التنازل عن سوق المال الأجنبية والإكثار من الضرائب ، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية خطيرة عجزت الدولة على إثرها عن صرف الرسوم المالية لعدم وجود المال الناض بجزائرها خاصة بعد فرار الموكل بها حمودة بن صباه إلى فرنسا بكل ما كان بها من مال . وإذا أمكن تدارك الأمر بفضل جهود خير الدين أمام القضاء الفرنسي ، فإن الأوضاع المالية ستتفاقم في عهد خليفته محمد باي ثم الصادق باي حتى انتهى الأمر في سنة ١٨٦٧ إلى إعلان إفلاس الدولة التونسية ووضعها تحت تصرف كوميسيون مالي مكون من الدول الدائنة.

وأمام تردى هذه الأوضاع اجتمع رجال الإصلاح حول خير الدين ، وحاربوا العمل سياسياً وفكرياً لإثبات البلاد من الرقعة التي وقعت فيها . سياسياً بدفع محمد باي ثم الصادق باي إلى إعلان قانون عهد الأمان (سنة ١٨٥٧) ثم المصقور سنة (١٨٦٠) وهو أول دستور في بلد إسلامي وتكوين مجالس الحكم بالقانون ، والمجلس الكبير ، الذي هو بمثابة البرلمان وتنظيم مالية الدولة والحد من التدخل الأجنبي في شئونها . ولكن كل هذه الإصلاحات الرائقة باحت بالفشل أمام تأليب أصحاب المصالح في تراصل الأمور على مكائنت عليه وهم الباي ووزراء القاصدون والمرشون وعلى أسمهم وزير الأكبر مصطفى خزنة دار وكذلك القوى الأجنبية التي كانت هذه الإصلاحات تعزل مقامها الاستعمارية ، فاضطر خير الدين إلى الاستقالة في جميع مناصبه واخرج نهائياً من تونس. كما وقع إبعاد أنصاره من مراكز القرار وتعريضهم بأشخاص ضعفاء أو مرتشين وعملاء . لتسقط وبقي تحت الحماية الفرنسية في سنة ١٨٨١. وفي ذلك يقول خير الدين "لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والتزامة والإخلاص ، فذهب كل مساعي سدى ولم أشفأ . أن أخدع وطني الذي تبتأت بتمسكي بالمناصب ، ورأيك أن الباي

وعلى الأخص وزيره الرهيب عظيم الهاء مصطفى خزنة دار ، لا يلبأن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سياستها تبريراً قانونياً ، فقدمت استقالتي" (٢٤).

وهكذا لم يبق من هذه الحركة الإصلاحية إلا جانبها الفكري مثلاً على الخصوص بما دونه ابن أبي الضياف في كتابه "الاحكام" وغير الدين التونسي في كتابه "أقوم المسالك".

الفكر الإصلاحي التونسي : المرجعيات والمبادئ

إن التماثل في الفكر الإصلاحي التونسي في القرن التاسع عشر يكشف مجموعة من المؤثرات والمرجعيات التي أسهمت في بلورته . ويمكن تمييزها بحسب الأهمية كما يلي :

١- الواقع التونسي : بكل مخاطره وأزماته وضروصياته في إطار واقع الخلافة العثمانية ولذلك فالتناظر نشاط الأستاذ المنصف الشولفي فيما ذهب إليه بخصوص خير الدين وقراره بتطبيق على الفكر الإصلاحي التونسي في عمومها ، فقد أكد الأستاذ الشولفي "أن منطق التفكير الإصلاحي عند خير الدين تونسي بحت ، وهو وضع البلاد التونسية في منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أنه يتناول في محيطه عثمانياً" (٢٥) خاصة أن معظم المسلمين كانوا من رجال البساسة المباشرين لشئون الدولة ، ومن الخائبة بضرورة الارتباط بالخلقة العثمانية.

٢- واقع البلدان الأوروبية؛ التي عاينها المصلحون التونسيون مباشرة بالسفر إلى أوروبا (سفر أحمد ابن أبي الضياف إلى فرنسا وسفر خير الدين إلى مختلف البلدان الأوروبية ، وسفر الجنرال صبيح إلى أمريكا وأوروبا) وكذلك الاطلاع على فكر الأنوار مباشرة أو عن طريق مادونه الطهطاوي وخاصة خير الدين في كتابه "أقوم المسالك" الذي يبدو وكأنه موسوعة للحضارة الأوروبية ومفكرى عصر النهضة.

٣- فكر عبد الرحمن بن خلدون؛ إنه من اللافت للاهتمام ذلك المحصور الفكر والتأثير الواضح لفكر ابن خلدون في الفكر الإصلاحي التونسي سواء لدى البايات المصلحين مثل علي باشا الأول وحمودة باشا وأحمد باي ، أو لدى المصلحين من رجالات الدولة وكتابها وعلماء الدين فيها المالكية منهم والخنفية فكان أحمد باي مثلاً إذا ذكرت له "مقدمة ابن خلدون" يقول: "نعرها" "وستشهد معنا بما يروا في

غرضه" (٢٦) أما حمودة باشا، فقد كان يمثل آراء ابن خلدون في سلوكه الشخصي حتى قال عنه ابن أبي الضياف إنه "خرب صفحا عن السرف ونعيم الحضارة ، وعود نفسه لحمل المشاق ومناجاة الهل والقلق". ومالت الناس في أيامه إلى أخلاق البدواة والشدّة والمدافعة وأنشروا من أخلاق الحضارة حتى في ملابسهم" (٢٧) وتمثل آراء ابن خلدون مراجع أساسية في كتابات خير الدين وابن أبي الضياف والجنرال حسين ، فيقول خير الدين مثلاً: "ومن تصفح الفصل الثالث من الكتاب الأول من مقدمة ابن خلدون رأى أدلة ناضجة على أن الظلم مؤذن بغرابة العمران، فكيفما كان وما جلبت عليه النفوس البشرية ، كان إطلاق أيدي الملوك مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه كما هو واقع اليوم في بعض ممالك الإسلام ووقع بممالك أوروبا عند استبداد ملوكها بالتصرف المطلق في عبيد الله" (٢٨) ويتجلى تأثير ابن خلدون في المصلحين التونسيين في طريقة التعبير عن آرائهم بالتأليف التاريخي الذي ينقسم إلى مقدمة نظرية ومقتات تاريخي كما هو الشأن في "تحف الحفاح" ابن أبي الضياف "و" أرقام المسالك "خير الدين. لقد أثبت فكر ابن خلدون من خلال الفكر الإسلامي الفرنسي قدرة عجيبة على أن يكون فكر حداثة.

٤- تجربة التحديث المصرية والتحديات العثمانية: كان لمحمد علي الكبير مكانة خاصة لدى المصلحين التونسيين ، لساندهم فكرا في حربه ضد الروابيين ، وعندما بلغ خبر انتصاره عليهم واسترجاع الحرمين منهم، أطلقت المدافع بتونس سرورا بذلك النصر . وفي سبتمبر ١٨٢٢ أرسل حمودة باي " هدية من خيل البلاد وقاره بغالها وجيد نسجهما وحوش لاقتها" (٢٩) إلى محمد علي الذي قال عنه ابن أبي الضياف : " رجل الدنيا وواحداه الطائر الصيغ في جهات المصور ، من رد الله به مصر إلى شياها ، رد شباب امرأة العزيز يورثه الصديق" (٣٠)

وقد أكد ابن أبي الضياف وغير الذين اطلعوا على كتابات رفاعة الطهطاوي النهضة وأحالا مرارا على كتابه " تخليص الإبريز" الذي نوه به في أكثر من موضع ، كقول خير الدين: " ومن تأقت نفسه إلى تفاصيل العلوم والفنون المشار إليها فعليه مطالعة الفصل الثالث عشر من المقالة

الثالثة من رحلة العالم البارع الشيخ رفاعة أحد علماء مصر المسماة " بتخليص الإبريز " فقد كشف فيها الغطاء عن تدبير الأمة الفرنسية التي رفعت راية الصلح ، وأجاد في ذلك وأفاد" (٣١) وذكر ابن أبي الضياف الطهطاوي في معرض حديثه عن الملك القيد بقانوني فقال : " ومن أراد الإصلاح على عقد نفيس في هذا المعنى فعليه بمطالعة الفصل الثالث من المقالة الثالثة من تأليف الشيخ الألمي الفاضل ابن محمد رفاعة بدوي رافع الطهطاوي المصري الذي ألله في رحلته لباريس وساء " بتخليص الإبريز في تلخيص باريز" فانه حص فيه القانون الفرنسي تلخيصا حسنا بدعيا يشهد له بالإتصاف وحدة الفكر" (٣٢)

وأما الجنرال حسين بمصر مدة بعد استقالته من مناصبه في سنة ١٨٦٤ وسفره إلى أمريكا وأوروبا ، وعرضت عليه بعض المناصب في الدولة المصرية ولكنه اعتر ، غير أن علاقته برجال الإصلاح في مصر ظلت متينة فأعان بالمال الأفغاني وعنده عندما أصدر " العروة الوثقى " بباريس ، كما أعان عرابي باشا بإبان ثورته وأجر من ماله الخاص محامين ، وجهها للدفاع عنه" (٣٣) أما التنظيمات الحربية العثمانية فقد أرسل السلطان منها نسخة إلى أحمد باي في مارس ١٨٤٠ أي بعد إصدارها وطالبه بتطبيقها في تونس ، فجمع الباي أعيان دولته في مجلس مشهود وقرئ عليهم نصها ولكنه تهرب من الالتزام بتطبيقها وإن كان ملتقنا بقواها ، حتى لا يؤخذ ذلك على أنه تسليم بالتبعية للباب العالي. أما المصلحون فقد تنازوا جميعا مضمون هذه التنظيمات وناضلوا من أجل تطبيق روحها من خلال القوانين التي ساهموا في صياغتها . وقد دافع عنها ابن أبي الضياف في تحفاته ، بعد أن عرض نص ترجمة مصرية لها في مقدمة كتابه (٣٤) ثم علق عليه بقوله : " هذا وأقول لا يتفق على عاقل منصف مؤمن ، من دينه النصيحة لله ورسوله وأمة المسلمين وعامتهم ، ومن إيمانه " حب الوطن" أن الملك المقيد بالقانون يقتضيه الشرع والعقل ، والإصلاح لأمة في هذه الأصمار إلا به" (٣٥) وخصص خير الدين نصولا مطولة من كتابه " أرقام المسالك " للحدث عن التنظيمات والتنبيه إلى جذورها وتوضيح أسباب فشلها . وتكتسب التنظيمات أهميتها لدى المصلحين

التونسيين من ظاهرة لازمت الفكر الإصلاحى التونسي في القرن التاسع عشر ، وهي رؤيته للإصلاح في إطار عثمانى رغم نزعة البهايات المعروفة إلى الاستقلالية ومعلم على تنمية مفهوم الوطنية التونسية ضمن الأمة الإسلامية وذلك منذ عهد حمودة باشا الحسيني (١٨١٤ - ١٨٢٨).

هذه هي المرجعيات الأساسية التي استند إليها الفكر الإصلاحى التونسي ، وتأثر بها في القرن الماضى على الخصوص ، وقد تتضافرت مع انتماء أبرز المصلحين التونسيين إلى أوساط رجال السياسة والموظفين الساميين في الدولة لتوجه هذا الفكر في اتجاه الإصلاح السياسى وتعطيه صبغة عملية مباشرة.

فالمصلحون التونسيون انطلاقا عما فرضه عليهم تروى الواقع السياسى في بلادهم ووطنهم ألهم الهم السياسى على مشاغلمهم وإيمانا منهم بالفكر المحدثي وخصوصا بمقولاته الشهيرة التي مفادها أن الظلم مؤذن بغرابة العمران ، جعلوا من إصلاح نظام الحكم أساسا للإصلاح الحضارى الشامل وشرطا لنجاحه. وقد حرص ابن أبي الضياف موقف المصلحين التونسيين في هذا الشأن بقوله بعد استعراض آراء ابن خلدون في عدة صفحات :

" ومن المعلوم أن شدة الملك القهرى تقضى إلى نقص في بعض الكلمات الإنسانية من الشجاعة وإباءة الضيم ، والمدافعة من المروءة وجب الوطن والغيرة عليه . حتى صار بعض أهل الجهات من المسلمين " صبيح جهاية " ليس لهم من مسقط وعوسهم وبلادهم ومنيت أبائهم وأجدادهم إلا إعطاء الدرهم والددينار ، على مذلة وصغار ، والريط على الحشف ربط الحمار حتى زهدوا في حب الوطن والدار وانتسلفوا من أخلاق الأحرار وهذا أعظم الأسباب في ضعف الممالك الإسلامية وخرابها" (٣٦).

وبين خير الدين التونسي من خلال المقارنة بين ماضى أوروبا المتخلف وحاضرها المتقدم من ناحية ، وبين ماضى المسلمين اللزهم وحاضرمهم المتخلف من ناحية ثانية ، أن السبب في ذلك هو حضور العدل السياسى أو غيابها ، لأن هذا العدل السياسى الذى كان سببا في ازدهار دولة الإسلام في الماضى والذي هو قاعدة النهضة الأوروبية الحديثة ، يضمن . كما هو مشاهد في أوروبا ، فتحقق الناس بتبعة الحرية التي جلبت عليها النفس البشرية، وهي ثلاثة

أصناف متلازمة ومتكاملة:

أ - الحرية الشخصية: " إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمته على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم".

ب. الحرية السياسية التي تتم عند الأوروبيين من خلال " مجلس نواب العامة" المنتخب ديمقراطياً.

ج - حرية التعبير التي يسميها خير الدين بحرية المطبعة.

وبهذه الأصول كما يقول خير الدين " فقام السعادة الدنيوية الرمية للهمة الإنسانية وكمال الحرية المؤسسة على العدل وحسن نظم الجماعة " (٣٧) وبذلك ينشط الناس للعمل وهم آتون على ثمرة جهدهم . وبالجملة يقول خير الدين: " فالحرية إذا فقدت من الملكية تنعدم منها الراحة والفنئ وسعوى على أهلها الفقر والغلاء، ويضيق إدراكهم وعتهم كما يشهد بذلك العقل والتجربة " (٣٨).

والنظام السياسي الأمثل لتحقيق النهضة المنشودة في نظر المصلحين الترنسيين هو نظام الملك المقيّد بقاتون، أي النظام الملكي البرلماني على النمط الأوروبي الحديث . وهو ما يعنى بالضرورة الأخذ عن الغرب المسيحي في مجال تركز فيه لدى رأى العام الاسلامي نمط الخلافة كسلسلة دينية مقدسة . وقد كان المصلحون الترنسيين على وعى بحساسية هذا الموضوع وبدي الصعوبات التي يمكن أن تواجه مثل هذه الدعوة ، خاصة إذا عمد ملوك الإطلاق والمستفيدون من هذا الحكم الاستبدادي من موفين ورجال دين ، إلى تحريك العامة لمعارضتها ، الأمر الذي شمل أيضا كل دعوات الأخذ عن الغرب المسيحي في مجال المدنية عموما . ولذلك اعتمد المصلحون الترنسيون بطلاناً الحواطر ودعم دعوتهم الإصلاحية بالسننات الشريعة والمغلية واستعارة المصطلحات الاسلامية لتعبير عن المعاني الغربية المطلوب أخذها مثل " أهل الحل والعقد" و" القوى " و" الشريعة " . وقد اعتمدوا في ذلك آلية تقوم على:

١- الإقناع بأن التمدن الأوروبي تدفق سيله في الأرض ، فلا يحاربه شيء إلا استأصله قوة تياره المتتابع ، فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلا إذا حذرو وجرو مجراه في التنظيمات الدنيوية ، فيمكن نهائهم من الفرق " (٣٩).

٢- الفصل بين المدنية الأوروبية الحديثة والدنيوية المسيحية التي " لتتداخل في التصرفات السياسية لأنها تأسست على التجمل والزهو في الدنيا وإغا بلغ الأوروبيون ما يلقوه من قسطنطينيات المؤسسة على العدل السياسي وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة وملاك ذلك كمال الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم " (٤٠) ، وأكد المصلحون الترنسيون على لسان خير الدين أن ما يدعون إلى أخذه عن الغرب لاسعاس له بالدين الاسلامي ، بل بالعكس هو مما تحت عليه الشريعة الاسلامية . كما أن هذا الأخذ لا يمتنع أن يكون اعتباطيا وإغا علينا أن نتخير من المدنية الغربية ما يكون باعنا لافا والنصوص شرعتنا مساعدا ومرافقا " (٤١).

٣- قراءة تطويرية للنص الديني تقوم على ما يمكن أن نسميه فقه المقاصد . ودفع الفساد من ناحية ، وعلى الإحساس العميق بضرورة التاريخ وما يتبعها من تبدل الأحوال والأحكام من ناحية ثانية . فلم يفت خير الدين المصلحون عند طاهر النص وإغا فهما روجه على ضوء المقصد الأساسي من وقد اعتمدوا في ذلك مقولة نادى بها الشيخ محمد . يوم الأول منذ عهد حموده باشا الحسيني مفادها أن السياسة الشرعية هي " ما يمكن الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولاتزل به الوحي " فكتب ابن أبي الضياف على لسان محمد الصادق باي في رسالة إلى المجلس الشرعي: " أن التراتيب السياسية تدور مع المصالح وجودا وعدماً " (٤٢) . وكتب الجنرال حسين في رسالة إلى خير الدين يقول: " أن أحب الناس إلى الله تعالى من بذل همته في مصالح العباد العامة ومن بذل ساعته عمل في إصلاح شأن البلاد والعباد أحق بالثناء والأجر من يقضى يومه أو يومه أنه يقضى بالصحيح والتقديس " (٤٣).

وبناء على ذلك فإن القانوني للمعنى الأوروبي الحديث لا يتناقض مع روح الشريعة الإسلامية بل هو من مقاصدها حتى وإن لم تتضمنه بالنص . وقد حرص المصلحون الترنسيون على إبراز أنهم لا يتوجهون إلى المدنية الأوروبية مسلمون عن جذورهم الاسلامية وإغا هم يفكرون في هذه المدنية انطلاقا من كونهم مسلمين لهم شخصيتهم وتقاليدهم ولهم على الأخص

شريعتهم الدينية التي يجب أن يتوافق معها ولا يتناقض كل ما تريد نيله من أوروبا كمدنية وعلم وثقافة " (٤٤).

ومنتدما نتطلع مذكرات خير الدين يتضح لنا إلهاجه على ضرورة التمييز بين الدعوة الإصلاحية بالاستفادة من المدنية الغربية والدعوة إلى تقليد الغرب التي تنبها بعض المصلحين العرب والمسلمين . وأكد خير الدين " أنه مبدئيا من المحال نقل مؤسسات بلد ما إلى بلد آخر حيث تكون طبائع البشر مغايرة وكذا أخلاقهم وتربيتهم وظروف مناخهم " واعتبر أن فشل المقلدين يعود إلى كونهم " لم ينجحوا إلى إصلاحات جوهرية تتلاءم وإلهاجات الحقيقية للبلاد وطبائع سكانها " (٤٥)

٤- التأكيد على ضرورة توخي التدرج في الإصلاح ، إذ يرى خير الدين المصلحون أن المدنية الأوروبية لم تتم فجأة وفي شكل طرفة ، وإغا هي نتيجة مسار تاريخي طويل ، تتبعه خير الدين بكل دقة وفطنة منذ نهاية الحروب الصليبية إلى أيامه في أواسط القرن التاسع عشر . واعتبر ابن أبي الضياف أن " التدرج هو الذي أعانهم على ما يطبقونه من العمان وسهل عليهم أسباب اختصاره من غير تكلف ، وذلك أن الأمر الضروري إذا تم على أحسن حال ، طلب بطيئة الأمر الحجابي ، لما في الطياع من طلب التزدي ، فإذا تم طلب بطيئة أمر درجات التحسين ، ولم يزل يتدرج فيه بحسب قبله واستعداده ، ولو طمعت أنظارهم إلى التحسين من أول الأمر ما حصلوا هذه الدرجة ، وهذا ما علموا بالمشاهدة " (٤٦).

وعلى هذا الأساس قبل خير الدين مرحليا تعيين الباي أعضاء المجلس الكبير (أول برلمان ترنسي) بالتشاور مع أهل " الحل والعقد" بالبلاد من رجالات الدولة وأعيانها وعلمائها ، ولم يزل يتدرج العام ، رغم ما في ذلك من تناقض.

والحقيقة أن ما حلى به الفكر الإسلامي الترنسي من واقعية واعتدال يعود إلى أنه لم يكن فكرا نظريا خالصا وإغا ارتبط بالتجربة العملية بحكم أن أصحابه كانوا من المبشرين للسياسة العامة . وقد أتيت لهم الفرصة لوضع المسائل النظرية في محك الواقع من خلال علمهم اليومي في تسيير شئون الدولة . وذلك بما أسهموا فيه من صياغة القوانين الرضعية (مثل قانون عهد الأمان ١٨٥٧ وال دستور ١٨٦٠) وإعادة تنظيم المؤسسات

السياسية والإدارية والقضائية بالبلاد بما يتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة ، وتأسيس أول مجلس بلدى بقيادة الجزائر حسين فى مدينة تونس (سنة ١٨٥٨) وتأسيس أول مطبعة فى تونس وإصدار أول جريدة عربية بها وهى الرأى التونسي (سنة ١٨٦٠) بسعى حيث من الجزائر حسين وبفضل ما أنفق على هذا الشأن من أمواله الخاصة زد إلى ذلك إعادة تنظيم التعليم التقليدى بجامع الزيتونة وبعث مدرسة الصادقية العصرية ذاتها الصيت سنة ١٨٧٥ والتي سيتخرج منها زعماء المرحلة الثالثة من الحركة الاصلاحية وقادة الحركة الوطنية بناء تونس الحديثة فى هذا القرن العشرين.

الخاتمة: الحلم المجهض

رغم كل هذه الميزات الذاتية للحركة الإصلاحية التونسية فى القرن التاسع عشر ، فقد وجدت نفسها كسائبة فى القرن الثامن عشر ، تنفتت على صخرة الواقع الموضوعية التى لعبت فيها العوامل الخارجية الدور الأساسى

وفى قضية الحال بالتحديد فان خير الدين وزملاء اصطلموا بواقع الإفلاس الشامل الذى تروى فيه الاقتصاد التونسي بسبب لفساد بعض المفكرين فى الدولة وتدهور العائلة المالكة ، وانهار الهياكل الاقتصادية الوطنية التقليدية أمام تغلغل رأس المال والخصائع الأوروبية فى الأسواق التونسية ، واستحوذ التجار الأجانب على ممالك التصدير والتوريد فى البلاد ، واستغلال القوى المالية الغربية رغبة البلاد ، تزوعها إلى التحديث ، وجلب مظاهر المدنية الأوروبية ، لتضخم المديونية الرسمية بشروط اقتراض مصحفة ، كما اصطلم خير الدين وزملاءه بالتدخل المستمر للتفصيل الأجانب وخاصة قنصل فرنسا فى الشؤون الداخلية للبلاد واستعمال عصا المدافع حينما وعسا المديونية حينما وجزوة المؤبد من القروض حينما .

وبالرغم من أن هؤلاء القناصل كانوا فى البداية يشجعون الحركة الإصلاحية التونسية ويدعون رجال الاصلاح ، قائمهم سراعاً ماتخلوا عنهم ومارسوا عليهم الضغوطات ، عندما تأكدوا من متانة زرعهم الوطنية وأيقنوا أن نجاح هذه الحركة يعنى القضاء على المطامع الاستعمارية الغربية . وبذلك نفس تألب قنصل فرنسا والجرائد الباريسية على خير الدين وتحالف بعض الأوساط المالية

الأوروبية المتنفذة فى تونس مع خصومه من السياسيين الفاسدين والمرشئين الملتفتين حول الوزير الرقيب مصطفى خوتنار وصنيعته مصطفى بن اسماعيل وقد التفت مصالحهم مع مصلحة الباي ، الأمر الذى أدى فى ١٨٧٧ الى استقالة خير الدين أو بالأحرى عزله عن الوزارة الكبرى ورئاسة القورسيون المالى ثم حجرته الى الى الأستانة بدعوة من السلطان عبد الحميد الثانى فى سنة ١٨٧٨ م . مما سارع بسقوط البلاد تحت الحماية الفرنسية فى سنة ١٨٨١ م.

وما إن انتصبت هذه الحماية حتى بادرت بتصفية الحركة الاصلاحية من خلال عزل الجزائر حسين الذى آلت إليه زعامة الحركة بعد هجرة خير الدين من جميع وظائفه وهجرته حتى من رتبته العسكرية وإبعاده أنصاره عن الوظائف الرسمية فخرج من البلاد كالمثقى ، واستقر فى قارونس بإيطاليا حيث مات غربياً فى سنة ١٨٧٨ م.

الهوامش:

١) د. محمد الهادى الشريف: تاريخ تونس - دار سراس للنشر ، تونس ١٩٨٥
٢) انظر د. أنور لوقا غريال : ربع قرن مع رفاة الطغواطى ومحمد عمارة فى تقديمه للأعمال الكاسية للطغطاوى
٣) المجهزى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٢ ، ج ٢ دار الجليل بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٤٣

٤) أحمد بن أبى الضيف: انحاء أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج ٢ ص ١١٧
٥) تذكر منهم مراد كورسو مؤسس الدولة المرادية وهو من أسرى كرسىكا . والكروت جوزيف رافو الذى تولى وزارة الخارجية عقوداً طويلة وإلى غاية ١٨٩٠ وهو من أصل جنوى . وكان معظم رجال الدولة والاصلاح محاليلك من أصول أوروبية أو شرشكية.

٦) د. محمد الهادى الشريف ، نفس المرجع ص ٧٣

٧) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٢ ص ١٤٨
٨) يقول ابن أبى الضيف عن محمد الرشيد باى (١٧٩١ - ١٧٥٦) : " له فى العلماء محبة وتعظيم بجالسهم وبساطهم وحن إلى مسامرتهم ويستدعى أهل المجلس الشرعى ويغيرهم من العلماء للثقافة فى بستانه ، ويحتفل لإكرامهم ويدور معهم خلال الشجر محتزجاً بهم امتزاج الأصحاب " ج ١ ص ١٩١

٩) ابن أبى الضيف ، ج ٢ ص ١٥٠
١٠) نفس المصدر ص ٢٠٧
١١) ابن أبى الضيف : نفس المصدر ج ٣ ص

١٧

١٢) نفس المصدر ص ٤٧

١٣) نفس المصدر ص ٤٥ وانظر كذلك شارل

اندرى جوران ، تاريخ أفريقيا الشمالية

١٤) ابن أبى الضيف : نفس المصدر ص ٩٨

١٥) نفس المصدر ص ١٠٢

١٦) نفس المصدر ص ١١٢

١٧) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٣ ص

١١٦

١٨) د. محمد الهادى الشريف : تاريخ تونس

٩٤ ص

١٩) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٢ ص

١١٧

٢٠) انظر كتاب أحمد الطويل : الجزائر

حسين ، تونس ، ١٩٩٤

٢١) د. محمد الهادى الشريف : تاريخ

تونس ص ٩٥

٢٢) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٣ ، ص

٢٢٣

٢٣) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٤ ص

٨٢

٢٤) ذكره سيمير أبو حمدان : خير الدين

التونسي ، أبو النهضة التونسية ، دار الكتاب

العالى بيروت ١٩٩٣ ، ص ٣٦

٢٥) انظر تقديمه لأقرو المسالك ، الدار

التونسية للنشر ١٩٧٢ ، ص ٢٤

٢٦) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٤ ص

١٩٩

٢٧) ابن أبى الضيف ج ٣ ص ٥٤ ، ٥٥

٢٨) خير الدين التونسي : أقرو المسالك :

القدم ص ٩٩

٢٩) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٣ ص

١٧٧

٣٠) نفس المصدر ص ٩٧

٣١) خير الدين : أقرو المسالك ص ١٩٩

٣٢) أحمد بن أبى الضيف : الانحاء ج ١ ص

٥٩ ، ٦٠

٣٣) انظر كتاب أحمد الطويل : الجزائر

حسين ، تونس ، ١٩٩٤

٣٤) انظر الانحاء ، ج ١ ، ص ٥٢ - ٥٦

٣٥) ابن أبى الضيف : نفس المصدر

٩٨ ص

٣٦) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٣ ص

٢٠٩

٣٧) خير الدين : أقرو المسالك ص ٢٠٩

٣٨) خير الدين نفس المصدر ٢١١

٣٩) خير الدين : نفس المصدر ، ١٦٦

٤٠) خير الدين : نفس المصدر ص ٩٨

٤١) خير الدين : نفس المصدر ص ٨٥

٤٢) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ٥ ص ١٥

٤٣) انظر كتاب أحمد الطويل : الجزائر

حسين ص ٤١

٤٤) انظر : سيمير أبو حمدان خير الدين

التونسي ص ٦٣

٤٥) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ١

٤٦) ابن أبى الضيف : الانحاء ج ١ ص

الروافد المصرية للفكر

الاشتراكي فى العراق

د. عامر حسن قياض

فحصت العديد من مقالاتها لدراسة موضوعات تتعلق بالنظرية الداروينية مثل ، ذكاء الإنسان والتمزق التلقائي من أجل البقاء ، والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح ، وكثيراً ما كانت تقتبس عبارة (سينسر) الشهيرة « التقدم الإنسانى ليس مصادفة بل ضرورة » (٩) ، وأسهمت المقتطف ، فى البداية ، للأخذ بالعلوم وفهم الحياة وفق أسس علمية ، وبوجه خاص لقد ابتدأ (شميل) بفتح الحلقة المظلمة الضرورية على المجتمع أواخر القرن التاسع عشر ، وكان عنوان هذا المقال « منشأ الحياة » (١٠) ، وقد عالجها بذكاء ، وفق تفسيرات فلسفية علمية واضحة ، وثم ألقه بمقال آخر بعنوان « المحيرة فى البحث » لا يقل شجاعة وعلمية من سابقة ، وفى عام ١٨٩٤ ، نشرت المقتطف (مجلد ١٨ ص ٧٢١) مقالاً بعنوان « الاشتراكيون والفوضيون » عرضت فيه معنى كلمة « اشتراكية » وبينت الفرق بين هذه الكلمة « سوسياليزم » التى وضعها « روبرت أوين » وبين الكرومونة . وتناول المقال تاريخ الحركات الاشتراكية الاصلاحية القديمة ثم جاء ، إلى الاشتراكية المعاصرة ، فأعطاها أساليب الحقيقة بعلمية ودقة بعد ان استعرض تطور المجتمعات واقتصادها ، ثم استعرض المقال الحركات الاشتراكية فى فرنسا وموقف الطبقات البرجوازية من الطبقات الكادحة ثم عدد زعماء الفوضوية والاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ، وبين آراهم جميعاً ، وقف عند (كارل ماركس) بناقته ومعارضته ، ثم ركز على آراء (ركلبيز) الفوضوى الذى زار مصر أواخر عام ١٨٩٤ .

فى عام ١٩٠٠ (ب) فى المقتطف (مجلد ٢٥ ص ١٤٦ - أ ب - أغسطس) عن الاشتراكيين الديمقراطيين وأفكارهم ، فأيد الاشتراكية المعتدلة التى ينادون بها . ثم

فعلى الرغم من أن الصحافة العربية المصرية كانت ممنوعة من الدخول إلى العراق من قبل السلطات التركية ، فإنها كانت توزع فى العراق عن طريق دوائر البريد الاجنبية (٤) .

وحين وصلت الأعداد الأولى من المقتطف ، إلى بغداد عام ١٨٧٦ قاومها المحافظون ، لإنهائى نظريهم ، تنشر عقائد جديدة وخطرة (٥) . ومع ذلك ظلت المقتطف وغيرها موضع اهتمام الشبان ترد لهم ليقروها ويكتبوا لها (٦) .

وقد صار لـ (شميل) وآرائه صوت مسموع فى العراق ، وتكونت لهذا المشرعوى الأول بالاشتراكية (٧) ، وبالأراء العلمية صلات بجامعة من مفكرى العراق وكثيرة ، فهو صديق حميم للمحرم (أحمد عزت الأعظمى) والآخر كتب فى مجلته (لسان العرب) قبل الحرب العالمية الأولى عن (شميل) الكثير ، وهو صديق معجب بالشاعر (الزهاوى) مدافع عن أفكاره فى مناصرة المرأة ، وهو وثيق الصلة بالسيد (هبة الدين الشهرستانى) منشئ مجلة (العلم) فى النجف الاشرف فقد اهدى (شميل) كتبه اليه فقرأها فى مجلته الرائعة وتلقاها الشباب والباءة والبلغاء ، فى النجف وفى مقدمتهم الشيخ « محمد رضا الشيبى » والشيخ الشاعر « على الشرقى » وصاروا بهجون يتحور هذا العالم المفكر مقدرين جرأته النادرة (٨) .

ولو مرورنا على بعض مكاتب (شميل) ورفاقه فى الاشتراكية والعلوم المتقدمة فى مجلة المقتطف أو غيرها ، رأينا مدى ما كان يصل العراقيين من معارف وأفكار نيرة جديدة . فقد لعبت مقالاتها دوراً مهماً فى شيوع الأفكار المصرية الحديثة فى العلوم الطبيعية والإنسانية والثالثات نظريات التطور عند (داروين) وأفكار (سينسر) ،

اشتملت روافد الفكر الاشتراكي فى العراق الحديث (١) على جميع المؤثرات العربية والأجنبية التى أتاحت للافتكار الاشتراكية الظهور على السطح فى العراق . فقد مرر العراقيون الاشتراكية التى جاء بها المثقفون العراقيون برؤى متعددة منها ، الصنف والمجالات العربية والأجنبية ، والثقافة الغربية ، وعلاقات الجيرة مع تركيا وإيران والملاصقين لأول دولة اشتراكية ، وهذه التأثيرات هى التى روحت الأفكار الاشتراكية واعطتها القدرة على سرعة الذبوع والانتشار والتبنى ، فقد دخلت العراق الافكار الحديثة ، منها ما هو فى صلب المجتمع العراقى ومنها ما فرضه الظروف الدولية والعربية .

ويشتر تعلق الامر بالروافد العربية وفى مقدمتها الروافد المصرية للفكر الاشتراكي فى العراق نستطيع القول ان للمؤثرات العربية والاجنبية وأصداها مؤثر الثقيل الراسخ على ترسيخ الافاق الفكرية للمثقفين العراقيين ، فالنهوض الفكرى الاشتراكي فى العراق كان بالأساس ، محصلة لروافد ثقافية كبيرة ،

ولمصر الفضل الأكبر فى توسيع مدارك المثقفين فى العراق وتهيتها لتقبل الأفكار الاشتراكية فيما بعد . فمصر أول بلد عربى يتصل بعض بنيه ثقافياً بالغرب ، وبفرنسا على الاخص ، ويأخذون من أفكار الثورة الفرنسية أشياء ، يفيدون منها فى تنمية الفكر الطبى لدى أبناء بلدهم وهذا ما فعله المفكر المصرى « وقاعة الطهطاوى » (٢) ، فبرزت بعده فكرة الاشتراكية ، وبدأت تفرز نفسها على أجزاء « المقتطف » وغيرها من الصحف والمجلات داخل مصر وخارجها .

وقد أدت الصحف المصرية كـ « المقتطف » و « الهلال » و « المستقبل » و « السياسة » و « الصور » دورها فى تنمية أفكار الجمهور العراقى الخلف فكان « يتلقاها بظلفه » (٣)

تولت الكتابة عن الاشتراكية والاشتراكيين ،
وفيما يعرض لهذه الفكرة فقط ، أو ما يريدها
بحساس أو بقف موقف المجاهد أو المعارض
لها في أفكارها في نظر الكاتب(١١).

ولعل أهم مقال يبحث في الاشتراكية
العلمية هو الذي كتبه الدكتور " شميل"
بعتوان " الاشتراكية الصحيحة" المتفنت -
المجلد ٤٢ - ص ٩ ، لأنه يتناول الموضوع
على شكل سؤال وجواب ، فيوضحه ويفسره
بمنطق العارف المتعمق ويدعو خلال استعراضه
وتفسيراته إلى إسقاط الحكم القروي الذي
يسبب التخلف . كما أن المقال يوازن بين
الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية ،
ويرى أن الأولى مبنية على مبدأ العلوم
الطبيعية وهي " أهدى سبيلا وأسهل تطبيقاً
لوحدة مبدأ هذه العلوم بخلاف تلك فإنها
كثيرة التعثر لتعدد مبادئها وشدة اختلاطها
... ثم يفسر الاشتراكية العلمية بهذا الشكل:
" س : ما هو الاشتراكية؟

ج . هو توفير العمل أولاً وتوفير المنفعة
على قدر العمل.
س : ماذا تعني بذلك؟

ج . اعني أن نظام الاجتماع يجب أن
يكون بحيث يعتبر جميع الناس في الاجتماع
عاملين نافعين متفاعلين كل واحد على قدر
استحقاقه حتى لا يبقى في الاجتماع أقسام
عاطلون ، وآخرون مغبونون يشربون
ويفسدون ...

ومن المجالات التي ساهمت في بث الوعي
الفكري الاشتراكي لدى شباب بغداد أيضاً
مجلة " المستقبل" لصاحبها المفكر المصري
"سلامة موسى" الصادرة عام ١٩١٤ ، فقد
ملئت بالبحوث ذات النزعة الاشتراكية
والتقدمية من أدبية واجتماعية وسياسية . إن
هذه المواقف الفكرية أثرت في أذهان القراء
الشباب في العراقين التحسين لتطبيقات
(داوود) وأراء (شميل) حتى ذهب البعض
بنظرة (داوود) في النشوء والارتقاء لأن
تكون منهجية لتفسير عليه صمغهم فيما بعد .
فقد كتب " إبراهيم حلمي العبر" في
افتتاحية العدد الأول في " جريدة لسان
العرب" البغدادية ، قائلاً " وعدنا أيضاً إلى
ممارسة المهنة التي انصرفنا إليها منذ نعومة
الأظفار والتي مشينا فيها على سنة النشوء
والارتقاء " (١٢) . وكتب الصحفي الوطني
العراقي "إبراهيم صالح شكر" في افتتاحية
العدد الأول في جريدته " الناشئة الجديدة"
في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٢٢ قائلاً:
أصدرنا الناشئة مجلة في أول كانون الأول في

عام ١٩٢١ ، وهي تتفالم بالتقدم اتباعاً
لسنة الارتقاء . وهذه الجريدة تستنح الطريق
الذي اختطته أفاندا ...

والحقيقة لم تكن كتابات المصريين عن
الاشتراكية مقتصره على الصحف والمجلات
فقد ألفوا وترجموا الكتب وأودعوا خلاصة
آرائهم وأطلاعاتهم الخاصة على الفكر
الاشتراكي . فقد ألف شميل كتابه
"أراء شميل شميل" عام ١٩١٢ ، ووصل
هذا الكتاب إلى العراق عام ١٩١٣ (١٣).
ثم ترجم (شميل) " رسالة بوتر عن داوود"
وكان هذا الكتاب مقروءاً حينه في العراق
أيضاً(١٤).

وقد أصدر (سلامة موسى) مؤلفا بعتوان
" الصوريان" وكان مقروءاً في العراق(١٥) ،
وكرس بعتوان " الاشتراكية " عام ١٩١٣
كان مقروءاً في العراق أيضاً(١٦) . ثم ألف
تفكلاً هذه كتابا عن الاشتراكية عام
١٩٢٠ ، وآخر بعده في علم الاجتماع كما
أصدر مجلة " السيدات والرجال" وفيها دفاع
عن الاشتراكية ، وجميعها قرئت في العراق
آنذاك(١٧) . وأصدر " إسماعيل مطهر" أحد
رواد الفكر الاشتراكي المصري ترجمته للبيان
الشعبي الذي قرئ في العراق في وقت مبكر
مع ترجمته لكتاب " أصل الأنواع لداروين"
(١٨).

ولعل من أول الكتب الاشتراكية العلمية
التي وزعت لتباع على صعيد جميع القراء في
سوق الكتب في بغداد هو كتاب "ز" للبتين
الذي صدر سنة ١٩٢٢ في مصر وهو أول
كتاب ، على ما نعتقد مترجم حرفياً إلى اللغة
العربية لأحد زعماء الاشتراكية العلمية
(البتين) . وما لاشك فيه أن تعريب كتاب ليون
هذا يعد بداية مرحلة جديدة في تاريخ سيرة
الفكر الاشتراكي في الوطن العربي وفي تاريخ
انتشار الأفكار الماركسية اللينينية في
العراق.

لقد وصل هذا الكتاب إلى العراق في
نفس سنة إصداره بمصر ، أي عام ١٩٢٢ عن
طريق المكتبة العربية في بغداد لصاحبها
نعمان الأعظمي (١٩) . وبهذا الصد يقول
زكي خيرى " كانت الكتب الماركسية مفردة
في المكتبة العربية الإمانترا على ذلك كتاب
الدولة والثورة للبتين ، ترجمه الى العربية أحد
المصريين ، وأسما " مذكرات لبتين " وما
يقصد التصوير على الرقيب ، وكانت توجد
نسخة واحدة من هذا الكتاب في العراق في
مكتبة المعارف بالباب العظيم التي سميت
قيما بعد المكتبة الوطنية(٢٠) ومن الجدير

بالذكر أن هذا الكتاب قد وجدناه في عدة
مكتبات عامة مثل مكتبة المتحف العراقي
ومكتبة جامع الخلاي بالإضافة إلى المكتبة
الوطنية ببغداد.

وهذا الكتاب يحمل عنوان : مذكرات
لبتين عن الحروب الأوروبية وماضيها
وحاضرها - تأليف ن - لبتين رئيس
الجمهورية الروسية - عربيها عن الفرنسية
أحمد رفعت - مصر ١٩٢٢ .

لماذا لم يصدر الكتاب بعتوانه الأصلي
(الدولة والثورة) وصدر بهذا العنوان المثير
والمغايير لعنوان الكتاب في آن واحد؟

يعتقد أن الناشر اختار هذا العنوان ، في
وقت كانت مازتزال أحداث الحرب العالمية
الأولى طرية في الأذهان ، ليشير انشاء القارئ
ويقدمه لشراء الكتاب ، والحرب ذاته لم يكن
يتحلى بروح طيبة ، ولم يكن مقتنعا بالفكر
الماركسي اللينيني ، كما لا يمكن تصنيفه في
عداد التيار الديمقراطي الثوري ، ولهذا فانه
وضع عنواناً آخر للكتاب ، وكان هدفه من
تعريب الكتاب ، على حد تعبيره " وصل
سلسلة بدأتها بكتاب هندجس مع كتاب ولم
ليكيه عن رأسيوتين " (ص ٧) فالعرب
أذن مترجم محترف ، قاده ظروف مابعد
الحرب لترجمة هذا السفر المهم منساقاً في
ذلك وراء أغنية في ترجمة روائع الكتب
العالمية ، وكذلك انسجاماً مع نزعتهم
الوطنية العثمانية " أو " الجامعة الشرقية"
لأن (لبتين) كما كتب العرب (أجدد رفعت
(هو " العدو الأول لدول الاستعمار " وهو
مع تركيا وله فضل عظيم عليها " (ص ٢)

وقد أعقب كلمة العرب المؤلفة في صفحة
ونصف الصفحة ، كلمة أخرى لعلها للناشر ،
مفصلة من ترجمة كتابها (٢١) ، ولكنها
تتصف بالوضوح الفكري ، ويظهر أن كاتب
الكلمة الثانية الذي تصد إغفال اسمه ، كان
على وقاف مع الفكر الاشتراكي ، ويبدو أنه
هو الذي دفع العرب (أحمد رفعت) لترجمة
الكتاب ، وأنه على بينة من أمره ، وسمى
إلى نشر الفكر الاشتراكي عن طريق هذا
الكتاب ، فجاء فيها الوصف التالي للبتين "
لقد خاضت الصفح كثيراً في سيرة لبتين
وأوردت عنه الأنباء الجمة ، لأن من الممكن
اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الأرضية
في الوقت الحاضر .. لبتين مثل ماركس ترك
الحمامة عن الأصغاح إلى ميته المضطربة
وهي المدافعة عن الانسانية المظلمة المضطربة
الطبية ، بدأ الفراع عن عضو الانسانية
المعذب في وطنه وهو الطبقة المستعمدة في

وبعد الانتهاء من تعريب كتاب لينين حرنيا أفرد المغرب فصلا خاصا من تأليفه تحت عنوان "إيضاحات لازمة" في خاتمتها يوضح المغرب هدفه من التعريب فيقول " ولتد إلى مكاننا فيه من أمر هذا الكتاب نفكرنا إبتا أردنا بتعريبه أن يعرف الناس من هو لينين ، وماهى مبادئه فى الرقوت الذى تخوض الصحف فى أمره بخصوص دعوة الدول للحضور إلى مؤتمر جنوى : (ص ٢٥٢)

وعلى أساس هذه الروايد الفكرية كان بعض المثقفين العراقيين ينظرون إلى مصر على أنها النبع العربى للاشتراكية . وقد يوضح ترجمهم صوب مفكرها يطلبون منهم الدعم ، ماكتبه القاص وأحد رواد الفكر الاشتراكي في العراق "محمود أحمد السيد" باسم صحبه ، إلى (نيقولا حداد) عام ١٩٢٣ يقول له :

" الرلين نيقولا حداد .. نحن - أهل العراق - فى معزل عن العالم لاصلة لنا بالقطار الرائية إلا من جهة واحدة هى برقيات - وريتر - والحمد له . أألم العلم ليس لنا منه إلا الفضلات ، نريد أن نصير اشتراكيين مستعيلين ، فلا نرى فيه ضالطنا المنشودة . وكتابك عن الاشتراكية ، وهو أندر عناينا من الكبريت الأحمر ، قرأته وقرأه أصحابى فاستفدنا منه شيئا . ثم سألنا عن اشتراكية سلامه موسى فلم يجدها كافية ، ثم سألنا عن غير ذلك فى مكتبائنا العاصرة فما ظفرتنا بشئ . اضطررنا إلى مخابرة أصحاب "الهوامتيجيه" فى فرنسا فأرسلوا لنا بعض من كتبهم وكتالوجاتهم . ولكن هذه المطبوعات بقيت خاصة لقراء اللغة الفرنسية ، أما بقية أصحابنا قراء العربية فيقرأوننا نحن أفواههم إلى الهواء .. مساكين فى الوقت ساعدتنا على ترجمته ونشرها لهم ولا العربية . داهين بها عربية مصر - مطمح أنظار القدم - تجرد عليهم بشئ من هنا القليل ، إذن فما العمل ؟

أما خطر بذلك أن تكتب أو تترجم للعربية شيئا عن كتب الاشتراكية - العصرية - تبين لنا أنظمتها وأساليبها بحكم والإدارة ونبدع عن تاريخها مثل ثورتها وبمدها ؟ أو هل يمكن أن تعلمنا عن أسماء كل الكتب - التى كتبت بشأنها أو ترجمت الى العربية ؟

صحيفة الحزب الاشتراكي المصري - المجموعة - هل يمكنها الحصول على

أعدادها كلها ؟

وكم هو شئنا .. وعن تطلب ... (٢٢)

هذه الرسالة تدل على التطلع الراعى ، لدى المثقفين العراقيين ، نحو معرفة جديدة على الدوام وعلى الحركة الدائبة للحصول على ماينس هذه المعرفة ويظهرها من روايد عربية وأخرى أجنبية مثلث مصر الرائد الأهم من هذه الروايد.

الهوامش

(١) تفاصيل عن جذور الفكر الاشتراكي فى العراق ، ينظر عامر حسن فياض - جذور الفكر الاشتراكي والتدلى فى العراق - ١٩٢٠ - ١٩٢٤ - دا ابن رشد - بيروت - ط ١ - ١٩٨٠ .

(٢) عن دور "الطهطارى" فى تجهيز الفكر الاشتراكي ينظر د. رفعت السيد - تاريخ الفكر الاشتراكي فى مصر - القاهرة - ١٩٦٩ - ص ٥٧-١٧ .

(٣) تنظر "حرية" "صدى بابل" - بغداد - العدد ٦٥ السنة الثانية ١٩٥٩ (مابطنى ومايضحكى) . وينظر أيضا كتاب محمود أحمد السيد (أثر القصة العراقية) للدكتور على جواد الطاهر - الهامش ص ٢٨ - ٢٩ .

(٤) فيليب أيرلند - العراق دراسة فى تطوره السياسي - ترجمة جعفر الخطيب - بيروت ١٩٤٩ - ص ١٧٣ (الهامش)

(٥) البرت حوراني - الفكر العربى فى عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٢٩) بيروت - ١٩٦١ - ٢٩٥ . وللتفاصيل فى قصة دخول المثقف بغداد ثم البصرة والموصل ينظر الكتاب الذهبى ليريل المثقف الحسين عام ١٨٧٦ ، ١٩٢٦ - طبع ١٩٢٦ - ص ٣٠-١٣٣ .

(٦) لقد وصلت المثقف فى العراق خلال السنوات ١٨٧٦ - ١٩٢٦ حوالى ٥٨٢ موضوعا أغلبها علمية تتناول مثلا " مرض الكساح وشغافته " و"ترجمة كتاب "الفرد" لماكسى نورودر " وتطبيق الطب بالموسيقى " و" نقد المادة وماحيته " وموضوعات أخرى فى المؤلفات من الجبر العالى والتربية عند قدماء المصريين والحمام الشمسى وسبب الزكام وعلاجه .. الخ . انظر الكتاب الذهبى - مصر سابق - ص ٧١ .

(٧) ينظر الخطيب فى عصر النهضة لرثيف خورى ص ٢٩٥ . وتاريخ الفكر الاشتراكي فى مصر - مصدر سابق - ص ٨٩ ومابعدها .

(٨) انظر جريدة البلاد البغدادية - العدد ١٧٢٢ فى ٢ كاتين الثانى ١٩٤٤ مقال بعنوان (الدكتور شبل شميل والتمارى وجه الدين الشهرستاني والأصفهاني وغيرهم) بتوقيع أبو بدیع

١٩٨٧٨ . المصدر نفسه - ص ١٧٦ .

(١١) ينظر مثلا المثقف مجلد ٣١ ص ٥٦ لسنة ١٩٠٦ - ٣٦٢ لسنة ١٩١٣ ، مجلد ٤٤ ص ٢٥ لسنة ١٩١٤ . كما تجد فى مجلد ٤٤ ص ٩٣ . ومجلد ٥١ ص ٤٠٩ . ومجلد ٥٦ ص ٤٦٣ (أسئلة وأجوبة عن الاشتراكية ومضامينها ومدى انتشارها فى المجلد ٥١ لسنة ١٩١٧ آب تجد حديثا وتوقعات عن محرك الاشتراكيين فى روسيا بعد ثورة شباط ، واستعراض أسباب فشل ثورة ١٩٠٥ ، وفيه إضاءة بالمبادئ الاشتراكية .

(١٢) جريدة لسان العرب البغدادية - العدد ٤-١ السنة الرابعة - ٢٣ حزيران ١٩٢١ .

(١٣) براجح العراقي وتاريخ وصوله فى مكتبة المتحف العراقى بغداد

(١٤) هنا ماأكده رواد الفكر العصري فى العراق ومنهم كمال صالح فى حديثنا الخاص معه بتاريخ ١٩٧٧/١/٤ . ومحمد فاضل البليانى فى حديثنا الخاص معه بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ .

(١٥) تنظر صحيفة الصحيفة العدد ٥ مارس ١٩٢٥ " السورمان وسلامة موسى " محمود أحمد السيد .

(١٦) عن مصطفى على - حديث خاص بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢ . ومحمد فاضل البليانى وكمال صالح حديث خاص . مصدر سابق .

(١٧) من مجلة الثقافة الجديدة - بغداد - العدد ٥٩ لسنة ١٩٧٤ - بواكير الفكر الاشتراكي فى العراق - عبد اللطيف الرباوى .

(١٨) عن زكى قبرى - حديث شخصى معه بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٨ .

(١٩) للتأكد من وصول هذا الكتاب بهذا التاريخ ينظر كتاب السهام المتفائلة للفاصل العراقي محمود أحمد السيد وعزى بكر صدقى - بغداد - ١٩٢٢ - صفحة الغلاف الأخير .

(٢٠) عن حديثنا معه - مصدر سابق .

(٢١) يبدو أن الناشر يدعى (هابام شعير) حيث إن الدكتور رفعت السيد كان قد أشار فى مقال له إلى وجود كتاب الدولة والثورة الذى ترجمه محمد رفعت (الصحيح هو أحمد رفعت) بالاشتراك مع هابام شعير . تنظر مجلة الطليعة المصرية - العدد ٤ أبريل - السنة السادسة - ١٩٧٠ (لينين والحركة الوطنية المصرية) .

(٢٢) تنظر الرسالة فى مجلة السيدات والرجال العدد ٩ السنة الرابعة (١٥) يوليو ١٩٢٣ - ص ٥٥٨ (وتظهر نص الرسالة أيضا فى أشرطة للدكتوراه غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد - كلية الآداب بعنوان (الفكر الاشتراكي فى النقد والأدب العراقي المعاصر) - عبد اللطيف الراوى - ص ٢٢ - ٢٧ .

رحيق السنين

العلم عند المسلمين

د. سمير
حنا
صادق

مثلا ظلم المؤرخون العلم في مكتبة الإسكندرية . كذلك فعلوا مع العلم عند المسلمين . تقول الموسوعة البريطانية في باب " هيمنة العرب على علم الأحياء Arab Biology " : " Domination of Biology " : " على مدى مايقرب من ألف عام ، في الفترة التي دخل فيها العلم في أوروبا في سبات عميق ، أصبح العرب ، الذين امتدت إمبراطوريتهم غربا إلى أسبانيا في القرن التاسع ، هم حراس العلم الأمتاء المهيمنون على علم الأحياء وعلى غيره من العلوم . فمن القرن الثالث حتى القرن الحادي عشر ، كان علم الأحياء أساسا علماعربيا " .

ثم تقول الموسوعة : " كان الجاحظ الذي مات عام ٨٦٨م) أحد أعمدة علم الأحياء العرب . ومن أهم كتاباته " كتاب الحيوان " الذي أكد فيه الكاتب حدة الطبيعة وأوضح فيه العلاقة بين المخلوقات المختلفة " .

وتقول الموسوعة أيضا في باب " العلوم الطبيعية " : " إن نقص الاهتمام بالمسائل النظرية في الإمبراطورية الرومانية وابتسار الدراسات إلى كتبها صغيرة وموسوعات مختزنة عندها من المرات آتت مع الضغوط الاجتماعية والاضطهاد السياسي وميول رجال الكنيسة المضادة للعلم إلى هروب من بقي من العلماء والهجرة إلى الشرق حيث وحب بهم المسلمون ، وعندما عاد الاهتمام بالعلم إلى أوروبا خلال القرن الثاني عشر ، اتجه العلماء إلى إسبانيا الإسلامية للنهل من مصادر العلم والحصول على النصوص العلمية . وهكذا وضعوا أسس الثورة العلمية في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر " .

وتقول الموسوعة البريطانية أيضا في باب " العلم في الإسلام " : " جاءت شعلة العلم مع الفكرة الغازية الآتية من الشرق . فقد كان العرب يؤمنون بالعلم ويعتبرونه كنزا ثمينًا . ولم يتوقف العرب عند مجرد تفهم العلم إنما تقدموا وأضافوا إليه وساعدهم على ذلك بناء مراصد فلكية ضخمة ودفعهم اهتمامهم بالرياضيات إلى وضع علم الجبر " .

وإذا تأملنا في تاريخ العلم فنستجد أنه بعد " المجست " (١٣٠م) كان كل مكتب عن العلم مجرد تعليقات على كتابات أرسطو ، إلى أن دخل العرب والمسلمون الميدان فظهرت أسماؤهم . فكتب جابر بن حيان (٧٦٠م) عن الحماة Alchemy ، وكتب الكندي (٨٣٠م) في الفلك والرياضة والطب ، وترجم حنين

بن اسحق (٨٤٠م) وكانت أهم ترجماته لجاليلوس ، وكتب ثابت بن قرة (٨٦٠م) في الفلك ، وقدم ابن الهيثم (١٠٠٠م) دراساته عن البصريات ، وقدم ابن سينا (١٠٢٢م) مائتي عمل في الفلسفة والطب ، وكتب ابن رشد (١١٩٩م) تعليقاته على كتابات أرسطو .

كل هذا قليل من كثير . فلقد كانت الفترة التي رزحت فيها أوروبا في عصر الظلمات فترة حضارية علمية واستنارة فلسفية راقية في تاريخ العرب والمسلمين . فإذا تأملنا في أسباب إهمال التاريخ لهذه المرحلة الهامة في تاريخ العلم ، نستجد أنها تنتج أساسا عن عاملين :

١- التراث المعادي للإسلام الموروث في الغرب منذ الحروب الصليبية ، والذي يدفع الدارسين إلى تجاهل مايدل به الغرب من فضل للعلماء المسلمين ، وتبني موقف يزعم أن الإسلام لايملك إلا السيف وليس للعلم أو الفكر مكانة فيه .

٢- وأفغع من هذا هو تجاهل المؤرخين المسلمين أنفسهم . فقد سادت القيادات الإسلامية تيارات معادية للعلم واشتعلت هستيريا تبث الكراهية له بلغت ذروتها في اضطهاد فكر المعتزلة (الذين تفرق منهم اخوان الصفا في علم الأحياء) وفي أنكار الفزائلي ومعاداته للمنطق والرياضيات بمقولاته المشهورة " من غنطق فقد تهرطق " .

يسجل برفيز هودبوي Pervez Hoodbhoy في كتابه الرائع " العلم والإسلام " الذي كتب مقدمته العالم الباكستاني محمد عبد السلام الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء ، أن العلم قد صار مكروها في القيادات الإسلامية جميعا بعد ابن رشد ماعدا فترات قصيرة حدها هو بأيام محمد علي وأيام جمال عبد الناصر . ولقد تسببت هذه الكراهية في تجاهل إسهامات الإسلام في العلوم .

يقول جرج ساروتون George Sar-ton في مجلته الموسوعية لتاريخ العلم : " منذ القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر كانت اللغة العربية هي لغة العلم ، لغة التقدم ، ويكفي هنا ذكر أسماء أليوبود قرين لها في عالم الغرب : جابر بن حيان ، الكندي ، الخوارزمي ، الرازي ، ثابت

بن قرة ، حنين بن اسحق ، الفارابي ، الطبري ، البربرتي ، ابن سينا ، ابن الهيثم ، عمر الخيام... فإذا زعم قائل أن القرون الوسطى كانت مجيدة فيجب علينا أن نذكره بهذه المصوغه من الأسماء التي ازدهرت من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر .

وبنفس الطريقة نتحدث المجلة العلمية الهامة تبشر Nature فتقول " منذ ألف عام قدم العالم الإسلامي مساهمات هامة للعلم خصوصا في مجال الرياضيات والطب ونبت في بغداد وفي جنوب أسبانيا جامعات تعلم فيها الآلاف واحتفى فيها الحكام أنفسهم بالعلماء والفقهاء .

ويقول برونيز هودبوي في كتابه " الإسلام والعلم " - "نصر أن فريقا من علماء الأجسام من كوكب المريخ قد هبطوا إلى الأرض خلال مآكان يطلق عليه اسم عصر الظلمات ، من المؤكد أن سجلات تلك العلماء سوف تسجل أن القيادة الرئيسية للحضارة في الحضارة الإسلامية التي أنشأت "بيت الحكمة" في بغداد والمراصد الفلكية والمستشفيات والمدارس والمعاهد." ***

هكذا كان العالم الإسلامي في وقت من الأوقات مقرا للعلم والاستنارة وكانت اللغة العربية في لغة الحضارة وقت في حضنتها قروع العلم المختلفة .فالي جانب ما ذكرناه عن علم الخيران فقد نما في أخصان الحضارة الإسلامية جين علم الكيمياء (على شكل علم الخيمياء) صحيح أن العامل يعلم الخيمياء مثل جابر بن حيان والرازي بنوا دراساتهم على بعض خرافات فيثاغورس وصحيح أننا نعلم الآن أن دراسات علم الخيمياء كانت دراسات خرافية عن حجر الفلاسفة وعن تحويل النحاس إلى ذهب ، ولكن هذه الدراسات قد وضعت بوسانها أسس علم الكيمياء . فقد قسم الرازي المواد التي يستعملها الخيميائيون إلى " أجسام" مثل الأحجار والألحاح وإلى "أرواح" مثل الزئبق والكبريت والنشادر . وقد درس الخيميائيون وسائل خلط المواد بعضها ببعض وطرق تحضير القلويات والأملاح والفرواص المميزة لبعض العناصر.

كانت إضافات العلماء المسلمين للرياضيات عظيمة بكافة المقاييس - وقد تمكن المسلمون بدراساتهم لرياضيات الهندسية

من إدخال الصفر والأرقام الهندسية إلى مجال الرياضيات المختلفة. وهكذا قدم ألوقا دراساته عن حساب المثلثات ، ثم وضع الجوارزمي نظرياته لاستعمال الجبر في حل المعادلات ، وقدم عمر الخيام حلولاً هندسية للمعادلات المكعبة. ولابد لنا أن نذكر في هذا المجال أمجاد حضارة الأندلس التي وصلت الحضارة فيها إلى قمته خلال القرن الثامن في مجالات الأدب والشعر حيث ظهر محمد بن هاني الذي أطلق عليه اسم متنبى الأندلس ، وظهر أيضا ابن شهيد (حوالي ١٠٣٥م) الذي كانت أعماله مصدر إلهام للصعري في "رسالة الفرائد". ولكن ما يهنا هو ما حدث في مجال العلوم . ففي منتصف القرن الحادي عشر وضع سعيد قاضي توليد كتابا في الرياضيات ، وسبق الزرقاني كبلر في افتراض أن تكون مدارات الكواكب بيضاوية . ولكن - وبكل أسف - تحول كل هذا تدريجيا إلى علوم التنجيم وأسرار الصحر وما إلى ذلك من أنواع الدجل.

وكانت ذروة إضافات العلماء المسلمين إلى الهاني على يد الطبيب السمرقاني الذي أكل أعمال الكاراجي في الجبر وقام معاصره شرف الدين الطوسي بإضافات سبق بها ماكتشفه علماء الغرب في القرن السادس عشر.

فإذا أضفنا إلى هذا الكم الهائل من العلم ما فعله المترجمون من أمثال حنين بن اسحق للأعمال القديمة للإغريق وللمصريين من علماء مكتبة الاسكندرية ، لأصبح فهنا أعظم عن دور العرب والمسلمين في تاريخ العلم . يكفي أن نذكر أن النسخة التي يتداولها الفاروسون لأعمال أرسطو تمتحن على تعليقات ابن رشد كجزء منها.

ولكن .. وآه من ولكن.

انهار كل هذا ؟ انهار بانتصار أعبياء العقل على انصاره. انهار بانتصار النظرة الجامدة قصيرة المدى على النظرة بعيدة المدى. انهار بانتصار من يزعمون أن " العلم

هرطقة. انهار في الشرق بانتصار ابن حنبل في قبره على المعتزلة. وانهار في الغرب بانتصار الفزائي في قبره على ابن رشد.

ودخلت الإمبراطورية الاسلامية في ظلمات القرن الوسطى التي خرج منها الغرب بترجمات علماء المسلمين وغسقة ابن رشد.

ثورة على قرار

أصدر مجلس التعليم في كاتاس بالولايات المتحدة قرارا لايمنع تدريس التطور ولكنه يخرج من مجال الامتحانات العامة . فكتب ستيفن جاي جولد Stephen Jay Gould أحد أهم أعلام الأخياء مقالا في مجلة تايم(August 23 , 1999) يذكر منه بعض فقرات:

- إن هذا القرار سيؤدي إلى اختزال علم الأخياء كما لو قررنا إزالة جدول مندليف من علم الكيمياء ، أو elements من علم التاريخ أمريكا .

- "ويقل هذا القرار حلقة أخيرة في صراع طويل تقوده أصولية دينية ، وهو مجهود خطر يسي إلى العلماء ورجال الدين: فلا يمكن لأي نظرية علمية - حتى التطور - أن تضر بالدين . فان الدين والعلم يصلان بطريقة متكاملة وغير متضادة في المعرفة في ميدانين مختلفين " فالعلم يدرس حقائق العالم الطبيعية والدين يبحث عن المعاني الروحية والقيم الأخلاقية.

"هل يقل التطور تهديدا للقيمنا وأخلاقتنا ؟ هل التطور أكذوبة؟

إن يكن التطور موقر علميا مثل كافة الحقائق العلمية . فهو موقر مثل الثقة في دوران الأرض حول الشمس وليس العكس والزمع بأن النظرية مشبعة فيها لأثنا لم نرها بلد على جهل خطر بالاساليب العلم. فإذا كان الترتيب يحتاج إلى الرؤية المباشرة فإن أغلب العلوم والمعارف ستختفي . ستختفي الجيولوجيا ، وسيختفي التاريخ . إن الأدلة النادرة على التطور من حريات مؤثرة أكثر توثيقا له عن الأدلة التي تدلنا على وجود بوليوس فيصر ."

"لماذا الثورة على هذا القرار ؟ لأن التطور هو مركز الثقل في كافة الدراسات الجيولوجية والبيولوجية ولا يمكن أن لا يهتم التطور أن يفهم العلم " .

تعليم المقهورين

باولو فرايري

ترجمة: د. يوسف نور عوض

٤- نظرية القهر ونظرية الحوار الشورى.
الفصل الأول : تعليم المقهورين:
في هذا الفصل يناقش باولو فرايري العلاقة بين القاهر والمقهور وتوصيف لكل منهما وما صفات كل منهما . والقاهر في تقديره هو كل من استبد برأيه وتحكم في أمور غيره بينما المقهور هو كل إنسان لا يستطيع التعبير عن رأيه وهو أيضا غير مدرك إنه مقهور ، ويعتبر القاهرين أنهم يظنون في أنفسهم أن الإنسانية حق يمتلكه الإنسان بالوراثة ومن ثم فإن مجرد الاعتراف بالحقوق الإنسانية للآخرين في نظره هو قلب للأوضاع . وهذا شكل من أشكال **المهاوية** : لأن المتعة عندهم هي تحقيق السيطرة على إنسان آخر . بمعنى تجريد الإنسان من إنسانيته وتحويله إلى مجرد شيء ، وبالتالي **يحول** القاهرون دائما على تدمير الطاقة الإبداعية التي تكمن في الحياة . بومن ثم تعمير الحياة نفسها . بومع الأسف فإن أحد أهم أذوتهم هي العلم والنظام التعليمي الذي يتركز على الإيقا . على نظامهم القهري ، فيسترخى في أذهان المقهورين أن هذه هي ديمومة الحياة وليس في الامكان أبدا بما كان والقهر أو العلاقة القهرية تتحقق حين تحول الإجراءات دون ممارسة الآخرين لإتسائيتهم . بمعنى أن المقهورين . يستقنون معلوماتهم

بينها الكتاب الذي تقوم بعرضه والذي نشر بدار القلم في بيروت -لبنان عام ١٩٨٠ . أما الكتاب الآخر المترجم للعربية فهو كتاب « الفعل الثقافي كسبيل للحرية » والصادر عن مركز الدراسات والمعلومات القانونية عام ١٩٩٥ ترجمة د / **ابراهيم الكردوي** . أما آخر أعمال باولو فرايري فهو كتاب « الترسية من أجل الأمل » ومما زال هذا الكتاب وباقي أعماله غير مترجمة ، نرجو أن يهتم بها المعتنون بالأمر .

ولقد توطدت شهرة كتاب « تعليم المقهورين » في المجالات التربوية ، باعتباره يقدم نظرية جديدة في أساليب التعليم بخاصة تعليم الكبار ، فهو يستهدف تحرير الإنسان وتوجيه طاقاته نحو تغيير العالم الذي يعيش فيه إلى الأفضل . وذلك اعتمادا على أسلوب التعليم الحواري الذي يقوم بشكل أساسي على الحوار كعملية تفاعل بين المدرس والدارسين وإبتعاذا عن طريقة التعليم الينكي الذي يقف عند حدود وضع التلاميذ في موقف المتلقين السلبيين .

ويتألف الكتاب من أربعة فصول .

١- تعليم المقهورين.

٢- مفهوم التعليم الينكي ومفهوم

التعليم الحواري.

٣- برنامج التعليم الحواري.

كتب

تعليم المقهورين

عرض

تليوب فاوا

ولد مؤلف الكتاب « باولو فرايري » في عام ١٩٢١ في مدينة « ريسايف » وهي واحدة من أكثر المراكز قشيبا لليوس والفقر في دول العالم الثالث- وذلك ما جعله يحس بهذه المشكلة إحساسا مباشرا ، ولما أخذت الأزمة في الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ تحدث آثارها في البرازيل فقد أثرت على قلوب أسرة فرايري ، وسرعان ما وجد نفسه يشارك معذبي الأرض مأساتهم وعذابهم الأبدى . ولقد خلقت هذه الأزمة أثرها البالغ في نفسه لاسيما حين عرف الام الجوع وتأخر في دراسته بسبب الفقر ، وقد جعله هذا الواقع يقسم على نفسه وهو ما يزال في سن الحادية عشرة أن يكرس حياته للنضال ضد الجوع حتى لا يتعرض غيره من الأطفال إلى ما تعرض له . ولقد ساعدته حيرته في عالم العكر على أن يكتشف ما أسماه بشقافة الصمت التي يمارسها المقهورون اجتماعيا وثقافيا فقد أدرك أن جعل هؤلاء . وبومهم الأبدى إنما هو نتيجة لطروف السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ورأى باولو فرايري أن النظام التعليمي بأسره مركز لخدمة « ثقافة الصمت » وحسب أدرك ذلك كان توجيه اهتمامه الأساسي إلى مجال التعلم . وخلال الفترة التي قضها في التأمل والدراسة استطاع أن يكتب عدة أعمال ومقالات ودراسات وصلت إلى أكثر من ٥٠٠ عملا ، من

دانسا - من قاهريهم وليس من العالم الدي يعيشون فيه أو من علاقتهم مع الآخرين.

ويوضح باولو صرابري أن الانسانية في جوهرها إحلال بقدرته الإنسان على أن يمارس وجودها بشريا متكاملًا وأن الحرية هي من أجل الخلق والإبداع والبناء والحركة ، وهذا النوع من الحرية يتطلب أن يكون الإنسان مسئولًا ونشطًا ، كما لن يكون هناك عالم متحرر مالم يواجه الإنسان مسئولية الفردية وهكذا فإن العمل الإنساني لن يتحقق إلا إذا استطاع الإنسان أن يرتفع بمستواه ليسرى الحقيقة ويتفهمها من أجل أن يعمل على تغييرها ، ولكي يتحقق ذلك لابد من التعليم الذي يقوم على المشاركة التامة بين القادة والمفكرين ، وبالتجربة العملية وتعبئة الواقع وتقدمه من أجل إعادة تشكيله ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها المفهرون إعادة تشكيل والفهم ، بمعنى أن المفهرون يبدأون في نزع صوره القاهر من داخله حينما يفهم ذاته جيدا أو يدرك قدراته وإمكاناته ليمارس الكفاح المنظم ليس من أجل خلاصه هو كفرد أو محصله هي حريته كفرد ولكن للوصول لمرحلة تحرر من العلاقة القهرية وليس التخلص من القاهر -تحبس- ، ويحذر صرابري من أن المفهرون دائما يتقعون في حلق كبير وهو أنه غالبا ما يحدث أن يتشبه المفهرون بغيرهم باعتبارهم هم الصورة الأمثل فيكون نضال المفهرون في هذه الحالة هو القضاء على القاهرين كشر وليس النضال من أجل القضاء على العلاقة القهرية في ذاتها ، وعلى المفهرون أن يكون دفاعهم عن إنسانيتهم وإنسانية قاهريهم في نفس الوقت.

الفصل الثاني:

مفهوم التعليم البنكي ومفهوم التعليم الحواري.

في هذا الفصل يضع الكاتب يده على إشكالية في غاية الخطورة وهي فعوى العلاقة بين الأستاذ والتلميذ باعتبارها التسيبة فيما أسماه «بثقافة الصمت» تلك الثقافة التي نتجت من خلال مفهوم التعليم التقليدي أو ما أسماه بالتعليم البنكي ، بمعنى أن العلاقة بين الأستاذ والتلميذ هي مجرد مل - عقول التلاميذ حتى أصبحت عقولهم مجرد بنوك لتخزين المعلومات ، وربما يكون محتوى هذه المعلومات لا يستثير اهتمامهم ، أي أن المعلم مصدر للبيانات والمعلومات ، وأن التلاميذ

مستقبلين فقط دون وعى ،ومن ثم يصبح التعليم التقليدي هو تعويد التلاميذ على أسلوب التذكر الميكانيكي لمحتوى الدروس ، وبالتالي لم يعد المعلم وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال بل أصبح يقدم المعلم نفسه للتلاميذ باعتبارها الصورة المصادة لهم ،وهو باضافته صفة الجهل عليهم برز وجوده كاستاذ لهم ،وعلى الوجه الآخر فإن اعتراف التلاميذ بهجلمهم هو أيضا تبرير لوجود استاذ بينهم ، ولعل هذه العلاقة هي علاقة أساسية توجد في مجتمع القهر و تجد التعليم والمعرفة قد تجردا من خاصيتيهما كعمليتي بحث مستمر من أجل التطوير كما أننا نرى في مجتمع الغير أن بعض المفاهيم تظل سائدة في أذهان الناس ويأرونها كأنها سلوك يومي وطبيعي ومن تلك المفاهيم.

- ١- الأستاذ يعلم والطلبة يتلقون.
- ٢- الأستاذ يصرف كل شيء والطالب لا يعرفون.
- ٣- الأستاذ يفكر والطالب لا يفكر.
- ٤- الأستاذ يتكلم والطالب يستمع.
- ٥- الأستاذ ينظم والطالب لا يتنظم.
- ٦- الأستاذ يختار ويفرض واختياره والطالب يذعن لهذا الاختيار.
- ٧- الأستاذ يتصرف والطالب يعيش في وهم التصرف من خلال عمل الأستاذ.
- ٨- الأستاذ يختار البرنامج والمحتوى والطالب يتأقلم مع الاختيار.
- ٩- الأستاذ يحدد المعرفة ويتدخل فيها ويحول دون الطالب ودون ممارستها حرياتهم.
- ١٠- الأستاذ هو قوام العملية التعليمية والطالب نتيجتها.

وحيث إن التلاميذ مجرد مخازن للمعلومات ،كلما قل وعيهم والعالم المحيط بهم وبالتالي تتضح مهمة التعليم البنكي في أنها تركز في تعطيل القدرة الإبداعية عند التلاميذ أو إغنائها تقاسا من أجل خدمة أغراض القاهرين الذين لا يرغبون في أن يصبح العالم مكشورا لهؤلاء ، أو أن يصبح موضوعا للتغيير ، لذلك نرى أن القاهرين يشجعون التعليم البنكي وسيطرون على النظام الاجتماعي الذي يتلقى فيه المفهرون تعليمه بهدف تهيشه وتغريبه ، بمعنى أن المفهوم البنكي للتعليم والذي يخدم ظروف القهر ، هو عمت بالضرورة لأن اعتماده على الآلية والمجهود والتجديد يحول التلاميذ إلى

أوعية استقبال ، وبذلك تتم السيطرة على التفكير والرغبة في العمل ، وتتم في نفس الوقت أقلية التلميذ على طرفي القهر وتعطيل طاقاته الإبداعية وعندما تفارق قدرة الإنسان على الحركة ، يذهب نفسه غير قادر على ممارسة ملكاته ، ويبدأ إحساسه بالشقاء ، وهذا الإحساس يتولد نتيجة الخلل الذي حدث في طبيعة التوازن الإنساني.

والإنسان المتعلم حسب المفهوم البنكي هو الإنسان المتأقلم وبالتالي هو الأكثر صلاحية من غيره لامتلاء مجتمع القهر .والحقيقة هي أنه كلما تأكدت حقيقة أن الطلاب مخازن للمعلومات قل وعيهم بالعالم المناط بهم تتغيره.

ويمكننا أن نقول إجمالا إن نظام التعليم البنكي بما يشتمل عليه -ينطلق ضمنيًا- من افتراض بوحدة الإنسان والإنسان ،فإن الإنسان في نظر دعاة هذا النزوع من التعليم يوجد داخل العالم وليس معه كما يوجد ضمن الآخرين وليس معهم وفي نظر هؤلاء ، فإن الإنسان مجرد مشاهد غير قادر على إبداع دوره ، وفي هذا السياق لا يحدنا عن التعليل مسيرنا نحن بهذا العالم بل هو عقل فارغ مفتوح لتلقى ما يودع فيه.

وتسوق هذا الاتهام لا لكي يغير القاتمون على التعليم ممارساتهم ولكن لكي نلفت انتباه الأشخاص ذوى الانسانية الحقه إلى استحالة استخدامهم للتعليم البنكي في مضالهم من أجل الحرية والتغيير للأفضل ، كما نلفت الانتباه إلى خطأ أن يربط المجتمع الثوري هذا المفهوم من المجتمع القهري.

ويرى باولو صرابري أن التعليم الذي يستهدف الحرية يركز على الإدراك أكثر مما يركز على نقل المعلومات فسادة التعليم في هذه المجال تقف في وضع وسطي بين المعلم والتلميذ وبذلك تحمل مشكلة التناقض بين التلميذ والمعلم ، فالعلاقة الحوارية التي تنشأ بينهما تساعدهما على الوعى بمادة التعليم وإنشائها يصبح التعليم ممكنا ويتضح دور المعلم في مفهوم التعليم الحواري حينما يتفق منذ البداية مع أهداف التلاميذ الذين يرغبون في شغل أنفسهم بالتفكير النقدي الذي يحقق لهم إنسانيتهم ومن ثم فيهم يتق في تلاميذهم ، ويقدرتهم على الإبداع والتفكير الذي يتعلق بالأمور الحياتية والذي لا يمكن أن يتم في برج عاجي أو في عزلة وإنما يتم بين المعلم

والتلاميذ حيث الاتصال والمشاركة في الحوار. وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن التعليم الذي يعالج المشكلات هو وحده القادر على حل التناقضات التي تحول دون تحقيق الحرية. ففي هذا النوع من التعليم يتبنى وجود مدرس الطالب وطالب المدرس ويحل مكان هذه العلاقة علاقة أخرى جديدة هي علاقة المدرس والطالب، والطالب والمدرس معصاً في حل المشكلات وفي ظل ذلك لا يوجد واحد يدرس وآخر يتعلم وإنما الجميع يتبادلون المعرفة حيث يتوسطهم العالم في هذه الممارسة.

وهنا يبدو أن منهج طرح المشكلات أساسه اعتبار الناس كائنات في مرحلة الضرورة أي أنهم يمارسون وجوداً غير مكتمل طاهره قيمة الإنسان عن سائر الكائنات في ملكه الحيوان التي تلك مدرها وجوداً غير مكتمل، فالكائنات في هذه المملكة لا تلك وجوداً تاريخياً لأنها لا تعي كالأشخاص حقيقة عدم كمالها، فالإنسان يعترف بأنه كائن غير كامل وهذا ما يدعو لأن يتخذ التعليم وسيلة من أجل تطوير نفسه، والظلال من ذلك فإن التعليم ما هو إلا عملية إعادة صنع من أجل تحول الكبيرة إلى ضرورة.

ونظام اتبعه عن طريق طرح المشكلات بشغل نفسه بعملية ديمية تضر بدورها في الحاضر وتجه نحو المستقبل شورية وهما المنهج ينتم بالشورية والوسيلة المعتمدة لأمل

الفصل الثالث

برنامج التعليم الحوارى

يظهر مؤلفنا في الفصل الثالث مفهومه عن الحوار، ما طبيعته وآلياته وكيف ندير حواراً بناءً آملاً ومتوجهاً نحو آفاق جديدة لتغيير المجتمع انطلاقاً من المزيد في فهم أعين لأوضاعنا الاجتماعية.

فصية الحوار في مفهومه الإنساني هو الكلمة. والكلمة في مدلولها الحقيقي تتحارب قسماً كوسيلة يتحقق بها الحوار وذلك لما تتميز به من بعدين هامين هما: «الربوة» -الفعل- فهذه البعدان متلازمان بحيث لا يفى أحدهما عن الآخر وبهما تصبح الكلمة قدرة على تغيير العالم. فالعامل من غير رؤية بلغة حقيقة الحوار ولا يتحقق به شيء لأن الوجود الإنساني يعنى معرفة العالم والعمل على تغييره.

والحوار عمل إبداعي ستخدمه الناس من أجل تحرير أنفسهم، بوى مواجهة من

يستغلونهم أو يفرسون عليهم السيطرة، والحب هو من أساسيات عمل إقامة علاقة حوارية سليمة، أما الرعية في السيطرة فهي ضد الحب لأنها تمثل نزعاً سادية يمارسها القاهرون، والحب يستطيع أن يؤكده في الناس الرغبة في تحقيق عملية التحرر معاً.

ويضع فرائير ملمحاً آخر من ملامح الحوار الناجع وهو التواضع لأن مجرد الشعور بالاختلاف عن الآخرين أو الإحساس بشملك الحقيقة والمعرفة، معناه إنكار ذلك على الآخرين، وبالتالي فذلك ليس من التواضع في شيء ومن هنا يعقد الحوار قيمته وتكون العملية أشبه تنشيطية، يدعى أطرافها بأنهم محاورون.

فالحوار أساسه هو أن نلتقي لشئنا في حوار هدفه معرفة العالم من أجل تفسيره، وهذا يتطلب الثقة بالناس وفي ملكاتهم التقدم وقدراتهم على العمل والتعبير. وهذه الثقة تمثل أهم المقومات الضرورية للحوار الناجع، وهذه الثقة وليدة الصدق في العلاقة بين المتحاورين وأيضاً الحوار لا يمكن أن يوجد بدون أمل، حيث إن اليأس هو نوع من أنواع الضمت وإسكار الصالح بل الهروب من مواجهته، لذلك فإن مواضع القهر التي تقهر فيها كرامة الإنسان يجب ألا تكون موضوع بأس بل منطلقات أمل لأجل تحقيق إنسانية الإنسان.

إذن فإن الحوار وحده هو الذي يحتاج إلى التفكير الناقد لأنه وحده القادر على توليد التفكير البديع، فبدون الحوار لا يوجد اتصال وبدون اتصال لا يوجد تعليم، لأن التعليم الحق هو القادر على حل التناقض في العلاقة بين المعلم والتلميذ وهو الذي يجعلهمسا مشاركين في عملية واحدة، لأن الصفة «الحوارية» للتعليم كمنظر للحرية تبدأ حين يأتى المعلم نفسه عن القضية التي سيجعلها موضوعاً للحوار مع التلاميذ.

لقد فشلت كثير من الخطط السياسية والتعليمية لأن واضعيها خططوها انطلاقاً من تصوراتهم الخاصة للواقع دون إعتبار حقيقة الرجال الذين وضعت الخطط في الأساس من أجلهم، وهكذا بالنسبة للمعلم الإنساني فإن الشورية الحققة تعنى تفسير الواقع بالرجال ومعهم.

ولسوء الحظ فإن القادة الثوريين من أجل كسب تأييد الجماهير للعمل الثوري فإنهم

كثيراً ما يلجأون إلى الأسلوب البنيكي حيث يمارسون التخطيط من أعلى، وعلى الثوريين أن يعلموا أن دورهم الحقيقي هو تحديد الجماهير المقهورة وتحديد أنفسهم في ذات الوقت ومن ثم فلا يقتصر دورهم على كسب الجماهير لصالح قيادتهم غير أنه ومن خلال الحركة النضالية تعدد الصفوة إلى استخدام المنهج البنيكي لإشاعة مزيد من السلبية في صفوف المقهورين وتنتهز الصفوة هذه السلبية لتتملأ صدور الجماهير بالشعارات التي تخفيهم من الحرية.

ولا يتفق مثل هذا الفصل مع العملية التحريرية التي تستهدف نزع شعارات القاهرين إلى تنشيطها.

وهنا يجب ألا نتحدث إلى الناس عن أرائنا نحن في العالم أو أن نفرض عليهم ما نراه صحيحاً بل يجب أن ندخل معهم في علاقة حوارية يكون محورها أراؤهم عن العالم، وسنترك من هذا الحوار أن أراهم عن العالم هي صميم خبرتهم ورؤيتهم به، وأما العمل السياسي والتعليمي الذي لا يتنبه إلى هذه الحقيقة فيسبب نفسه في إطار المفهوم البنيكي أو الوعوى، وبالتالي فلن يتمكن من حل قضايا التقدم والتغيير.

ويقول فرائير عن هذا المنهج بأنه كثيراً ما يتحدث به المعلمون والسياسيون بلغة لا يفهمها الناس، وذلك ما يحتم أن تكون لغة المعلم والسياسي- الذي هو بدوره معلم أصلاً -تسيبه لغة الناس تعتمل بفكره وأرائهم وذلك ما يتطلب من المعلم السياسي كي تصل مفهوماته للناس أن يفهم طريقتهم والطريقة المثلى للتحاور معهم، ذلك أن عملية التعليم تحفة هي التي تقود المتعلمين إلى الحرية وتمت هذه العملية بطريقة حوارية تكشف عن التصورات المبدعة والفكر عن الناس لتمثل هذه التصورات وذلك ما يحتم أن تكون مادة الحوار مبنية على آراء الرجال عن العالم بل ومستوى هذه الآراء في رؤية العالم.

ولعل قراى لهذا الكتاب قد دفعتمنى للتفاعل مع أفكاره نفساً بخص كيفية الاستفادة منها والتعامل معها لكي نستلهم منها رؤية واضحة ومحددة للعمل البشري السياسي للباسر بشكل عام، حيث إن قضية الوصول للجماهير، كانت ولا زالت أحد عمود الباسر التي لا تنتهي.

ولعل هنا هو الدافع الأساسي للقيام بعرض الكتاب قبل طرح التفاعل مع أفكاره .
نتنقل الآن إلى الفصل الأخير وهو بعنوان
نظرية القهر ونظرية الحوار الثوري.

الفصل الرابع نظرية القهر ونظرية الحوار الثوري

يطرح باولو فسرًا يرى في هذا الفصل ملامح لنظرية القهر ويرى أهم ملامحها والتي تتمثل في الاستغلال - الغزو الثقافي - فرق - تسد - العزو ، وبعبارة ينف ليحلل النظرية لسورية للحوار الثقافي لنسجم عناصرها ومكوناتها والتي تتكون من التعاون - الرحمة من أجل التحرر - التنظيم - التآلف الثقافي .
وقبل أن نتعرض للاطلاع كل من النظريتين مستعرض وقوف باولو فرياري عند بعض المفاهيم التي يطور فيها نظريته للأشور في عمومها حتى لا نشعر اللبس أو يكون هناك غموض في المقصود من بعض الألفاظ أو بعض المفاهيم .

فيذكر مثلاً أن العمل الثوري الحقيقي لابد له في النهاية أن ينف معارضا لطغيان الصفوة التحكّمة لأن هذه الصفوة بطبيعتها تترك العلاقة الجذلية في الحوار . فالاستغلال القائم على الصراعات والغسل الأدبي والميليشيات والتوجيه الإرادي لا يمكن أن يجسد الثورة الحقيقية ، فهذه المظاهر جميعا من مقومات السيطرة وليست من مقومات التحرر .

وإذا كان الحوار ضروريا من أجل الثورة فإنه بنفس القدر ضروري من أجل الرجال أنفسهم لأنه بواسطة هذا النوع من الاتصال يتمكنون من تحقيق وجودهم الإنساني ، ذلك أن الإنسان بطبيعته كائن متجاوز ، أما الذين يعملون على تقويض ظاهرة الحوار هذه فلا يمكن أن يكونوا من الثوريين لأن ظاهرة التقويض من نسمة مجتمع القاهرين ، ومن الضروري أن نستعرض بأنه ليس كل الرجال يعملون مثل هذه الشجاعة ، والذين لا يمكن الشجاعة ليس في وضعهم معاملة الآخرين إلا كأشياء ، وهم بدل أن يعيشوا في الأرض الحياة فإنهم يقتلون الحياة ويدل أن يغلبوا نحوها فإنهم يدبرون عنها ، وهذا السلوك في صميمه هو من مقومات القهر . وقد يظن البعض أن الدعوة إلى الحوار هي دعوة مثالية وساذجة ونزكده لهلأ - أن ليس ثمة شيء حقيقي كأن

بتعامل الرجال مع الرجال وأن يشتركوا جميعا في التعامل مع العالم لأنه بدون هذا الأسلوب فإن العلاقة الوحيدة التي ستكون ماثلة هي علاقة القاهرين والمقهورين .

ويشير فرياري إلى أنه من المثالية إن نقول ان مجرد تبصر الرجال بواقعهم المقهور واكتشافهم لحقيقة وضعهم كأشياء - كخيل بتعبير واقعهم ، فليس الأمر على هذا النحو من البساطة وإنما هو كما قال أحد مساعديه « أن الرجال في لحظة الاكتشاف يمارسون مخاضا حقيقيا هو الذي سيقدّم في النهاية لتأكيد وضعهم الجديد ، ويطرح باولو فرياري مفهوم عن السلطة بشكل سريع قائلا إنه لا يشك في أن هناك بعض الثوريين من أصحاب النيات الحسنة يعتقدون أن طريق الحوار طويل وأفضل منه طريق البيانات ويذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حين يقولون إن التسليمي التحصيلي لا يمكن أن يتم إلا حين تتسولي القيادة الثورية السلطة ، فالسلطة عند هؤلاء ، يجب أن تسق التعليم إن أمثال هؤلاء يمزون بالمتجاوز مع الناس ولكنهم لا يربون أن مثل هذا التحوار يمكن أن يتم قبل أن يسيطروا على السلطة وكأنهم حين يكونون صسورة الحوار قبل استلام السلطة يكونون في ذات الوقت الصفقة التصريعية للثورة - ذاتها - كالحاجز ثقافي يعد الناس لمرحلة الثورة الثقافية وبالتالي فإن هؤلاء الرجال يخلطون بين هذا النوع من التشقيق وبين التعليم الذي تمارسه السلطة الثورية بعد استلامها مقاليد الأمور . واعتقاداً على ما ذكرناه من فرضيات سوف نطرح الملامح الأساسية لنظرية العمل الحواري واللاحواري في العمل الثوري .

أولاً نظرية العمل اللاحواري الغزو : (الاستلاب)

يعمد الغارزي في كل الظروف إلى حرص أهدافه على المفزح حتى يجعله جزءاً من ممتلكاته الخاصة ، ولكن يمارس المفزح حياته فإنه يسيطر شخصية الغارزي في داخله وبذلك يسيطر وجوداً مزدوجاً يحوله من طبيعته الإنسانية إلى مجرد شيء أو إلى جثة هامدة بلا حياة . ومن أهم أساليب التضميل إيهام المقهورين بأن مجتمع القهر هو مجتمع الحرية حيث الرجال جميعهم أحرار يحق لكل منهم أن يعمل في المكان الذي يريده كما يحق لكل منهم أن يختار الرئيس الذي يريده ، ومن بين الحرافات أيضا زعم القاهرين أن مجتمعهم

يحترم الحقوق الإنسانية وأن أي عامل فيه يمكنه أن يصبح مضارباً وأن أي بائع في الشارع له قسيمة تعدل قسيمة صاحب الصنع الكبير وأن التعليم حق للجميع ، هذا فضلاً عن تزجج أن القهر طبقة عاملة بالضروة وأن المقهورين كسالى وغير أمنا ، بالضروة أيضا ويعتمد حديثه عن الغزو بإشارته إلى أن الصفرة المسيطرة أو المتسلطة لديها رعية مستميتة في القهر مهما اختلفت أساليبها في الغزو ومن عصر إلى عصر .

٢ - فرق تسد

لعل من أبرز مظاهر التفرير والعزل الثقافي ، ذلك الذي يمارس تحت شعار تنمية المجتمع حيث تقسم المنطقة إلى مجتمعات محلية دون دراسة عسقية لطبيعة هذه المجتمعات ككل متكامل في إطار واقعها الخاص من جهة وكجزء من المجتمع الكبير من جهة أخرى . إن هذه الممارسة هي ضرب من التجزئة التي تبقى على الناس متفرقين حتى لا يدركوا مشاكلهم الكبرى ويكتفون أن يقولون إن التركيز على قضايا محددة في شريحة من شرائح المجتمع لن تحسم هذه الشريحة عمل يستشهد بإعاقه المقهورين وعزلهم عن رؤية المشاكل التي يواجهها بقية أفراد المجتمع . ولعل من أكثر الأمور إزعاجاً للقاهرين هي الصراعات الطبقية القاهريين لا يفرقون في تمييز أنفسهم كطبقة دهر ، ولذا مات تحدهم بظالون دائما بإحدا برع من التناهم والإسحام بين أصحاب العمل والعمال دون إدراك لأن التناقض بين هاتين الفئتين يجعل الاستحجام بينهما مستحيلا .

ويبدو من ذلك أن كل تصرفات المنظمة المتسلطة تتركز في جدات استمرارية بين المقهورين للضغط على وضعيتها ، ونشعل مثل هذه التصرفات في تدعيمها في لعل التقاي مؤمنة بعض المرحس الذين يمثلون مصالحها ومحتضنة بعض الأشخاص من ذوي النزعات القيادية من أجل تدجينهم ، كما تسدخل من أجل توزيع المصالح لبعض المتفيعين والحاق الجزا ، ببعضهم الآخر .

وإذا كان بقا ، الرجال في محيط العمل يعني فقط أن يعيشوا في غير أمن ومهددين فان ذلك تدير بعدم تمكنهم من تحقيق رواتبهم لأن العمل الذي لا يكون حراً إنما هو ظاهرة من ظواهر القهر يمارس ضد إنسانية الإنسان وفي ضوء ذلك نذكر أن وحدة الثوريين هي

في الواقع خطوة نحو ادراكهم لحقيقة أن تمردهم يساعد على وقوعهم فريسة للاستغلال والسيطرة والممارسات اللاإنسانية وعلى تقيض ذلك فإن الوحدة والتنظيم تساعد هؤلاء على تجاوز ضعفهم وإثبات قوة التعبير التي يستطيعون بها إعادة إبداع العالم وجعله صالحا لبنية الإنسان.

وما دامت هناك فئة ترى ضرورة تقسيم الناس من أجل الحفاظ على وضعها كطليقة قاهرة فبأن هذه الفئة تجهد في ألا يرى المقهورون استراتيجيات قهرهم لذلك تجدهم يحاولون إقناعهم بأنهم حمايتهم ضد الأعمال الشيطانية ضد المتطرفين والمشائعين أعداء الله ، وهكذا لأجل أن يقسم القاهرون الناس ويركبهم فإنهم يسمون أنفسهم فيما يعتبرون البناة الحقيقيين هدامين وأعداء.

٣- الاستغلال

من البديهي أن نقول إن الغزو هو المحور الذي تدور عليه كل أبعاد نظرية القهر ، فبوسيلة الاستغلال تحاول الطبقة المهيمنة أن تجعل كتلة الناس تتوافق مع أهدافها ويقر ما تكون الجماهير غير شاضجة في غيرتها السياسية بقدر ما تسير عملية استغلالها بواسطة أولئك الذين لا يريدون فسقداً سلطتهم.

وفي بعض الحالات تتم عملية الاستغلال بواسطة حلف بين الفاهرين والمقهورين ، والذين لا يتبعون حقيقة هذا الحلف قد يظنون علاقة حوارية بين الطرفين ، وهو في حقيقته عسر ذلك لأنه محكوم بأهداف القاهرين وأغراضهم.

ويستهدف القاهرون من خلال عملية الاستغلال هذه توجيه الناس إلى أنواع موزرة من التنظيم تجنبهم التهديدات المحتملة في حال دخولهم في تنظيم حقيقي ، ذلك أن التنظيم الحقيقي يقود المقهورين إلى تحقيق حريتهم فأما الاخفاق فيقودهم إلى عكس ذلك تماماً.

وطالما تطرق الحسدث إلى التنظيم فنستطيع القول بأن التنظيم القوي الناقص الواعي المشكلات هو السنة التي لا يستطيع الاستغلال أن ينمو فيها ، ذلك التنظيم يكون دوره هو طرح المشكلات على الناس كفضايا تحدد لهم موقعهم من العملية التاريخية وتصهرهم بالحقيقة الوطنية وحقيقة الاستغلال ذاته.

ويشير ياولو قسرايرى إلى مقولة «فرائستسكو وفرت» الذي يقول:

«إن كل أساليب اليسار معتمدة على الجماهير وعلى وعيها بها فإذا ما أخفل هذا الوعي فسيتبدد اليسار جودوه وسينهار وفي ظروف الاستغلال يظل اليسار مغرماً بالعودة السريعة إلى السلطة وبذلك يتناسى ضرورة الاتحاد مع المقهورين وينصرف إلى تكوين تنظيم يقيم به حواراً مستحيلاً مع المتسلطين ينتهي به إلى أن يصبح هو نفسه مستغلاً بواسطة الصفوة ولعله يشترك معهم في لعبه القهر وقد يبرر هذه المشاركة أنها ضرب من الواقعية.

وقد يعتبر بعض القادة الثوريين أن الحوار مع الناس نزعهم برجوازية رجعية فسيان البرجوازيين يعتبرين الحوار بين المقهورين وقادة الثورة مظهراً خطراً لابد من تجنبه.

٤- الغزو الثقافي

وهو تجاهل إمكانيات المقهورين ومحاولة القاهرين فرض تصوره الخاص للعالم عليهم من أجل تعطيل قدراتهم على الإبداع والتعبير وهذه الغزوات الثقافية هو أداء للسيطرة من جهة ونتيجة لها من جهة أخرى ، بمعنى إنه نتاج طبيعي لمجتمع القهر في كافة المؤسسات والأنظمة ، أما العمل الحواري فهو ثورة نقابية تعمل على إعادة البناء من أجل مجتمع واع وتحير المقهورين من الأساليب والحرائث التي أودعها الغزو الثقافي فيهم ، إذن يعتبر الغزو الثقافي مفهوماً غير منظور لواقع لتحقيق غايات القهر وإحكام السيطرة . ونلاحظ أن العرو الثقافي يجرد المقهورين من سلطة اتخاذ القرار ويضعها على القاهرين فقط ، بل ويعمل على إيهام المقهورين بأنهم يقررون لأنفسهم ، وهكذا تنبئ أن نظرية القهر والعمل الحواري هو الاستغلال والغزو والاستغلال على عكس نظرية العمل الحواري فإن الجميع يلتقون في علاقة حية وتعارف من أجل تطوير العالم إلى الأفضل.

بمعنى أن العمل الحواري ينظر من الواقع لمواجهة تحدياته ، وهذه المواجهة هي مسئولية المجتمع الحواري بالدرجة الأولى لأجل تطوير الواقع وتغييره .

وفيما يلي نستعرض الملامح الأساسية والمهمة التي تنبئ عليها نظرية العمل الحواري:

أولا التعاون

والقصد هنا بالتعاون هو الالتحام

اليومي بالجماهير وإشراكهم في تحليل واقعهم ومن ثم في التخطيط للمستقبل وهذا يختلف عن تنصيب القادة أنفسهم كسلطان الواقع معزل عن الجماهير ومن ثم مخطنين لمستقبل الناس وتظل الجماهير دائماً معزولة عن الواقع حتى ولو كان القادة الثوريين يعملون على جعلهم من أجملهم ، والاتصال بالجماهير يؤدي بالضرورة إلى التعاون الذي يوجد القادة والجماهير على النحو الذي شرحه جيفارا حينما يؤكد أنه منذ اللحظة التي انضم فيها بالجماهير أصبح الفلاحون موجين لأيديولوجية حرب العصابات الثورية التي قادها ، فمن خلال الحوار مع الفلاحين استطاع «جيفارا» أن يحدد ملامح نضاله الثوري ، إن تواضع جيفارا وحيه النضال هما اللذان جعلتا لاجتماع معهم ممكناً ، وفي إشارة «جيفارا» في قسم آخر من وثائقه إلى وجوده في مجتمع فلاحين في «سييرا ماسترا» بصفته طبيباً لا محارباً عصاميات ما يتناسب مع مناقشتنا لموضوع التعاون فهو يقول:

«نتيجة للاتصال اليومي بأولئك الناس من أجل بحث مشاكلهم أصبحنا مقتنعين جداً بالحاجة الماسة إلى تفسير شامل في أسلوب حياة شعبنا ، ولذلك فقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح المجتمع الزراعي واضحة جداً بالنسبة لنا ، ولقد تولقت الرغبة في الاتصال بالناس عن أن تكون مجرد نظرية لتصبح جزءاً من حقيقتنا».

ثانياً:

الوحدة من أجل التحرير

إن أحد الأبعاد الأساسية لسلطة القاهرة في أي مجتمع هي أن تجعل الجماهير دائماً في حالة متفرقة وتلك السلطة هي دائماً لديها القدرة على تنظيم نفسها بالرغم مما ينهنا من خلافات وتأتي هنا مهمة القادة الثوريين في نظرية العمل الحواري الذين عليهم أن يعملوا دون كلل لتحقيق الوحدة بين المقهورين من جهة وبينهم وبين الناس من جهة أخرى وذلك من أجل أن يتمكنوا من تحقيق هدف التحرير من ناحية ولأنه لا سبيل لتحقيق التحرير الفاعل للمقهورين ، إلا عن طريق وحدتهم في مواجهة قاهريهم من ناحية أخرى . وبالتالي فعلياً أن نعي أن وحدة القادة الثوريين - حتى وإن تمت على المستوى القيادي الفوقى - فهي لن تكفل إلا بوحدة الجماهير والاتصاف بها.

والوحدة هنا ليس المقصود بها التجميع والفرق بين الوحدة والتجميع كبير ، فالوحدة تتم حينما نكون مدركين حقيقتنا ومبركين لدورنا وكينونتنا وبالتالي فهي وحدة على المستوى الإنساني نشترك فيها في نفس العلم وينفس درجة الوعي بالعالم وبالتجميع ويفرادات وإشعنا وحياتنا اليومية بعكس التجميع فهو يتم تحت شعارات تطلق من وقت لآخر تبعاً للأحداث .

لكن هذا التجميع لا يشترط أن يتم عن فكرة الوحدة وبالتالي يتوهم بعض القادة الثوريين حينما يطلقون بعض الشعارات أنهم سوف يعمرون عن هوم الناس وسوف يوحدهم بناءً على الشعار وسرعان ما ينهار هذا التجميع سريعاً .

الثالث:

إن التنظيم هو الرد الحاسم على نزعته الاستغلال ، ولابد أن تضع في الحسبان أن النماذج الثورية الصادقة تضع في اعتبارها دائماً احتمال الاختراق في كسب الجماهير إلى صفاتها ، ولكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى التناقص لأن عملها ذو طبيعة ديماسكية . والنسبة للقادة الثوريين من التنظيم يعنى بالنسبة لهم تنظيم أنفسهم مع الناس ، فإن التنظيم هو في حد ذاته ممارسة للثورة ولكن برغم ذلك يجب أن نفرق بين التنظيم وإعداد لكتائب والمليشيات حقاً أنه بدون قيادة دار أهداف التنظيم لا يمكن أن تتحقق ولكن هذه الحقيقة في ذاتها لا تبرر معاملة الناس كأشياء ، ومن أهم العناصر الدالة على العمل الثوري والتي لا تتفسير بحسب الظروف التاريخية الالتزام في القول والفعل والشجاعة وقد يبدو في بعض الأحيان في الثوريين الحقيقيين هم أخلاقيون أكثر من الأخلاقيين في مجتمع تنهار قيمه الاجتماعية الأساسية .

إذاً فإن التنظيم هو عملية يبدأ من خلالها القادة الثوريين تعليم الناس معرفة العالم على الرغم من أنهم لا يقولون كلمتهم الخاصة في ذلك فهذا الأسلوب هو الصحيح لأنه يتسم بالذعة الحواري حيث لا تسع كلمة القادة وحدها وإنما تسع كلمة الجماهير إلى جانبها ، أما القادة الذين يرفضون مبدأ الحوار ويلجأون إلى فرض قراراتهم فإنهم في الواقع لا ينظرون الناس بل هم لهم الحق في حقيقتهم يمارسون دورهم القهري وبالتالي فرض كلمتهم في

لحظات معينة بحيث لا يتركون الحبل على الغارب .

ومجمل القول هو أن نظرية العمل الحواري تعارض التسلسل ولكنها مع السلطة المنظمة والسلطة الثورية لا توجد إلا في ظل الحرية ، وتكرس هذه السلطة عندما يجمع الناس حولها وتفوضهم سلطاتهم ولا تتركس بفكرة التسلسل للحكم دون النظر للناس .

رابعاً:

التألف الثقافي

في آخر جزئية يطرحها باولو فراير في نظرية العمل الحواري ، يطرح فكرة التألف الثقافي وسوف أستعين بإجزاء كثيرة ما كتبه بالنص وذلك حرصاً وخوفاً من التشويه أو التشويش لأتني بحق عصرت عن عرض هذا الجزء ، على التحديد ، فقط لأتني أحسنت إنه في غاية الأهمية لكل من يهتم بالعمل العام ، أو من يرى في نفسه قيادة سوف تتحمل عبء تغيير هذا المجتمع إلى الأفضل .

« فالذين يقومون بتحديد الموضوعات أو النظرية في العمل الحواري ليسوا هم الباحثون فحسب بل يشاركونهم في ذلك الرجال الذين يخضع عالمهم للبحث . إن البحث كمؤلف ثقافي يتسجج جواً من الإبداع يعزى مراحل العمل اللاحقة ولا يمكن لهذا الجو أن يرد في إطار من الغزو الثقافي الذي يتغيره للرجال يقتل فيهم ملكة الإبداع وحماسه ويتركهم بلا أمل خائفين من المفاصرة التي لا يمكن أن يتحقق »

كذلك فإن الذين يخضعون للغزو همما كان مستواهم فإنهم لا يمكن أن يتجاوزوا النماذج التي حددها لهم الغزاة ، وأما في إطار التألف الثقافي فليس هناك غزاة وبالتالي فليس هناك نماذج مفروضة وبدلاً من ذلك فإن هناك رجالاً يقدمون تحليلاً ناقداً للواقع مقسماً بالعمل وبذلك يشاركون كما عاين في العملية التاريخية .

« والتألف الثقافي لا يرفض الاختلاف في وجهات النظر لأنه مبنى على مثل هذا الاختلاف ولكنه يرفض الغزو الثقافي الذي غارسه فئة على فئة ويؤيد الدعم الذي تقدمه فئة على فئة »

وينبثق على القادة الثوريين أن يتجنبوا تنظيم أنفسهم بعزل عن الجماهير ، وكسر ما يرتك القادة أخطأ ، وكثيراً ما تخونهم حساباتهم عندما لا يأخذون رأي الناس في

العالم مأخذ الجد ، فمثل هذا الرأي يتضمن اتهامات الناس وشكوكهم وأمالهم وطريقتهم في النظر إلى القادة بل وطريقتهم في النظر إلى أنفسهم ورأي القاهرين وهم في هذا الرأي يصحرون عن معتقداتهم الدينية وقدرتهم وطاقة احتمالهم وليس بالامكان رؤية أي عنصر من هذه العناصر يعمل عن الآخر لأن الرؤية لابد لها أن تكون شاملة وإذا كان التسلسل يهيم أن يرى هذه الأشياء ، محتسمة من أجل الاستعانة بها في إحكام سيطرته فإن القادة الثوريين يسمعون لمعرفة لاحتقيق التألف الثقافي ولا يعنى التألف بمجرد أنه تألف أن أهداف العمل الثوري يجب أن تكون مقصورة على أهداف وإباضات الجماهير عن العالم لأنه إن اقتصر الأمر على ذلك فمعاد أن دور القادة الثوريين يسجد عند هذه الرؤية . فإذا كان الغزو الثقافي مرفوضاً من قبل القادة فإن الاستسلام المجرى لتطلعات الناس مرفوض أيضاً .

وربما يضع باولو فراير في كتابه تعليم المتهورين خطوطاً عريضة ومنهاجاً للتعامل اليومي مع الناس وأسساً لنظرية ثورية تساعدنا في تفسيب المفجوة بين النظرية والتطبيق وتضع لنا رؤية لكيفية الممارسة اليومية في العمل السياسي العام دون الخوض في الاختلافات النظرية ، فهو يشير إلينا بمنهج عمل أكثر منه نظرية واضحة المعالم علينا تطبيق بنودها ، ونظف اجتهادات الممارسين الثوريين تطرح أساليب جديدة لمحاولة الاقتراب من رجل الشارع البسيط .

وفيما أعشقت أن باولو فراير ساعد بطريقته هذه « نظرية العمل الحواري - على وضع أيدينا على بعض مفاتيح العمل وكيفية الممارسة وإن كانت هذه النظرية في العمل تحمل بعض الملامح المثالية في تطبيقها فإن أهداف التغيير للأفضل - دون تفاصيل - فيما أظن هي أكثر مثالية .

والسمة الأساسية لهذه النظرية أنها لن تأتي من مفكر بعيد عن أرض الواقع ولكن نتيجة العمل الدائم والدور واليومي مع الناس استطاع فراير أن يستخلص الملامح رؤية ونظرية تساعدنا في فهم أكثر عمقا لكيفية التعامل مع الناس ومع العالم ومتغيراته المختلفة .

محاولات

محاولات

محاولات

ستحاول في هذه المحاولات أعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد في أعمال العقل شططا أو نقیصة فليعرض عن هذه الكتابة .
د. رفعت السعيد

برنامج حزب الشريعة



دكتور اسماعيل
وكيل مؤسس حزب الشريعة

.. ذرعا، وإن تلقه بالسيف ينهضهم
الجماعة الإسلامية - بطاقة تعارف -
من نحن وماذا نريد- ص ٢٨.
وتتوقف .. فهل إنسلخ هؤلاء الشبان عن
ثيابهم القديمة؟ إن كان ذلك فأهلا وسهلا.
ولكن الا يتطلب ذلك قولاً .. رأياً.. نقداً..
تصلاً.. إشهاراً.. أى شئ يجعلنا نثق فيما
يقولون. خاصة أن الفارق بين القديم والجديد
ليس سهلاً، انه الفارق بين الكفر والإيمان.. أم
إن « الضرورات تبیح المحظورات » وأن
« الحرب خدعة ».. وأنه يمكن للمسلم كما
تتصل لائحته التنظيم الارهابي السري لجماعة
الاخوان [أن يسب الاسلام والمسلمين حتى
يشتمن من عدو الله فيقتله »
نريد رأياً واضحاً وصريحاً وحاسماً. بل
نريد إدانة كاملة شاملة لهذه الأفكار الضالة

وقفال هذه الطائفة التي تقول إن
التشريع حق البشر حتمية شرعية،
وإن كانت مقراً بوجوب ما امتنعت
عنه، وإن كانت مسلمة تنطق
بالشهادتين، ومن أعان هذه الطائفة
قوتل كفتالها، ومن خرج في صف
هذه الجماعة مكربها قوتل أيضاً
ويبحث يوم القيامة على نيته
الجماعة الاسلامية، حتمية المراجعة، حتمية
شرعية، حتمية تاريخية، حتمية حركية
-ص ٦٣.

ولم يقولوا لنا بأنهم في قول حاسم باتر
قاطع للجماعة الاسلامية التي كان مؤسس
هذا الحزب أو لم يزالوا الله اعلم يتسبون
اليها.. أو على الأقل اتهموا ذات يوم بأنهم
منها، أو يرددون مقولاتها.. قول حاسم باتر
يقول على لسان أميرها الشيخ عن عبد
الرحمن « التشريع في الاسلام حق الله
تعالى ومن قال إن التشريع حق البشر فهو
ليس بمسلم (عمر عبد الرحمن - أستاذ
الحكام وأحكامهم).

والدستور تشريع سنّه البشر ليحكموا به
ويتحكموا إليه.. فكيف يمكن أن « يتوافق »
واضع البرنامج فلسفه ومنهاجاً مع الدستور
الحاكم.. بينما هم أيضاً يقرّون لاتهم لم
يقولوا بغير ذلك! متوافقين مع آرائهم
القديمه.. بل إن « الجماعة الاسلامية »
تكفر هؤلاء الذين يتحكمون « لشرائعهم
الجاهلية، وقوانينهم الرضعية الكافرة رافعين
شعارات ضالة فاجرة كسيادة القانون واحترام
الدستور، وكل من دستورهم وقانونهم كفر
صرح لاحقاً.. فيه..
«والشر إن تلقه بالخبر خفت به

يقولون والمهدة على الرواة أن ظاهرة
محاولة تأسيس أو تقرير أحزاب ذات رداء
إسلامي هي مجرد انعكاس للجماعات
المتأسلمة الارهابية .. وانا انعكاس على
.. لتلك المنظمات التي عانينا قتلها
ورشاياتها

وربا كانت هذه المحاولات .. محاولة
لاختراق حاجز الحصار الأمني وحصار الكراهية
الشعبية التي أحاطت ولم تزل بكل التوجهات
المتأسلمة.

ونبدأ ابتداءً بأن نؤكد على ضرورة فصل
الدين كمتعتقد إلهي كلي الصحة، عن
السياسة التي هي شأن إنساني يحتمل الخطأ
والصواب، واللجاجة، والاعتراض والمعارضة
« فمن جعل الدين رأياً جعله محلاً للاختلاف،
ومن جعل الرأي ديناً فقد جعله شرعية ».

على أية حال .. وبغض النظر عن مدى
صدق الرواة الذين ينسبون هذا المشروع الحزبي
أو ذاك إلى هذه الجماعة الارهابية المتأسلمة
أو تلك، وبغض النظر عن موقفنا الثابت من
أسلمة السياسة، فإن أماننا وثيقة تسمى
نفسها

« البرنامج السياسي لحزب
الشريعة ». ولابد أن أصحاب الحزب كمادة
كل أصحاب حزب يقدمون أفكارهم في أجمل
صورة وأبهاها، ويقدمون أنفسهم على أحسن
هيئة .. أى أنهم يقدمون أنفسهم في
برنامجهم على أفضل وجه يعتقدون.

وببدأ البرنامج بالقول « إن حزينا
يتوافق فلسفه ومنهاجاً مع الدستور
الحاكم » ص ٢٧ وثمة فارق واضح بين
البرنامج وهم المتأسلمون المخضرمون لم يقولوا
لنا بأنهم فيما كانوا يؤكّدون بحماس يرتدى
ثياباً شرعية من أن « كل من قال إن
التشريع حق البشر فهو ليس بمسلم

د رفعت السعيد

المضلة.

خاصة أن وأضى البرنامج لا يفتقون انجيازهم للجماعة الاسلامية. إذ يقولون «يتبقى، عدم الربط بين كلمة الارهاب وكلمة الاسلام أو الجماعات الاسلامية فهذا استخدام اسرائيلي غريب معاد، اعتادت بعض الاقلام ترويجه لاهداف مشتركة مع نفس الاداء» (ص ١٧).

فيماذا نصف « الجماعة الاسلامية » و « جماعة الجهاد » بعد كل ما ارتكبه من جرائم مجرمة ومذابح وقتل؟ ماذا يمكن ان نسبهم ان لم نقل انهم اربابون ومجرمون وقتلة؟

لكن السم يبقى مفعوساً وسنجاه في عبارات البرنامج « يؤمن حزنا بأن طريق العنف السياسي للتعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية طريق بلا مستقبل ومرفوض من حيث المبدأ » (ص ١٦). حسنا . لكن التأسلمين الارهابيين يقولون انهم يرتكبون جرائمهم للتعبير عن مطالب « شرعية » وليس مطالب اجتماعية أو سياسية.. فهل يكون العنف مسموحاً به في هذه الحالة؟

بل ان البرنامج يعود إلى ذات التفتة الموجهة التي تدير كل ما وقع من ارهاب متأسل يدعوى « انسداد قنوات الحوار .. والاحتقان السياسي .. الخ ناسيا ان الجماعه الارهابيه تؤكد ان قتال خصومها واجب إعتداء وإن لم يبدأ الخصوم بالقتال، والمسلمون مأمورون بقتال هذه الطائفة، ولا يكفون من قتالهم حتى يعودوا إلى دينهم أو يقتلوا عن آخرهم » لاحتبه المراجعة المرجع السابق - ص ٥٥.



عملية فندق * أوروبا بالهرم

مجتمعه» (ص ١١).

وينسى المشروع ان الشرق .. وان الشرق العربي هو موطن الديانات جميعا.

وينسى انه بهذا يضع نفسه - ولا أقول بعضنا فتن نرفض هذا البرنامج - في مواجهة التنوير والحداثة .. وفي مواجهة المسيحية أيضا.

بل ان المشروع يحضى ليمزق الوحدة الرطنية صراحة، فيقول « يمكن اختزال الغرب ومهما تعددت أضلاعه إلى شكل ذي ثلاثة أبعاد رئيسيه فهو فيليني - مسيحي - يهودي. أي مزيج بين الاغريقيه والرومانيه والمسيحيه البروتستانتية التي أضافت إلى هذا المزيج بعداً توراتيا جعلت اليهودية أحد العناصر الاساسية في المركب الحضاري للغرب» (ص ١٢).

ثم يقول « ونحن تكون اليهودية والمسيحية أحد المكونات الايديولوجية الاساسية للغرب ، فمن الطبيعي القول بأن الصدام بين الغرب والأمة قديم قدم الاسلام الذي هو جوهر شخصية الامم وهويتها الحضارية» (ص ١٢).

وهذا الحث المكشوف ، والسناجحه التخافتية يعاول هذا المشروع أن يضع مسلمي مصر في مواجهة مسيحيتها بحجة إن المسيحية هي الغرب، والغرب هو المسيحية .. والغرب هو العدو..

.. وبعد

إذا كان هذا هو أفضل ما يمكن ان يستتر به التأسلمون في محاولاتهم لاختراق الحصار الذي يحاصرون من ضربات الأمن الموجهة وكراهية الشعب لهم. فاتهم بيهودن من يؤسهم وبأسهم وكراهية المصريين لهم. بل وكراهية مصر لهم. لهم جميعا مهما استروا، أو ادعوا.

فما رأيكم يا أصحاب البرنامج؟ ثم تترك هذه المحاكمات وتأتي إلى صريح الأقوال.

فالمشروع المقدم أقل ما يمكن ان يوصف به انه مشروع لتضميق الوحدة الوطنية.

فالبرنامج يركز معركته وغضبه وهجومه على « الغرب » الذي هو العدو المتعين معارضة حريا لا هرواة فيها.

لكن ما هو الغرب؟ يقول مشروع البرنامج « لا يمكن اختزال الغرب في زاوية الفلسفة بأنه التنوير والحداثة، ولا في زاوية العرق واعتباره الرجل الابيض، ولا في زاوية الدين واعتباره المسيحيه ، الغرب هو هذه الامور

متهمون وراء القصاص



مرثية إلى السينما المصرية



أحمد زكي.. في فيلم «البريء»

البحث عن الحقيقة في مواقع الحياة الحقيقية بكل ما فيها من تلقائية وبساطة، لكنها تخفى تحت ذلك الاحساس العفوي رغبة عميقة في «رؤية» هذا العالم الذي نراه يمر أمام أعيننا كل يوم، لكننا نكتشف دائماً أننا لم نكن نراه أبداً، أما على الجانب الآخر تماماً فقد كانت لدى عاطف الطيب نزعة ميلودرامية واضحة، تبحث تحت سطح الحياة عن الصراع الكامن والمحتدم بين الخير والشر، وهو ما تجسد في فيلمه الأول «الغيرة القاتلة» (١٩٨٧) الذي ينزع عامداً عن مسرحية شكسبير «عطيل» كل ظلالها الرمادية الرقيقة، ولا يبقى فيها - في معالجته المعاصرة لها - إلا على الجوهري الميلودرامي المجرد، حتى أنه يبدو منبت الصلة بأي سياق اجتماعي حقيقي.

الجماعي والفردى - ومن هذا المأزق الجمالي والسياسي الذي وصلت إليه السينما المصرية آنذاك، حاول جيل الثمانينات أن يهرب من اللحظة التاريخية وأن يتجاوزها في آن واحد، فسار كل من أبناء هذا الجيل في طريق، وإن كانت كل الطرق تنتهي - أو هكذا كان مقدراً لها - إلى أفق «السينما المصرية الجديدة».

جا الطريق الذي سار فيه عاطف الطيب وهو يحمل منذ بداياته الأولى نوعاً من التناقض، فمن جانب كانت هناك النزعة التسجيلية الخالصة كما تجلّت في أفلامه القصيرة الأولى والتي تدفقه دائماً إلى

أحمد يوسف

منذ أربع سنوات تماماً رحل عاطف الطيب عن عالمنا، وتوقفت - بإرادة القضا، والقدر - موهبة سينمائية أصيلة عن إبداع المزيد من الأفلام التي أعطت السينما المصرية - منذ بداية الثمانينات - قوة دافعة حيوية جديدة، لكن المغارقة المبررة والساخرة معاً هي انه إذا كان عاطف الطيب قد اختفى بموته المفاجئ عن الساحة السينمائية فإن زملاءه من أبناء جيله مثل: محمد خان وخيري بشارة ودأود عبد السيد قد اختفوا بدورهم أو كادوا، رغم أنهم لا يزالون على قيد الحياة، هذه المرة لأن السينما المصرية ذاتها، صناعة وفناً، قد باتت قريبة من حافة الموت.

وقد لا نستطيع ولا نجرح على أن نعلن عن صيحات احتجاجنا على الموت الميثافيزيقي، لكننا نلحظ - على وجه اليقين - أن نقف طويلاً لننسا بل حول الأسباب التي تدعو إلى موت السينما المصرية موتاً بطيئاً أليماً، دون أن يحرك المستولون عن هذه الصناعة ساكناً، بل الأخرى بنا أن نتأمل السياق التاريخي الذي ولدت فيه على نحو مفعم بالمجوية الجارفة سينما عاطف الطيب وأقرانه من فنانى السينما المصرية الجديدة، حتى وصلت خلال عقد ونصف إلى مرحلة الاحتضار.

فحين استهل ذلك الجيل رحلته - التي أعلنت عن مولدها مع فيلم محمد خان «ضربة شمس» (١٩٨٠) - كان عليه أن يخوض معركة على جبهتين في وقت واحد: الأولى هي جبهة الواقع المتردى الذي وصل إليه حال الوطن في نهاية السبعينيات، والأخرى هي جبهة التعبير عن هذا الواقع من خلال جماليات جديدة، كانت متأثرة إلى حد كبير بنظك المرحات القوية المتتالية في السينما العالمية، التي تركت بصماتها الواضحة على ثقافة هذا الجيل، فقد كانت السينما المصرية السائدة آنذاك قد توقفت عن أن تكون لغة بصرية ناجحة، كما كانت على المستوى السياسي لا تعبر بحق عن الوطن وهوموم في مرحلة من الاغتراب

مصالحة الذئب والحمل

في الحقيقة أن ذلك البحث عن الحياة في قلب الميلودراما، أو عن الميلودراما في قلب الحياة، ليس إلا بحثاً مشروعاً من الناحية الجمالية والسياسية معاً ، فقد كان عاطف الطبيب يعي - بقدر وعي شريكه كاتب السيناريو، والمخرج أيضاً بعد، بشير الديك - أن الجمهور العربي قد تربى طويلاً على الفنون الميلودرامية (التي ألقى الدكتور على الراعي في كتابه - مسرح الدم والدموع- ضربة قوية على عناصرها الإيجابية ، فكأنما كان عاطف الطبيب قد قرر أن يبدأ انطلاقته من الحدود التي انتهت إليها السينما المصرية، حتى لا يخلق انقطاعاً بينه وبين جمهوره. كما كان عاطف الطبيب يدرك أن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - في ظل ما يسمى «الافتتاح» أو «السلام» - هو واقع ميلودراما في شكله ومضمونه علي السواء.

لذلك فقد جاء فيلمه الثاني «سوان الاتريس» (١٩٨٣) قريباً من الميلودراما رغم رفاقته، وهو الذي يختار قالب «الرحلة» (التي كان إحدى التيمات المتكررة ذات الدلالة في السينما المصرية الجديدة)، حيث يكشف البطل حقيقة ما آلت إليه الأمور، وهو يحاول أن يلم شتات الأسرة التي ذهب كل أفرادها في سبيل ، ويصنع يحاول حسنة ، انتقاذ ورثة أبيه من الإغلاص (في رمز لما تبقى من إنجازات الطبقة المتوسطة المعرضة لاجتياح الطغرافان في زمن الانفتاح). فإن الجميع من حوله كانوا قد قرروا البحث عن الخلاص الفردي ، وعلى الرغم من أن الميلودراما ترى في قلب الصراع من فيلم «سوان الاتريس»، فإن المعالجة ظلت أقرب إلى الرفافة ، فالشخصيات جميعها ليست شيئاً خالصاً أو خيراً محضاً ، وأنت في النهاية قد تتعاطف مع إحدى الشخصيات وتكره أخرى، كذلك تستطيع مع هذه وتلك أن تفهم وتفهم ودوافعها دين أن تحمل تجاهها شعوراً بالادانة الأخلاقية، فالادانة الحقيقية يجب أن توجهها للسياق الذي جعل مبداهم هو القفز على أشلاء الآخرين.

إن هذا التوازن بين النزعتين الميلودرامية والواقعية في «سوان الاتريس» كما هو الخط الربيع الذي قد ينبعث عاطف الطبيب في أفلامه المهمة أن يعنى فرقه وثائقاً، وإن كان يبتعث أحياناً إلى أن تصعب الميلودراما وسيلة وهدفاً، وهو ما يشير إلى أن عاطف الطبيب كان أقرب أبناء جيله تعبيراً عن الرغبة في إقامة نوع من «المصالحة» مع السنما التجارية، والتي نكر. أنها رغبة مشروعة، لكن من يستطيع أن يضمن للحمل سلاماً



كعبة الاعدام

دائماً مع الذئب!

الظلم الاجتماعي ، والعدالة الفردية

لقد بدا ذلك واضحاً في فيلم «التشخيص» (١٩٨٤) الذي عكس في العديد من مشاهد رغبة بطلته نبيلة عبيد أن تكون محور الأحداث ، ومركز «الصورة» السينمائية (بالمعنى المخرى للكلمة) ، حتى لو تناقص ذلك أحياناً مع البناء الدرامي لما ينبغي أن يكون عليه العمل الفني الناضج، أو حتى لو تناقض ذلك دائماً مع الزعم بأن تلك هي السينما المصرية الجديدة ، في فيلم يقوم على المصادفة الميلودرامية، تصدم فيها الطبقة «عابر سبيل» لتجد نفسها متهمه في قضية أخرى ملققة، حيث يتهمها شاب ثرى قاسد بأنها كانت على علاقة أئمة معه، مما يزيدي إلى أن يتخلى الجميع عنها. وتجد نفسها وحيدة متنبذة ، فتندفع إلى الانتقام الشرس بحثاً عن أدلة براعتها.

قد يبدو في الفيلم ظل باهت من النقد الاجتماعي تجاه مفهوم العدالة وعلاقتها بالشر والنفوذ (تلك القضية التي شغلت كاتب السيناريو وحيد حامد في سلسلة من الأفلام في تلك الفترة) ، لكن من المؤكد أن هذا المضمون يأتي عبر سلسلة طويلة من مشاهد العنف والقتل والجس والاعتصاب ، على العكس تماماً ، فإن فيلم «ملف في الآداب» (١٩٨٦) يعالج القضية ذاتها بقدر أكبر من النضج والوعي، حيث يدور في ذلك العالم الذي يعرفه عاطف الطبيب على نحو حمسي ، عالم الطبقة المتوسطة وأبنائها الجاهلين في معاناة يومية عن لقمة العيش ، وعن مأوى لتحقيق الحلم البسيط في تكوين الأسرة ، كما أن الفيلم يحتوي أيضاً على الطابع الأسلوبي الذي سوف يختاره عاطف الطبيب في معظم أفلامه التالية : الكاميرا المحمولة الحرة، والتي تتابع الناس في مواقع حياتهم الحقيقية، والبناء البصري والدرامي المتفرج ، وشريط الصرث الذي يسجل كثيراً من السياق الواقعي لذلك «الصضيج المنتظم» في واقع الحياة.

في «ملف في الآداب» تأكيد على أن أبناء الطبقة المتوسطة أصبحوا عاجزين عن تحقيق احتياجاتهم الأساسية البسيطة، وتلك هي التيمة الرئيسية في فيلم الدالج فوق هضبة الهرم» (١٩٨٦) ، وهو واحد من أقرب أفلام عاطف الطبيب للنزعة الواقعية الناضجة، التي تجلجك تشهر أن قصة البطل وبالطبة يمكن أن تتكرر خارج الشاشة، وفي واقع الحياة آلاف المرات كل يوم، خاصة أن الشخصيات لم تقع في فخ التنميط الفج، كما لم تعتمد الأحداث إلى أية انقلابات ميلودرامية، بل تسير دائماً وسط انقياع الحياة اليومية في أماكن واقعية مألوقة، لكن الواقع المرير يفضي في النهاية إلى أن يأخذ البطل حبيسته عند سفح الهرم (في مفارقة مقصودة من أجل جلال التاريخ وضخامة الواقع)، ليختل بها بعد أن أصبحت زوجته بحكم الشرع والقانون، لكن القانون الجائر لا يجد فيها الا مشتهين بارتكاب الفعل العنلى الفاضح في الطريق العام!

التوليفة التجارية

لقد اكتشف عاطف الطبيب أن الواقع قد يكون أحياناً أكثر ميلودرامية من أية ميلودراما تقليدية ، بل إنه يذهب في «الرئة» (١٩٨٦) إلى أن الميلودراما يمكن أن تخوض في أصاق السياسة، لتطرح قصة فلاح بسيط ينتزع من أرضه حتى يتم تجنيده في «الأمم المركزي» ، حيث يلقونه أن مهمته هي الدفاع عن الوطن ضد «أعداء الوطن» ، المعتقلين السياسيين، ليصبح عنقه ضدهم خلال تعذيبهم نوعاً من الانتقام لأنهم كانوا السبب في انتزاعه من قرته وحرمانه من كسب قوته، وهنا تضع المصادفة الميلودرامية في طريقه مثقلاً سجيناً من أبناء قرته، ليدرك الخدمة الكبرى التي يعيش فيها، ويقرر أن يراجه جلاديه وجلادى الوطن الحقيقيين.

وعلى الرغم من أن «الرئة» لم يحمل تاريخياً معدداً يشير إلى زمن وقوع أحداثه ، فإن ذلك لم يتفقه من مشاكل رقابية عديدة، لبرواق المخرج - رغم أن المخرج عاطف الطبيب والكاتب وحيد حامد - على بترنهاية الفيلم. لقد كانت تلك هي الأثرة التي جعلت عاطف الطبيب يمتنع في حسابه دائماً العوامل الانتاجية بالتكليف معها أو التحايل عليها (وكانت تلك هي البداية لأن تتروق

«السينما الجديدة» عن أن تكون «جديدة» بلقيم في العالم التالي - ١٩٨٧- تنوعات ميلودرامية صاخرة ، مثل «أبناء

وقلعة الذي يحتشد بالمبالغة ، والتحويلات الدورية ، والغلالة المشتبهة المصطنعة حول المصير الانساني ، دون أن تخطر - لذر الرماد في العيون - من بعض الجيوب الباهتة لأفكار سياسية غائمة ومشوشة.

لقد بدأ عاطف الطيب في اتقان التوليفة التجارية التي تحاول ترسيب بعض من الضموض الاجتماعي أو السياسي الباهت ، كما فعل فيما بعد في « ضربة معلم » و « البيرون » ، وهما الفيلمان اللذان يبلغان علي وتر التنافس الحاد بين أصحاب الثراء الفاحش والمشوه من جانب ، وأبناء الطبقة المتوسطة من جانب آخر . في « ضربة معلم » هناك أب تشرى يحاول أن يداين عن إبنة القتال باي ثمن ، لكن ضابط شرطة شريفاً يقف في طريقه ، مستخدماً كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق هدفه . و مرة أخرى تعود فكرة « العدالة الفرية » كما سوف تعود في « كتية الاعدام » (١٩٨٩) ، ليتأكد أن عاطف الطيب لم يعد يتبنى فقط ميلودرامية الأسلوب الفني ، وإنما أيضاً ميلودرامية الرؤية الجمالية والسياسية ، فعلى الرغم من أنك لن تخطئ في « كتية الاعدام » فكرته السياسية الهجاءة التي تتحدث عن هؤلاء الذين صنعوا انحصار أكتوبر ، وأولئك الذين سرقوه ، فأنك أيضاً سوف تفرق في حبكة بوليسية مصطنعة تتحدث بالمباردات المتعقبة ، مما يجعل الفيلم بعيداً عن أن يشير إلى السياق السياسي والاجتماعي الذي صنع هذه المفارقة الغداحة.

بين الابداع والاعتراف

إن هذا التنافس الجوهري بين الابداع الفني وعناصر التوليفة التجارية لم يصبح تنافساً جديلاً في معظم أفلام عاطف الطيب وهو ما تجلّى في فيلمه « الهروب » (١٩٩١) الذي يمكن أن نراه على أنه طبعة التسينات من « النص والكتاب » الرواية وليس الفيلم - وهو يدور حول « مجرم » في نظري القانون ، لكنه يصبح في نظر الناس أقرب إلى الشطار والصلابة الذين يهدمون على القانون وينحازون للفقراء ، والمستضعفين . لكن النزعة الميلودرامية تسبّط على الفيلم وتكاد أن تخفي الإبداع الاجتماعية والسياسية خلف الشكل الميلودرامي البوليسي ، ليجد عاطف الطيب نفسه مرة أخرى أمام فتان يحضر عان بداخله ، أحدهما ينتمي إلى السينما الجديدة التي تتميز بجماليات مرهقة تجاه الواقع وقضايا ، والآخر فتان حرفي يجيد صناعة الأفلام حسب المواقفات التقليدية.

إنه الالتقاء الحرفي الذي يجده في فيلم « ناجي العلي » (١٩٩٢) ، الذي وقع في مأزق

الرغبة في صنع فيلم « كبير » ، يتميز بالحيكة المركبة (المتينة عن أفلام مثل « أبناء الحياة » و « زده ») وتتأخر الأزمات الذاتية والموضوعية ، وحركات الكاميرا العتقة ، والموسيقى التصويرية الفخمة ، والتزعة المسرحية في أداء الممثلين ، دون أن يمسك بالخيال الرقيق الدقيق الذي يصل بين مأساة ناجي العلي ومأساة فلسطين ثم يأتي

« دما » على الأسفلت » (١٩٩٢) الذي يحدوه الرغبة في الكشف عن التفجرات الهادة في البناء الاجتماعي ، التي تركت جروحاً وتدميراً غائرة في النفس البشرية التي فقدت برامتها ، فتصرفت إلى أشباح آدمية تشبه مصاصي الدماء . وإذا يعود الفيلم - مثل العديد من أفلام التسعينات الجديدة - إلى فكرة عودة البطل بعد اغتراب طويل عن الوطن ، فيصنعه الواقع الشائه ، فانه من ناحية أخرى يعتمد في الكشف عن هذا الواقع من خلال حركة التسريخ الهولوسي والمباردات ، فكان دليلاً جديداً على أن عاطف الطيب في بداياته كان علي حق عندما وجد في الميلودراما صياغة لرويته ، ملائمة لنفخ الجمهور العربي ، لكنه كان على خطأ حين لم يلتفت كثيراً إلى أن الميلودراما تشكل منزلة خطيرة ، يعود المضجون عن مساره وسياقه ، ويحيل إلى تسطيح القضايا ، وينحرف إلى الأحكام القاطعة المأتمنة بتسليم العالم إلى خير وشر.

وهنا هو التزق الذي وقعت فيه أفلام « ضد الحكومة » (١٩٩٢) و « إنذار بالطاعة » (١٩٩٣) وه كشف المستور (١٩٩٤) ، وفيها جميعاً محاولة لرصد بعض نواحي الفساد في البناء السياسي والاقتصادي ، والتي أدت إلى خلل القيم الاجتماعية ، لكن ما يبقى من ذلك كله ليس إلا بعض جمل الحوار الساخنة ، والمخبط الرتانة ، بينما تحتشد في الوقت ذاته مزيد من الجانب السلبي للميلودراما ، التي تتورق عند مشاهد العنف الجنائي والجنس والشخصيات النمطية التي لا تدفع أبداً إلى التنافس معها ، لأنها تقيم في عالم سينمائي مصطنع ، وقد انطبقت الصلة الحقيقية بينها وبين الواقع الخفي.

ولقد التصقت صفة « الواقعية » بأفلام عاطف الطيب ، وقد كانت بالفعل واقعية في سطوحها وبعض تفاصيلها ، مثل الكاميرا المحمولة ، ومواقع التصوير الحقيقية ، وشريط الصوت الخفي ، لكنها لم تكن كذلك في الأغلب الأعم من جوهر معظم أفلامه . إذ كانت تدخل إلى عالم ميلودرامي خائق ، لم ينجم عاطف الطيب في الاقالات منه مرة أخرى إلا في فيلمه المكتمل الأخير « ليلة سابعة » (١٩٩٦) ، الذي يدور - مثل العديد من أفلام أبناء جيله - في قالب الرطة ، خلال ليلة واحدة ، ليلتقط بطليم من بين زحام

البشر العاديين ، أصحاب الهوم الصغيرة ، وإن كانت موهماً هائلة بالمقارنة مع قدراتهم المتواضعة ، فيجمعهما الصدفة ليعضيا معاً في رحلة تكشف فيها مهما أن الواقع أكثر مرارة من أية ميلودراما ، وليكشف تحت السطح عن شخصياته الرئيسية والثانية قدراً كبيراً من التبل الانساني ، الذي قد لا نراه في زحام الحياة.

وللمرة الأولى منذ زمن طويل يستطيع عاطف الطيب أن ينفخ إحساساً أصيلاً بالأسى على هذا العالم الميلودرامي ، يجعلنا مشاهد يبدو مقتبساً من تراث السينما الميلودرامية المصرية ، يقف فيه البطل أمام حقيقة من المال ، حائرين في اتخاذ قرار حولها ، وعندما يرتفع صوت أذان الفجر ويبدأ رويداً ، وبدلاً عن التوقف الفج على انفعالات البطلين في محاولة لاستدراج صراع الجواهر ، قضى الكاميرا لتأمل بعدد حاشط الشقة الذي تشق عنه الغلا ، لتنتقل إلنا صور الأملال الراجلين من داخل إطرارته الخفية ، وكأنها تتأملنا في سكون لا يقدر من إحساس بالرائع المعين.

لقد كان هذا الرثاء المزجج منا تجاه الماضي ، ومن الماضي تجاهنا ، إحدى علامات بداية النهاية أو نهاية البداية لا نطلق عليه « السينما القصيرة الجديدة » ، التي لم تعد منذ منتصف التسعينيات بعد وصف من مولدها - تنطلق نحو المستقبل ، وإنما تنظر إلى الماضي بعين أسائه حزينة ، بل أيضاً إلى الحاضر الذي أخذ يولي مسرعاً ليصبح في غمرة عتأ أثرأ بالياً لخدأ ، في ظل التفجرات السياسية والأيدولوجية التي لم تجتج العالم العربي فقط ، وإنما اجتاحت العالم كله ، ليتسلل إلى وجدان المثقفين والفنانين قلق عميق وشك عاصف في كثير من المعتقادات السياسية والفنية التي كانوا يؤمنون بها.

لقد دخلت الفنانين والمثقفون أو كادوا عن أحلامهم في عصر الكوابيس ، وخبا ذلك الأصل الذي وادهم طويلاً في حلم « الرلاوة الثانية » أو « البداية من جديد » وتجسد في العديد من نهايات أفلام السينما المصرية الجديدة ، لكن بدلاً من الجلاء جاء الموت ، المادي عند عاطف الطيب ، والمعنوي عند معظم أبناء جيله ، فهل يبقى لنا إلا ذلك الحلم المستحيل الذي تصعب فيه السينما المصرية مثل « العقاب » ، التي تقوت عندما تبين وسط النيران ، لكنها تعود عجة من شيخ أسنة اللهب ، لتنتقل من الرماذ وتبحث لنفسها عن أفق جديد؟

في كنيسة الاتباء انطونيوس : البحث عن الحرية

أحمد حسن

واضحا بمرآحلهما.

إلا أن محدث فيليب في معالجته المسرحية ومعه المخرج ميشال ماهر يلحان بهنم تادر لطبيعة النص الفكرية في الحذف والإضافة ، على دور المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية في قهر مساحات الحرية التي تولد بها ونطمح إلى المحافظة عليها ، مستندين إلى مفهوم الحرية في إنجيل يوحنا (٣٦:٨) : "إن حرركم الله فهاخبركم تصيرون أحرارا".

وقيلاب بطلهما على مهنة العملية التعليمية ، ومشارف فقد الحياة -مراهما - الانتحار- ومشارف التطرف شايها ، وذل فقدان الهوية بحثا عن المال في بلاد النقط كهل.

ويتركز زمن العرض وعصر البطل " عهده سيدهم" - وفي أقوال أخرى "عبد سيدهم" - في بؤرة واحدة تعكس آليات التمتع الآن ودوغا اللجوء إلى الزمن السياسي المباشر وإطاره.

ومن التادور أن يتم هذا التوازن الحساس بين الهزل الصافي المستمد من تراث الكوميديا وبين قبح القهر الفكري والجسدي ، وتتناقش مشاهد ماين أصيل ومضاد (من علمني حرفا) ، و (الموعظة) ، والتمتع في المنزل ، وريثاق التناقض في التمثيل عند

صاحب محكوم الذي يقوم بدور الأب المفقور اقتصاديا لكنه التحكم في ابنه ، وتلمع موهبة الممثل أسامة فهمي في دورى الدابة ، والمدرس عبد العظيم ، في تقديم الضحك القلق الجروتسك المحرط بالاستشعار والتأوير . أما أن يقوم سحير رمزي بدورى الحال الذي يصبح فيما بعد حماة والواظف في آن واحد ، فيؤدى في مشهد طلب يد ابنته للزواج إلى إحساس عارم - على هولية المشهد - بشهوة التحديق والجبر على الاعتراف وقهر الروح ، والتضيق خناق الحرية إلى الأبد بدخولها (التقيص) !

ويتحرك العرض وسط ثلاثة نماذج نسائية

للكتاب غير عروض الأطفال العديدة ، الأمر الذي يفسر تعدد أعمار الممثلين بالفريق وهو ماسمح بأن يقدم الدور المحورى في العرض: " عهده سيدهم" في الماتبة الجديدة كل من الطفل وقيق سلامة والشاب وامي عادل في مجانس تام.

كذلك سلمنى العرض واكتظاظ المسرح بالمشاهدين في الكنيسة بأهمية مسرح الحى . والفكرة التي تفتك برأسى أننا لو وقرنا آلال الكلمات المتكررة والأمرال المهدرة -

كلمة مهذبة - خلال الثلاثين عاما الماضية على ثالوث المسرح في حذبة الأزيكية وغيرها من مسارح وسط البلد ، و) بالكثير) مسرح البالون في المجوزة ، وزرعنا مسارح صغيرة في الأحياء لاثنا جهوريا ذوقا وحاجة متنامية للمشاهدة.

أما الدائرة الثالثة التي حظ بي العرض في قلبها فهي علاقة الكنيسة بالمسرح الذي عاد في العصور الوسطى بعد اندثار من خلال طقوسها وآلامها ، ولكن مع تطور الفن والمجتمع المدني بزغ المسرح الهزلى في القرن الخامس عشر.

وأحرم حول الحلقة المسماة بالمسرحية الأخلاقية أو العيرة ، وأتوقف بالتحديد عند مسرحية " كل إنسان" مجهولة الكاتب حيث جسده الإنسان بروح يتخلو من دعاية ، صفات القوة والمال وغيرها ، والسؤال: مالذي يثبت لاختيار لمصاحبة الإنسان في محطته الأخيرة حيث الموت والحساب . أتذكرها وأنا أرى لئين الرملى يحول السؤال الدينى إلى سؤال دنيوى عن الحرية ، وأرض الصراع منذ البداية هي الحياة منذ الميلاد وحتى الموت ، ويصحب بطله الشهر عيبد المأمور في مراحل عمره للتبابعة ، وفي بحثه عن وسائل تحقيق الحرية ويمارسها : هل هو الحب ؟ القوة ؟ المال ؟ ويلف به قاعات الدرس والمعلم والبيت ، وزوجا وأبا من جديد في تابع زمنى سياسى لما قبل الثورة ومرورا

وأن أشاهد مسرحية " إنت حر" تأليف لئين الرملى" كما قدمتها أسرة " المجلس تم" أو فريق الماتكة في المسرح الملحق بكنيسة الأنبا أنطونيوس بشبرا ، والذي أعيد تقديمه على مسرح الهناجر في ١٩٩٩/٧/٥ ، تداعت في ذهني شبكة من الأفكار والعلاقات كان مصدرها هذا العرض الطازج بكل حواس الكلمة وتلك المجموعة الآسرة في انضباطها وأناقته في زمن تعريد فيه العشوائية والإهمال.

تكمّن المفارقة الرئيسية في العمل في العنوان : أنت حر ... تلك الجملة التي نطقها ببساطة لكنها تخفت تحت وطأة الشروط المفروضة عليها في أطوار العمر المختلفة وفي المواقف المتعددة ، ومنها ينبع الهزل والألم معا.

والحديث اليوم يتفجر حول الوضع الراهن للفريق " الحرة" التي أطلقت على نفسها هذا الاسم عام ١٩٩٠ سبعا رومانسيا إلى برقه ونحو تحقيقه ، وشروط العمل المسرحى التي تطارد وتحاصر حرية الممارسة المسرحية ، ما بين تعذر ثبات مقر حيث أماكن العرض تهرب من تحت أرجلهم ، محطوط من يلق عليها أسبوعا ، وقوانين تمنع فتح شباه تذاكر إلا من خلال مظلة حكومية أو تجارية ، كما تمنع خصم تبرعات الداعمين من الوعاء الضريبى ...

وفي تأملى لنشاط فريق الماتكة الذي بدأ عام ١٩٩٥ أراه متوجها لمرحلة من مراحل الفرق " الحرة" أو تلك التي تسعى إلى استقلال إرادتها الفنية ، حيث منحة المسرح الثابت ورعاية الكنيسة نعمة الاستقرار وألفة اخصية وعلاقة متنامية ومسمعة فنية عند جمهور الحى ، مسيحين ومسلمين . كما أمن الفريق مصادر تمويله من دعوات مدفوعة الأجر أو إعلانات يسعى للحصول عليها قسم متخصص بالفريق.

قدم الفريق عفى الآن ثلاثة عروض



الدابة * أشرف فهمي
والطفل:
عبد سيدهم
ورؤف سلامة

روح الدين الحق بعد هذا البحث المضني الهزلي
معا عن الحرية ، والذي يضج بروح التمرد من
أجل حياة أفضل.

مد إيدك فلك سجنى
ابعد القضبان دى عنى
مش راح أنسى ربى إبنى
نقش كلك فى ملاصقى
إنه عرض براهن - على الحافة -
على التميز الفنى لا الشعن الدينى ،
وفرق براهن على مساهمة الكنيسة
التنويرية لحمة مجتمع مدنى . وهو نجد
كبير وجميل بود لو بنقى الشبهات وما أكثرها
اليوم . " فكل الأديان درامية الروح مادام
الإنسان فيها يواجه مقدوره ."

السياسة التعليمية والתרورية القمعية التى
تنتج ليس فقط حافظا غير مبتكر ،
والمفارقة أنه يشتهه ، ولكنه على المدى
البعيد يؤصل للمواطن الجشع ، الطبيب الذى
ينهب آخر أموال صديقه ، فى مقابل روثة
الرصايا العشر . فيحول الرصايا التى تسمى
إلى رقى الإنسان ورقى حياته إلى وصايا
الحرمان من الحياة وجمالها .. وصايا الموت
حياً.

وتأتى ترنيمة الختام تأليف جيسى
جرجس وأداء د. جلال السعيد وتلحين
جورج وهبة فى محاكاتها الكنيسة أدا ،
وتأليفاً ولحناً وتناوبها مع الصوت النسائى
ماريان اسكندر أو مريم شوقى عودة إلى

متسيرة فنيا للأم - نيقين ميخائيل -
والحبشية - هالة عادل- والزوجة هابدى
صبرى ، يملن تنوعات على نموذج المرأة
السلبية ، والذي ينتهى عند الزوجة بمفارقة
بلغة . فيعد تلقين عبده سيدهم لها درساً
فى الندبة فى بداية حياتهم الزوجية نصل
إلى اللحظة التى يشجاذب فيها الزوجان
أطراف الصغير ' فادى عماد - حرقيا -
تنازعا على ملكيته وممارسة حريتهما المكبوتة
اجتماعيا واقتصاديا على جسده وعقله وروحه
، بل ومستقبله !

ولايفوت المخرج ميشيل ماهر أن يولى
شخصية "فروت" التى قدمها ببراعة جورج
وهبة اهتماماً خاصاً لأنها حبيطة

مشاغبات



مشكلة الذين يحكمون- في مصر وفي غيرها من أقطار الوطن العربي- أنهم يتصورون أن الاستقرار ، هو استقرارهم على مقاعد الحكم ، ولا يفهمونه على معناه الصحيح ،وهو استقرار المجتمع الذي يحكمونه ، وثقة كل فرد فيه ، بأنه يستطيع أن يحصل على حقوقه بمجرد أن يؤدي واجباته ، واطمئنانه إلى أن الجميع متساويون أمام القانون ،وأنه يشترك في حكم نفسه ، وأن حقوقه -كمواطن- لا تقتصر على الحق في مبايعة حكامه ، ولكنها تشمل- كذلك- حقه في اختيارهم ومراقبتهم واستبدال غيرهم بهم..

والذين يتوهمون أن البحر الهادئ دليل على الاستقرار ، لا يعرفون التاريخ ، ولا يقرأون الواقع ، والا مانسوا أن الأمواج العاتية تأتي فجأة ، وأنه ليس بمقدور أحد دائما أن يتنبأ بموجة الأعاصير والزلازل ، ولما تجاهلوا ما يحور تحت سطح الواقع الهادئ من

المعارضون بين الناس اللي تحت والناس الى فوق

دوامات وتيارات تحتية قد تبدو أبعد ما يكون عن السياسة والحكم ،وعن الاستقرار والاستمرار ، بينما هي في القلب من هذا وذاك..

ومشكلة الذين يعارضون-في مصر وفي غيرها من أقطار الوطن العربي- هي أنهم صدقوا أن الأوضاع قد استقرت وأنها ستستمر على ما هي عليه إلى الأبد ، لذلك بدأوا يتجهون نحو أقلمة أنفسهم مع هذا الواقع الذي أصبح في تصوره عصيا على التعبير ، خاصة وأن الرياح القادمة من كل أنحاء العالم تتجمع في أشعرته ، وتبدو مواتييه له ، وليس لهم.

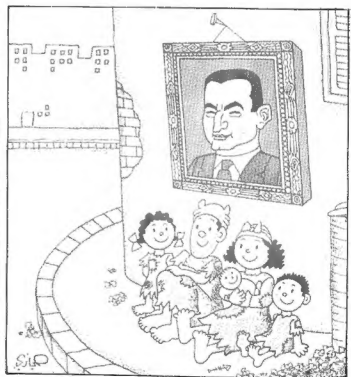
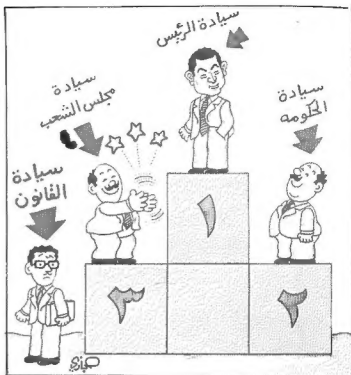
أما وذلك هو حال الوطن ، وحال الأمة ،وحال الدنيا ، فقد تذكر المعارضون مدونة الحكم والأمثال البوليتيكية الفولكلورية من نوع أن السياسة هي فن الممكن لا المستحيل ،والإيد اللي ما تقدرش تقطعها

بوسها « ، وما لا يدرك كله لا يترك كله » ، وإن كان لك عند الكلب حاجة قول له : يا سيدي .. وقبلوا موقع الشريك الصغير في الحياة السياسية ، الذي يرضى بقليله : صنف محدودة التوزيع ،ومقاعد نيابية محدودة التأثير ، ودقائق معدودة يخاطبون فيها الرأي العام عبر الإذاعة والتلفزيون .. فلم يكسبوا شيئا له قيمة ،ومنحوا الجالسين على قلبها- الأمة- لظولن ، شرفا لا يستحقونه ، ومكتوهم أن يتفاخروا أمام أسيادهم وأسيادنا ،من الجالسين في البيت الابيض ، بأنهم ديمقراطيون ،وأصبح المعارضون وردة يزنبون بها عروة جاكنتهم..

وليست المشكلة هي في التأقلم مع الواقع ،فالذى لا يفهم ما يحيط به ، ويخطئ في تقدير قوته بالنسبة لقوة خصومه ،هو واحد من اثنين : إما حمار ..

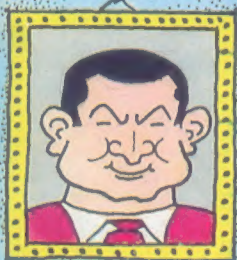
أو حمار.. لكن المشكلة تكمن في الطريقة التي يتم بها هذا التأقلم. صحيح أن السياسة هي فن الممكن ولكن دون نسيان المستحيل ، مما يتطلب ألا ينشغل المعارضون بالمسارعة مع الناس الى فوق ،عن الضغط بالناس الى تحت ،وهو ما لن يحدث إلا إذا اتفق المعارضون أولا على أن الحلقة الرئيسية في الوضع السياسي الراهن ، ليست الوحدة العربية ، ولا إقامة دولة اسلامية ، ولا بناء الاشتراكية ، بل هي إنهاء شمولية الدولة العربية ، وتحويل الأنظمة الحاكمة ، إلى جمهوريات برلمانية ، أو ملكيات دستورية.. وبعد ذاك ، وليس قبله ، يأتي كل شيء ، طبقا لما يقرره الناس اللي تحت لا الناس اللي فوق..

صلاح عيسى



كاركاتير...

قديم .. جديد



الشعب المصري الذي يجب
العبودية والديكتاتورية
ويجب البطالة والفقر والإرهاب
ويجب القسوة على الفساد
ويجب تزوير الانتخابات
يرفع آيات الشكر والعرفان
إلى الرئيس حسنى مبارك
بمناسبة مد قانون الطوارئ
إلى ٣ سنوات أخرى!



سجاري